رقم الترتيب...../ك ع إ ت ع ت/ج ب/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة * بومرداس*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة دكتوراه علوم في:

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: الادارة التسويقية

سياسات تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي

(دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب وتونس)

إعداد الطالب: **اشراف/أ. الدكتور**

بلال خزار **حوشين كمال**

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2022/06/15

لجنة المناقشة

مغاري عبد الرحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	رئيسا
كمال حوشين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	مقررا ومشرفا
خوخي عبد الرحمان	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة بومرداس	عضوا
شعباني سماعين	أستاذ التعليم العالي	مدرسة الدراسات العليا التطبيقية	عضوا
غردي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا
علام عثمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة	عضوا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

ا

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى: من لا يمكن للكلمات أن توفيهم حقهم، والذين أوصانا الله في حقهم في سورة الاسراء "وبالوالدين إحسانا"

إلى من غرسا في قلبي حب العلم وضحيا من أجلي للوصول إلى هاته الدرجة التي أعتز بها.

إلى اخوتي الذين ساندوني بجميع الوسائل والامكانيات من أجل طلب العلم

إلى جميع عائلة خزار وشعبان الذين أعتز بانتمائي اليهم

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية

إلى بناتي اللواتي أكرمني الله بهم: شيماء، بتول، بثينة

إلى رفاق الدرب واخواني الذين لم تلدهم لي أمي

إلى من تذكره قلبي ولم يكتبه قلمي أهدي هذا العمل

بلال خزار

ا

الشكر:

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى من تحملني كي أتعلم منه الأستاذ المشرف " حوشين كمال" على قبوله الاشراف على هاته الأطروحة، وعلى ما قدمه لي من ملاحظات أنارت لي السبيل لإتمام هذا العمل

فله مني الدعاء بخير الجزاء ودوام الصحة والعافية

بلال خزار

ملخص الدراسة: يعتبر الأمن الغذائي من القضايا الاستراتيجية على الساحة الدولية وذلك لارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية والجوع، ولكون الغذاء استعمل على مر التاريخ كسلاح لتطويع الدول والشعوب، فإننا في هاته الدراسة حاولنا إبراز أهم السياسات التي اتبعتها كل من الجزائر المغرب وتونس لتحقيق الأمن الغذائي بما يحقق لمواطنيها مستوى معيشي أفضل ويحفظ لدولهم السيادة في اتخاذ قراراتهم.

وقد تم التوصل من خلال هاته الدراسة إلى أن السياسات التي اتبعتها تلك الدول لم تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع الزراعي بما يحقق لهاته الدول أمنها الغذائي عن طريق الانتاج المحلي، واستمرار تلك الدول في التبعية للدول الاستعمارية خاصة بالنسبة للمنتوجات الأساسية وهذا رغم الامكانيات التي تتوفر عليها تسمح لها بإنتاجها والامكانية لأن تكون من المصدرين الرئيسيين في منطقة افريقيا ولما لا الوصول حتى للتصدير لدول الاتحاد الأوروبي ومنطقة الخليج العربي.

من خلال نتائج الدراسة، تم اقتراح مجموعة من الحلول التي نراها ضرورية لتطوير القطاع الزراعي في كل من الجزائر المغرب وتونس والتي تعتبر مكملة للسياسات التي اتبعتها تلك الدول خلال فترات الدراسة.

الكلمات الافتتاحية: الأمن الغذائي، انعدام الأمن الغذائي، الفقر، الجوع، الاكتفاء الذاتي، السياسات الزراعية.

Summary :

Food security is considered one of the strategic issues on the international arena due to the high number of people suffering from malnutrition and hunger, and because food has been used throughout history as a weapon to subjugate countries and peoples, in this study we tried to highlight the most important policies that Algeria, Morocco and Tunisia have followed to achieve food security in terms of It achieves a better standard of living for its citizens and preserves the sovereignty of their countries in their decision-making.

It was concluded through this study that the policies pursued by these countries did not significantly contribute to the development of the agricultural sector in a way that achieves food security for these countries through local production, and that these countries continue to be dependent on colonial countries, especially with regard to basic products, and this is despite the capabilities they have. It allows them to produce them and the possibility to be one of the main exporters in the African region, and why not even export them to the European Union and the Arab Gulf region.

Through the results of the study, a set of solutions were proposed that we consider necessary for the development of the agricultural sector in Algeria, Morocco and Tunisia, which are complementary to the policies that these countries followed during the study periods.

Keywords: *Food security, food insecurity, poverty, hunger, self-sufficiency, agricultural policies.*

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	VII-I
قائمة الجداول	XI-VII
قائمة الأشكال	XI
مقدمة	أ-خ
إشكالية الدراسة	أ
فرضيات الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ت
المنهج العلمي المتبع	ت
الدراسات السابقة	ت
إبراز مساهمة الباحث	ج
مبررات اختيار الموضوع	ج
تقسيمات الدراسة	خ
الفصل الأول: الاطار النظري للأمن الغذائي	01
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للأمن الغذائي ومؤشراته وأوضاعه في ظل المتغيرات الدولية	03
المطلب الأول: تعاريف الأمن الغذائي وأبعاده ومؤشراته	03
المطلب الثاني: الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الدولية	12
المبحث الثاني: دور المنظمة العربية للنمية الزراعية والفاو في تحقيق الأمن الغذائي	24
المطلب الأول: دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي	24

المطلب الثاني: دور منظمة الأغذية والزراعة الفاو في تحقيق الأمن الغذائي	33
المبحث الثالث: المؤسسات النشطة في القطاع الفلاحي بالجزائر المغرب وتونس	39
المطلب الأول: المؤسسات النشطة في القطاع الزراعي بالمغرب	39
المطلب الثاني: المؤسسات النشطة في القطاع الزراعي في الجزائر	44
المطلب الثالث: المؤسسات النشطة في القطاع الزراعي في تونس	46
الفصل الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر المغرب وتونس	52
المبحث الأول: الامكانيات الزراعية والوضع الغذائي في دول الجزائر المغرب وتونس في سنة 1999	54
المطلب الأول: الامكانيات الزراعية في كل من الجزائر المغرب وتونس	54
المطلب الثاني: الوضعية الغذائية في كل من الجزائر المغرب وتونس لسنة 1999	60
المبحث الثاني: السياسات المطبقة لتحقيق الأمن الغذائي في كل من الجزائر المغرب وتونس	79
المطلب الأول: سياسات ادارة الموارد طبيعية	79
المطلب الثاني: سياسات التنمية الريفية والحد من الفقر	92
المطلب الثالث: سياسات تطوير الاستثمار والتمويل الزراعي ودعم الاستهلاك	95
المطلب الرابع: سياسات التسويق الزراعي والتصنيع والتجارة الخارجية	102
الفصل الثالث: تقييم الأمن الغذائي في الجزائر المغرب وتونس خلال الفترة 2000-2011	113
المبحث الأول: تقييم الأمن الغذائي قبل الأزمة الغذائية حسب مؤشراته خلال الفترة 2000 -2006	115
المطلب الأول: اتاحة الغذاء من الانتاج المحلي 2000-2006	115
المطلب الثاني: اتاحة الغذاء من التجارة الخارجية 2000-2006	130
المطلب الثالث: امكانيات الحصول على الغذاء 2000-2006	138
المطلب الرابع: استقرار الغذاء 2000-2006	139
المبحث الثاني: تقييم الأمن الغذائي بعد الأزمة الغذائية وفقا لمؤشراته خلال الفترة 2007-2011	143
المطلب الأول: اتاحة الغذاء من الانتاج المحلي 2007-2011	143
المطلب الثاني: اتاحة الغذاء من التجارة الخارجية 2007-2011	152

المطلب الثالث: امكانيات الحصول على الغذاء 2007-2011	158
المطلب الرابع: استقرار الغذاء 2007-2011	160
الفصل الرابع: الأمن الغذائي في الدول الثلاث في ظل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي وتوقعات مستقبله	165
المبحث الأول: الأمن الغذائي في ظل البرنامج العربي للأمن الغذائي 2012-2016	167
المطلب الأول: اتاحة الغذاء من الانتاج المحلي 2012-2016	167
المطلب الثاني: اتاحة الغذاء من التجارة الخارجية 2012-2016	181
المطلب الثالث: امكانيات الحصول على الغذاء 2012-2016	187
المطلب الرابع: استقرار الغذاء 2012-2016	189
المبحث الثاني: مستقبل الأمن الغذائي في كل من المغرب وتونس والجزائر	193
المطلب الأول: حالة سوق الحبوب في العالم والأزمات المتوقعة مستقبلا	193
المطلب الثاني: وضعية المعاملات الخارجية ومالية كل من الجزائر المغرب وتونس	200
المطلب الثالث: توقعات انتاج الغذاء في كل من المغرب وتونس والجزائر	214
الخاتمة	215
نتائج اختبار فرضيات الدراسة	217
نتائج الدراسة	217
اقتراحات الدراسة	219
قائمة المراجع	223

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

01	الدول المنتجة للديزل الحيوي 2015	19
02	النسبة المئوية لمساهمة البلدان المختلفة في مشكلة الاحتباس الحراري	23
03	المساحات التراكمية المستهدفة لتحسين الزراعات المروية	27
04	الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم خلال الفترة 2007-2011	30
05	تطور حجم المخزون من السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية	31
06	استخدام الأراضي الزراعية في الجزائر المغرب وتونس 1999	56
07	تطو ر عدد السكان الريفيين في الجزائر المغرب وتونس	59
08	مؤشرات التعليم في الدول العربية	60
09	جملة المساحة والانتاجية والانتاج من الحبوب في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	61
10	تطور المساحة والانتاجية والانتاج لأنواع الحبوب في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	62
11	تطور واردات مجموعة الحبوب في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	64
12	تطور المساحة والانتاجية وانتاج البقوليات في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	66
13	تطور المساحة والانتاجية والانتاج لأنواع البقوليات في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	68
14	تطور واردات البقوليات في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	69
15	تطور انتاج الخضر والمساحة والانتاجية في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	70
16	تطور انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	70
17	واردات اللحوم الحمراء المحفوظة والطازجة في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	71
18	تطور واردات اللحوم البيضاء في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	71
19	تطور انتاج الأسماك في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	72

20	تطور أعداد الحيوانات في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	72
21	تطور واردات أعداد الحيوانات في كل من الجزائر المغرب وتونس 1999	73
22	هامش الربح عند انتاج المنتوجات الاستراتيجية في الجزائر	74
23	تطور كمية المتاح للاستهلاك ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب في كل من الجزائر المغرب وتونس خلال الفترة 1998-1999	75
24	تطور كمية المتاح للاستهلاك من البقوليات ونصيب الفرد منه في كل من الجزائر المغرب وتونس خلال الفترة 1998-1999	76
25	تطور كمية المتاح للاستهلاك من الخضر ونصيب الفرد منه في كل من الجزائر المغرب وتونس خلال الفترة 1998-1999	77
26	تطور كمية المتاح من الاستهلاك من اللحوم الحمراء والبيضاء ونصيب الفرد منه في كل من الجزائر المغرب وتونس خلال الفترة 1998-1999	78
27	هامش الربح عند انتاج المنتوجات الاستراتيجية في الجزائر	100
28	الحد الأقصى لأسعار سميد القمح الصلب في الجزائر	101
29	انتاج الحبوب في العالم خلال الفترة 2016-2018	194
30	انتاج القمح حسب البلدان خلال سنة 2018	194
31	صادرات القمح حسب البلدان خلال سنة 2018	195
32	المساحة المزروعة من القمح حسب الدول لسنة 2018	195
33	كمية وقيمة صادرات القمح في سنة 2017	197
34	معدل نمو الناتج المحلي الخام وتوقعاته خلال سنة 2020 في أوروبا	199
35	الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري في تونس خلال سنة 2018	201
36	جدول يوضح ميزان المدفوعات في تونس خلال سنة 2017 و2018	202
37	احتياطات العملة الصعبة لدى تونس 2017و 2018	204

38	وضعية ميزان المدفوعات الجزائري 2017-2018	205
39	احتياطات العملة الصعبة لدى الجزائر 2017-2018	207
40	صادرات وواردات والميزان التجاري في المغرب سنة 2018	208
41	وضعية ميزان المدفوعات المغربي سنة 2017-2018	209
42	احتياطات العملة الصعبة لدى المغرب 2017-2018	211

قائمة الأشكال:

01	مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار	07
02	المخطط التنظيمي للأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة	34
03	سيرورة البذور في شركة سوناكوس المغرب	41

مقدمة

المقدمة العامة:

أولا- تمهيد: سعت الدول العربية منذ حصولها على الاستقلال الوطني إلى تحقيق استقلالها الغذائي من خلال تطبيق مجموعة من برامج الإصلاح الزراعي، والتي لم يكن بعضها في صالح الفئات منخفضة الدخل في الآماد البعيدة بسبب عدم اعتمادها على الوسائل التكميلية ما أعاق الإقلاع الزراعي وتراجع دولة الرفاهية الاجتماعية في بعض الدول.

ولقد شهدت الساحة العربية خلال عقد الثمانينات العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية التي أثرت على الأداء الاقتصادي بصفة عامة والأداء الزراعي بشكل خاص، حيث الحرب العراقية الإيرانية وتدهور أسعار النفط إلى مستويات متدنية لم يسبق لها مثيل خلال سنة 1986 وتزايد أزمة الدين الخارجي من ناحية أخرى وظهور تجمعان عربيان على الساحة مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

كان لهذه التحولات وانهيار الاتحاد السوفييتي وسيادة توجهات الليبرالية الاقتصادية والتجارية الأثر المباشر على التحول من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسات الاحتكام لقواعد السوق في تسيير الأنشطة الاقتصادية في دول المغرب العربي بشكل خاص والدول العربية بشكل عام، واتجهت نظم الحكم في هذه البلدان نحو الاتجاهات الاستبدادية والبعض إلى الدولة الريعية، واتجهت اقتصاداتها من الاقتصاد الزراعي للقطاع العام إلى نظيره الخاص تحت ضغوط المؤسسات الاقتصادية الدولية.

هذه التحولات لم تحسن الإنتاجية الزراعية في دول المغرب العربي إلا قليلا في بعض المنتوجات، لأن تحسين الإنتاجية يكمن في نمط السوق تنافسي أو غير تنافسي وليس في نمط الملكية قطاع عام أم خاص، ولم تحسن تلك البرامج الوضعية الغذائية في تلك البلدان، ولم تقلص نسبة الفقراء والهوة بين الريف والمدينة، ولم تحسن من دخل الفقراء وبالتالي استمرت الاحتجاجات في تلك الدول، هذه الوضعية استدعت تدخل الدولة من خلال مراجعة سياساتها للنهوض بالقطاع الزراعي.

ثانيا- إشكالية الدراسة: سعت الجزائر المغرب وتونس لتحقيق أمنها الغذائي من خلال تبنيها لمجموعة من السياسات، والإشكالية المطروحة التي يمكن أن نطرحها:

ما دور السياسات المتبعة في الجزائر ،المغرب وتونس في تحقيق أمنها الغذائي في ظل المتغيرات الدولية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية نطرحها في النقاط التالية:

1- هل تمتلك الجزائر المغرب وتونس الإمكانيات الزراعية التي تسمح لها بتحقيق أمنها الغذائي؟

2- ما هي أهم السياسات المطبقة في الجزائر المغرب وتونس لتحقيق أمنها الغذائي؟

3- هل استطاعت الجزائر المغرب وتونس تطوير قطاعها الزراعي بما يمكنها من مواجهة التحديات الخارجية؟

4- هل بإمكان الجزائر المغرب وتونس تحقيق أمنها الغذائي في ظل برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية؟

5- ما مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر المغرب وتونس في ظل المتغيرات المحلية والدولية؟

ثالثا- الفرضيات: ينصب الاهتمام على الفرضيات، لعل أبرزها:

- وجود إمكانيات زراعية، وطاقات كبيرة **غير مستغلة** من الثروات الطبيعية والبشرية بحوزة كل من تونس والجزائر والمغرب يسمح لها بتحقيق أمنها الغذائي.

- مساهمة السياسات الزراعية في كل من تونس والجزائر والمغرب في زيادة الإنتاجية وزيادة مرونة الإنتاج الغذائي وتعزيز تنافسية منتوجاتها في الأسواق المحلية والدولية.

- إن تعزيز التكامل القطري سيؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي في كل من تونس والجزائر والمغرب.

رابعا- أهمية الموضوع: قضية الأمن الغذائي من بين القضايا التي تلقى اهتماما على الصعيد المحلي والدولي لما لها من تأثيرات على الأمن السياسي والاجتماعي للدول، فانعدام الأمن الغذائي تزايد بشكل كبير في العالم حيث وصل عدد الجياع إلى مليار شخص معظمهم من الأطفال يعيش معظمهم في المناطق الريفية، أما على المستوى المحلي فإن الدول تواجه أسواقا دولية أكثر تقلبا مع إنتاجية منخفضة وإنتاج غذائي غير مرن.

- وكون دول المغرب العربي تونس والجزائر والمغرب جزءا من دول العالم فإنها تسعى جاهدة إلى التغلب على مشكلة انعدام الأمن الغذائي والتبعية الغذائية للخارج نظرا لما تمتلكه هذه الدول من موارد طبيعية وبشرية تساعدها على ذلك، من خلال إتباعها مجموعة من السياسات لتنمية قطاعها الفلاحي في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي.

خامسا- الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الدور الفعلي والحقيقي للسياسات المطبقة في كل من الجزائر المغرب وتونس لتحقيق الأمن الغذائي وكذلك تحديد:

1. الأسباب التي تساهم في عدم تحقيق الأمن الغذائي؛

2. إبراز نقاط التشابه والاختلاف في السياسات بين كل من تونس والجزائر والمغرب؛

3. كيف ساهمت برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي.

سادسا: المنهج العلمي المتبع تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن وذلك باستخدام الاحصائيات المتحل عليها لتحقيق أهداف البحث المتمثلة أساسا في معالجة البيانات المستقاة من مصادر مختلفة بما يخدم الموضوع.

سابعا- الدراسات السابقة: لقد جاءت الدراسات السابقة لموضوع الأمن الغذائي على النحو التالي:

1. **فالحة قطاب، إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2012/2011**

حاول الباحث في هذه الدراسة الوقوف على مدى تأثير تقلبات أسعار المواد الغذائية الرئيسية على الأمن الغذائي في الدول المغاربية، حيث قام الباحث بدراسة الوضع الغذائي في الدول المغاربية وعلاقة تقلبات أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي المغاربي وسياسات الدول المغاربية لتحقيق الأمن الغذائي.

لكن الدراسة أهملت تأثير تقلبات أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي حيث لم نرى كيف أثرت تلك التقلبات على الأمن الغذائي وأهملت سياسات تلك الدول لمواجهة تقلبات أسعار المواد الغذائية ومدى نجاحها في التخفيف من حدة ارتفاع الأسعار على المستوى الدولي.

2. **أوزال عبد القادر، العولمة والأمن الغذائي العربي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010/2009.**

حاول الباحث دراسة مدى تأثير العولمة على الأمن الغذائي للدول العربية وعلى رأسها الجزائر وهل هناك آثار ايجابية لهذا النظام العالمي على الأمن الغذائي لتلك الدول، حيث لإثبات ذلك قام الباحث بدراسة أهم المنظمات النشطة في القطاع الزراعي في العالم وواقع الأمن الغذائي العالمي ودراسة واقع الأمن الغذائي العربي ودراسة الأمن الغذائي في الجزائر ضمن المخططات التنموية الخماسية ومستقبل الأمن الغذائي في الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

لكن الدراسة أهملت دراسة الشركات المتعددة الجنسيات النشطة في القطاع الزراعي والمتحكمة في الاقتصاد العالمي ومدى تأثير تلك الشركات على الأمن الغذائي لتلك الدول في ظل تحرير الاقتصاد العالمي وأهملت دراسة الميزة النسبية للمنتجات الزراعية في الدول العربية والجزائر مقارنة مع الميزة النسبية للمنتجات الزراعية للشركات المتعددة الجنسيات.

3. **فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2008/2007**

حاولت الباحثة من خلال أطروحتها إعطاء نظرة عن السياسات الزراعية في الجزائر وواقع الانتاج الزراعي النباتي والحيواني والفجوة الغذائية والمشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي وهذا حتى يتمكن من الاجابة عن مدى قدرة الزراعة الجزائرية على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في المواد واسعة الاستهلاك، بما يضمن لها الاستقلال الاقتصادي.

لكن الدراسة أهملت الامكانيات الزراعية لدى الجزائر بما يسمح لها من تحقيق الاكتفاء الذاتي كما أهملت السياسات المتبعة من طرف الدولة للخروج من التبعية الغذائية وأهم الدول المصدرة للغذاء نحو الجزائر حتى يتم معرفة لمن تتبع الجزائر غذائيا.

4. **كمال حوشين، اشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2007/2006**

حاول الباحث الوقوف على التدبير المتخذة في مجال العقار الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي حاضرا ومستقبلا، وللوقوف على ذلك قام بدراسة الاصلاحات التي قامت بها الدولة بعد الاستقلال وحتى سنة 1980، والاصلاحات العقارية الفلاحية التي قامت بها الدولة الرامية لخوصصة القطاع الفلاحي العمومي بعد سنة 1980.

والدراسة جاءت قبل اصدار قانون التوجيه الفلاحي في سنة 2008 لذلك كان لابد لنا من الاشارة إلى الاصلاحات الحديثة في مجال العقار الفلاحي.

5. **عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2005/2004**

حاول الباحث الوقوف على المشكلة الغذائية في الجزائر والأسباب التي أدت لذلك وايجاد الحلول لهاته المشكلة، وللوقوف على ذلك قام بدراسة وضع الانتاج

الغذائي في الجزائر والفجوة الغذائية وأسباب المشكلة الغذائية بالإضافة إلى سياسات الدولة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي.

لكن الدراسة أهملت الحلول اللازمة لحل مشكلة الغذاء ومستقبل الغذاء في ظل سياسات الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2004.

إبراز مساهمة الباحث: تتطرق هذه الدراسة خلافا للدراسات السابقة إلى ثلاث فترات وهي الفترة التي سبقت الأزمة الغذائية ومدى تقدم القطاع الزراعي والقطاع الزراعي بعد الأزمة الغذائية في كل من الجزائر وتونس والمغرب والتي لم تشملهم الدراسات السابقة، والفترة الثالثة هي فترة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ومدى تحقيق ذلك في كل من الجزائر وتونس والمغرب، أما في الأخير فهي مستقبل الأمن الغذائي في هاته الدول في ظل المتغيرات الدولية .

مبررات اختيار الموضوع: السبب الرئيسي لاختيار الموضوع هو الأحداث التي عصفت بالنظام التونسي في سنة 2011 نتيجة المظاهرات الشعبية والتي سميت من طرف بعض الخبراء بمظاهرات الجياع، وبالتالي فإن عدم تحقيق الأمن الغذائي أصبح يهدد الأمن الاجتماعي لتلك الدول ولذلك كان لا بد من دراسة الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب ومقارنتها مع تونس ومعرفة مدى تطور القطاع الزراعي في تونس بعد انهيار النظام.

ويمكن تقسيم الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

- ✓ **فالأسباب الموضوعية** تتمثل في بروز مشكلة الأمن الغذائي على المستوى العالمي وعلى المستوى الاقليمي والتي أصبحت تنذر بانهيارات داخل الدول نتيجة تدني مستوى المعيشة في تلك الدول، لذلك كان لزاما دراسة موضوع الأمن الغذائي في كل من تونس والجزائر والمغرب محاولة منا لإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة غضب الشعوب ويضمن الاستقرار لتلك الدول.
- ✓ أما **الأسباب الذاتية** فإن الموضوع يرتبط بالتخصص –الادارة التسويقية- ، وكذلك باعتبار الموضوع يكتسي أهمية كبيرة خاصة في التوقعات من ارتفاع أسعار المواد الغذائية مجددا على الساحة الدولية ما ينذر بموجة احتجاجات جديدة في دول أخرى تعاني من تدني المستوى المعيشي، كذلك محاولة لاستغلال الدراسة من طرف القائمين على القطاع الزراعي في هاته الدول ليتسنى لهم تحقيق ما تصبوا اليه شعوبها.

تقسيمات الدراسة:

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة والإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: يتناول الفصل الأول الاطار النظري للأمن الغذائي من خلال التطرق لتعاريف الأمن الغذائي ومؤشراته وأبعاده، ووضعية الأمن الغذائي في العالم، بالإضافة إلى

دور كل من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، وفي الأخير دراسة أهم المؤسسات النشطة في القطاع الزراعي في كل من الجزائر والمغرب وتونس.

الفصل الثاني: أما في الفصل الثاني فإننا سنقوم بدراسة الوضعية الغذائية في سنة 1999 أي قبل بداية الاهتمام بالقطاع الزراعي في كل من المغرب والجزائر وتونس، كذلك سنتناول في هذا الفصل أهم السياسات التي طبقت من طرف كل من المغرب والجزائر وتونس لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي وهذا خلال الفترة 2000-2016.

الفصل الثالث: سنقوم في هذا الفصل تقييم ما تحقق في القطاع الزراعي خلال الفترة 2000-2006 أي قبيل الأزمة الغذائية في سنة 2007 والتي شهدت ارتفاع أسعار الغذاء ومدى التقدم في تحقيق الأمن الغذائي، كذلك سنتناول في هذا الفصل تقييم وضعية القطاع الزراعي خلال الفترة 2007-2011 وهي الفترة التي تلت الأزمة الغذائية حتى نقف على مدى التقدم في القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي حتى تتفادى تلك الدول الوقوع في فخ ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي والتي تؤثر بشكل مباشر على أسعار الغذاء في تلك الدول.

الفصل الرابع: سنقوم في هذا الفصل بدراسة مدى تقدم القطاع الزراعي في كل من المغرب والجزائر وتونس في ظل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والذي انطلق في سنة 2011 والذي سعت من خلاله الدول العربية إلى تطوير القطاع الزراعي بما يضمن لتلك الدول تحقيق الأمن الغذائي لشعوبهم، كذلك سنتناول في هذا الفصل مستقبل الأمن الغذائي في كل من المغرب والجزائر وتونس في ظل التطورات العالمية ومدى تأثيرها على الأمن الغذائي.

الفصل الأول:

الاطار النظري للأمن الغذائي

تمهيـــد:

ان الأمـــن الغـــذائي مـــن القضـــايا الهامـــة التـــي تشـــغل واضـــعي السياســـات علـــى المســـتوى المحلـــي أو الاقليمـــي أو الـــدولي، فعلـــى المســـتوى المحلـــي بشـــكل خـــاص نجـــد أن تـــونس والجزائـــر والمغـــرب يســـعيا إلـــى تحقيقـــه بجميـــع الوســـائل بالاعتمـــاد علـــى مجموعـــة مـــن المؤسســـات النشـــطة فـــي القطـــاع الزراعـــي، وكـــذلك نجـــد مواطنيهـــا والمتعـــاملين الاقتصـــاديين فـــي المجـــال الزراعـــي يســـعوا جاهـــدين إلـــى فهـــم موضـــوع الأمـــن الغـــذائي ومعرفـــة المؤسســـات التـــي تنشـــط فـــي المجـــال الزراعـــي حتـــى يتســـنى لهـــم التعامـــل معهـــا، ولـــذلك فإننـــا فـــي هـــذا الفصـــل ســـوف نتطـــرق إلـــى موضـــوع الأمـــن الغذائي لتسهيل الفهم للمواطن وللقارئ والباحث حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحـــث الأول: الاطـــار المفـــاهيمي للأمـــن الغـــذائي ومؤشـــراته وأوضـــاعه فـــي ظـــل المتغيرات العالمية
- المبحـــث الثـــاني: دور المنظمـــة العربيـــة للتنميـــة الزراعيـــة ومنظمـــة الأغذيـــة والزراعـــة في تحقيق الأمن الغذائي
- المبحث الثالث: المؤسسات النشطة في القطاع الفلاحي بالمغرب وتونس والجزائر

المبحث الأول:

الاطار المفاهيمي للأمن الغذائي ومؤشراته وأوضاعه في ظل المتغيرات العالمية

تعد دراسة المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي المدخل الرئيسي للأمن الغذائي، وهناك عدة مؤشرات لقياسه تستند اليها الدول والمنظمات الاقليمية والعالمية للوقوف على الوضعية الغذائية لأي دولة، ولقد عرفت أوضاع الأمن الغذائي عدة تغيرات سواء على المستوى المحلي أو على الاقليمي أو على المستوى العالمي ولذلك سنتناول في هذا المبحث أهم تلك المفاهيم ومؤشرات قياس الأمن الغذائي والوضعية الغذائية في ظل ما يشهده العالم من تغيرات من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعاريف الأمن الغذائي وأبعاده ومؤشراته

تعددت تعاريف الأمن الغذائي نتيجة تباين نظرة واضعيها ويعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينات، حيث عانى العالم من مشكلة الفجوة الغذائية وتبعية بعض الدول للخرج لتأمين احتياجاهم من الغذاء، وعلى الرغم من أن المصطلح حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي الاهتمام من الباحثين والسياسيين والخبراء والمنظمات الدولية، وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي:

أولا-تعاريف الأمن الغذائي: تعددت تعاريف الأمن الغذائي وفقا لما جاءت به المنظمات والتي جاءت على النحو التالي:

1- تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

لقد جاء في تعريف الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة بأنه ط يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط".[1]

الملاحظ على هذا التعريف أنه ابتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي ارتبط بمصطلح الاكتفاء الذاتي أي الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء لأفرادها.

2- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية

عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع لكل قطر واتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية"[2]

شرط الميزة النسبية الذي اعتمدته المنظمة في تعريفها لا يمكن تبريره من الناحية العملية، ذلك أن بعض الدول لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج بعض السلع لكنها قامت بإنتاجها وتنميتها من خلال زيادة الدعم للمزارعين،

[1] منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما 2010، ص:08.

[2] إدارة الأمن الغذائي والمشروعات، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني،2009، ص: 16.

بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة واتباعها سياسة حمائية لسلعها الزراعية، ومن بين هاته الدول التي لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج الأرز إلا أنها أنتجته حفاظا على أمنها السياسي كونه سلعة أساسية بالنسبة للمواطن الياباني.

3: التعريف الاسلامي للأمن الغذائي

لقد عرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه "ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن" والمستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي فقد يرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل إلى حد الكماليات.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف استنتاجي للأمن الغذائي بأنه ضمان استمرارية الحصول على الغذاء الحلال الضروري للأفراد عن طريق **الانتاج المحلي**، مع ضمان توفير السلع الكمالية عن طريق الانتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد.

ثانيا- أبعاد الأمن الغذائي:

إن العجز في العديد من الأقطار الناتج عن اختلال التوازن بين طلب وعرض الغذاء له أبعاد خطيرة على استقرار أمن هاته الدول سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، ولذلك وجب إعادة النظر إلى مشكلة الأمن الغذائي من المنظور الذي يشمل هاته الأبعاد.

1- **البعد الاقتصادي:** لاشك في أن اعتماد الدول في تحقيق أمنها الغذائي على الاستيراد نتيجة فشل السياسات التي اتبعتها يعرضها للتبعية الغذائية الدائمة ويلزمها بأن توفر العملة الصعبة لتوفير السلع الغذائية الضرورية لمواطنيها.

إن الاعتماد على الاستيراد يعرضها لخطر ارتفاع الأسعار الغذائية نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية مما يفقد العملة المحلية قيمتها الشرائية كما حدث في سلطنة عمان من قبل، بالإضافة إلى اتجاه الدول إلى التخلي عن المشاريع التنموية من أجل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع.[1]

2- **البعد السياسي:** يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالأمن السياسي، ويظهر ذلك من خلال اعتماد الغذاء كوسيلة ضغط سياسية على الدول المستوردة، ولقد شهد العالم عدة أحداث تظهر مدى استخدام الغذاء كسلاح سياسي للضغط على الأنظمة ومن بينها:

في سنة 1956 م تم وقف الامدادات الغذائية لمصر بسبب أزمة السويس، واستخدمت صادرات الغذاء كسلاح لوقف انتشار الأسلحة في الاتحاد السوفييتي،[2] أما في سنة 1994 فلقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض إنتاج الفراولة من أجل التصدير على مصر بدلا من زراعة القمح لتبقى تابعة لها غذائيا في هذا المنتوج وبالتالي يصبح وسيلة ضغط سياسية على مصر.

[1] الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 20.

[2] محمد أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية وتطبيق، كلية الزراعة، الأردن، 1999، ص: 146.

3- **البعد الاجتماعي:** يعتبر الغذاء أهم الحاجات الأساسية في حياة الانسان فهو يساعده على النمو ويوفر الطاقة الضرورية لجسمه، ولتفاقم العجز الغذائي وانتشار ظاهرة الجوع وسوء التغذية أصبحت مشكلة الغذاء مشكلة اجتماعية.

ومن المظاهر الاجتماعية لمسألة أزمة الغذاء نذكر ما يلي:[1]

- انخفاض مداخيل المزارعين نتيجة انخفاض الانتاج الزراعي يدفع العاملين في القطاع الزراعي للبحث عن العمل في قطاعات غير زراعية؛
- انتشار البطالة نتيجة نزوح المزارعين من الريف إلى المدينة للبحث عن عمل؛
- ارتفاع الأسعار الغذائية في الأسواق العالمية يؤثر على الاستقرار الاجتماعي.

ثالثا- مفاهيم أساسية للاكتفاء الذاتي وأمان الغذاء والفجوة الغذائية

بعد تقديم تعريف للأمن الغذائي، كان لا بد لنا من تقديم تعاريف لبعض المصطلحات المتعلقة بالأمن الغذائي حتى يمكننا التفريق بينها ولذلك كان لزاما لنا من تحديد التعاريف الخاصة بالاكتفاء الذاتي وأما ن الغذاء والفجوة الغذائية والتي جاءت على النحو التالي:

1: الاكتفاء الذاتي: كان الاعتقاد السائد قديما على أن الاكتفاء الذاتي هو الأمن الغذائي ولكن أجمع العلماء بوجود اختلاف بينهما، إذ يعرف الاكتفاء الذاتي بأنه " قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والامكانيات الذاتية في إنتاج الاحتياجات الغذائية محليا"[2]

والاكتفاء الذاتي يجب أن يرتبط بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للأفراد، فلا نستطيع الحكم على أية دولة بأنها حققت اكتفاء ذاتيا دون مراعاة المستوى الغذائي الذي تحقق للمجتمع أهو عند الحد الأدنى أم المتوسط أم الأعلى

2- الفجوة الغذائية: إن الاعتماد على المصادر الخارجية لتلبية الاحتياجات المتنامية للسكان يعكس عدم القدرة على زيادة الانتاج المحلي في تلك الدولة، وهو ما يعني اتساع الفجوة الغذائية واستنزاف جزءا هاما من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي.[3]

والمقصود بالفجوة الغذائية هو الفرق بين إجمالي الحاجات الغذائية والإنتاج المحلي من الغذاء في فترة معينة من الزمن.[4]

والفجوة الغذائية= الاستهلاك الغذائي-الإنتاج الغذائي المحلي=واردات غذائية

وحجم الفجوة الغذائية يتأثر بعاملين:

كلما زاد الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية كلما انكمش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح؛

كلما زاد ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية كلما قل حجم الفجوة الغذائية؛

---

[1] لرقام شريف جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص: 12.

[2] حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص: 269.

[3] عبد الرحمان يسري، دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص: 257.

[4] عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص: 216.

ثالثا: أمان الغذاء:

جاء في مفهوم منظمة الصحة العالمية بأن أمان الغذاء يعني " كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به صحيا وملائما للاستهلاك الآدمي"[1]

وقد مر العالم بثلاث مراحل:[2]

المرحلة الأولى: تتمثل في تعظيم الإنتاج الكمي من السلع الغذائية دون مراعاة نوعيتها؛

المرحلة الثانية: كان لواضعي السياسات الاهتمام الأكبر بنوعية السلع دون إهمال كمية الإنتاج، وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا للجمع بين الكم والنوع؛

المرحلة الثالثة: كان للتقدم في نوعية السلع الغذائية وارتفاع مستوى المعيشة الأثر الكبير على زيادة الاهتمام بتوفير الغذاء الآمن لصحة المستهلك.

رابعا: سياسات تحقيق الأمن الغذائي

هناك العديد من السياسات التي تنتهجها الدول لغرض تأمين الغذاء لمواطنيها باستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية الزراعية نذكر منها:

1- السياسة الزراعية

لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية احتياجات السكان عند الأسعار التي لا تؤثر على القدرة الشرائية وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق.

فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه.[3]

2- سياسة دعم الأسعار

يعتبر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة ارتفاع تكاليفها وتوجه الأفراد إلى الطلب على السلع الأجنبية نتيجة جودتها وانخفاض أسعارها من أهم الدواعي لتدخل الدولة في الأسواق الزراعية، ويكون شكل هذا التدخل عن طريق تقديم الدعم اللازم للمزارعين لإنتاج تلك السلع داخل تلك الدولة أو العمل على تقديم الدعم للمستوردين للحفاظ على انخفاض الأسعار في حالة ارتفاعها في الأسواق العالمية ولضمان أمنها السياسي.

ومن بين الدول التي قامت بدعم مزارعيها على إنتاج السلع محليا حتى وإن كانت تكلفتها مرتفعة مقارنة بالأسواق العالمية اليابان حيث قامت بتقديم الدعم لمنتجي الأرز للحفاظ على سيادتها كون الأرز يعتبر غذاء ضروري للمواطن الياباني بدل أن تستوردها من الأسواق العالمية.

---

[1] المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، اليمن، 2005، ص: 5.

[2] محمد سيد عبد السلام،الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص ص:85،84.

[3] عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2007، ص:89.

وهناك شكل آخر من أشكال الدعم حيث تقوم السلطة المختصة بخلق طلب جديد لرفع أسعار المنتجات عن مستواها الاداري لتشجيع المزارعين على الاستمرار في الإنتاج، حيث تقوم بتخزين ذلك المنتوج واستعماله في حالة ارتفاع الأسعار في السوق عن المستوى المطلوب وهذا النظام تم اعتماده داخل مجموعة الاتحاد الأوروبي.[1]

3- سياسة تطوير الاستثمار

يتطلب تنمية القطاع الزراعية تطوير الاستثمار الزراعي لخدمة الأمن الغذائي ولذلك وجب على واضعي السياسات تهيئة المناخ المناسب للمستثمر والذي يتضمن " كل السياسات والمؤشرات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية"[2]

ويمكن التعبير عن مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار بالشكل التالي:

الشكل رقم (01): مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار

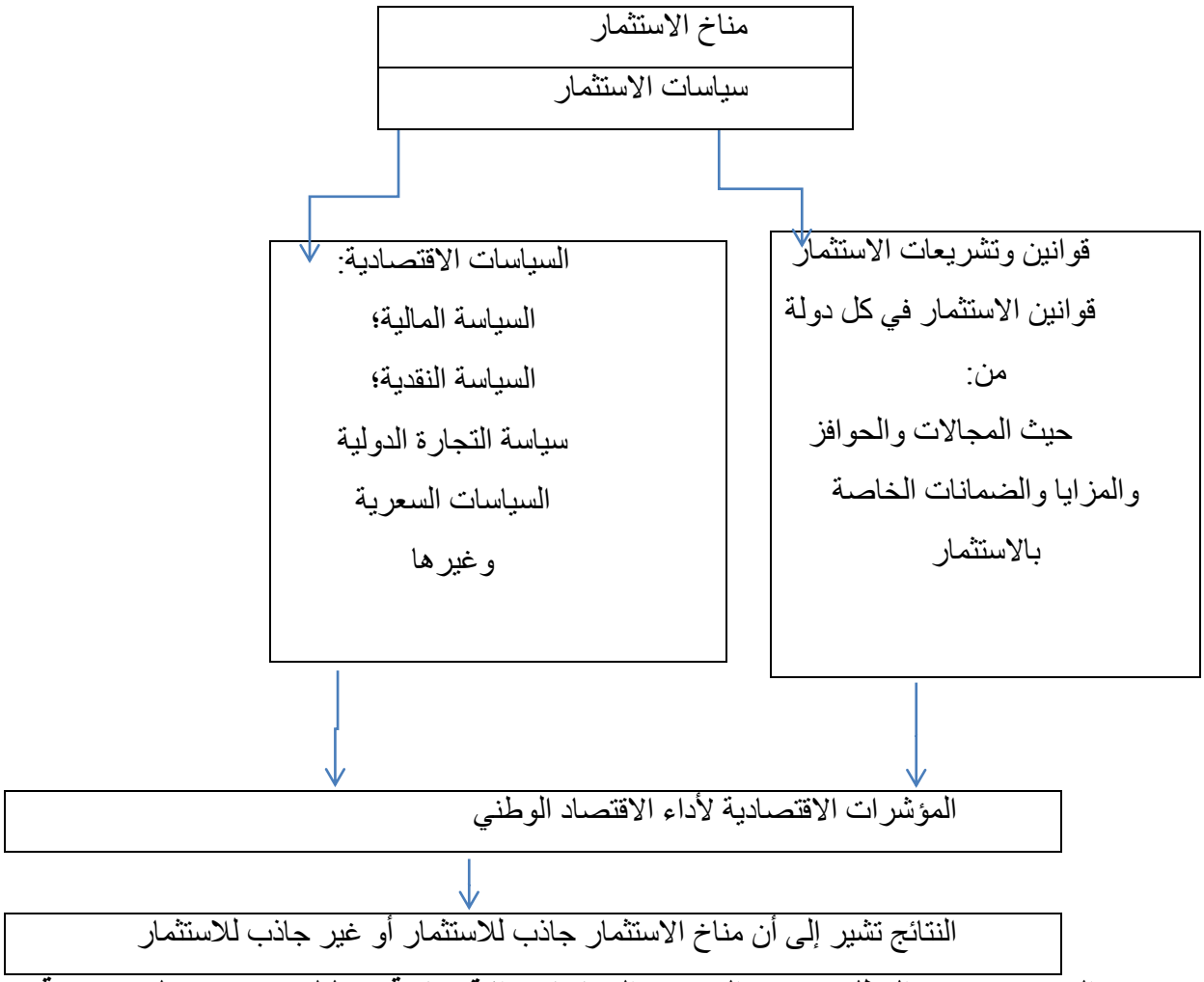

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق،القاهرة-مصر،1997،ص: 391.

[1] المرجع نفسه، ص: 92.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهران الشرق، القاهرة، 1997، ص:390.

والهدف من جذب الاستثمارات هو زيادة انتاج الغذاء بما يكفي لأفراد المجتمع ولتحقيق ذلك وجب على الدولة تشجيع برامج التنمية سواء في المناطق الحضرية أو الريفية والتي تثبت السكان ومما يسمح بالمحافظة على التخصص الزراعي.ولتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي يحتم على الدولة تحريك الطلب عن طريق تشجيع الصناعات الغذائية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي مما يشجع المنتج على زيادة استثماراته إما عن طريق التوسع الرأسي أو الأفقي.[1]

4- سياسة التسويق

الهدف الأساسي من التسويق هو إيصال السلعة من المنتج للمستهلك بالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة، وعليه يمكن تعريف التسويق الزراعي على أنه " ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"،[2] وكما هو معروف على أسواق السلع الزراعية في الدول النامية كثرة الوسطاء بها حيث تتشكل من مزارعين إلى تجار جملة ومن ثم إلى تجار تجزئة وصولا إلى المستهلك، ويسعى المزارعين والوسطاء إلى بيع السلع الزراعية بأسعار يكفل لهم تحقيق الربح ما يعني وصول السلعة إلى المستهلك النهائي بأسعار عالية ما ينعكس سلبا على المنتج والمستهلك ويضر بقضية الأمن الغذائي.

وهو ما يتعارض مع المفهوم الحقيقي للتسويق الزراعي وبالتالي فإذا أريد للتسويق الزراعي أن يصبح أدوات من أدوات تحقيق الأمن الغذائي لا بد من الجهات المسؤولة إعادة هيكلة النظام التسويقي بما يعود بالمنفعة على المنتج والمستهلك.

5- سياسة تطوير التمويل والائتمان الزراعي

يتسم القطاع الزراعي بموسمية الانتاج والدخل ما يعني مدة دوران رأس المال طويلة، وبذلك كان لزاما على الدول اللجوء إلى تطوير التمويل لضمان استمرارية الإنتاج فمثلا الدول العربية قامت بتحرير أسعار فائدتها بالإضافة إلى تشجيع القطاع الزراعي على الاستثمار في قطاع التمويل الزراعي.[3]

ويعترض التمويل الزراعي مشاكل كثيرة تمثلت في أن المجازفة في الائتمان الزراعي كبيرة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة على القروض الزراعية مما يجعل صغار المزارعين يمتنعون عن طلب تلك القروض وبذلك تبقى القروض حكرا على القادرين على تقديم الضمان، ولمواجهة هذا المشكل قامت الحكومات بالتدخل من خلال إقامة مؤسسات تعاونية أو بنوك حكومية لتكوين مصدرا للائتمان الزراعي.

---

[1] محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية وتطبيق، كلية الزراعة، الأردن، 1999، ص: 64.

[2] محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص: 17.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، الخرطوم، ص:70.

6- سياسة التخزين

يعكس المخزون من السلع الغذائية أوضاع المخزون من السلع الغذائية ومدى توفرها للمستهلك وهناك نوعان من المخزون الغذائي:[1]

المخزون العامل: يعتمد هذا المخزون على الواردات لتأمين حاجيات السكان خلال موسم انتاجي معين، ويتفاوت حجمه من بلد لآخر حسب احتياجاتهم.

المخزون الاستراتيجي: وهو مخزون يستخدم للحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية وحالات المقاطعة والحصار.

وسياسة التخزين تختلف بين الدول حسب حجم الناتج المحلي الزراعي، ونظرا لأن الدول النامية تعتمد في جزء من غذائها على الخارج فيتحتم عليها ذلك إقامة سياسة دائمة تحقق مخزونا غذائيا استراتيجيا يساعدها على تحقيق أمنها الغذائي.

7- سياسة التجارة الخارجية

تعرف السياسة التجارية على أنها " مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق معاملاتها الاقتصادية الخارجية، وذلك بهدف التأثير عليها حجما أو نوعا أو كلاهما معا"[2]

ومن أهم أهداف سياسة التجارة الخارجية ما يلي:

تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية مثل حماية غرب أوروبا للإنتاج الزراعي؛

حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق؛

تشجيع الاستثمار من أجل التصدير؛

التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني؛

وللوصول إلى الأهداف المرجو تحقيقها هناك مجموعة من الأدوات التي تستعين بها الدولة ونذكر البعض منها:

الرسوم الجمركية؛

نظام الحصص؛

سياسة الحظر والمنع؛

إعانات التصدير.

وكون الدراسة تخص الأمن الغذائي وعلاقته بسياسة التجارة الخارجية فإننا نقول بأن للتجارة الخارجية دور هام في إحداث التوازن بين حماية المنتوج المحلي وتشجيع الواردات بالنسبة للمنتوجات التي لا تستطيع الدولة انتاجها محليا.

---

[1] محمد السعيد الفتيح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب 1979، ص: 272،273.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، أسيوط- مصر، 2008، ص: 127.

رابعا- مؤشرات الأمن الغذائي

هناك عدة مؤشرات لقياس الأمن الغذائي حسب الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتي حددت بـ:[1]

1- المؤشرات حسب البعد الأول

توافر الأغذية والقدرة الاقتصادية والمادية للحصول على الأغذية وهناك عدة مؤشرات يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى هذا البعد:

متوسط كفاية امدادات الطاقة الغذائية: المقصود بإمدادات الطاقة الغذائية هي الأغذية المتوفرة للاستهلاك البشري المعبر عنه بكيلو سعرة حرارية للشخص في اليوم ويقاس بالمعادلة التالية: (الأغذية=الانتاج +واردات +السحب من المخزون-الصادرات- الاستخدامات الصناعية – علف الحيوانات – البذور – الفاقد – الإضافات إلى المخازن)

أما كفاية امدادات الطاقة الغذائية فهي امدادات الطاقة كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية حيث أن متطلبات الطاقة الغذائية تعبر عن كمية الطاقة الغذائية اللازمة للفرد للحفاظ على وظائف الجسم.

متوسط قيمة إنتاج الأغذية: حيث يعبر عن قيمة إنتاج الأغذية محليا ونصيب الفرد من الإنتاج حيث يؤخذ المتوسط خلال فترة زمنية محددة بسنة، ويتم تجميع قيمة الإنتاج خلال السنة وتقسم على 12.

حصة امدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات

الامداد المتوسط للبروتينات.

2- المؤشرات حسب البعد الثاني:

إمكانية الحصول على الغذاء والذي تستند على ركيزتين الوصول الاقتصادي والذي يتحدد من خلال الدخل القابل للتصرف وأسعار السلع الغذائية ومدى توفر الدعم الاجتماعي والوصول المادي فيحدده التوافر في البنية التحتية التي تيسر عمل الأسواق.

وهناك عدة مؤشرات تمكننا من معرفة إمكانية الحصول على الغذاء منها:

النسبة المئوية للطرقات المعبدة من إجمالي الطرقات؛

كثافة الطرقات؛

كثافة السكك الحديدية؛

متوسط الإنتاج المحلي الإجمالي للفرد؛

مؤشر أسعار السلع الغذائية المحلية؛

معدل انتشار نقص التغذية؛

نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء؛

عمق العجز الغذائي؛

[1] منظمة الأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الزراعية 2015، روما، 2015، ص:19.

معدل انتشار عدم كفاية الغذاء؛

3- المؤشرات حسب البعد الثالث

الاستفادة من الغذاء والذي يتم قياسه بمجموعة من المؤشرات:

الوصول إلى موارد مائية محسنة؛

الوصول إلى منشآت محسنة للصرف الصحي؛

النسبة المئوية من الأطفال ما دون الخامسة المصابين بالهزال، والمقصود بالهزال هو انخفاض الوزن بالنسبة للطول؛

النسبة المئوية من الأطفال ما دون الخامسة المصابين بالتقزم ويقصد بالتقزم انخفاض الطول بالنسبة إلى السن بسبب نقص التغذية في فترات سابقة؛

النسبة المئوية من الأطفال ما دون الخامسة ناقصي الوزن؛

النسبة المئوية من الكبار ناقصي الوزن؛

معدل انتشار فقر الدم بين النساء والحوامل؛

معدل انتشار فقر الدم بين الأطفال ما دون الخامسة؛

معدل انتشار نقص الفيتامين A لدى السكان؛

معدل انتشار نقص اليود؛

4- المؤشرات حسب البعد الرابع

استقرار امدادات الغذاء والتي يتم قياسها عن طريق الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والتي نذكر منها:

معدل الاعتماد على واردات الحبوب؛

النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري؛

قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع؛

الاستقرار السياسي وغياب العنف والارهاب؛

تقلص أسعار الأغذية المحلية؛

نصيب الفرد من تقلب إنتاج الأغذية؛

نصيب الفرد من تقلب الامداد الغذائي.

المطلب الثاني-الأمن الغذائي في ظل المتغيرات العالمية: تشهد الساحة الدولية أحداثا متسارعة أثرت على اقتصادات كثير من الدول منها انتشار الفقر والأزمة المالية العالمية واستعمال الغذاء في إنتاج الوقود والتغيرات المناخية بالإضافة إلى تجدد الصراع السياسي على الساحة العالمية، والغذاء كونه من ضروريات الحياة وكون تأمينه للأفراد من الأهداف التي تسعى جاهدة الدول إلى تحقيقه كان لابد لنا من معرفة تأثير تلك المتغيرات على الساحة الدولية على الأمن الغذائي للدول، وهو ما نتناوله في هذا المطلب:

أولا- الأمن الغذائي في ظل الفقر والعولمة

إن البدايات في الاهتمام بمشكلة الفقر في العالم جاءت بعد أزمة الديون في العالم الثالث في فترة التسعينات لتتسع وتشمل باقي مناطق العالم حيث تم ظهور مصطلح عولمة الفقر الذي استعمله مجموعة من الاقتصاديين، فبرامج التكييف الهيكلي وتثبيت الاقتصاد الكلي أدى إلى افقار الملايين من الناس، وانهارت القدرة الشرائية الداخلية وبدأ عصر المجاعات.

الوصفة التي يطبقها صندوق النقد الدولي على الدول المدينة دائما نفسها، التقشف في الميزانية وتحرير التجارة والخصخصة، وبالتالي تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بشراء الشركات العامة المتعثرة وبالتالي التحكم في الاقتصاد العالمي.

مما لا شك أن الوكالات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق التقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية يحاولون تشويه الحقائق عن واقع الفقر العالمي، من خلال التلاعب في احصائيات الدخل، وفي هذا الشأن يقول مايكل تشومادوفسكي " أن الدول السبع والمؤسسات الدولية بما فيها البنك الدولي على انكار المستويات المتزايدة للفقر العالمي الناشئ عن عمليات الهيكلة الاقتصادية".[1]

يعتبر مصطلح عولمة الفقر من بين المصطلحات الجديدة الاستعمال حيث استعمله عالم الاقتصاد الكندي ميشيل تشودوفسكي الذي أصدر كتاب عن عولمة الفقر.

ومن الأسباب التي أدت إلى انتشار الفقر:

البطالة: والتي تعود أسبابها إلى تحجيم الشركات وإعادة هيكلتها ونقل الانتاج إلى ملاذ العمل الرخيص في العالم الثالث، كل هذا أدى إلى ارتفاع نسب البطالة في العالم إلى مليار من البشر حسب ما صرحت به منظمة العمل الدولية.

تراكم الثروة العالمية: الناجمة عن تراجع تكوين رأس المال في الأنشطة الانتاجية وارتفاع الأرباح بشكل مستمر في صفقات المضاربة ما سمح بتجميع ثروات هائلة على حساب الأغلبية الكبيرة من السكان، وفي هذا الشأن ذكرت مجلة فوريس الأمريكية بأن عدد الملياردريات الذي ازداد في عام 1996 مقارنة بسنة 1982 من 13 ملياردير إلى 149 ملياردير ناجم ‘ن نجاح المضاربين في بورصة وول ستريت.

[1] زيد بن محمد الرماني، اقتصاد الفقر-بؤس وأزمات، مكتبة الرشد، السعودية، 2003، ص:12.

تراجع الإنفاق الاستهلاكي: الناجم عن انخفاض أجور العمال وتدمير رأس المال الصغير، وذلك لأن المنشآت التي تمتلك أكثر التكنولوجيات تقدما وتسيطر على أدنى الأجور هي التي تسيطر على الاقتصاد العالمي المتسم بفائض الانتاج، وبالتالي فإن البقاء للأقوى كل هذا أدى إلى تراجع الانفاق الاستهلاكي نتيجة غلق عدد كبير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كل هاته الأسباب أدت إلى افقار العالم والدول الفقيرة لم تتخذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذا الوضع وكأن الشعوب الفقيرة مكتوب عليها أن تظل مقهورة، فبدلا من أن تقوم تلك الدول بزيادة الاستثمار الزراعي اتجهت نحو زيادة الاستثمارات في المدن والصناعة على حساب الريف والزراعة وحتى الزراعة التي كانت منتشرة في المدن تم القضاء عليها بحجة تطور المدينة، والاحصائيات المتحصل عليها تشير أن الاستثمارات الموجهة للزراعة لا تتعدى 20% من الاستثمار رغم أن 60% من السكان في الدول النامية يعتمدون على الزراعة.

وتشير الاحصائيات حسب تقرير البنك الدولي في سنة 2015 بأن عدد الفقراء في العالم بلغ 736 مليون نسمة،[1] ولكن هل هذا العدد يمثل الحقيقة؟ فالإجابة على هذا التساؤل مرتبطة بالتعريف الذي قدمه البنك الدولي والذي ربطه الدخل حيث اعتبر بأن الفقير هو ذلك الفرد الذي لا يملك الحد الأدنى من الدخل لضمان مستوى معيشي معقول، ولقد حدد الدخل بـ 1.90 دولار للفرد على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011 وهذا تعريف مطلق.[2]

خط الفقر الذي حدده البنك الدولي عرف عدة تعديلات فنجد أنه في سنة 1985 حدد خط الفقر بـ 1.02 دولار أمريكي، ثم عرف التغيير في سنة 1993 فحدد بـ 1.08 دولار أمريكي، وهذا التعديل الأخير الذي حدد بـ 1.90 دولار أمريكي، والتبرير المقدم من طرف البنك الدولي هو ارتفاع معدل التضخم، والنقد المقدم لأرقام البنك الدولي من طرف الخبراء فيما يتعلق بالفقر أنها مضللة وغير دقيقة فيرى ريدي وبوج " أن أرقام البنك الدولي المحسوبة وفقا لمعادل القوة الشرائية مستنتجة من بيانات محدودة، وهو ما يجعلها تخفي المستويات الحقيقية للفقرفي العالم"[3]

فالمقياس على أساس دولار أو دولارين في اليوم لا يستند إلى أساس منطقي لأن السكان في الدول النامية لا يزالون يعانون الفقر رغم تعديهم عتبة دولار ودولارين في اليوم مع عدم استطاعتهم تغطية نفقاتهم الأساسية من الغذاء والصحة والتعليم

وبالتالي فإذا افترضنا جدلا بأن معيار البنك الدولي صحيحا في تحديد خط الفقر بمقدار دولارين في اليوم فهذا يعني أن أوروبا لا يوجد فيها فقر وكذلك أمريكا، رغم أن طرق قياس الفقر في الغرب تعتمد على المستويات الدنيا للنفقات المنزلية المطلوبة للإنفاق على الطعام والملبس والسكن والصحة والتعليم.[4]

---

[1] البنك الدولي، الفقر والرخاء المشترك 2018، مجموعة البنك الدولي، 2018، ص:09.

[2] الفقر والرخاء المشترك، مرجع سبق ذكره، ص:02.

[3] راي بوش، الفقر والليبرالية الجديدة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2015، ص:43.

[4] زيد بن محمد الرماني، اقتصاد الفقر، مرجع سبق ذكره، ص:14.

من خلال ما سبق لا يمكن أن نعتمد على التقارير المقدمة من طرف البنك الدولي عن مستوى الفقر لأنها غير حقيقية نظرا للمعيار الذي يعتمده في تحديد عدد الفقراء ألا وهو 1.90 دولار في اليوم، وبالتالي فإن لكل دولة معاييرها في تحديد عدد الفقراء لكن الذي لا يجب اغفاله أن الدول سواء الغنية أو الفقيرة تعاني من ارتفاع في عدد الفقراء فعلى سبيل المثال الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية 40 مليون نسمة منها 20 مليون تحت خط الفقر[1] حسب الدراسة التي قامت بها مجموعة من الباحثين بتكليف من مجلس حقوق الانسان حيث مثلت هذه النسبة 11% من مجموع السكان الذي يبلغ 377 مليون نسمة.

ولقد ازعجت هذه الدراسة مندوبة أمريكا لدى الأمم المتحدة حيث اعتبرت هذه الدراسة مجرد مضيعة للوقت وأنها غير دقيقة.

أما في بريطانيا فلقد بلغ عدد الفقراء حسب مؤسسة جوزيف رونتري المستقلة حوالي 24 مليون [2] شخص في حين بلغ عدد سكان المملكة حسب الاحصائيات المتحصل عليها 65 مليون و 600 ألف نسمة وبالتالي يمثل عدد الفقراء ما نسبته 36.58% من عدد السكان، وفي الهند بلغ عدد الفقراء 360 مليون شخص .[3]

ومن الآثار السلبية للفقر تعرض الملايين من الناس للجوع نتيجة عدم توفر النقود الكافية لشراء حاجياتهم من الطعام، فالهيئات والمنظمات العالمية للغذاء في العالم تتفق على أن الفقر هو السبب الرئيسي للجوع في العالم.

وتشير التقديرات بأن حوالي 15 مليون نسمة يموتون كل علم لأسباب تتعلق بالجوع، وحسب تقديرات البنك الدولي فإن 80% من الأشخاص الذين يعانون الجوع من النساء والأطفال، ويعيشون في القرى الصغيرة التي تنعدم فيها سبل الحياة.[4]

وهناك مجموعة من التحليلات لأسباب الفقر قدمت من طرف بعض الخبراء والمنظمات العالمية اعتبرها جوزيف كولتير وفرنسيس مورلاييه من الخرافات والتي جاءت:[5]

الخرافة الأولى: الزراعة في البلدان المتخلفة متأخرة لأن الريف بشر أكثر منها يلزم للعمل بصورة منتجة؛

الخرافة الثانية: لما كانت الزراعة لا تستطيع استيعاب أي بشر أكثر، فإن الفائض من المناطق الريفية لا بد أن يذهب إلى المدن حيث لا بد من خلق وظائف جديدة لهم في الصناعة؛

الخرافة الثالثة: النمو السكاني عبء هائل على اقتصادات العالم الثالث نتيجة عدم القدرة على خلق مناصب شغل لهذه الأعداد المتزايدة.

والمتأمل في هذه الخرافات الثلاث التي تم ذكرها بأن كلها مرتبطة بالزيادة السكانية عن الموارد الموجودة وبالتالي يعود بنا الزمن إلى نظرية مالتوس والمتأثرين بها أمثال ليستربراون حيث يرى هؤلاء بأن التضاؤل في المساحات العاملة للزراعة وصعوبة الاستمرار في زيادة المردودية مع زيادة عدد السكان سؤدي إلى نتائج خطيرة

[1] شبكة سكاي الاخبارية،www.google.com/search؟client 21 juillet 2017

[2] أحمد محارم، نيويورك، دراسات مختارة، 04 يوليو 2018، www.arabvoice.com

[3] أخبار عالمية، 04 ديسمبر 2017، www.google.com/search?client

[4] زين بن محمد الرماني، اقتصاد الجوع، مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى، 2003، ص:16.

[5] فرانسيس مورلاييه وجوزيف كوينز، صناعة الجوع، ترجمة أحمد حسان، عالم المعرفة، 1998، ص ص: 29،28،27.

فبالتالي هؤلاء يربط الاشكالية في شح الطبيعة مع الزيادة السكانية الكبيرة وبالتالي فإن العالم لا يتحمل هذه الزيادة الكبيرة من السكان ولهذا كان لزاما اقامة حروب وتحديد النسل لخفض عدد السكان.

ويرد اللامالتسيون من أمثال سوزان جورج وبيراهين بأن سبب ارتفاع عدد الجياع في العالم لا يعود إلى وجود ركاب زائدين واما السبب الرئيسي يعود إلى أن الغذاء في العالم تحت رقابة الأغنياء، حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات والحكومات الغربية سياساتها في المساعدات الغذائية تشتركان معا في الأزمة الغذائية في العالم.

فالشركات الزراعية متعددة الجنسيات تغلغلت في العالم بأسره وربطت مزارع البلدان المتخلفة بأسواق الغذاء العالمية، فالمزارع العالمية تزود أسواق سوبر ماركت العالمية وبالتالي أصبح الفقير في تنافس مباشر مع الأغنياء للحصول على الغذاء من نفس الرف، والثمن يحدد ما يرحب بدفعه الأغنياء وبالتالي لا يستطيع الفقير مزاحمة الأغنياء في الحصول على الغذاء نتيجة عدم القدرة على دفع ثمن تلك السلع.

أما المساعدات التي تقدم للحكومات فلقد تحولت إلى سلاح في مصلحة البلدان النائمة، ولا تسمح للمتلفين للمعونة بتطوير الانتاج الزراعي في بلدانهم خاصة السلع التي تمثل الغذاء الرئيسي لتلك الدول، حيث تعتبر لوسيان بورجوا بأن الحكومات التي تستفيد من المساعدات الغذائية التي تعاني التدمير والقتل.

لكن المتأمل في هذه النتائج التي وصل إليها العالم من أن عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم وصل إلى 795 مليون شخص في العالم، لا يلاحظ بأن الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج يمكن اختصارها فقط في عدد السكان أو نقص الموارد وإنما هي أعمق بكثير من هذه، حيث لو عدنا قليلا إلى الوراء وما شهده العالم من مجاعات لوجد بأن معظمها من أفعال البشر، فالنظام الرأسمالي الذي يكرس للحرية وعدم تدخل الدولة وما وصل اليه هذا النظام من فساد هو الذي كرس لظهور الفقر والجوع في العالم، فالمشكلة التي يعاني منها هذا النظام هي غياب المنافسة الكاملة رغم أن هذا النظام يدعو إلى المنافسة، فالاحتكار هو العقبة الأساسية التي تعوق النمو في النظام الرأسمالي، ومن تاريخ الاحتكارات الامبريالية الأسود أنه في سنة 1929-1982 أغرقت آلاف الأطنان من الحبوب والمواد الغذائية في البحار حتى لا تنخفض أسعارها في حين الشعوب تعاني من الجوع، كذلك أنفقت دول السوق الأوروبية المشتركة 127 مارك ألماني من أجل اتلاف آلاف الأطنان من الفواكه والخضر.

ولم تسلم الشعوب فقط من الاحتكارات بل ساهمت كذلك المصارف الربوية إلى افقار تلك الشعوب من خلال خدمة الاحتكارات، حيث قل الطلب على السلع نتيجة امتصاص القوى الاحتكارية لدخولهم برفع الأسعار، وهنا تدخلت البنوك عن طريق الاقراض والبيع بالتقسيط وإذا رجعنا إلى الوراء قبل مرحلة الاستعمار لوجدنا بأن معظم دول العالم الثالث كانت مكتفية غذائيا لكن حكم الاستعمار قضى على هذا الاكتفاء، ولقد كتب تونتون كلارك من النيجر بأن " الشعب النيجيري كان مكتفيا بذاته وأما الادارة الاستعمارية لم تكن كذلك، وكان حل الفرنسيين لهذه المشكلة اجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل للتصدير وخصوصا الفول السوداني والقطن"، وهو ما قضى على الاكتفاء الذاتي في تلك البلدان.

كذلك من النتائج السلبية التي أوصلنا اليه هذا النظام الرأسمالي هو ظهور الدولار اللص كما يسمى حيث لعبت الشركات المتعددة الجنسيات على ايجاد عملة دولية لا تخضع مباشرة لرقابة البنك المركزي، حيث تعمل

أمريكا على استغلال الدولار لابقاء الدول ضعيفة ومستغلة من طرفها من خلال السرقات المنظمة، فأمريكا بدلا من أن تفرض ضرائب جديدة وتحميلها لشعبها نتيجة زيادة نفقاتها عن ايراداتها تستغل الدولار لسلب العالم من خلال اصدار الدولار الذي يأكل التخفيض المستمر في قيمته في أيدي حائزيه، وبالتالي فإن خلاصة الحديث بأن من أسباب ضياع هاته الشعوب ومعاناتها من الفقر والجوع هو النظام الرأسمالي الذي لا يعترف بحق الفقير في العيش بسلام.

ومع بداية انتشار العولمة المستندة إلى الليبرالية الحديثة سوف يزداد الوضع سوءا في العالم، حيث يقول بيترمارتين وشومان بأن القرن القادم "سيكون هناك فقط 20% من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد، أما 80% الباقية فهم فائضين عن الحاجة وراجع هذا إلى احلال الآلة محل الانسان، وهو ما سيزيد الوضع سوءا في العالم وبالتالي سيرتفع الفقراء وعدد الجياع في العالم، فالعولمة لم تفد الدول الضعيفة كما يوهم السياسيين والاقتصاديين والمنظمات العالمية العالم بأنها ستكون انتصار المنفعة للجميع لكن مع نمو العولمة شهد العالم تركز الثروة في أيدي عدد مجموعة من الشركات.

وحسب التقرير الذي أعدته منظمة أوكسفام والذي جاء فيه أنه في سنة 2016 شهد العالم زيادة في عدد أصحاب المليارات حيث وصل إلى 2043 ملياردير وخلال 2017 زادت ثروة هاته المجموعة بمقدار 762 مليار دولار وهذا يقضي على الفقر المدقع سبع مرات، وخلال الفترة 2006-2015 شهد العمال العاديون زيادة في دخلهم بمقدار 2% في حين زادت ثروة هؤلاء المليادير ات بـ 13% سنويا.[1]

وتظهر البيانات التي أصدرتها مؤسسة الائتمان السويسرية بأن ثروة 42 مليارديرا تعادل ثروة الفقراء في العالم والتي تضم 3.7 مليار نسمة، ولا تزال الطبقة الأغنى والتي بلغت نسبتها 1% تملك ثروة تزيد عن ما تملكه باقي البشرية.

ولقد جاء كذلك في التقرير أن فوائد أغنى رجل في نيجيريا في عام واحد تكفي لاخراج مليوني شخص من الفقر المدقع، وفي اندونيسيا يمتلك أغنى أربعة رجال ثروات تفوق ما يملكه أفقر 100 مليون نسمة في البلاد، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فأغنى ثلاثة أشخاص يمتلكون ثروة توازي نصف أفقر سكان الولايات المتحدة نحو 160 مليون شخص.

إن هذا التفاوت في توزيع الثروة سواء على المستوى العالمي أو الصعيد المحلي أصبح يمثل تحديا كبيرا في عصرنا الحالي، فالنظام الرأسمالي والعولمة هم أحد أسباب افقار الشعوب ووجب على الدول اعادة النظر في سياساتها لمواجهة عواقب هذا النظام الرأسمالي ولقد أقر الاسلام مجموعة من الوسائل للقضاء على الفقر نذكر على سبيل المثال:

الوسيلة الأولى: الحث على العمل؛

الوسيلة الثانية: كفالة الموسرين من الأقارب؛

الوسيلة الثالثة: الزكاة

[1] أوكسفام، كافئوا العمل، وليس الثروة، ملخص اعلامي، 2018، ص:02.

الوسيلة الرابعة: كفالة الخزانة الاسلامية بمختلف مواردها

الوسيلة الخامسة: ايجاب حقوق غير الزكاة؛

الوسيلة السادسة: الصدقات الاختيارية والاحسان الفردي؛

وقد يتساءل البعض هل بإمكاننا أن نحل مشكل الفقر في زمن طغى فيها النظام الرأسمالي على العالم؟ فنجيب بأن النبي صل الله عليه وسلم أخبر في الحديث الذي رواه البخاري وغيره عن حارثة بن وهب الخزاعي قال"سمعت النبي -ص- يقول تصدقوا فإنه يأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقته فلا يجد من يقبلها يقول الرجل لو جئت بها بالأمس لقبلتها فأما اليوم لاحاجة لي بها" وروي عن أبي هريرة قال: قال النبي –ص- " لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال فيفيض حتى يهم رب المال من يقبل صدقته وحتى يعرضه فيقول الذي يعرض عليه لا أرب لي" ولقد عرفت البشرية في عصر عمر بن عبد العزيز الذي قضى في الحكم فترة ثلاثين شهرا هذا الغنى، فقد قال يحي بن سعيد " بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات افريقيا فاقتضيتها وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيرا".

ثانيا- الوقود الحيوي والتغيرات المناخية

في ظل التوجه العالمي لإنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية كدعما لأمن الطاقة والقطاع الزراعي وانقاذ للبيئة من التلوث كما يرى المنتجون ذلك، نشاهد الدول المستوردة تحذر من خطورة هذا التوجه نتيجة أنه يعوق استيراد الدول الفقيرة لحاجياتها من الطعام الكافي، لكن السؤال الذي يمكن أن يطرح ما هو الوقود الحيوي هذا الذي يمكن أن يشكل خطرا على الدول الفقيرة؟ وما هو مستوى استعماله في العالم؟ وما تأثيره على الأمن الغذائي للدول الفقيرة؟

فالوقود الحيوي هو " الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها"[1] ويتم الحصول على الوقود الحيوي من التحليل الصناعي للمنتوجات الغنية بالمواد السكرية مثل قصب السكر والبنجر أو من المواد التي يمكن تحويلها إلى سكر كما في المواد النشوية القمح والذرة.

وهناك عدة أنواع للوقود الحيوي فهناك الوقود الحيوي المشتق من منتجات الغابات أو الأسماك أو المنتجات الزراعية، والوقود الحيوي الصلب، كخشب الوقود والفحم النباتي أو سائلا مثل الايثانول وزيت الديزل الحيوي أو غازيا مثل الغاز الحيوي.

والشكل التالي يوضح مراحل إنتاج الوقود الحيوي حتى الاستخدام النهائي:

ولقد شهد العالم اتساعا في استخدام الوقود الحيوي في العالم فمثلا في الصين فيما يتعلق بالوقود الحيوي السائل فقد أنشأت خمس محطات كبيرة قادرة على انتاج 1.87 مليون طن سنة 2012 وتسعى جاهدة إلى الوصول إلى 10 مليارات لتر من الايثانول و 2 مليار لتر من الديزل الحيوي بحلول عام 2020، ويمثل الهدف 14% من مجموع استهلاك البنزين حيث يشهد استهلاك 20% من انتاج الذرة البيضاء والصفراء أي نحو 32 مليون طن،

[1] فيصل عبد الله الزنكوي، تقرير الوقود الحيوي المتجدد، ص: 02.

ولقد استقر انتاج الايثانول عند 04 مليارات لتر في عام 2010، ولا تزال الصين تنتج الايثانول من حبوب الذرة والقمح في أربع محطات وتجري المفاوضات لانتاج الايثانول الذرة في البرازيل.

أما في الهند يمثل الكهرباء المتولد من الكتلة الحيوية لقصب السكر عامل في توليد القوى في كثير من المحطات، أما الايثانول فلم يعرف تطورا ليستعمل كوقود للنقل.

أما في أمريكا اللاتينية فإن 17 بلدا اعتمدت سياسات للوقود الحيوي وتعتبر البرازيل الدولة الأولى من حيث انتاج الوقود الحيوي حيث في عام 2008 أصبحت المصدر الرئيسي للايثانول.

كما ظهرت الأرجنتين كفاعل رئيسي لانتاج الديزل الحيوي، حيث انتقلت مرتبة أكبر مصدري لأوروبا، خاصة في ظل تراجع صادرات زيت النخيل الآسياوي جراء الانتقادات الموجهة من طرف المجتمع المدني لحكوماتهم، ويعتمد انتاج الديزل الحيوي في الأرجنتين على فول الصويا مثلها مثل البرازيل.

أما في الاتحاد الأوروبي فلقد أسفرت سياسة الوقود الحيوي عن زيادة عولمة سوق الوقود الحيوي، والقطاع الزراعي في الدول النامية ساهم في ذلك ولقد سيطرت أمريكا اللاتينية وآسيا على ذلك.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيتم انتاج وقود الديزل الحيوي والايثانول الحيوي باستخدام الذرة الرفيعة كمادة أولية رئيسية، ولقد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية انتاج الايثانول الحيوي من خلال مرسوم سياسة الطاقة الحيوية لسنة 1978 ولقد تخطت في انتاجه البرازيل، ولقد مثل انتاج الايثانول بين البرازيل وأمريكا 70% من الانتاج العالمي وهذا خلال الثمانينات[1]

ولقد شهد العقد الأول من القرن زيادة في انتاج الوقود الحيوي بالولايات المتحدة بعد صدور تشريع معايير الوقود المتجدد وهذا خلال سنة 2003 الذي ينص على الاستغناء عن استعمال ميثيل بوتيل الايشير وتعويضه بالايثانول وأما قانون سياسة الطاقة لسنة 2005 فنص على أن يتم دمج 28.4 مليار لتر من الايثانول في وقود النقل بحلول عام 2012.[2] والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] جيمس سميث، الوقود الحيوي وعوامل المخاطر، ترجمة فتح الله الشيخ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2017، ص:47.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، الوقود الحيوي والأمن الغذائي، روما، 2013، ص: 43.

جدول (01):

الدول المنتجة للديزل الحيوي 2015

المرتبة	الدولة	الانتاج
01	الولايات المتحدة الأمريكية	4.8
02	البرازيل	4.1
03	ألمانيا	2.8
04	فرنسا	2.4
05	الأرجنتين	2.1
06	اندونيسيا	1.7
07	هولندا	1.5
08	تايلاند	1.2
09	سنغافورة	1.0
10	ماليزيا	0.7
11	اسبانيا	0.6
12	كولومبيا	0.6
13	الصين	0.4
14	بلجيكا	0.4
15	كندا	0.3
16	الاتحاد الأوروبي	11.5
المجموع		30.1

Source : renouvelable energy policy neywork for the 21st century,renouvable 2016,global state,report,op,cit, P142.

من خلال الجدول يتضح بأن الاتحاد الأوروبي يستأثر بالكمية الأكبر من انتاج الديزل الحيوي تليه أمريكا والبرازيل، وهو ما يعني أن الدول تتنافس بشكل كبير على انتاج الوقود الحيوي في العالم، وبالتالي فإن الدول تتجه

تدريجيا إلى استخدام الوقود الحيوي خاصة في ظل استمرار ارتفاع أسعار الطاقة في العالم، وبالتالي فإن تلك الدول تستمر في انتاج الوقود الحيوي سواء الديزل الحيوي أو الايثانول الحيوي حتى تستطيع تأمين مواردها الطاقوية والاستغناء تدريجيا عن استيراد الطاقة في السنوات القادمة.

ومن الآثار التي يحذر منها الخبراء على الأمن الغذائي والتي تنادي المنظمات العالمية والدول إلى تحقيقه ما يلي:

1-الآثار على الموارد الزراعية:

الآثار على الرقعة الزراعية ونوعية المحاصيل الزراعية: إن الطلب على الوقود الحيوي يعني بالضرورة الزيادة في انتاجية هاته الأراضي أو الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة لمواجهة هذا الطلب، ولقد أشارت التقارير الصادرة عن لجنة حفظ الطبيعة المشتركة أن الأراضي المستخدمة لإنتاج الطاقة الحيوية زادت بين عام 2004 و 2008 من 13.8 مليون هكتار إلى 33 مليون هكتار سنة 2008 حيث مثلت 2.2% من الأراضي الزراعية العالمية.[1]

وفي إطار التوقعات لعام 2030 فإن الأراضي المستخدمة لإنتاج محاصيل الطاقة سيتراوح بين 11.6-15.7% من أراضي المحاصيل في الاتحاد الأوروبي وبين 5.4- 10.2% في الولايات المتحدة.[2]

إن هذا التوسع في الأراضي الزراعية العالمية لمواجهة الطلب على الوقود الحيوي أدى إلى مزاحمة المحاصيل الغذائية، فمثلا في أوروبا زاد اهتمام المزارعين بإنتاج بذور اللفت من أجل انتاج الديزل الحيوي إلى زيادوة المساحة المخصصة لهذا المنتوج على باقي المنتوجات الأخرى، حيث أن الدعم الموجه للوقود الحيوي وما يخلقه من أرباح ساهم بشكل كبير إلى التوجه لهذه السياسة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلقد توسعت المساحة المزروعة من الذرة لانتاج الايثانول من أقل من 10% إلى ما يزيد عن 20% من أراضي المحاصيل وذلك في الفترة من 2003-2008 والتي جاءت على حساب إنتاج المحاصيل الأخرى.[3]

2-الآثار على المياه: قدرت المياه المخصصة لانتاج الوقود الحيوي 44 كم أي 2% من مجموع مياه الري حيث يتطلب 820 لتر من مياه الري لإنتاج لتر واحد من الوقود الحيوي السائل، حسب ما جاء في التقرير الذي أعدته المنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم وكلما توسعت الدول في إنتاج الوقود الحيوي كلما زاد التوسع في استهلاك المياه.[4]

---

[1] JNCC Prepared by Monika Bertzky, Valerie Kapos & Jörn P.W. Scharlemann, indirect land from biofuel production, report N°456, Peterborough, America,2011, P :1.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة–الوقود الحيوي الآفاق والمخاطر والفرص، مرجع سبق ذكره ، ص: 45.

[3] منظمة الأغذية والزراعة، الوقود الحيوي والأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

[4] www. Unesco.org/new/en/naturel-sciences/environnement/water

يضاف إلى ارتفاع الطلب على المياه لإنتاج الوقود الحيوي الافراط في استخدام الأسمدة والمبيدات أثناء زراعة محاصيل الطاقة وهو مايؤثر على المياه الجوفية، حيث أن الذرة تخضع لأعلى معدلات استخدام الأسمدة والمبيدات لكل هكتار. [1]

ثالثا: ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتهديد الأمن الغذائي

يرتبط الوقود الحيوي بالأمن الغذائي وذلك لارتباطه بالمحاصيل الزراعية في إنتاجه، فزيادة الطلب على السلع الغذائية يؤثر بشكل كبير في نقص المعروض من السلع الزراعية وهو ما يؤثر على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فإرتفاع أسعار الطاقة يشجع الدول المستوردة للوقود الأحفوري إلى زيادة الاعتماد على انتاج الوقود الحيوي وبالتالي سينافس بشكل كبير السلع الزراعية الغذائية الموجهة لاستهلاك الانسان، وكذلك المنتجين يبيعون سلعهم للذي يدفع أكثر وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية مما يؤثر بشكل كبير على انعدام الأمن الغذائي في الدول الفقيرة.

ونظرا لكون معظم المنتجات المستخدمة في انتاج الوقود الحيوي تعتبر من واردات الدول خاصة منها النامية، فإن هذه الدول واجهت ارتفاعا في واردات هذه السلع خلال الفترة 2000-2008: [2]

ارتفاع متوسط أسعار الطن لواردات القمح بين عامي 2000-2009 وذلك بنسبة 68%؛

ارتفاع متوسط أسعار الطن لزيت الذرة بنسبة 52% وزيت الصويا 43%؛

ارتفاع متوسط سعر الواردات من السكر الخام بـ 26%؛

وكان لارتفاع متوسط أسعار السلع الاستهلاكية في السوق العالمية الأثر على الدول النامية بعدم قدرتها على الوفاء باحتياجات مواطنيها لارتفاع أسعارها، حيث شهدت أسعار استهلاك بعض السلع ذروتها خلال الربع الأول من سنة 2008 مقارنة بأسعارها خلال الربع من سنة 2007: ارتفاع سعر الطن من القمح من 195 دولارا إلى 460 دولار؛

ارتفاع سعر الطن من الأرز من 260 دولار إلى 665 دولار؛

ارتفاع سعر طن من زيت فول الصويا من 1100 دولار إلى 1750دولار؛

ارتفاع سعر الطن البودرة من 2500 دولار إلى 4200 دولار؛

ولقد بلغت عدد الدول الأقل نموا 52 دولة منها 42 دولة مستوردة للغذاء، وهو ما يعني أن 82% من هذه الدول مستوردة للغذاء.

ولقد اعتبر مبعوث الأمم المتحدة لشؤون الغذاء "أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم سيؤدي إلى مذبحة جماعية صامتة" ويقول أيضا أن الجوع ليس تحت السيطرة منذ مدة، ويضيف بأن الوقود الحيوي الذي

[1] منظمة الأغذية والزراعة، الوقود الحيوي والأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تحليلية تقييمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في انتاج الوقود الحيوي، الخرطوم، 2009، ص ص: 52، 53.

يتخلص من النبات، والمضاربة في الأسواق والمساعدات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي للصادرات مسؤولة عن تجويع جماعي للبلدان الفقيرة.

في الأخير يمكن القول بأن ارتفاع الأسعار يمثل تهديدا مباشرا للفقراء سواء كانوا في المناطق الحضرية أو الريفية، ويدفع بمزيد من البشر إلى مستوى تحت خط الف

قر وهو ما يهدد الأمن الغذائي لهم.

رابعا- التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الغذائي

تعتبر قضية تغير المناخ من أخطر التحديات التي يواجهها العالم في زمننا الحاضر، حيث يشهد تزايد في درجة حرارة الغلاف الجوي وبشكل مستمر وتعرف هاته الظاهرة بالاحتباس الحراري، ويعرف بأنه عملية حبس الحرارة والاحتفاظ بها في الجو المحيط بالأرض مباشرة وعدم تسربها إلى الفضاء الخارجي بفعل غاز ثاني أوكسيد الكربون، ولقد حذرت منظمة الأرصاد العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أن العالم سيشهد ارتفاعا في درجات حرارة الجو يتراوح بين 1.5 م° 4.5°م .

ويرجع الخبراء السبب إلى ارتفاع استهلاك الطاقة في العالم، حيث أن استخراج الوقود الأحفوري وتكريره واستعماله سيساهم في زيادة كبيرة لانبعاث غاز co_2 الذي يعد أهم الغازات المسببة لمشكلة الاحتباس الحراري ووفقا لإحصائيات سنة 2000 فإن استهلاك الدول المتقدمة كالولايات المتحدة لمصادر الطاقة يعادل 26% من الاستهلاك العالمي وأنها تساهم بـ 24% من مشكلة الاحتباس الحراري في العالم والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02):

النسبة المئوية لمساهمة البلدان المختلفة في مشكلة الاحتباس الحراري

الدولة	النسبة %
الولايات المتحدة	24
الصين	12
روسيا	5
الهند	4
ألمانيا	3
بريطانيا	2
كندا	2
كوريا الجنوبية	2
ايطاليا	2
فرنسا	2
المكسيك	2
بلدان أخرى	34

المصدر: رافد عبد النبي ابراهيم الصائغ، التقليل من آثار الاحتباس الحراري، مجلة البحوث الزراعية، العراق، ص:

إن تغير المناخ سوف يكون له تأثر كبير على الأمن الغذائي في العالم إذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة، فإزياد وتيرة موجات الجفاف والفيضانات وتملح الأراضي الزراعية له آثار سلبية على غلات المحاصيل وخاصة في افريقيا وجنوب آسيا وجنوب الصحراء الكبرى.

وتشير الدراسات أن الفترة ما بين 1980-2008 شهدت انخفاضا في إنتاج القمح بنسبة 5.5% والذرة بنسبة 3.8% على المستوى العالمي مقارنة مع المستويات التي يمكن الوصول اليها لو ظل المناخ مستقرا في العالم.

كذلك تغير المناخ يؤثر بشكل كبير على مداخيل الفلاحين في الدول التي تعتمد في اقتصاداتها بشكل كبير على الزراعة، وهو ما سيكون له آثار سلبية على الأمن الغذائي.

يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة تراجع الانتاج سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وهو ما سيؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد وعلى أمنهم الغذائي خاصة في البلدان التي يصرف فيها السكان معظم دخولهم على المواد الغذائية.

المبحث الثاني:

دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية والفاو في تحقيق الأمن الغذائي

لا يمكن لأي باحث تناول موضوع الأمن الغذائي أن يغفل عن دراسة الدور الذي تلعبه كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والفاو في تحقيق الأمن الغذائي للدول الأعضاء التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

المطلب الأول: دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

أنشئت هذه المنظمة سنة 1970 من طرف الدول العربية وهي متخصصة في مجالات التنمية الزراعية، ومقرها الخرطوم عاصمة السودان، وهي تابعة لجامعة الدول العربية، ومن بين الأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها هي المساهمة في ايجاد وتنمية وتنسيق التعاون بين الدول العربية في شتى المجالات الزراعية ومن بينها:[1]

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية؛
- رفع الكفاءة الانتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية؛
- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية؛
- العمل على زيادة الانتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- دعم اقامة المشاريع والصناعات الغذائية؛
- النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي؛

أولا- الهيكل التنظيمي للمنظمة: ان الهيكل التنظيمي للمنظمة يتكون من الجمعية العمومية ومجلس تنفيذي ومدير عام والمدير العام المساعد بالإضافة إلى مكاتب في عدة دول.

1- **الجمعية العمومية :** تتكون الجمعية العمومية من وزراء الزراعة في الدول الأعضاء، وتختص باقرار الاستراتيجية والسياسة العامة التي تسير عليها المنظمة، إلى جنب إقرار خطط المنظمة الانمائية، وانتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وتعيين مدير عام المنظمة ونائبه، وتنظيم التعاون بين المنظمة والدول والهيئات الدولية.

2- **المجلس التنفيذي:** يتكون من 7 وزراء يتم انتخابهم من طرف الجمعية العمومية ومن اختصاصه أنه يساهم في تنفيذ قرارات الجمعية العمومية إلى جانب إعداد جدول الأعمال والقرارات التي ستعرض على الجمعية العمومية ويعقد المجلس التنفيذي 04 اجتماعات دورية بما في ذلك الاجتماعات التي يعقدها على هامش الجمعية العمومية.

3- **المدير العام:** إن من مهام المدير العام العمل على تحقيق أهداف المنظمة المنصوص عليها في الاتفاقية، وتنفيذ القرارات والتوصيات والبرامج المصادق عليها من طرف الجمعية العمومية والمجلس التنفيذي.
كما يقوم بتمثيل المنظمة في المؤتمرات لدى الهيئات والدول المختلفة كما أن من مهامه كذلك:

[1] www. Aoad.org

- تعيين الموظفين والخبراء وانهاء خدماتهم طبقا للأنظمة التي تضعها الجمعية العمومية؛
- تحديد المهام التفصيلية للإدارات والأقسام والدوائر التابعة ومتابعة أعمالها؛
- ضبط طرق وأساليب العمل في المنظمة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق الترابط بينها؛
- تقديم تقرير سنوي على الحسابات الختامية المعتمدة من المراجع القانونية أو هيئة الرقابة المالية لجامعة الدول العربية ورفعه إلى المجلس التنفيذي ومن ثم إلى الجمعية العمومية؛
- تقديم تقرير دوري للمجلس التنفيذي والجمعية العمومية عن أعمال الادارة العامة؛
- إعداد مشروع خطط المنظمة الانمائية والاشراف على تنفيذها؛

ويشمل كذلك الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على 07 إدارات فنية من بينها إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي، ووظيفتها إعداد وتنفيذ الدراسات والمخططات الخاصة بتنمية القطاعات السلعية، والمخططات الرئيسية المتعلقة بتطوير وتنسيق السياسات الزراعية وتعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي، إلى جانب تمتين قدرات الدول العربية في مجال التصدي لكافة قضايا الأمن الغذائي، بما في ذلك توفير الغذاء سواء عن طريق الإنتاج أو الاستيراد، إضافة إلى المشكلات المتصلة بتخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

ثانيا- مشاريع عمل المنظمة: منذ نشأة المنظمة من سنة 1970 وحتى سنة 2003 قامت بانجاز 2847 مشروعا منها 263 مشروعا، 816 نشاطا تدريبيا، 209 مؤتمر وندوة ولقاء علميا، 640 معونة وإستشارة فنية و848 دراسة قومية وقطرية بالإضافة إلى 71 نشاطا تعاقديا كخبير في المجال الزراعي، والملاحظ على المشاريع التي تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي للدول العربية وخلال 40 سنة بلغت 263 مشروعا حيث تمثل 09% من عدد المشاريع المنجزة وتعتبر نسبة صغيرة جدا ما حتم على المنظمة مراجعة استراتيجيتها من خلال إعداد خطط طويلة المدى حيث تم الشروع إعداد برنامجين وهما استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005-2025، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي 2011-2031 وفيما يلي التفصيل لهذين البرنامجين:

1- استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 :

والتي تم اعتمادها في المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته 28 عام 2005 وتتضمن مجموعة التوجهات المعتمدة لإعداد الاستراتيجية المحاور الرئيسية التالية:[1]

المحور الأول: والذي تضمن العمل على تنمية الموارد المائية في المنطقة العربية وذلك من خلال تحسين إدارتها وحمايتها من خلال تطوير القاعدة التشريعية التي تحكم ذلك، والقيام باستثمارات مشتركة وتطوير نظم الري الحقلي، وإعداد بحوث مشتركة وتطوير تقانات استخدام وإدارة موارد المياه، وكذلك تنمية التعاون العربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة.

المحور الثاني: تنمية وحماية الأراضي الزراعية حيث خلصت إلى مجموع من المشاريع الواجب على الدول الأعضاء التقيد بها قصد المحافظة على الأراضي الفلاحية حيث تضمن هذا المحور محاربة التوسع الزحف

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين 2005-2025، الخرطوم، 2007، ص ص : 14-21.

العمراني على حساب الأراضي الزراعية من خلال تنسيق التشريعيات العربية بما يسمح لها بالتوسع أفقيا للإنتاج الزراعي، كذلك تسعى المنظمة من خلال هاته الاستراتيجية إلى المحافظة على البيئة الزراعية وحمايتها من خلال الاهتمام بالبحوث والدراسات المشتركة لمكافحة التصحر.

المحور الثالث: التطوير والتحديث التقني للزراعة بما يساعد على زيادة الإنتاج وذلك من خلال تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي، والعمل على تشجيع صغار الفلاحين لتبني تطبيق التقانات الحديثة، إضافة إلى تشجيع الابتكار في مجال التقانات الزراعية وحفظ حقوقهم للملكية الفكرية في هذا المجال.

المحور الرابع: العمل على تنمية الموارد البشرية عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة، والعمل على النهوض بمستوى التعليم الجامعي والمهني في المجال الزراعي حسب ما تتطلب التنمية الزراعية، والعمل على استحداث أساليب لتبادل الخبرات بين الدول العربية في المجالات الزراعية.

المحور الخامس: تنشيط التجارة الزراعية العربية وذلك من خلال العمل على الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية و الأجنبية، وتنويع المنتجات الموجهة للتصدير حسب متطلبات السوق العالمية، بالإضافة إلى تطوير نظم المعلومات التجارية والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين، والعمل على تسهيل التجارة بين الدول العربية من خلال تنسيق السياسات التجارية وإزالة جميع العوائق من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المحور السادس: العمل على تشجيع الاستثمار الزراعي المشترك وذلك من خلال توفير المناخ المناسب لذلك من خلال تقديم تحفيزات للمستثمر العربي تسمح له بإنشاء مشاريع تنموية زراعية، وقيام المنظمة بتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمارات الزراعية.

2- البرنامج الطارئ للأمن الغذائي:

وهو البرنامج الذي أعقب الأزمة العالمية للغذاء وبالضبط في سنة 2011 والتي من معالمها ارتفاع أسعار الغذاء، ما دفع المسؤولين في البلدان العربية إلى مراجعة السياسات والخطط في مجال التنمية الزراعية، وتوافقا مع اعلان الرياض للتعاون العربي لمواجهة الأزمة الغذائية في اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها 30 فقد كلفت المنظمة بإعداد برنامج طارئ واستراتيجية بعيدة المدى لمواجهة الأزمة.

ولقد شمل هذا البرنامج عدة دول عربية لعدة اعتبارات ومن بين هاته الدول الجزائر وتونس والسعودية وموريتانيا والأردن والمغرب وسوريا والسودان والعراق واليمن وسلطنة عمان، والاعتبارات التي اختيرت على أساسها هاته الدول تتمثل في عدد السكان حيث تمثل ما نسبته 88% من عدد سكان الدول العربية والأهمية الزراعية، من جانب الموارد حيث تمثل هاته الدول مجتمعة ما نسبته 92.5% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، كما تبقى للدول العربية الأخرى الحرية في اختيار المشاركة في هذا البرنامج من عدمه.

ولتحقيق هذا البرنامج فإن المنظمة اقترحت اطارا زمنيا يتمثل في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة العاجلة تمتد من 2011-2016 أي لمدة خمس سنوات حيث تعمل هاته الدول على المحافظة على استقرار الانتاج .

المرحلة الثانية: تمتد لمدة خمس سنوات أخرى أي من 2017-2021 تحقيق مستويات أعلى للإنتاجية عن سابقيها وفق أسس فنية.

المرحلة الثالثة: وهي طويلة المدة تمتد من 2022- 2031 تضمن فيها الدول الاستمرارية والاستدامة في مجال الزراعة.

والجداول التالية توضح ذلك:

الجدول رقم (03):

المساحات التراكمية المستهدفة لتحسين الزراعات المروية بالنسبة للدول العربية

المحاصيل	زراعات مروية				زراعات مطرية			
	متوسط 2004-2006	2016	2021	2031	متوسط 2004-2006	2016	2021	2031
الحبوب								
قمح	3614	1807	3614	3614	7645	955	1912	1912
شعير	485	242	485	785	5602	701	1401	1401
أرز	762	383	762	762	-	-	-	-
ذرة شامية	1020	510	1020	1020	368	46	92	92
ذرة رفيعة	864	432	864	864	6346	793	1587	1587
محاصيل سكرية:								
قصب سكر	218	110	218	218	-	-	-	-
الشمندر	160	81	160	160	-	-	-	-
بذور زيتية:								
فول سوداني	189	95	189	189	634	79	159	159
سمسم	80	40	80	80	1495	187	374	374
زهرة الشمس	57	29	57	57	79	10	20	20
زيتون	420	210	420	420	2976	372	744	744
تمور	591	296	591	591	-	-	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، الخرطوم، السودان، ص:08.

ويرتكز البرنامج على أربع ركائز:

الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة؛

الاهتمام أكثر بالبحث الزراعي واستخدام التقنيات الزراعية المتطورة؛

تشجيع الاستثمار الزراعي العربي وذلك من خلال تحسين البنية التحتية الزراعية؛

العمل على انتظام المزارعين الصغار في مؤسسات تساعدهم على تحقيق مصالحهم التي لا يمكن لواحد منهم تحقيقها؛

وكون المنظمة تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية وجب علينا معرفة الوضعية الغذائية في تلك الدول وهل استطاعت هاته المنظمة في القضاء على الفقر في تلك الدول:

ثالثا- وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية:

هناك عدة مؤشرات حددتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية لمعرفة الوضعية الغذائية في الدول العربية من بينها:

1- **اتاحة الغذاء:** والتي تستوجب دراسة التطورات التي شهدتها الدولة في مجال إنتاج السلع الغذائية ثم التجارة الخارجية وموازينها التجارية:

1-1 اتاحة الغذاء من إنتاج السلع الغذائية: والتي تشمل السلع كالحبوب واللحوم البيضاء والحمراء والسمك، ولقد شهد إنتاج الحبوب في الدول العربية من قمح وشعير وأرز وذرة رفيعة تذبذبا خلال الفترة 2013-2016، حيث بلغ حجم المتاح للاستهلاك حوالي 59.8 مليون طن في سنة 2013 ليشهد ارتفاعا في سنة 2014 حيث بلغ ما كميته 64.1 مليون طن،[1] ليسجل تراجعا في 2015 و 2016 حيث بلغ الإنتاج 58.28 مليون طن و50.70 مليون طن على التوالي، وسبب هذا التراجع ناتج عن تراجع الانتاج في مادتي القمح والشعير حيث بلغ انتاج القمح في سنة 2013 ما كميته 27.3 مليون طن، ليرتفع في سنة 2014 إلى 30 مليون طن، في حين تراجع في 2015 و 2016 حيث بلغ 27.63 مليون طن و23.2 مليون طن على التوالي، وهذا التراجع بسبب تراجع المساحة المزروعة في الوطن العربي، ففي سنة 2015 بلغت المساحة المزروعة 10.69 مليون هكتار لتتراجع في سنة 2016 إلى 10.36 مليون هكتار.

وكما قيل عن إنتاج القمح يمكن قوله عن الشعير حيث عرف تراجعا في السنتين 2015 و 2016 والتي بلغ فيها 4.7 مليون طن و 4.03 مليون طن على التوالي وهذا بعدما كان في سنة 2014 حوالي 7.3 مليون طن، وهذا راجع إلى انخفاض الإنتاجية.[2]

أما إنتاج الخضر والفواكه فلقد عرف تذبذبا حيث بلغ إنتاج الخضر في سنة 2014 حوالي 56.2 مليون طن مسجلا ارتفاعا عن سنة 2013 التي بلغ فيها حوالي 54.1 مليون طن، لينخفض في سنة 2015 إلى 55.2 مليون طن ليرتفع مجددا في سنة 2016 إلى 56.05 مليون طن، وكما قيل عن إنتاج الخضر يمكن قوله عن إنتاج البطاطس التي بلغت سنة 2014 حوالي 15.1 مليون طن مسجل ارتفاعا عن سنة 2013 التي بلغت حوالي 14.8 مليون طن،[3] في حين شهد إنتاج الفواكه تزايدا مستمرا لأهميته التصديرية حيث بلغ في سنة 2013 حوالي 33.3

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي، الخرطوم، 2014، ص:05.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص:05.

[3] المرجع نفسه، ص: 09.

مليون طن وفي سنة 2014 حوالي 34.3 مليون طن ليستمر في الارتفاع في سنة 2005 [1] إلى غاية 36.2 مليون طن وفي سنة 2016 41.06 مليون طن [2].

أما فيما يخص إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء فيمكن القول بأنه عرف تزايدا في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ 5.2 مليون طن من اللحوم الحمراء و 4.2 مليون طن من اللحوم البيضاء لكن في سنة 2013 بلغ الإنتاج 3.9 مليون طن من اللحوم الحمراء و 4.3 مليون طن من اللحوم البيضاء، ليستمر الارتفاع بالنسبة للحوم البيضاء حيث بلغ 4.4 مليون طن في سنة 2015 وتراجعا في إنتاج اللحوم الحراء حيث بلغ حوالي 4.8 مليون طن في نفس السنة ليستمر في التراجع في سنة 2016 حيث بلغ 4.16 مليون طن، في حين شهد إنتاج اللحوم البيضاء تراجعا طفيفا في نفس السنة حيث بلغ 4.16 مليون طن.

أما فيما يخص إنتاج السمك فلقد عرف تزايدا مستمرا من 2014 إلى غاية 2016 فلقد بلغ إنتاج السمك في 2014 حوالي 4.5 مليون طن ليرتفع في سنة 2015 إلى 4.8 مليون طن وليستمر في الارتفاع في سنة 2016 إلى 5.02 مليون طن.

2-1 اتاحة الغذاء من التجارة الخارجية: تعتمد الدول العربية بشكل كبير على التجارة الخارجية لتوفير الغذاء نتيجة عدم القدرة على انتاج القدر الكافي بالاعتماد، وتعتبر الحبوب أهم السلع التي تستوردها حيث بلغت نسبتها 64.66% من كمية الواردات، ولقد بلغت وارداتها من الحبوب حوالي 66071.09 ألف طن في حين بلغت اجمالي واردات السلع الغذائية 102172.82 ألف طن مستثنى منها البيض وأعداد الأغنام والأبقار والألبان ومنتجاتها، وهذا حسب احصائيات 2013 ولقد استمرت واردات الحبوب في تصدر قائمة المنتجات المستوردة حيث ارتفعت إلى 73080.39 ألف طن وإجمالي واردات السلع الغذائية 114705.50 ألف طن، لكن نسبتها مقارنة تراجعت نظرا لارتفاع واردات بعض المحاصيل بنسبة أكبر من الزيادة في سلع الحبوب وهذا حسب احصائيات سنة 2014. [3]

وإذا قمنا بمقارنة بين ما تم انتاجه من الحبوب من طرف الدول العربية مع وارداتها فإننا نلاحظ بأن الواردات تمثل 125% من قيمة الانتاج حيث بلغت الواردات 73080.99 ألف طن أما الإنتاج فلقد بلغ 58276.07 ألف طن وهي نسبة كبيرة، وبالتالي يمكن القول بأن نصف غذائها من الحبوب يتم استيراها أي نسبة 55% من اجمالي الغذاء.

امكانيات الحصول على الغذاء: تعتبر الدول العربية معظمها مستوردة للغذاء ولكن بدرجات متفاوتة، وبالتالي أي تغير في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية له تأثير على أسعار السلع الغذائية داخل الدولة.

وتشير الاحصائيات العالمية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية لسنتي 2010 و 2011 مقارنة بأزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية لسنة 2007 التي عرفت بأزمة الغذاء، ويعود سبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالدول

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2015، الخرطوم، 2015، ص: 12.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2016، الخرطوم، 2016، ص:14.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، الخرطوم، 2016، ص ص:134،132.

العربية إلى الزيادة في أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي لسنة 2011 والجدول التالي يوضح الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم:

جدول رقم (04):

الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم خلال الفترة 2007-2011

سنة الأساس 2002-2004 (م= 100)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار الغذاء
2007	154
2008	164.5
2009	134.9
2010	158.1
2011	204.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011، الخرطوم، 2011، ص:37.

وشهدت الفترة 2012-2015 انخفاضا في أسعار المواد الغذائية لكن الاشكالية المطروحة في الدول العربية هي أن الأسعار عندما تتراجع في الأسواق العالمية لا يحس بها المواطن العربي إذ تستمر في الارتفاع، ويرجع بعض الخبراء إلى كون الحكومات هي المتحكم الرئيسي في أسعار الغذاء وذلك من خلال الدعم المقدم من تلك الحكومات لتلك المواد وبالتالي فإن أي تغير عالمي في الأسعار تستفيد منه الحكومات من خلال تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة انخفاض الدعم وبالتالي فإن المواطن لا يحس بأي تحسن، بالإضافة إلى هذا السبب هناك أسباب أخرى:[1]

الدولار القوي وفروق سعر الصرف: تسعر معظم الدول العربية سلعها الغذائية بالدولار الأمريكي وبالتالي فإن استمرار ارتفاع أسعار صرف العملة الأمريكية يؤثر بشكل كبير على أسعار السلع الغذائية رغم ثباتها على المستوى العالمي وذلك نتيجة تراجع قيمة العملات العربية.

- **نسب التضخم المرتفعة:** ان ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية خاصة غير النفطية تجعل المواطن لا يحس بانخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وسط هذه المعدلات المرتفعة للتضخم فعلى سبيل المثال في السودان بلغ معدل التضخم في ديسمبر 2016 حوالي 30.77% وتتفاوت معدلات التضخم في باقي الدول العربية.
- **ثبات الأجور:** باستثناء بعض الدول النفطية فإن باقي الدول العربية تشهد ثباتا في الأجور حيث أن الحكومات لا ترفع في أجور عمالها لتتناسب مع ارتفاع معدلات التضخم، وبحب ترتيب الدول العربية من حيث الأجور على

[1] www.google.com/amp/s/www.sasapost.com/food-pricis-fao-economy/anp/

المستوى العالمي فإن معظم الدول العربية في ذيل قائمة واحتلت مصر ذيل الترتيب في القائمة الافريقية والعربية بـ 164 دولار كمتوسط الدخل الشهري.

إلى جانب كل ما تم ذكره فإن الدول العربية تعاني من غياب الرقابة الفعالة حيث تركت المواطن رهين التجار والسماسرة.

2- استقرار الغذاء:

2-1 تطور المخزون من السلع الرئيسية: المخزون مرتبط بشكل كبير بالمعروض من الغذاء والدول تقوم باستخدام المخزون في الحالات الطارئة كارتفاع الأسعار نتيجة نقص العرض وزيادة الطلب، وبالتالي تقوم بطرح كميات من المخزون لتخفيض الأسعار، أو يستخدم المخزون في حالات الحصار أو الحروب.

والكميات المعروضة التي يرتبط بها المخزون هي مرتبطة بحجم الانتاج، ونظرا لتحسن الانتاج في الوطن العربي فإن ذلك أدى إلى زيادة مقدرتها من المخزون من السكر والقمح والأرز بين عام 2012-2013، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (05):

تطور حجم المخزون من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي

الوحدة: مليون طن

السلعة	العالم		الوطن العربي	
القمح	183.1	176.5	55.3	56.6
الأرز	161.7	181.3	1.8	2.6
الذرة الرفيعة	-	-	0.4	0.4
الزيوت النباتية	-	-	0.3	0.3
السكر المكرر	66.1	74.8	3	3.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، مرجع سبق ذكره، ص:13.

ووفقا لدراسة أعدها البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول سلسلة الحبوب فإن السعات التخزينية للاحتياطي الغذائي في الدول العربية يختلف من دولة لأخرى حسب احصائيات سنة 2012 فيرتفع في كل من السعودية وسوريا بـ 11 و 12 شهرا على التوالي، وينخفض في كل من مصر ولبنان واليمن 1،2،3 أشهر على التوالي، هذا ما يعرض تلك الدول لمخاطر ارتفاع الأسعار نظرا لانخفاض الاحتياطي.

أما فيما يخص المخزون الاستراتيجي التقديري للقمح حسب نفس الدراسة فإنه لا يتعدى 04 أشهر ونصف في معظم الدول العربية وحسب توصيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فيما يخص الرفع من النسب الاحتياطي الغذائي فإنها تدعو إلى ضرورة اقامة مخزونات غذائية اقليمية تمكن من عقد صفقات الثراء الجماعية يكون للقطاع الخاص دور رئيسي فيها.

2-2 نصيب الفرد من الغذاء:[1] عرف اجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي تذبذبا خلال الفترة ما بين 2014-2016 ويتمثل المتاح للاستهلاك في مجموع السلع المنتجة محليا مضافا إليها الواردات ومطروحا منه ما تم تصديره بدون أن ننسى التغير في كميات المخزون، ولقد بلغ اجمالي المتاح للاستهلاك خلال سنة 2016 نحو 306.09 مليون طن في حين بلغ في سنة 2015 ما يقارب 308.71 مليون طن مسجلا انخفاض بـ 2.62 مليون طن، أما بالنسبة لسنة 2014 فلقد بلغ المتاح للاستهلاك 304.29 مليون طن.

أما فيما يخص نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية النباتية عرف تراجعا في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 فلقد بلغ 278.8 كغ/سنة و 325.00 كغ/سنة على التوالي، مسجلا تراجعا بـ 46.2 كغ/سنة وهذا راجع إلى تراجع نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك لمادة القمح والدقيق حيث بلغ التراجع 32.28كغ/سنة حيث بلغ في سنة 2016 142.22كغ/سنة أما في سنة 2015 فلقد بلغ 174.5كغ/سنة.

الفجوة الغذائية: عرفت الفجوة الغذائية في الوطن العربي انخفاضا بين سنة 2013-2015 حيث بلغت سنة 2013 ما قيمته 34.4 مليار دولار لتنخفض سنة 2014 ما قيمته 34.2 مليار دولار وفي سنة 2015 بلغت قيمة الفجوة 33.5 مليار دولار وهذا التراجع يعود سببه إلى تراجع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي بين عامي 2014 و 2015 وبلغت مساهمة الحبوب في قيمة الفجوة بنحو 62.1%

3- **معدلات الاكتفاء الذاتي:** الملاحظ على معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الدول العربية ارتفاعها في اللحوم والفاكهة والخضر وانخفاضها في مجموعة الحبوب والزيوت النباتية والسكر.

ففيما يخص اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء بلغ معدل الاكتفاء الذاتي 73.1% و 81% على التوالي في حين تعدى 100% في كل من الفاكهة والخضر فجاءت النسب 107% و 113.1% على التوالي، في حين بلغت في مجموعة الحبوب 52.6% والسكر 35.7% والزيوت النباتية 35.1% حسب احصائيات سنة 2014 أما البقوليات فلقد بلغ 65.2%.[2]

رابعا- تقييم عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية: إذا قمنا بتحليل عمل المنظمة في معالجة نفس المشكلة داخل نفس الدولة، فإننا نلاحظ بأنها لم تقدم حلولا ولم تدافع على حقوق تلك الشعوب في الغذاء، وخير مثال على ذلك ما حصل في العراق من حصار اقتصادي من سنة 1991 إلى غاية 2003 من طرف الدول التي تمتلك حق الفيتو في مجلس الأمن وعلى رأسهم أمريكا، فإن الأمم المتحدة قررت فرض عقوبات على العراق، وكون منظمة الأغذية والزراعة تابعة لها لم تقم بتقديم المساعدة لتلك الدولة عكس الهدف الذي تسعى لتحقيقه وهو مساعدة الدول على تحقيق أمنهم الغذائي، فما يقال عن شعب العراق الذي كان الجنرال نورمان شوارشزكويف يقول فيه" أتمنى أنهم يتضورون جوعا وعطشا" [3] ومن حصيلة هذا الحصار هو وفاة 1.5 مليون طفل نتيجة انعدام الغذاء والدواء وظلت

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2016، الخرطوم، ص: 27.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، مرجع سبق ذكره، ص:29.

[3] كمال ديب، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي، بيروت-لبنان، 2013، ص:250.

المنظمة تصدر التقارير عن وضعية سوء التغذية التي وصل إليها المواطن العراقي بدلا من ايجاد حلول لتلك الفئة وبالتالي تبقى مجرد تقارير فقط لا تحسن الحالة المزرية للمواطن العراقي.

المؤسف أن الحكومات العربية وبمنظمتها لم تلتفت إلى الوضع المأساوي الانساني في العراق بل راحت تختزل المشكلة في شخص الرئيس صدام حسين وذلك في التسويق الاعلامي لتقنع شعوبها وبذلك يمكن القول بأن عمل المنظمة ليس له دور فعال في تحقيق الأمن الغذائي للدول خاصة في حالة الحصار الاقتصادي الذي تكون فيه أمريكا الراعي الرسمي لذلك الحصار وبالتالي أي أمن غذائي تتكلم عنه تلك المنظمة وأي تنمية زراعية إذا كانت دولة سواء عربية تدمر بنيتها التحتية الزراعية وتقف تلك الدول الأعضاء في المنظمة متفرجة مثلها مثل مواطنيها.

وكما قيل على العراق يمكن قوله على اليمن الجريح الذي دمر من طرف تلك الدول العربية بحجة القضاء على جماعة تمثل 05% من المجتمع اليمني فدمر مجتمع بأكمله، فحسب المسح الشامل الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي سنة 2012 فإن أكثر من 10 ملايين يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي أي 45% من سكان اليمن وأن 22% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وأن 47% من الأطفال دون سن الخامسة مصابون بالتقزم، فمن يتحمل هاته الوضعية الانسانية الكارثية، الأمم المتحدة لم تقدم حلولا لذلك المجتمع وبعض الدول العربية مساهمة في تلك الوضعية وبعضها متفرج والمنظمتين لم تقدم الحلول اللازمة لإنقاذ سكان ذلك البلد.[1]

إذن في الأخير ما يمكن قوله أن المنظمة ليس لهما دور فعال وأن الدول العربية الأعضاء في تلك المنظمة ليست لديها رغبة سياسية حقيقية لإنقاذ الشعوب من الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وأن عمل المنظمة يقتصر على أنها تعتبر مستشارا لبعض الدول التي تسعى لوضع سياسات لتحقيق أمنها الغذائي وأن قرارات المنظمة غير الزامية ولا تخضع تلك الدول للرقابة الحقيقية ولا تفرض عقوبات على الدول التي لم تطبق الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تضعها المنظمة، وبالتالي فإن المنظمة لا زالت بعيدة عن تحقيق ما تصبوا اليه الشعوب، ولا يمكن الاعتماد عليها ولا الاستعانة بها اذا تعرضت أي دولة عربية لحصار اقتصادي أو نزاعات داخلية، ، وبالتالي على الدول العربية التي تسعى لتحقيق أمنها الغذائي أن تعمل بعيدا عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي لم تقدم منذ نشأتها الحلول الحقيقية بما يسمح بتحقيق التنمية الزراعية بشكل كبير وخير دليل لا زالت معظم الدول العربية مستوردة للحبوب.

المطلب الثاني: دور منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تحقيق الأمن الغذائي:

هي وكالة تابعة للأمم المتحدة أنشئت سنة 1945 حيث تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع، فهي بمثابة منتدى محايد يلتقي فيه جميع الدول الأعضاء للتفاوض على الاتفاقيات ومناقشة السياسات التي تساعد على تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتعمل المنظمة مع أكثر من 130 دولة على مستوى العالم، وتضم 184 دولة عضوا، وهي منظمة مستقلة تعمل مع الأمم المتحدة من خلال آلية تنسيق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

[1] برنامج الأغذية العالمي، حقائق وأرقام عن اليمن، 2013، ص:01.

أولا- الهيكل التنظيمي للمنظمة:

1-الأجهزة الرئاسية: جاء في التعريف الصادر في الدورة 36 لمؤتمر المنظمة نوفمبر 2009 على أن الأجهزة الرئاسية للمنظمة هي الأجهزة التي تساهم مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال أجهزتها الأصلية في نطاق اختصاصات كل منها في:

- تعريف السياسات والأطر التنظيمية الشاملة للمنظمة؛
- وضع الاطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية؛
- ممارسة أو الاسهام في ممارسة الرقابة على الادارة والاشراف في المنظمة؛

وتشمل الأجهزة الرئاسية للمنظمة في : المؤتمر العام، المجلس، لجنة البرنامج، لجنة المالية، لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، واللجان الفنية والمؤتمرات الاقليمية (لإفريقيا، آسيا، والمحيط الهادي، أوروبا، أمريكا اللاتينية ...).

وفيما يلي المخطط التنظيمي للأجهزة الرئاسية:

الشكل رقم (02):

المخطط التنظيمي للأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة

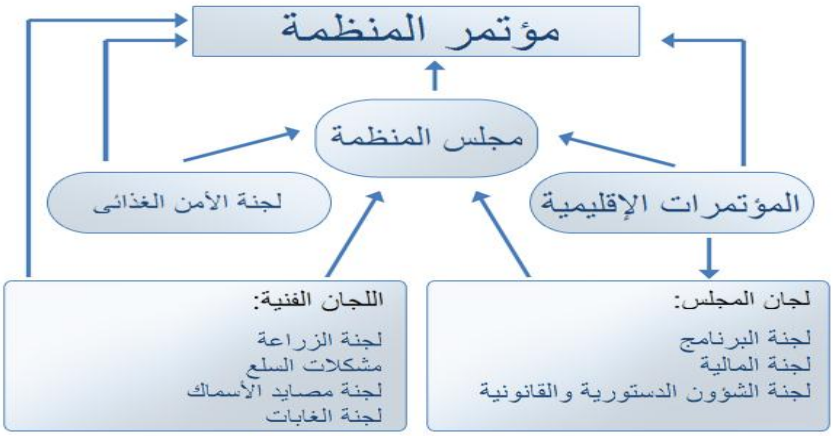

المصدر: http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/gsb-home/ar/

1-1 لجنة الأمن الغذائي العالمي: تمثل المنتدى الدولي والحكومي الأشمل لجميع أصحاب المصلحة للعمل معا، بشكل يضمن الأمن الغذائي والتغذية للجميع، وترفع هذه اللجنة تقريرا سنويا بشأن الأمن الغذائي العالمي للجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإلى مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، ويتولى تمويل اللجنة الأساسي بشكل متساو من منظمة الأغذية والزراعة الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي.

وتتألف اللجنة من أعضاء ومشاركين ومراقبين، والعضوية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمن والتغذية العالمي، والدول غير الأعضاء في الفاو وعضو في الأمم المتحدة.

وتضم اللجنة فريق من الخبراء رفيع المستوى معني بالأمن الغذائي والتغذية، وقد أنشئ في سنة 2009 لتقديم المشورة والتحليل، ويقوم هذا الفريق بتقديم تقارير بناء على طلب اللجنة، والنتائج والتوصيات التي تأتي في تلك التقارير تستند اليها اللجنة في نقاش السياسات.

وتتألف لجنة الأمن الغذائي من مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية، حيث يعتبر المكتب الجهاز التنفيذي للجنة، ويتألف من رئيس و 12 عشر بلدا عضوا، بلدين لكل من افريقيا وآسيا والشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية وبلد واحد من أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي.

أما المجموعة الاستشارية فهي تتكون من 05 فئات مختلفة من المشاركين وهي كالآتي:

- وكالة الأمم المتحدة والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة؛
- منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ولا سيما المنظمات التي تمثل المزارعين الأسريين من أصحاب الحيازات الصغيرة وصيادو الأسماك والرعاة والمعدمون والفقراء في المناطق الحضرية والعاملون في قطاعي الزراعة والأغذية والنساء والشباب والمستهكون والسكان الأصليون؛
- مؤسسات البحوث الزراعية الدولية؛
- المؤسسات المالية الدولية والاقليمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الاقليمية للتنمية ومنظمة التجارة العالمية؛
- جمعيات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية؛

وجاءت اختصاصات لجنة الأمن الغذائي على الشكل التالي:

التنسيق على الصعيد العالمي: من خلال جمع الحكومات والمنظمات الاقليمية والمنظمات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات منتجي الأغذية والجهات الأخرى لمناقشة وتنسيق السياسات بما يتماشى مع احتياجات كل دولة؛

تقديم الدعم والمشورة للبلدان: وذلك بناء على طلب تلك البلدان التي تسعى لاستحداث خطط عملها الوطنية والاقليمية لاستئصال الجوع وتحقيق أمنها الغذائي، وتضم اللجنة 137 عضو لحد الآن وهي مفتوحة لجميع الدول التي تسعى للحصول على العضوية، وتعقد اللجنة دورتين في كل فترة سنتين ويجوز للجنة عند الاقتضاء عقد دورات اضافية.

1-2 لجنة الزراعة: أنشئت بواسطة المؤتمر سنة 1971 في دورتها السادسة عشر تحت رقم 11/71 باعتبارها من لجان المجلس، وتتضمن اختصاصات اللجنة حسب ما ورد في اللائحة العامة للمنظمة المادة 32 ما يلي:

- استعراض مشكلات الزراعة وتقديمها بصورة دورية بغية بذل جهود منسقة لحلها من جانب الدول الأعضاء والمنظمة؛
- اسناد المشورة للمجلس بشأن برنامج العمل العام للمنظمة في الأجلين المتوسط والطويل في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني والأغذية والتغذية؛

- دراسة برنامج عمل المنظمة للفترة المالية واستعراض تنفيذها التي تقع في اختصاصات اللجنة؛
- تقديم توصيات مناسبة للمسائل المتعلقة بالزراعة والإنتاج الحيواني والأغذية والتغذية التي أحالها المؤتمر والمجلس والمدير العام لها أو التي تدرجها اللجنة في جدول أعمالها؛
- تقديم المشورة للمدير العام للمسائل التي يبحث عنها عند الاقتضاء؛

وعضوية اللجنة مفتوحة لجميع الأعضاء في المنظمة، وتنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيسها وهيئة مكتبها ويجوز لها اقرار لائحتها الداخلية أو تعديلها ويشترك في جميع اعتمادات اللجنة المدير العام أو ممثلها ويجوز أن يرافقه من يعينهم من موظفي المنظمة.

لجنة مشكلات السلع: أنشئت بواسطة المؤتمر في دورته الخامسة سنة 1949 وبقرار من 5المؤتمر في دورته التاسعة لسنة 1957 أصبحت احدى لجان المجلس ومن اختصاصات اللجنة:

- إعداد دراسة واقعية وتفسيرية عن الحالة العالمية للسلع مع جواز ارسالها إلى الدول الأعضاء مباشرة، كما تقوم بعرض أهم المشكلات التي تواجه السلع؛
- تقديم تقرير إلى المجلس عن المسائل المتعلقة بالسياسة العامة التي تسفر عنها مداولاتها مرفوقة بمقترحاتها في هذا الشأن؛

وتضم اللجنة 105 عضو وتعقد اللجنة دورة واحدة كل فترة مالية كما تضم اللجنة عدة أجهزة فرعية نذكر على سبيل المثال:

- الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب؛
- الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم؛
- الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز؛
- اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض؛

لجنة مصارف الأسماك: أنشئت بواسطة المؤتمر في دورته الثالثة عشر 1965 باعتبارها من لجان المجلس، ومن اختصاصاتها:

- دراسة برامج عمل المنظمة فيما يخص مصايد الأسماك وتنفيذها؛
- إجراء دراسات دورية عامة عن مشكلات مصايد الأسماك مع تقييم هاته المشكلات وحلولها الممكنة؛
- دراسة مدى ملاءمة إعداد معاهدات دولية وعرضها على الدول الأعضاء لضمان التعاون الدولي الفعال؛
- تقديم تقارير إلى المجلس أو اسداد المشورة للمدير العام بشأن المسائل التي يبحث عند الاقتضاء؛

وتضم اللجنة 133 عضو وتعقد اللجنة في الأحوال العادية دورة واحدة في كل فترة مالية والتي تحدد بسنتين.

3-1 لجنة الغابات: أنشئت بواسطة المؤتمر في دورته السادسة عشر سنة 1971 تحت رقم 10/71 باعتبارها من لجان المجلس، وتتضمن اختصاصات اللجنة فيما يلي:

- اجراء استعراض دوري عن حالة الغابات وتقييم مشكلاتها بهدف اتخاذ تدابير منسقة من جانب الدول الأعضاء والمنظمة لحل هذه المشكلات؛
- عرض برامج عمل المنظمة في مجال الغابات واستعراض تنفيذها؛
- عرض المسائل المتعلقة بالغابات التي احيلت لها من طرف المجلس أو المدير العام أو أدرجتها اللجنة في جدول أعمالها بناء على طلب احدى الدول الأعضاء وتقديم التوصيات المناسبة لها؛

تقديم التقارير إلى المجلس واسداد المشورة للمدير العام؛

ثانيا- تقييم عمل منظمة الأغذية والزراعة: إن الهدف الاستراتيجي الأول الذي تسعى منظمة الأغذية والزراعة تحقيقه هو القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والذي لم تستطع تحقيقه لحد الآن حيث لا يزال عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم مرتفعا حيث تشير التقديرات إلى نحو 775 مليون نسمة في العالم يعانون من سوء التغذية بين الفترة 2014-2016.

أما فيما يخص ما تعهدت به 182 دولة في مؤتمر القمة الذي عقد في روما سنة 1996 باستئصال الجوع وخفض عدد المصابين بنقص التغذية غلى نصف مستواه الحالي الذي بلغ 1011 مليون نسمة في موعد أقصاه 2015، فإن ذلك لم يتحقق حيث تراجع عدد الجياع إلى نحو 795 مليون نسمة بتراجع قدر بـ 216 مليون نسمة خلال 20 سنة أي بمعدل 10.8 مليون نسمة في السنة الواحدة، وحسب منظمة الأغذية والزراعة فإن سبب عدم تحقيق هذا الهدف يرجع إلى تقلبات أسعار السلع والطاقة، وارتفاع معدلات البطالة الناجم عن الركود الاقتصادي الذي ظهر في أواخر التسعينات وتجدده في عام 2008، والتغيرات المناخية في بعض الأقاليم وازدياد انعدام الاستقرار السياسي، كل ذلك أدى إلى اعاقة الجهود الرامية إلى تقليص عدد الجياع إلى النصف أي 505 مليون نسمة بحلول سنة 2015 وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لعدد كبير من السكان في العالم.

ويستمر التفاوت الكبير في معدلات الأمن الغذائي بين أقاليم العالم من خلال التفاوت في معدلات الجوع لا سيما في اقليم آسيا الجنوبية وافريقيا جنوب الصحراء التي يرتفع فيها عدد الجياع بالنسبة لباقي الأقاليم.

ومع نهاية سنة 2016 ارتفع عدد الذين يعانون من سوء التغذية إلى 815 مليون شخص مقارنة بـ 777 مليون نسمة في سنة 2015 ومس هذا الارتفاع أنحاء من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشرق وغرب آسيا، وتشير الدراسات بأن 60% من هؤلاء الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أي 489 مليون شخص يعيشون في بلدان تكثر فيها الصراعات والنزاعات وأعمال العنف وهذا حسب احصائيات منظمة الأغذية والزراعة.[1]

إذا كان هذا العدد من الجياع المرتفع في العالم بهذا الشكل يمكن للباحث أو القارئ أن يتساءل عن الهدف الحقيقي من انشاء هاته المنظمة سنة 1945؟ فنجيب بعد أن نسرد بعض الأحداث التي شهدها العالم في مجال الغذاء لنفهم الحقيقة.

[1] منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017، روما ، 2017، ص:02.

إن مشكلة البذور المهجنة والبذور المعدلة وراثيا هي أكبر المشكلات التي تعاني منها الدول، ولقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية هذين النوعين من البذور وأصبحت رائدة في هذا المجال، وللعلم فإن هذه البذور المهجنة تأتي من حاصل تزويج ثمرتين أو تلقيح نباتين من نفس النوع بتجارب مدروسة اعتمادا على تجارب العالم النمساوي غريغور مندل، ولكن الاختلاف بين هذه البذور هو في حجم والإنتاج ومقاومة الأمراض وعند استخدامها في الزراعة تعطي محصول ضعيف يختلف عن الأصلي، أما البذور المعدلة وراثيا فإنها تنتج من التلاعب في جينات النبات مخبريا وباستخدام تكنولوجيا متطورة بحيث تصبح الثمرة مقاومة للحشرت ولكن العيب الكبير أنها تعطي محصولا خاليا من البذور عقيم، وبالتالي فإن على المزارع أن يشتري هذه البذور من الشركات المحتكرة في كل مرة يريد فيها زراعة أرضه، ومن أهم البذور المعدلة الوراثية العدس، الحمص القمح ونباتات فول الصويا.

إن هذا التعديل الوراثي والذي لا تسعى تلك الشركات إلى تحسين نوعية الانتاج وإنما إلى عقمنة هذه الحبوب، ومنظمة الأغذية والزراعة تسوق على أن هذا التعديل يهدف إلى تحسين الإنتاج ونوعيته بل وأكثر من ذلك فإن الفاو تقوم بدراسة نوعية التربة والزراعات والبذور في العالم وترفع التقارير لتلك الشركات التي تختار الأصلح وترسل فريقا تجاريا إما لشراء الأراضي أو لاستثمار أراضي زراعية لإنتاج البذور في هذه الدول ومن ثم تشحنها لأمريكا أو لمراكز قريبة منها كأستراليا أو تركيا لتعقيمها وإعادة بيعها لدول العالم بأسعار مرتفعة.

كذلك فإن منظمة الأغذية والزراعة بدلا من تحارب هذه النوع من البذور وتطوير البدائل الملائمة أصبحت سمسارا بين البلدان المتخلفة وشركات الآلات الزراعية حيث اشتركت منظمة الأغذية والزراعة مع شركة ماسي فيرغسون في إقامة مدرسة الميكنة الزراعية في كولومبيا، ويقوم هذا المعهد بتزويد المجتمعات الزراعية بأمريكا اللاتينية بجرعات زائدة من الآلات وكأن الاشكالية الأكبر هي في الآلات دون البذور، فإذا كانت البذور لا تصلح للزراعة وغير سليمة أي غير صحية للإنسان فما فائدة الآلات.

في دراسة قام بها علماء أمريكيين من جامعة أريزونا حول تأثير استعمال الرش المبرمج أثبتوا أن بإمكان المزارعين في أمريكا توفير الكثير من النقود بإلغاء الرش المبرمج، حيث تم ارسال بعثة من المدربين لقياس مستويات الآفة فاكتشفوا أن الآفة تراجعت رغم انخفاض استعمال المبيدات بعشرة مرات، لكن الشركات الكيميائية مارست ضغوطا على ادارة الجامعة لسحب الدراسة التي قام بها هؤلاء العلماء، وبذلك يبقى الكثير من الزراع في كل أرجاء العالم رهينة الشركات الكيميائية بسبب افتقارهم للمعلومات، وبدل أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة أن تقوم بدراسات عن كيفية حماية النبات بعيدا عن المبيدات الكيميائية نجد أن فنيوا منظمة الأغذية والزراعة في تعاون مع الشركات الزراعية حيث يعتبر الفنيون أنفسهم سماسرة يربطون بين بلد متخلف وشركة زراعية متعددة الجنسية، وخير مثال شركة هوكست التي أصبحت مستشارا للحكومة التنزانية فيما يخص المبيدات الحشرية .[1]

[1] فرانسيس مورلابيه،جوزيف كولينز، ترجمة أحمد حسان، صناع الجوع ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،1998، ص:69.

المبحث الثالث

المؤسسات النشطة في القطاع الفلاحي بالمغرب وتونس والجزائر

لتحقيق التنمية الزراعية في أي دولة والأمن الغذائي لا بد من الاعتماد على مجموعة من المؤسسات التي تساعد الحكومات على ذلك ومن بين المؤسسات التي اعتمدتها تلك الحكومات ما يلي:

المطلب الأول: المؤسسات النشطة في القطاع الفلاحي بالمغرب:

هناك مجموعة من الأجهزة التي تعتمد عليها المغرب لتحقيق التنمية الزراعية بشكل يضمن لها أمنها الغذائي والتي سنتناول البعض منها حسب أهميتها:

أولا- وزارة الفلاحة المغربية:

وهي الهيئة المختصة بتنفيذ البرنامج الذي أعدته الحكومة المغربية فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، وتختص بإعداد الاستراتيجية الوطنية لمراجعة الأوضاع العقارية للقطاع الفلاحي، وتنفيذ سياسة الحكومة لتشجيع الاستثمار الزراعي وترشيد استعمال الموارد المائية لأجل الري، تنفيذ سياسة الحكومة الرامي إلى تشجيع زيادة الانتاج الفلاحي.[1]

وتشتمل وزارة الفلاحة على عدة مديريات مركزية ومصالح لا مركزية حيث جاء في المرسوم رقم 2.09.168 المؤرخ في 2009/05/21 مهام بعض المديرات المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والتي جاءت على النحو التالي:[2]

- مديرية الاستراتيجية والاحصائيات ؛
- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي ؛
- مديرية تنمية سلاسل الإنتاج؛

ثانيا- المكتب الوطني المهني للحبوب:

أنشئ هذا المكتب خلال سنة 1937 قبل استقلال المغرب أي في عهد الاستعمار الفرنسي والاسباني والذي كان يسمى المكتب الوطني المهني للحبوب، وفي سنة 1973 تم تغيير اسمه إلى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة وتم تكليف المكتب في هذه الفترة بما يلي: [3]

- دراسة التدابير التشريعية والتنظيمية الكفيلة بتنظيم سوق الحبوب والقطاني والمنتوجات الفرعية المتأصلة من تحويل الحبوب والمنتوجات المتفرعة عنها؛
- مراقبة هذه التدابير والسهر على تنفيذها عند الاقتضاء؛

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد رقم 5738، الصادرة بتاريخ 2009/05/28، ص: 3117.

[2] الجريدة الرسمية، العدد رقم 5738، مرجع سابق، ص ص: 3119،3118.

[3] الجريدة الرسمية العدد 3183، الصادرة بتاريخ 1973/10/31 الصفحة 3584.

وفي سنة 1994 تم اصدار قانون والذي يحمل الرقم 94-12 المتعلق بالمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني وبتنظيم سوق الحبوب والقطاني وأمر بتنفيذه في سنة 1995 وفقا للظهير الشريف رقم 1-95-8 الصادر في 22 فبراير 1995 حيث ينص هذا القانون بأن هذا المكتب يخضع لوصاية الدولة ويخضع لمراقبة الدولة المالية المطبقة على المؤسسات العامة، حيث كلف المكتب القيام بالمهام التالية:[1]

- تتبع حالة تزويد البلاد بالحبوب والقطاني ومشتقاتها وفي الظروف الاستثنائية يقوم بعملية شراء المنتجات المشار اليها أعلاه وبيعها واستيرادها وحيازتها ونقلها وتحويلها؛
- دراسة التدابير التشريعية والتنظيمية الكفيلة بتنظيم سوق الحبوب والقطاني والمنتجات الثانوية؛
- تكوين مدخرات احتياطية من الحبوب؛
- القيام بإدارة واستغلال مخازن حفظ الحبوب القائمة بالموانئ وتطوير وإحداث وحدات أخرى لتسلم الحبوب؛
- انجاز العمليات الخاصة بالاستيراد والتصدير التي تقرر الحكومة تكليفه بها؛
- ضبط وتسيير نظام للإعلام حول أسواق الحبوب وتطوير المعطيات والاحصائيات المتعلقة بذلك؛
- تفويض الجامعة الوطنية لأرباب المطاحن بمراقبة المطاحن الصناعية وذلك بعد مداولة مجلس الإدارة ويحال هذا التفويض على موافقة الحكومة المعهود إليها الوصاية على المكتب؛

ثالثا- الشركة الوطنية لتسويق البذور:

انشئت الشركة سنة 1975 ووضعت تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الاقتصاد والمالية وحددت مهامها:

- الاستيراد وإعداد بيع البذور والأسمدة والشتائل والأشجار؛
- القيام بجميع العمليات والأنشطة المرتبطة بالفلاحة؛

وفي سنة 1988 بدأ المغرب في تحرير سوق البذور تدريجيا وأنشئ أول مركز خاص بشركة سوناكوس سنة 1990، أما في سنة 1997 تم اعتماد المخطط الوطني للبذور في المغرب.

وفي اطار نشاط سوناكوس للبحث والتنمية يتم اختبار مئة صنف في إطار اتفاقيات الشراكة مع مستنبطين أجانب والشكل التالي يوضح سيرورة البذور في شركة سوناكوس:

[1] الجريدة الرسمية العدد رقم 4312، الصادرة بتاريخ 21 جوان 1995، ص:1769.

الشكل رقم (03):

مخطط سيرورة البذور في شركة سوناكوس المغرب

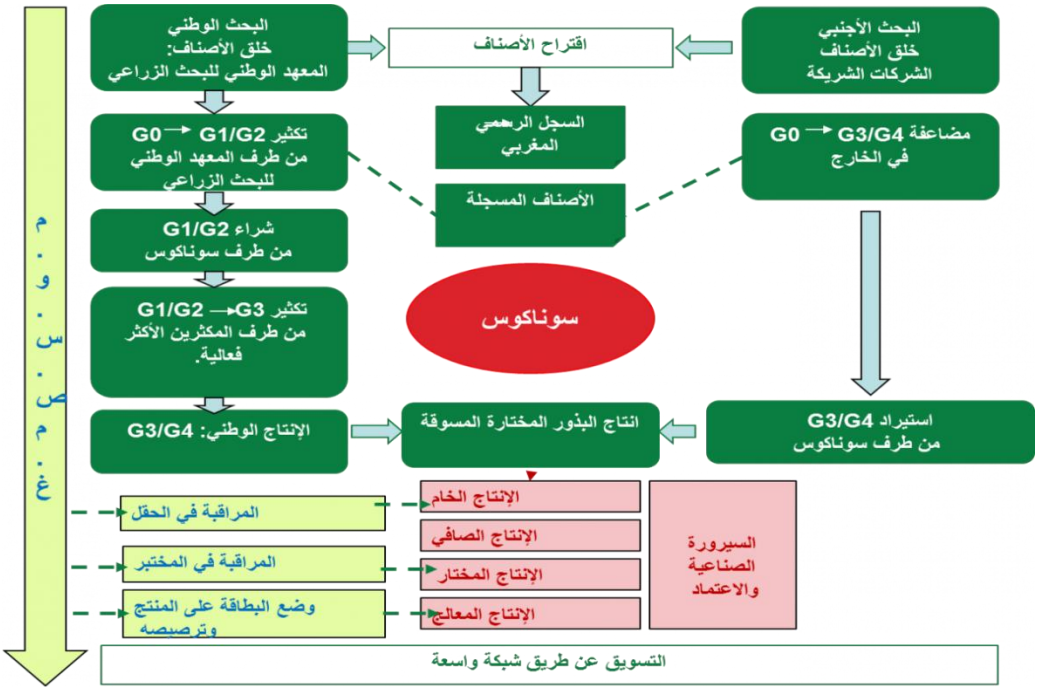

المصدر: موقع الشركة www.sonacos.ma

رابعا- الوكالة الوطنية لتنمية الواحات وشجر الأركان:

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية الدولة، أنشئت سنة 2010 وفق ما جاء في الظهير الشريف رقم 1.10.167 الصادر في 13 ديسمبر 2010 وتكلف الوكالة بالتنسيق مع السلطات الحكومية والهيئات المنتخبة والهيئات المعنية بإعداد برنامج لتنمية مناطق تدخلها وتعمل على تنفيذه وتتبع انجازه وتقييمه، ولهذه الغاية أوكلت الوكالة بالمهام التالية:[1]

- العمل على حماية وتنمية الواحات؛
- العمل على حماية وتنمية أشجار النخيل لتحسين الإنتاج كما وكيفا؛
- تشجيع الاستثمار الفلاحي وهيكلة سلسلة الإنتاج وتسويق وتثمين منتوجات أشجار النخيل؛
- تشجيع استعمال الموارد المائية بشكل عقلاني وتثمينها ومحاربة التصحر؛
- تشجيع البحث العلمي في مجال حماية وتنمية أشجار النخيل؛
- العمل على توسيع مساحات غرس شجر الأركان وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالملك الغابوي؛

[1] الجريدة الرسمية، العدد رقم 5900، الصادرة بتاريخ 2010/12/16، ص: 2131.

- إنجاز أو الاشراف على إنجاز مشاريع لتثمين وتسويق وتشجيع وترميز منتوجات شجر الأركان ولا سيما في إطار عقود برامج أو اتفاقيات يتم ابرامها مع الوكالة؛
- هيكلة سلسلة إنتاج وتسويق منتوجات شجر الأركان في إطار الشراكة مع السكان المعنيين؛
- تشجيع البحث العلمي المتعلق بحماية وتنمية شجر الأركان وتثمين منتوجاته؛

وتتخذ الوكالة جميع التدابير اللازمة لإنجاز مهامها ولا سيما منها:

- إنجاز الدراسات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة؛
- القيام بالتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى والهيئات المعنية بإعداد برامج اقتصادية واجتماعية ولا سيما المتعلقة بالبنيات التحتية والتجهيزات الأساسية في ميادين التربية والثقافة والتكوين المهني والصحة والسياحة والصناعات التقليدية والخدمات وذلك من خلال ابرام عقود برامج أو اتفاقيات؛
- الاسهام في إعداد وإنجاز مشاريع التنمية المحلية قصد تحسين عيش سكان هذه المناطق والعمل على تحفيزهم على تنمية نشاطهم بهدف تنمية انتاجهم وتحسين دخلهم؛

خامسا- المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات:

أنشئت هذه الوكالة سنة 1986 وهي تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والغابات، وذلك بعد اصدار المغرب قرار تحرير تسويق صادرات المنتجات الغذائية وفيما يلي المهام التي تناط بهذه المؤسسة:[1]

- اجراء المراقبة الفنية فيما يتعلق بصنع المنتجات المعدة للتصدير وتوضيبها وجودتها ما لم تكن تلك المراقبة مسندة بنص صريح إلى جهة إدارية أو هيئة أخرى؛
- ابداء الرأي في التدابير التي تتعلق بأعمال التصدير الخاضعة لمراقبتها واقتراح تدابير جديدة؛
- اقرار التدابير الواجب العمل بها في أعمال التصدير؛

وفي سنة 2013 أنيط بالوكالة مهام جديدة تتمثل في الآتي:

- إجراء مراقبة تقنية للمنتوجات الغذائية الفلاحية والبحرية المعدة للتصدير؛
- المساهمة والمشاركة في تحيين وإعداد وتنفيذ القوانين المطبقة على المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية المغربية عند التصدير؛
- تنشيط اللجان القطاعية المختصة لتنسيق أعمال تصدير المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية؛
- تسهيل تطبيق الاتفاقيات التجارية المتعلقة بتصدير المنتوجات الغذائية والبحرية التي أرمتها المغرب مع الشركاء الأجانب؛
- السهر على احترام الشروط التقنية المشار إليها في مختلف الاتفاقيات المتعلقة بتصدير المنتجات الفلاحية؛

[1] الجريدة الرسمية، العدد رقم 4210، الصادرة بتاريخ 1993/07/07، ص ص: 1147، 1148.

- التأكد من أن المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير تستجيب للمتطلبات التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها في الأسواق الخارجية الموجهة لها؛
- العمل على إنعاش صورة وجودة المنتجات الفلاحية الموجهة في الأسواق الخارجية الموجهة لها؛
- المساهمة في مواكبة المصدرين لتعزيز مكانة المنتجات الفلاحية في الأسواق الخارجية؛

سادسا- المكتب الوطني للاستشارات الفلاحية:

وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئ بموجب الظريف الشريف رقم 1.12.67 الصادر في 16 يناير 2013 بتنفيذ القانون رقم 58.12، ويسهر المكتب على تطبيق السياسة الحكومية في إطار الاستشارة الفلاحية.

لقد تم تحديد تنظيم المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية من مديرية عامة تنقسم إلى ثلاث مديريات تتمثل في مديرية هندسة الاستشارة الفلاحية ومديرية العمليات ومديرية الموارد البشرية والدعم و 12 مديرية جهوية وحوالي 50 مصلحة اقليمية للاستشارة الفلاحية.

سابعا- وكالة التنمية الفلاحية: أنشئت بموجب الظهير الشريف رقم 1.09.16 الصادر في 18 فبراير 2009 بتنفيذ القانون رقم 42.08 وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وأوكلت لها مهمة تنفيذ الاستراتيجية التي تضعها الحكومة في مجال التنمية الفلاحية، وتقوم بتقديم اقتراحات لمخطط العمل فيما يتعلق بتنمية سلاسل الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية لتحسين الإنتاج. [1]

[1] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5712، الصادرة بتاريخ 2009/02/26، ص:597.

المطلب الثاني: المؤسسات النشطة في القطاع الفلاحي بالجزائر:

هناك مجموعة من الأجهزة التي أنشأتها الحكومة الجزائرية قصد العمل على تنمية القطاع الزراعي وتنظيم سوقه بما يحقق له الأمن الغذائي للدولة الجزائرية، حيث جاءت تلك الأجهزة على النحو التالي:

أولا- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:

تكلف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الممثلة من طرف وزير الفلاحة بالمهام التالي: [1]

- إعداد استراتيجية التنمية الفلاحية والريفية والغابات والصيد البحري وتنفيذها؛
- السهر على تطوير كل عمل يرمي إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للبلاد؛
- الحفاظ على الأملاك العقارية الفلاحية واستصلاحها وتوسيعها؛
- حماية مراعي الهضاب العليا والسهبية وشبه الصحراوية والصحراوية والمحافظة عليها وتهيئتها واستغلالها؛
- تهيئة الأملاك الغابية والحلفوية الوطنية واستغلالها وتوسيعها وحماية النباتات والحيوانات البرية؛
- وضع الأدوات والآليات التنظيمية والمعيارية والاقتصادية التي تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج الخاص بالقطاع؛
- ضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية وتكثيف الإنتاج الفلاحي وتربية المائيات؛

السهر على التنمية المندمجة والدائمة للفلاحة الجبلية والفلاحة الصحراوية؛

- العمل على ترقية سياسة تساهمية لتجسيد مخططات التنمية الفلاحية والصيد البحري وتربية المائيات؛
- العمل على ضبط الإنتاج الفلاحي والصيد البحري والمائي قصد حماية مداخيل الفلاحين ومهنيي الصيد البحري وتربية المائيات والمساهمة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، لا سيما منها المنتجات والصيد البحري الأساسية؛
- تثمين الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وحمايتها؛
- تعزيز حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية وكذا سلامة المنتجات الفلاحية والصيد البحري وتربية المائيات؛
- متابعة تطبيق أدوات الضبط العقاري وتقييمها؛
- تشجيع سياسة ملائمة للتعليم الفلاحي والغابي والصيد البحري وتربية المائيات والتكوين الدائم والبحث والارشاد؛

وتضم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية عدة مديريات نذكر أهمها:

- المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات؛

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 56، الصادرة 2016/09/25، ص:06.

- مديرية التنظيم العقاري والاستصلاح وحماية الأملاك؛
- مديرية التنمية الفلاحية في المناطق الجافة وشبه الجافة؛
- مديرية ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته؛

ثانيا- الديوان الوطني للحبوب: الذي أنشئ سنة 1962 بموجب الأمر المؤرخ في 1962/07/12 وفي سنة 1997 تم تحديد القانون الأساسي للديوان الجزائري المهني للحبوب وبناء على مداولات مجلس الإدارة بتاريخ 16 فبراير 2002 الذي صادق على التنظيم الداخلي للديوان المهني للحبوب، فحسب ما جاء في القانون الأساسي فإن الديوان يؤدي الخدمة العمومية ويتولى الديوان مهمة تنظيم السوق الوطنية ومشتقات الحبوب وتموينها وضبطها واستقرارها.[1]

وفي 2003 تم تعديل القانون الداخلي للديوان المهني للحبوب ليضم الهياكل التالية:

- قسم التسويق والضبط ودعم الإنتاج والذي يضم مديرتين وهي مديرتي كل من الضبط والإنتاج ومديرية البذور ودعم الإنتاج؛
- قسم التجارة الخارجية والتي تتشكل من مديريتين كل من مديرية التموين ومديرية الاستغلال؛
- مديرية المخبر والتي تقوم بمهمة إنجاز وتحديد عمليات تحليل نوعية المواد التي يستوردها الديوان والمواد التي تخص الإنتاج الوطني بالإضافة لمهمة مراقبة النوعية لحساب الغير؛
- مديرية المالية والمحاسبة؛
- مديرية الموارد البشرية؛

ثالثا- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية: أنشئ هذا الديوان سنة 1996 بموجب المرسوم رقم 96-87 تحت وصاية وزير الفلاحة، ويتولى تنفيذ السياسة العقارية الفلاحية في الدولة كما يمكنه في إطار نشاطاته أن يشتري أي مستثمرة فلاحية ويقوم باستصلاحها.[2]

رابعا- الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته: والذي أنشئ سنة 1997 بموجب المرسوم رقم 97-247 والذي وضع تحت وصاية وزير الفلاحة، ويتولى الديوان مهمة تنظيم السوق الوطنية للحليب ومشتقاته وتموينها وضبطها واستقرارها، والمشاركة في تحديد سياسة وطنية لتخزين الحليب ومشتقاته وكذلك المساهمة في إعداد سياسة وطنية لتنمية إنتاج الحليب.[3]

خامسا- الديوان الوطني للخضر واللحوم:

انشئ هذا الديوان حسب المرسوم التنفيذي رقم 09-309 المؤرخ في 2009/09/23 والتي من مهامه:[4]

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد رقم 71، الصادرة بتاريخ 2003/11/19، ص:31.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 15، الصادرة بتاريخ 1996/02/28، ص:03.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 46، الصادرة بتاريخ 1997/07/09، ص:06.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 55، الصادرة بتاريخ 2009/09/27، ص:16.

- ترقية الفرع والتحكم في سوقه بناء على طلب السلطات العمومية؛
- تنظيم سوق الوطنية للخضر والفواكه وتطويرها وضبطها وتحقيق استقرارها؛
- تقديم اقتراحات عن الاجراءات الواجب على المهنيين والسلطات العمومية اتباعها للوقاية من الاختلالات في التوازن في السوق (العرض والطلب) ؛
- اقتراح برامج التنمية والمنتجات المعنية بالضبط على السلطات العمومية؛
- تقديم الخدمات للفلاحين؛

ولقد حدد وزير الفلاحة ووزير التجارة قائمة اللحوم والخضر المعنية بالضبط من طرف الديوان الوطني للخضر واللحوم والتي جاءت على النحو التالي:

ففي فرع الخضر:

- بطاطس الموجهة للاستهلاك والبذور؛
- طماطم صناعية والطازجة؛
- ثوم وبصل أخضر وجاف؛

أما فيما يخص فرع اللحوم فإنه شمل ضبط:

- لحوم بيضاء بما فيها الدجاج الديك الرومي؛
- لحوم حمراء بما فيها الأغنام والأبقار و الماعز والجمال؛

سادسا- المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية: أنشيء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-333 المؤرخ في 2010/12/29، والذي هو تحت وصاية وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ومن مهامه:[1]

- إنجاز كل الدراسات والتحقيقات لمعرفة الوسط الفلاحي والريفي والتحضير للتدخلات والقرارات في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية؛
- القيام بالدراسات لفائدة الادارات المحلية والمؤسسات العمومية أو الخاصة فيما يخص مشاريع التنمية الفلاحية ودراسات الجدوى التقنية والاقتصادية ودراسات التربة والمياه؛
- متابعة أشغال ومشاريع التنمية الفلاحية والريفية وتقييمها؛
- انجاز دراسات جرد الموارد الطبيعية وحمايتها وتثمينها؛

المطلب الثالث: المؤسسات النشطة في القطاع الفلاحي بتونس:

هناك مجموعة من المؤسسات التي تنشط في المجال الفلاحي في تونس والتي جاءت على النحو التالي:

أولا- وزارة الفلاحة التونسية:

بمقتضى أمر عدد 417 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 فإن المهام التي أوكلت لوزارة الفلاحة جاءت على النحو التالي:

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 01، الصادرة بتاريخ 2011/01/09، ص:11.

- إعداد الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى تطوير الفلاحة كما وكيفا وضبط مختلف البرامج والمشاريع التنموية في نطاق المخطط الوطني للتنمية والسهر على متابعة إنجازها؛
- استنباط الوسائل والطرق الهادفة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي؛
- وضع برامج تأهيل القطاع وإعانة المتدخلين على تطبيقها؛
- دعم مجهودات تصدير منتوجات الفلاحية والبحث عن أسواق جديدة لها وتتبع تطور التجارة الدولية للمنتجات الفلاحية؛
- إعداد برامج التمويلات في القطاع الفلاحي وإدخالها حيز التنفيذ؛
- إعداد الأشغال المتعلقة بالدراسات والبحوث والتجارب الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي ومتابعة إنجازها؛
- إعداد وعرض مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي وإصلاح الهياكل الزراعية؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها وحسن توظيفها؛
- إعداد المواسم الفلاحية؛

ثانيا- ديوان الحبوب:

أنشئ ديوان للحبوب والبقول الغذائية وغيرها المنتوجات الغذائية سنة 1962 بموجب المرسوم عدد 10 المؤرخ في 3 أفريل 1962 والمصادق عليه بالقانون عدد 18 المؤرخ في 24 ماي 1962 وقد كلف بالمهام التالية:[1]

- تنظيم ومراقبة وتحسين انتاج القطن والحبوب والبقول الغذائية بتونس؛
- إعداد برنامج لتلبية الحاجيات وفقا للموارد المتوفرة؛
- القيام بتنظيم ومراقبة سوق منتوجات الحبوب والبقول الغذائية؛
- القيام بجميع عمليات الشراء والبيع قصد التموين أو ترويج الكميات الزائدة؛
- يختص الديوان بعمليات توريد وتصدير الحبوب والبقول الغذائية والمنتوجات المتفرعة وأسلاك القطن؛

وتم إعادة تنظيم الديوان بعدما تخلى على نشاط البقول الغذائية وغيرها طبقا للمرسوم عدد 7 المؤرخ في 26 سبتمبر 1970 وأصبح يسمى ديوان الحبوب ويختص بتوريد الحبوب والمنتوجات المتفرعة عنها وأتم هذا المرسوم بالقانون عدد 67 المؤرخ في 16 جويلية 1986.

شهد ديوان الحبوب تقليص في مهامه من خلال اصدار عدة نصوص قانونية وترتيبية من خلال صدور قرار وزير الاقتصاد الوطني الصادر بالرائد الرسمي في 29 ماي 1992 بتخلي الديوان عن توريد مادة الذرة وفيتورة الصوجا، وتحرير المتاجرة في مادة الشعير على النطاق المحلي وتحرير أسعار إنتاجه.

[1] الجريدة الرسمية التونسية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 1962/04/03، 447.

ثالثا- ديوان الأراضي الدولية: والذي أنشئ بموجب المرسوم عدد رقم 15 لسنة 1961 المؤرخ 1961/09/30، وهو ملحق بكتابة الدولة للفلاحة ومن المهام التي أوكلت اليه:[1]

- التصرف في الأراضي الدولية المعدة للفلاحة واحياؤها؛
- تحويل الأراضي المكلف بها لما أعدت لها؛
- تكوين مراكز نشر التقدم الفني في الفلاحة؛
- توجيه استثمار الأراضي المكلف بها حتى تساهم بصفة مباشرة في برنامج التنمية الفلاحية؛

رابعا- المجمع المهني المشترك للخضر:

تم انشاء هذا المجمع سنة 1973 بمقتضى المرسوم عدد 01 المؤرخ في 10 أوت 1973 وتعتبر مؤسسة اقتصادية عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي حسب ما جاء في القانون عدد 84 لسنة 1993 والمنقح بالقانون عدد 16 لسنة 2005 والمتعلق بالمجاميع المهنية المشتركة في قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية.

ومن المهام العامة الموكلة لهذا المجمع حسب ما جاء في القانون عدد 16 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005 ما يلي:[2]

- الربط بين مختلف الحلقات التي تمر بها المنتجات في إطار منظومات ومساعدة المنتجين على الاندماج بها وتشجيع منتجي ومروجي ومحولي الخضروات على العمل بعقود الإنتاج؛
- تيسير التشاور بين المهنيين والإدارة لضبط أهداف مختلف المنظومات؛
- المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة بالتعاون والتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارية المعنية؛
- تجميع وتحليل وتوثيق المعطيات وإرساء بنك للمعلومات متصل بقطاع الخضروات والقيام بالدراسات حول واقع وآفاق القطاع وطنيا ودوليا؛

أما المهام الخاصة التي تخضع للقانون ويتم تحيينها حاليا وتمثلت فيما يلي:

- المساهمة في تنظيم المهنة عبر التنسيق بين المهنيين وتيسير عملية التشاور؛
- تشجيع منتجي ومحولي ومصدري خضروات على التكتل في شكل هيئات وجمعيات مهنية؛
- النهوض بجودة الخضروات وخاصة الجودة الملزمة والمميزة؛
- إنتاج بذور البطاطا مصادق عليها وتأطير منتجي بذور ومشاتل الخضروات؛
- تنظيم وتنسيق ومتابعة مواسم التصدير مع الهياكل والإدارات المعنية؛
- انجاز دراسات وحملات اعلامية واشهارية للنهوض بالإنتاج والتحويل والتصدير؛
- تأطير وتوجيه المهنيين لاعتماد التكنولوجيا الجديدة؛

---

[1] الجريدة الرسمية التونسية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 1961/09/30، ص: 1584.

[2] http://www.gil.com.tn/ar/

- تعديل سوق بطاطا الاستهلاك وذلك بتعديل أسعار المنتجات وتحديدا مادة البطاطا بتكوين مخزونات تعديلية واستراتيجية من بطاطا الاستهلاك وذلك من خلال تحديد برنامج المخزون من طرف سلطات الإشراف وتوزيع حصص التخزين على المخزنين حسب معايير محددة بكراس الشروط؛

خامسا- المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان:

تم دمج مجمع اللحوم الحمراء ومجمع الألبان بعدما كانا منفصلين وهما تحت وصاية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، ومن المهام التي يختص بها هذا المجمع:[1]

- تنظيم قطاع اللحوم الحمراء والحليب وتنظيم العلاقات بين المنظمات من خلال تسهيل التشاور بين المهنيين وتطوير وتنفيذ النهج التعاقدي بينهم؛
- تعزيز الجودة من خلال انشاء دستور مرجعي وتنفيذ بعض البرامج التجريبية ووضع برامج تدريبية للمربين وجرد المنتجات العالية الجودة وتشجيع المنتجات العضوية؛
- تنظيم السوق من خلال وضع نظام لمراقبة السوق وإنشاء مخزونات من اللحوم والألبان والأعلاف في حالات العجز أو الفائض وضمان التوازن؛
- تقديم الاستشارة في برامج الاستيراد والتصدير والمدخلات الحيوانية؛

سادسا- المجمع المهني المشترك لمنتوجات الدواجن والأرانب:

أنشئ المجمع المهني المشترك لمنتجات الدواجن بمقتضى القانون عدد 39 المؤرخ في 23 جوان 1984 وأدمج قطاع الأرانب ضمن مشمولات المجمع منذ تاريخ 06 ماي 2006 وفقا لتعليمات وزارة الاستشراف ومجلس إدارة المجمع.

ويختص المجمع بالمهام التالية:[2]

- المشاركة مع المصالح المختصة لوزارات الاستشراف في إعداد سياسة التنمية لمنتوجات الدواجن والأرانب وبرمجتها؛
- متابعة ومراقبة وتقييم الإنتاج ومشاريع منظومات الدواجن والأرانب في الهياكل الموجودة أو المزمع بعثها؛
- تشخيص مشاريع تنمية منظومات تربية الدواجن والأرانب؛
- المساهمة في تعديل السوق بالتنسيق مع الادارات المعنية؛
- المشاركة في الدراسات وخاصة منها الخصوصية لتأهيل منظومات الدواجن والأرانب وتنظيم مسالك التوزيع الداخلية وتنمية الصادرات؛
- المساهمة في تنتظيم المهنة والحث على تكوين شركات تعاونية للخدمات الفلاحية وجمعيات مختصة للمربين وتأطيرهم؛

[1] http://www.givlait.com.tn/
[2] http://www.gipac.tn/ar/index.php/le-gipac/missions-du-gipac

- المشاركة مع المصالح المختصة في مراقبة نوعية العلف المركب والصحة الحيوانية للدواجن والأرانب؛
- متابعة الحالة الصحية وتطور المردودية والإنتاجية في منظومات الدواجن والأرانب؛
- تأطير المربين قصد إكساب المنتوجات القدرة التنافسية والقيمة المضافة الملائمة؛
- تمثيل قطاع منتوجات الدواجن والأرانب لدى المنظمات القومية والعالمية؛

خلاصة الفصل الأول:

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى بعض النتائج و الاستنتاجات التي نراها كخلاصة شاملة لما جاء ضمن هذا الفصل والتي ندرجها ضمن مجموعة النقاط التالية:

1. أن الأمن الغذائي الحقيقي هو توفير الغذاء الضروري من الانتاج المحلي باستغلال جميع الامكانيات المتوفرة ثم الاعتماد على السوق الخارجية، وتوفير الغذاء الكمالي عن طريق الاستيراد للسلع التي لا تمتلك فيها ميزة نسبية؛
2. الأمن الغذائي لا يتحقق إلا اذا توفرت الارادة السياسية لتحقيقه؛
3. لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي بالانضمام للمنظمات الاقليمية والدولية دون أن نعتمد على امكانياتنا المحلية؛
4. لا يمكن للمنظمات الاقليمية كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة الدولية منظمة الأغذية والزراعة أن تساهم في تحقيق الأمن العربي ولا العالمي؛
5. ان للفقر والتغيرات المناخية واستعمال الغذاء في انتاج الوقود الحيوي تأثير سلبي على الأمن الغذائي؛
6. لتنفيذ سياسة الحكومة في مجال تطوير القطاع الزراعي والحفاظ على استقرار أسعار الغذاء، أنشأت الجزائر المغرب وتونس مجموعة من المؤسسات لتحقيق ذلك؛

الفصل الثاني:

سياسات تحقيق الأمن الغذائي في كل من الجزائر المغرب وتونس

تمهيد الفصل:

لا يمكن لأي دولة تسعى لتحقيق أمنها الغذائي أن تغفل عن دراسة وتحديد ما تملكه من موارد زراعية تسمح لها بزيادة الإنتاج إذا ما أحسن استخدام تلك الموارد، من خلال ذلك وجب علينا في هذا الفصل عرض أهم ما تملكه تلك الدول الجزائر وتونس والمغرب من موارد والسياسات المتبعة لاستغلال تلك الموارد بما يحقق لها أمنها الغذائي حيث وجب علينا معرفة وضعية القطاع الزراعي قبل تطبيق حزمة من السياسات، والتي سنعتبرها كسنة أساس لمعرفة تطور القطاع الزراعي بعد تطبيق مجموعة من السياسات.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإمكانيات الزراعية والوضع الغذائي في دول الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

المبحث الثاني: السياسات المطبقة في كل من المغرب والجزائر وتونس لتحقيق الأمن الغذائي

المبحث الأول:

الإمكانيات الزراعية والوضع الغذائي في دول الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

تحدد قدرات الدول وإمكانياتها في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق الإنتاج المحلي بالرصيد الذي تمتلكه من موارد زراعية لذلك فإن كل دولة تسعى جاهدة إلى تحديد ثرواتها سواء الطبيعية أو البشرية أو المادية وفيما يلي أهم الموارد التي تمتلكها:

المطلب الأول: الإمكانيات الزراعية في الجزائر وتونس والمغرب

إن تطوير القطاع الزراعي في كل من الجزائر وتونس والمغرب تعتمد على الامكانيات التي تمتلكها تلك الدول والتي جاءت على النحو التالي:

أولا: الموارد الأرضية

تشكل الأرض القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي حيث يؤثر العرض الاقتصادي للأراضي الزراعية تأثيرا كبيرا على الإنتاج الزراعي إما بشكل ايجابي أو سلبي، حيث يتمثل التأثير الايجابي على سبيل المثال من خلال استصلاح المزيد من الأراضي البور القابلة للزراعة وبذلك تتاح لأفراد المجتمع الفرصة لاستثمار ثرواتهم في الإنتاج الزراعي وبالتالي يرتفع الإنتاج، أما التأثير السلبي لعرض الأراضي الزراعية على الإنتاج الزراعي فيتمثل في التصرفات الفردية غير المسؤولة من تجريف أو تبوير أو البناء على الأراضي الزراعية مما يخرجها من نطاق العرض الزراعي وبالتالي يتناقص الإنتاج الزراعي.

ويمكن تصنيف هذه الأراضي وفقا للجدارة الفنية الاقتصادية إلى ست درجات:[1]

أراضي الدرجة الأولى: وهي الأراضي التي تصلح لزراعة جميع المحاصيل حيث لا تزيد فيها نسبة الأملاح الذاتية عن 0.3% ونسبة الصوديوم المتبادل عن 15% ودرجة الحموضة عن 8.5%.

أراضي الدرجة الثانية: وهي أراضي تكون أقل مدرجة من الأولى حيث لا تصلح لكل المحاصيل، وإنما لمعظمها حيث أن نسبة الأملاح الذاتية تتراوح بين 03-05 % والنسبة المئوية للصوديوم المتبادل أقل من 15% ودرجة الحموضة أو القلوية لا تزيد عن 8.5%.

أراضي الدرجة الثالثة: وهي أراضي تصلح لبعض المحاصيل الزراعية حيث تتراوح فيها النسبة المئوية للأملاح الذاتية ما بين 0.5-0.65% والنسبة المئوية للصوديوم المتبادل 15% ودرجة الحموضة 9%

أراضي الدرجة الرابعة: وهي أراضي محدودة الانتاج تصلح للإنتاج في الظروف الخاصة وتتمثل هاته الأراضي في الأراضي الرملية البحتة حيث تزيد فيها نسبة الرمال عن 90% وتزيد فيها نسبة كربونات الكالسيوم عن 20%.

أراضي الدرجة الخامسة: وهي الأراضي البور ذات الملوحة المرتفعة.

[1] محمد مدحت مصطفى، الموارد الاقتصادية الزراعية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2011، الطبعة الأولى، ص ص: 126،125.

أراضي الدرجة السادسة: وهي الأراضي التي لا تصلح للزراعة بتاتا مثل الأراضي الصخرية وأراضي الكثبان الرملية.

إذا أردنا تطبيق هذا التقسيم على الدول الثلاث الجزائر المغرب وتونس، فإنه لا يمكننا تطبيقه وهذا لعدم وجود مسح شامل لمعرفة ما هو صالح للزراعة، لتتمكن من اختيار أفضل تلك الأراضي لتكون ميدان التوسع الأفقي المنشود.

لذلك وجب على تلك الدول أن تعطي الأولوية لمسح أراضيها خصوصا وأن تقنيات الرصد والمسح الحديثة وأهمها تقنيات الاستشعار عن بعد تشكل الوسيلة الأنسب التي تساعد على معرفة مواردنا الأرضية ورصد المساحات المزروعة التي تعاني من مشاكل انتاجية (مثل الملوحة وارتفاع مستوى الماء ...الخ)

الأراضي الزراعية واستخداماتها: تتباين المساحة الجغرافية للدول الثلاث وتتباين معها المساحة الزراعية في تلك الدول حيث بلغت المساحة الجغرافية في تونس ما مقداره 16230.00 ألف هكتار في حين بلغت في المغرب 71085 ألف هكتار، أما في الجزائر فلقد بلغت 238174.10 ألف هكتار، في حين بلغت الأراضي القابلة للزراعة في المغرب سنة 1999 حوالي 39.46 مليون هكتار في حين بلغت في تونس 10.4 مليون هكتار أما في الجزائر فلقد بلغت 46.84 مليون هكتار.[1]

واشتملت الأراضي الزراعية على مساحات للزراعات الموسمية وأخرى للزراعات المستديمة إلى جانب بعض المساحات المتروكة، ولقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية الموسمية 4.03 مليون هكتار منها 3.72 مليون هكتار زراعة مطرية و0.3 مليون هكتار زراعة مروية في الجزائر، في حين بلغت مساحة الأراضي الزراعية المستديمة 0.51 مليون هكتار والمساحة المتروكة بلغت 3.6 مليون هكتار والجدول التالي يوضح استخدام الأراضي الزراعية في الدول الثلاث:

[1] محمد المهدي الحسني، المسألة الزراعية في المغرب، www.google.com/site/akilracenter/titre-et-etudes/questionnaires

جدول رقم (06)

(استخدام الأراضي الزراعية في تونس والجزائر والمغرب 1999

المساحة: 1000 هكتار

الدولة	مساحة المحاصيل المستديمة	مساحة الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	المراعي
		المطرية	المروية			
تونس	2224	1790.4	214.30	1011.20	648.4	4511.9
الجزائر	519.00	3722	310.00	3676.00	4196.00	34420.00
المغرب	769.80	5739.80	460.00	2397.50	9100	21000.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 20، الخرطوم، السودان، ص:11.

يتبين من الجدول بأن المساحة المستغلة في تونس 52% منها محاصيل مستديمة و 48% محاصيل موسمية، أما في الجزائر والمغرب فإن المساحة المستغلة في الزراعة بالتقريب 11.40% و 11.04 على التوالي محاصيل مستديمة و 89.60% و 88.96% على التوالي محاصيل موسمية ما يعني أن المحاصيل في كلتا الدولتين هي محاصيل موسمية مع اهمال المحاصيل المستديمة.

من الجدول كذلك نلاحظ بأن مساحة المحاصيل المستغلة تعتمد على الأمطار بشكل كبير حيث بلغت نسب الزراعة المطرية 89.31% في تونس و 92.31% في الجزائر و 92.58% في المغرب ما يعني بأن زراعة المحاصيل الموسمية في تلك الدول هي زراعة مطرية وبالتالي ما يؤدي إلى تذبذب في الإنتاج إذا قل تساقط الأمطار في تلك الدول.

ثانيا: الموارد المائية: تعتبر المياه أحد عناصر الإنتاج الزراعي الرئيسية ولذلك إذا أرادت الدول العربية وعلى رأسها الجزائر وتونس والمغرب تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي لا بد لها من تأمين مواردها المائية. إن مصادر المياه في الدول الثلاث هي مصادر تقليدية تتمثل في الأمطار والمياه الجوفية ومصادر غير تقليدية تتمثل في مياه التحلية ومياه التنقية.

أ- **مياه الأمطار:** بلغ المجموع السنوي للأمطار في تونس سنة 1999 حوالي 8556 مليمتر في حين بلغ في الجزائر والمغرب حوالي 12839 مليمتر و 7490.4 مليمتر على التوالي.[1] حيث تعتبر مياه الأمطار المصدر الرئيسي للزراعات المطرية، وتغذية الخزانات الجوفية ويتصف الهطول المطري في الدول الثلاث بالتذبذب من سنة لأخرى وما يصاحب ذلك من فترات جفاف ما يخلق أزمة زراعية ورعوية وفيضانات مدمرة للأراضي والمحاصيل الزراعية.

ب- **المياه الجوفية:** هنا لا بد من التمييز بين نوعين من المياه الجوفية فهناك طبقات مائية ذات الموارد المتجددة والتي تردها تغذية منتظمة من مياه الأمطارأو الأنهار لتعويض المستثمر بشكل كلي أو جزئي، وتكون هذه الطبقات عرضة للجفاف في حالة تراجع الهطول المطري على تلك المناطق. طبقات مائية ذات الموارد غير المتجددة وهي الطبقات التي لا تردها تغذية سنوية لتعويض المستثمر من المياه وتتصف هاته الطبقات بامتدادها الجغرافي الواسع ومخزونها الجوفي الكبير. تقدر الموارد المائية الجوفية في تونس بحوالي 2145 مليون م3 وتمثل قرابة 50% من مواردها قابلة للتجديد و50% غير متجددة، لكن تتميز مياهها الجوفية بالملوحة وتتفاوت حسب مصادرها ويمثل استعمال القطاع الزراعي للمياه الجوفية بحوالي 77% من مجموع الاستغلال.

في حين قدرت الموارد المائية الجوفية في الجزائر بحوالي 7 مليار م3 تتوزع إلى منطقتين الشمالية 2 مليار م3 والمنطقة الجنوبية بـ 5 مليار م3 ولقد صنفت الجزائر حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية ضمن البلدان التي توفر أقل من 1000 م3 في السنة لكل نسمة وبالتالي تعتبرها من البلدان التي تعاني من نقص حاد في مواردها المائية.

ولقد بلغت مواردها الجوفية المتجددة بـ 2.8 مليار م3 و 4.2 مليار م3 غير متجددة.[2] ؛في حين بلغت الموارد المائية الجوفية في المغرب 4.2 مليار م3، وتمثل 20% من موارد المياه وتوفر 40% من مياه الري في المغرب، [3]

وتعتبر المياه الجوفية من الموارد الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية سواء حاليا أو في المستقبل.

ت- **المياه غير التقليدية:**[4] ينتشر في تونس استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة كمورد من الموارد غير التقليدية للمياه، ولقد قدرت مياه الصرف الصحي المعالجة بحوالي 130 مليون متر مكعب سنويا لسنة 1999 وتستخرج من 54 محطة تعمل تحت الديوان القومي للتطهير.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، دراسة ترشيد واستخدام المياه الجوفية في الزراعة العربية، الخرطوم، 2004، ص:12.

[2] المرجع نفسه، ص ص: 56،55.

[3] https://water.fanack.com/ar/morocco/water-resources-morocco/

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، دراسة تقويم الآثار المترتبة عن سوء استخدام الموارد المائية غير التقليدية على البيئة الزراعية، الخرطوم، 2001، ص ص: 176،166،165.

ولقد اقرت وزارة الفلاحة استغلال المياه المعالجة في الري لتكثيف الانتاج الزراعي وقد قدرت الكميات المتاحة للفلاحة ب 35 مليون متر مكعب من المياه المعالجة سنويا أي ما يقارب 25% من جملة 130 مليون متر مكعب المعالجة.

أما في الجزائر فالجزء الأكبر من المياه غير التقليدية مصدره تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي للصناعة والتي بدأت التجربة منذ سنة 1975، ولقد وصل الحجم الاجمالي من التحلية حسب احصائيات 1999 حوالي 40 مليون متر مكعب سنويا، وهناك أكثر من 40 وحدة لتحلية المياه اثنتان منها فقط موجهة للتزويد بالمياه الصالحة للشرب.

أما معالجة مياه الصرف الصحي والتي بلغ عدد المحطات 51 محطة لتصفية المياه المستعملة، غير أن الكثير منها معطل وبمردود ضئيل ولقد بلغ الحجم السنوي حوالي 600 مليون متر مكعب.

في حين أن المغرب يقوم بتحلية مياه البحر كونه له حدود طويلة تطل على البحار لكن استخدام مياه التحلية في الزراعة يبقى محدود جدا، وينتج المغرب في سنة 1999 حوالي 8680 متر مكعب يوميا من المياه المحلاة من خمسة محطات تحلية أي 3.1 مليون سنويا.

في حين بلغت كمية المياه المستخرجة من معالجة مياه الصرف الصحي حوالي 500 مليون متر مكعب سنة 1999 ولقد تم استخدام 60 مليون متر مكعب في ري 7000 هكتار بضواحي المدن الكبيرة.

ثالثا: الموارد البشرية: المورد البشري هو العنصر الفاعل في التنمية، حيث أن تطور المجتمعات بشكل عام ونمو الانتاج محكومان بقوة الموارد البشرية ليس فقط من حيث الكم وانما من حيث الكيف والنوعية، وهناك عودة إلى الاهتمام مجددا بالموارد البشرية وبتنميتها على المستوى العالمي، حيث أن من أبرز مؤشرات العودة مباشرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي بإصدار تقرير سنوي جامع منذ سنة 1990 باسم تقرير التنمية البشرية.

وإذا عدنا قليلا إلى الوراء وبالضبط خلال الفترة 1929-1957 فإن الاهتمام كان بالكم دون الكيف حيث قدرت نسبة مساهمة التعليم لم تتجاوز 11% في النمو الاقتصادي لكن تقلصت أهمية الكم في تطوير الناتج الوطني وازدادت أهمية الكيف وخاصة بالنسبة للقوة العاملة المنتجة وارتفعت نسبة مساهمة التعليم إلى ما يقارب 23% واستمرت في اتجاهها التصاعدي.

وتوضح المؤشرات الاحصائية لعام 1999 أن سكان كل من تونس والجزائر والمغرب قد بلغ أعدادهم 9539.20 ألف نسمة و 30815.00 ألف نسمة و 28238 ألف نسمة على التوالي أي بزيادة قدرها 147 ألف و 1541 ألف نسمة و 463 ألف نسمة على التوالي مقارنة بسنة 1998 حيث أن نسبة السكان في الأرياف بلغت 38.44% في تونس و 50.30% في الجزائر و 45.46% في المغرب والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (07):

تطو ر عدد السكان الريفيين في الجزائر المغرب وتونس

الدولة	السنة	اجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين
تونس	1998	9391.60	3572.20
	1999	9539.20	3667.10
الجزائر	1998	29272.00	14730
	1999	30813	15500
المغرب	1998	27775	12821
	1999	28238	12837

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، الخرطوم 2000، ص ص:4،1.

من الجدول يتضح تراجع نسبة السكان الريفيين في الجزائر والمغرب حيث بلغت النسبة في سنة 1998 حوالي 50.32% و 46.16% على التوالي في حين بلغت في سنة 1999 فلقد بلغت 50.30% و 45.46% على التوالي رغم زيادة عدد السكان الريفيين ولكن الزيادة أقل من الزيادة في سكان المدن.

أما في تونس فلقد زادت نسبة السكان الريفيين حيث بلغت في سنة 1998 حوالي 38.36% لترتفع في سنة 1999 إلى 38.44% من اجمالي السكان، والملاحظ على تونس ارتفاع عدد سكانها الحضر حيث بلغت النسبة 61.56% وهي نسبة عالية مقارنة بالجزائر والمغرب وبالتالي يمكن القول بأن هاته الحالة تعكس حالة عدم التوازن في الاهتمامات والجهود للتسوية بين المناطق الحضرية والريفية.

أما إذا أردنا تسليط الضوء على مؤشرات التنمية البشرية من خلال تقرير التنمية البشرية للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة لعام 1999 فإن التعليم الذي يمثل أهم مقومات النوعية للعنصر البشري فإن الجزائر وتونس والمغرب لا يزالون يعانون من فجوة كبيرة في هذا الشأن حيث أن نسبة الأمية لا تزال كبيرة خاصة فيما يخص النساء؛ ولقد بلغت نسبة الأمية بين البالغين ذكور حوالي 24% و 21% و 40% في كل من الجزائر وتونس والمغرب على التوالي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (08):

مؤشرات التعليم في كل من الجزائر المغرب وتونس

الدولة	الأمية بين البالغين%(ذكور)	الأمية بين البالغين% (إناث)
الجزائر	24	46
تونس	21	42
المغرب	40	66

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2000، ص: 30.

المطلب الثاني: الوضعية الغذائية سنة 1999:

بعد دراستنا لأهم الامكانيات الزراعية في كل من المغرب وتونس والجزائر وجب علينا معرفة الوضع الغذائي بالنظر لهاته الامكانيات وفيما يلي أهم ما تم تحقيقه في تلك الدول خلال سنة 1999:

أولا- تطور انتاج وواردات السلع الغذائية: لقد شهد انتاج وواردات السلع الغذائية عدة تغيرات في سنة 1999 مقارنة بسنة 1999 والتي جاءت على النحو التالي:

1- تطور إنتاج مجموع محاصيل الحبوب: تشمل مجموعة محاصيل الحبوب (القمح، الذرة بنوعيها الرفيعة والشامية، الشعير، الدخن والأرز)، وحسب الاحصائيات فإن المغرب يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المزروعة من الحبوب حيث قدرت تلك المساحة بـ 5.16 مليون هكتار تليها الجزائر بـ 1.8 مليون هكتار ومن ثم تونس بـ 1.6 مليون هكار والجدول التالي يوضح جملة المساحة والانتاجية والانتاج من الحبوب:

جدول (09):

تطور المساحة والإنتاجية والانتاج من الحبوب 1999 في كل من الجزائر المغرب وتونس

المساحة: ألف هكتار الانتاجية: كجم/هكتار الانتاج: ألف طن

السنوات / الدول	1998			1999		
	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
الجزائر	3575.20	846.21	3025.36	1888.62	1069.88	2020.59
تونس	1446.20	1151.22	1664.90	1532.00	1224.09	1875.30
المغرب	5896.90	1122.54	6619.50	5163.10	742.48	3833.50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره ص:75.

الملاحظ من الجدول تراجع المساحة المزروعة من الحبوب سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 في كل من المغرب والجزائر حيث بلغت نسبة تراجع بحوالي 12.45% و 47.18% على التوالي، في حين ارتفعت في تونس بنسبة 5.94% ويرجع سبب تراجع مساحة تلك المحاصيل إلى الظروف المناخية غير المواتية وبخاصة الهطول المطري نظرا لكون تلك الدول تعتمد في إنتاج الحبوب على الهطول المطري.

ونظرا لانخفاض المساحة المزروعة فإن تلك الدول سعت إلى زيادة الإنتاجية لتعويض ذلك الانخفاض، ولقد نجحت الجزائر في زيادة الانتاجية من 846.21 كجم/هكتار سنة 1998 إلى 1069.88 كجم/هكتار في حين انخفضت في المغرب من 1122.54 كجم/هكتار إلى 742 كجم/هكتار وبالتالي فإن المغرب لم يستطع تعويض الانخفاض في المساحة المزروعة، أما في تونس فإن الانتاجية ارتفعت من 1151.22 كجم/هكتار إلى 1224.09 كجم/هكتار.

أما انتاج الحبوب فعرف انخفاضا بنسبة أقل في الجزائر مقارنة بنظيرتها المغرب مستفيدا من زيادة الانتاجية حيث بلغ انخفاض المساحة المزروعة كما تم ذكره سابقا بـ 47.18% إلا أن الانتاج تراجع بـ 33.21% وذلك لزيادة الانتاجية بنسبة 26.43% في حين المغرب عرف تراجع في انتاج محاصيل الحبوب بنسبة 42.08% متأثرا بتراجع المساحة المزروعة بـ 12.45% والانتاجية بحوالي 33.86%.

في حين تونس عرفت زيادة في إنتاج الحبوب بنسبة 12.64% مستفيدا من زيادة الانتاجية والمساحة المحصولية.

تمثل المساحة المزروعة قمحا الأكبر من اجمالي المساحة المخصصة للحبوب في سنة 1999 ولقد بلغت المساحة المزروعة في كل من تونس والجزائر والمغرب حوالي 0.99 مليون هكتار و 1.37 مليون هكتار و2.69 مليون هكتار على التوالي والجدول الحالي يوضح كل ذلك

جدول رقم (10):

تطور المساحة والانتاجية والانتاج لأنواع الحبوب في كل من الجزائر المغرب وتونس

المساحة: ألف هكتار الانتاجية: كجم/هكتار الانتاج: ألف طن

السنوات / البلد	نوع السلعة	1998			1999		
		المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
الجزائر	القمح	2577.15	884.70	2280.00	1372.40	1071.12	1470.00
	الشعير	939.21	745.31	700.00	465.96	1087.51	510.00
	الذرة الشامية	0.18	1722.22	0.31	0.24	2250.00	0.54
	الذرة الرفيعة والدخن	0.02	2500.00	0.05	0.02	2500.00	0.05
	الأرز	-	-	-	-	-	-
تونس	القمح	965.50	1401.86	1353.50	998.90	1398.64	1397.10
	الشعير	477.10	634.67	302.80	516.50	790.32	408.20
	الذرة الشامية	-	-	-	-	-	-
	الذرة الرفيعة والدخن	-	-	-	-	-	-
	الأرز	-	-	-	-	-	-
المغرب	القمح	3086.50	1418.60	4378.50	2691.00	800.22	2153.40
	الشعير	2426.00	812.04	1970.00	2069.80	712.15	1474.00
	الذرة الشامية	309.50	647.82	200.50	331.00	411.78	136.30
	الذرة الرفيعة والدخن	31.80	701.26	22.30	29.10	625.43	18.20
	الأرز	3.7	5405.41	20.00	7.70	4493.51	34.60

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره، ص ص: 76-80.

من الجدول يتضح بأن المغرب يستحوذ على المساحة الأكبر لإنتاج أنواع الحبوب لكن الإنتاج عرف انخفاضا في جميع أنواع الحبوب وهذا راجع تارة إلى تراجع المساحة المزروعة وتارة إلأى الانتاجية وهذا حسب احصائيات سنة 1998 أما اذا تكلمنا على تونس فإن المساحة المستغلة في الإنتاج شملت نوعين فقط من الحبوب وهما الشعير والقمح ومثلت مساحة هذا الأخير 66.92% من المساحة المستغلة، أما الجزائر فلقد بلغت المساحة المستغلة لمنتوج القمح حوالي 73.28% من المساحة المستغلة سنة 1998، وبالتالي يمكن القول بأن منتوج القمح يستحوذ على المساحة الأكبر في الدول الثلاث مقارنة بمنتوجات الحبوب الأخرى لأهميته في غذاء السكان، ولقد سجلت كل من الجزائر والمغرب بسبب تقلبات هطول الأمطار وتراجع المساحة المزروعة فمثلا في المغرب بلغ الإنتاج سنة 1999 حوالي 2153 ألف طن مسجلا

انخفاضا بـ 2225.1 ألف طن مقارنة بسنة 1998 التي بلغ فيها الإنتاج حوالي 4378.50 ألف طن وبالتالي بلغت نسبة الانخفاض 50.81% وهذا راجع إلى تراجع المساحة المزروعة والإنتاجية بـ 12.81% و 43.59% على التوالي.

أما في الجزائر فلقد بلغ الإنتاج في سنة 1999 حوالي 1470 ألف طن، بينما بلغ في سنة 1998 حوالي 2280 ألف طن مسجلا تراجعا بنسبة 35.52% ويعود إلى هذا التراجع إلى انخفاض المساحة المزروعة بنسبة 46.74% مقارنة بسنة 1998 حيث بلغت المساحة المزروعة حوالي 2577.15 ألف هكتار في سنة 1998 بينما بلغت في سنة 1999 حوالي 1372.40 ألف هكتار ولولا زيادة الإنتاجية لسجل إنتاج القمح مستويات دنيا حيث ارتفعت بنسبة 21.05%.

أما إذا رجعنا لتونس فإن الإنتاج ارتفع في سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 رغم انخفاض الإنتاجية حيث بلغ الإنتاج سنة 1999 حوالي 1397.10 ألف طن في حين بلغ سنة 1998 حوالي 1353.50 ألف طن

وإذا تكلمنا على منتوج الشعير فإنه يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية في الدول الثلاث لكونه يعتبر من المحاصيل العلفية الرئيسية التي تستخدم كغذاء للحيوان، ويستخدم في بعض الأحيان كغذاء للانسان، ولذلك تسعى الدول الثلاث لتحقيق أعلى مستويات انتاج.

ففيما يخص الإنتاج فإن تونس حققت في سنة 1999 انتاج قدر بحوالي 408.20 الف طن مسجلا ارتفاعا عن سنة 1998 التي بلغ فيها الانتاج حوالي 302.80 ألف طن وترجع الزيادة إلى التوسع في المساحة المزروعة سنة 1999 حيث بلغت حوالي 516.50 ألف هكتار في حين بلغت سنة 1998 حوالي 477.10 ألف هكتار، والزيادة في الإنتاجية سنة 1999 إلى 720.32 كجم/هكتار في حين بلغت سنة 1998 حوالي 634.67 كجم/هكتار.

أما انتاج الشعير في كل من المغرب والجزائر فلقد عرف تراجعا سنة 1999 بنسبة 25.17% و 26.76ر على التوالي مقارنة بسنة 1998، ويرجع سبب التراجع في المغرب إلى تراجع المساحة المزروعة والإنتاجية بخلاف الجزائر التي يرجع إلى تراجع المساحة المزروعة فقط وهذا حسب الاحصائيات الموثقة في الجدول سابقا.

أما فيما يخص باقي منتوجات الحبوب والذرة الشامية والذرة الرفيعة والدرن والأرز فإنها لا تحظى باهتمام كل من تونس والجزائر وبعض الأهمية من المغرب.

2-تطور واردات مجموعة الحبوب: تسعى كل دولة إلى تغطية العجز في إنتاج أي سلعة بمقوماتها الموردية عن طريق الاستيراد، حيث يعتبر قطاع التجارة الخارجية مكمل لقطاع الإنتاج المحلي في مجال تحقيق

الأمن الغذائي ولذلك وجب علينا معرفة كمية وقيمة الواردات من مجموعة الحبوب للدول الثلاث والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (11):

تطور واردات مجموعة الحبوب في كل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

الكمية: ألف طن **القيمة: مليون دولار**

السنوات / البلد	1998		1999	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الجزائر				
القمح	3605.60	700.36	4349.05	660.54
الشعير	3560.10	57.39	658.54	67.47
الذرة الشامية	952.30	133.87	2742.45	139.91
الذرة الرفيعة	0.30	0.20	0.35	0.22
الأرز	26.30	14.02	54.13	19.97
تونس				
القمح	1320.03	280.26	1086.45	188.86
الشعير	139.60	15.63	211.45	24.91
الذرة الشامية	467.02	74.93	681.43	105.12
الذرة الرفيعة	0.30	0.14	0.22	0.14
الأرز	11.77	4.88	21.05	8.99
المغرب				
القمح	1965.20	329.78	2814.86	389.31
الشعير	295.98	32.26	756.88	73.24
الذرة الشامية	648.87	86.49	718.51	88.82
الذرة الرفيعة	-		79.39	9.10
الأرز	0.50	0.38	1.72	1.04

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره، ص ص: 256-260.

من خلال الاحصائيات التي أمامنا فإن الجزائر في المرتبة الأولى في مجال أهميتها الاستيرادية للحبوب تليها المغرب ثم تونس وهذا حسب عدد السكان.

ورغم الجهود المبذولة لتقليص الواردات إلا أن سنة 1999 شهدت زيادة في قيمة الواردات فمثلا في الجزائر ارتفعت كمية واردات القمح من 3605.60 ألف طن سنة 1998 إلى 4349.05 ألف طن سنة 1999 وهذا ناتج عن تراجع الإنتاج حسب ما تم ذكره سابقا.

ووفقا للبيانات الواردة في الجدول فإن الكمية المستوردة من القمح تمثل 55.71% من كمية الحبوب المستوردة في حين تمثل نسبة العجز في الإنتاج 74.73% وهي النسبة المغطاة عن طريق الاستيراد حيث بلغت كمية الإنتاج 1470 ألف طن والمستورد حوالي 4349.05 ألف طن.

أما في المغرب فإن واردات القمح ارتفعت من 1965.20 ألف طن سنة 1998 إلى 2814.86 ألف طن، وتمثل النسبة المستوردة 64.39% من كمية احبوب المستوردة ونسبة العجز المغطى عن طريق الاستيراد قد بلغ حوالي 56.65% وبالتالي فإن غذائها من القمح يتم استيراده.

أما تونس فوارداتها من القمح تراجعت سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 حيث بلغت 1086.45 ألف طن سنة 1999 في حين بلغت 1320.03 ألف طن سنة 1998 حيث الملاحظ على الكمية المستوردة من القمح تمثل 54.30% من كمية الحبوب المستوردة وأن نسبة العجز المغطى عن طريق الاستيراد قد بلغ حوالي 43.47% وبالتالي فإن الحالة لا تختلف كثيرا عن المغرب والجزائر.

وكما قيل عن القمح من حيث ارتفاع وارداته في الدول الثلاث يمكن قوله على الشعير حيث بلغت الكمية المستوردة من هذا الأخير حوالي 10.56% و8.43% من الكمية المستوردة من الحبوب في كل من تونس والجزائر على التوالي وبالتالي فإن الشعير يحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية الاستيرادية بعد الذرة الشامية التي بلغت نسبة الكمية المستوردة في الجزائر حوالي 34.14% وفي تونس حوالي 34.06% وهذا في سنة 1999.

والملاحظ على واردات الذرة الشامية أن نسبة العجز المغطى 100% في تونس كونها غير منتجة لهذا النوع، وفي الجزائر بلغت حوالي 99.98% والمعلوم أن الذرة الشامية تستعمل كغذاء للإنسان والحيوان، إلا أن الدولتين تستورده بشكل كبير في غذاء الإنسان كونه يستعمل في موائد سكان الدولتين.

لكن اذا تكلمنا عن المغرب فإن الكمية المستوردة من الشعير تمثل ما نسبته 17.31% من الكمية المستوردة، حيث احتلت المرتبة الثانية من حيث الأهمية سنة 1999 بعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة في سنة 1998 خلف منتوج الذرة الشامية، حيث بلغت نسبة الكمية المستوردة للذرة الشامية في سنة 1999 حوالي 16.43% بعدما احتلت المرتبة الثانية في سنة 1998 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 22.29% تلاها منتوج الشعير بواردات قدرت بـ 10.16% من الكمية المستوردة من الحبوب.

أما فيما يخص نسبة العجز المغطى في المغرب فلقد بلغ في منتوج الذرة الشامية حوالي 84.05% وبالتالي فإن الدول الثلاث تعتمد بشكل كبير على الواردات لتغذية الانسان فيما يخص منتوج الذرة الشامية.

وكما قيل على القمح والشعير والذرة الشامية يمكن قوله على الأرز حيث أن تونس والجزائر يعتمدان كليا على الواردات لتلبية احتياجات السكان، في حين المغرب يعتمد على الانتاج المحلي الذي مثل 96% من احتياجات السكان في حين مثلت الواردات ما نسبته 04%.

4-تطور الانتاج لمجموع البقوليات: تشتمل البقوليات على الفول الجاف والحمص والفاصولياء والعدس والجدول التالي يوضح جملة المساحة والإنتاجية والانتاج من البقوليات في الدول الثلاث:

جدول رقم: (12)

تطور المساحة والانتاجية وانتاج البقوليات لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

المساحة: ألف هكتار الانتاجية: كجم/هكتار الانتاج: ألف طن

السنوات / البلد	1998			1999		
	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
الجزائر	77.51	581.22	45.05	72.41	545.09	39.47
تونس	63.30	837.28	53	80.20	758.10	60.80
المغرب	382.00	640.05	244.50	268.82	634.10	170.46

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 20، مرجع سبق ذكره، ص:87.

من الجدول يتضح بأن المغرب تحتل المركز الأول فيما يخص المساحات المتاحة للبقوليات، إذ تبلغ النسبة حوالي 73.06 %من اجمالي مساحة الدول الثلاث تليها الجزائر بنسبة 14.82% في حين بلغت في تونس حوالي 12.12% وبالتالي فإن المغرب أعطى اهتماما أكبر لهذا النوع من الإنتاج وهذا حسب احصائيات سنة 1998، ولكن في سنة 1999 تراجعت المساحة المزروعة في المغرب من 380 ألف هكتار إلى 268.82 ألف هكتار أي بنسبة 29.62% كذلك شهدت الجزائر تراجع في المساحة المزروعة من 77.51 ألف هكتار إلى 72.41 ألف هكتار أي بنسبة 6.57% لكن في تونس شهدت المساحة المزروعة ارتفاعا من 63.30 ألف هكتار إلى 80.20 ألف هكتار أي بزيادة قدرت بحوالي 26.69ٍ وهذا ناتج عن الجهود المبذولة من طرف الحكومة التونسية لزيادة المساحة المزروعة من البقوليات.

أما فيما يخص الانتاجية فإنها عرفت انخفاضا في الدول الثلاث سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 ففي الجزائر بلغت الانتاجية حوالي 581.22 كجم/هكتار سنة 1998 بينما بلغت سنة 1999 حوالي 545.09 كجم/هكتار، أما في تونس فلقد بلغت الانتاجية حوالي 837.28 كجم/هكتار سنة 1998 بينا بلغت حوالي 758 كجم/هكتار سنة 1999 وفي المغرب بلغت سنة 1998 حوالي 640.05 كجم/هكتار في حين سنة 1999 بلغت حوالي 634.10 كجم/هكتار، وإذا قارنا بين الدول الثلاث فإن الانتاجية مرتفعة بنسبة أكبر عن الجزائر والمغرب.

أما فيما يخص الإنتاج فإنه تراجع في كل من الجزائر والمغرب من 45.05 ألف طن 244.50 ألف طن إلى 39.47 أف طن و 170.46 ألف طن على التوالي، في حين ارتفع في تونس من 53 ألف طن إلى 60.80 ألف طن وهذا في سنة 1999، ولكن تبقى المغرب محتلة المرتبة الأولى من حيث الإنتاج.

ويعتبر الفول الجاف أهم المحاصيل البقولية في هاته الدول، حيث يأخذ المساحة الأكبر والجدول التالي يوضح التقسيمات حسب نوع البقوليات:

جدول رقم (13)

تطور المساحة والانتاجية والانتاج لأنواع البقوليات لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

المساحة: ألف هكتار الانتاجية: كجم/هكتار الانتاج: ألف طن

السنوات / نوع السلعة	1998			1999		
	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
الجزائر						
الفول الجاف	63.63	582.86	21.35	34.89	622.24	21.71
العدس	1.15	521.74	0.60	0.98	377.55	0.37
الحمص	29.55	613.87	18.14	27.72	471.50	13.07
الفاصولياء الجافة	1.85	583.78	1.08	1.74	540.23	0.94
تونس						
الفول الجاف	35.90	947.08	34.00	38.40	768.23	29.50
العدس	1.20	166.67	0.20	2.00	1050.00	2.10
الحمص	17.40	706.90	12.30	18.60	489.25	9.10
الفاصولياء الجافة	1.10	636.36	0.70	0.50	800.00	0.40
المغرب						
الفول الجاف	160.90	668.74	107.60	138.50	400.00	55.40
العدس	57.30	432.81	24.80	42.30	304.96	12.90
الحمص	69.30	830.22	57.70	70.80	396.89	28.10
الفاصولياء الجافة	12.30	1097.56	13.50	17.22	4300.81	74.06

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره ص ص: 88-91.

من الجدول يتضح بأن الفول الجاف كما ذكرنا سابقا استحوذ على النسبة الأكبر من المساحة المستغلة لزراعة البقوليات حيث تعدت 50% في الدول الثلاث وجاءت المغرب بـ 51.52% والجزائر 53.40% وتونس بـ 65.64% وهذا حسب احصائيات سنة 1999.

واحتل الحمص المرتبة الثانية من حيث الأهمية في الدول الثلاث ولكن بنسب متفاوتة ففي تونس والجزائر ارتفعت بها النسبة حيث أن النسبة المستغلة مثلت حوالي 42.43% في الجزائر و 31.79% في تونس، في حين بلغت في المغرب 26.33% لكن الملاحظ أن انتاج الحمص انخفض بشكل كبير في المغرب بالرغم من أن المساحة المستغلة زادت عن سنة 1998 وهذا راجع إلى الانتاجية في هذه الدولة انخفضت بنسبة أكبر من الزيادة في المساحة المزروعة فنجد أن الانتاج المتحصل عليه في سنة 1998 بلغ حوالي 57.70 ألف طن لكن في سنة 1999 بلغ حوالي 28.10 ألف طن، وأن الانتاجية في سنة 1998 بلغت حوالي 830.26 كجم/هكتار لتنخفض إلى 396.89 كجم/هكتار سنة 1999 أي انخفضت بنسبة 52.19%، أما المساحة المخصصة لانتاج العدس والفاصولياء الجافة فإنها لا تكاد تذكر في كل من تونس والجزائر حيث مثلت النسبة المخصصة لانتاج العدس 1.50% و 3.41% في

كل من الجزائر وتونس على التوالي، والفاصولياء الجافة مثلت النسبة حوالي 2.66% في الجزائر و 0.8% في تونس.

أما في المغرب فهو يحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة المخصصة لانتاج العدس والفاصولياء الجافة مقارنة بالجزائر وتونس حيث مثلت النسبة بالنسبة للعدس حوالي 15.73% و 6.40% على التوالي والملاحظ على المغرب أن الانتاجية مرتفعة فيما يخص انتاج الفاصولياء الجافة وهو ما ساعد على ارتفاع الانتاج بشكل كبير والجدول يوضح ذلك:

4- واردات البقوليات: احتلت الجزائر المرتبة الأولى في واردات البقوليات والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (14):

تطور واردات البقوليات لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

الكمية: ألف طن **القيمة: مليون دولار**

السنوات / البلد	1998		1999	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الجزائر				
العدس	59.90	28.25	48.28	32.84
الحمص	37.70	28.91	38.00	28.55
الفول الجاف	0.20	0.21	1.60	0.68
تونس				
العدس	2.84	0.90	1.93	0.61
الحمص	18.03	5.94	19.22	7.07
الفول الجاف	0.19	0.05	-	-
المغرب				
العدس	3	1.44	19.85	9.06
الحمص	0.09	0.05	1.24	0.81
الفول الجاف	4.45	1.38	11.74	2.04

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره ص: 264،265،266.

من الجدول يتضح بأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات فيما يخص المنتوجين العدس والحمص لتغطية العجز في الإنتاج حيث بلغت نسبة العجز في منتوج العدس حوالي 99.23% ومنتوج الحمص حوالي 74.40% وهذا حسب احصائيات سنة 1999.

أما في تونس فإن نسبة العجز المغطى عن طريق الواردات لمنتوج الحمص فلقد بلغ حوالي 67.86% في حين بلغ في منتوج العدس حوالي 47.89%.

أما المغرب فإن منتوج العدس الذي ارتفعت فيه نسبة العجز والذي بلغ 60.21% في حين تتم تلبية احتياجات السكان عن طريق المنتوج المحلي بالنسبة لمنتوج الحمص بحوالي 95.78% أي بواردات تبلغ 4.22% والفول الجاف بلغت التغطية من المنتوج المحلي حوالي 92.19% أي بواردات بلغت 7.81% لكن الملاحظ أن الواردات ازدادت عن سنة 1998.

5-تطور انتاج الخضر والفواكه:

احتلت الجزائر المرتبة الأولى من حيث المساحة المخصصة لانتاج الخضر تليها المغرب ثم تونس والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (15):

تطور انتاج الخضر والمساحة والانتاجية لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

المساحة: ألف هكتار الانتاجية: كجم/هكتار الانتاج: ألف طن

السنوات / البلد	1998			1999		
	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
الجزائر						
الطماطم	46.17	16293.70	752.28	55.21	17293.97	954.80
البصل الجاف	27.07	14504.62	392.64	27.75	13781.98	382.45
البطاطس	68.64	16025.54	1100.00	64.89	15353.21	996.27
تونس						
الطماطم	29.30	22627.99	663.00	26.50	35094.34	930.00
البصل الجاف	12.00	22500.00	270.00	10.50	22952.38	241.00
البطاطس	21.40	13785.05	295.00	19.50	16410.26	320.00
المغرب						
الطماطم	16.10	30931.68	498.00	24.50	45551.02	1116.00
البصل الجاف	26.30	13996.73	365.30	27.70	18898.31	523.40
البطاطس	58.60	19017.06	1114.40	62.40	18280.45	1140.70

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 82،100،99.

نلاحظ من خلال الجدول بأن المساحة المخصصة لإنتاج الخضر بلغ حوالي 202.83ألف هكتار في الجزائر في حين بلغت حوالي 97.33 ألف هكتار في تونس وحوالي 164.4 ألف هكتار، لكن الملاحظ بأن الانتاجية في المغرب تعتبر مرتفعة مقارنة بـتونس والجزائر، فإذا قارنا المغرب بالجزائر فإنه بالرغم ارتفاع المساحة المخصصة لإنتاج الطماطم أكبر منها في المغرب إلا أن الانتاج في المغرب أكبر منه في الجزائر حيث بلغ 1116 ألف طن في المغرب و 954.80 ألف طن في الجزائر وذلك راجع إلى ارتفاع الانتاجية في المغرب مقارنة بالجزائر ففي المغرب بلغت حوالي 45551.01 كجم/هكتار في حين بلغت في الجزائر حوالي 17293.97 كجم/هكتار، وكما قيل على انتاج الطماطم يمكن قوله على باقي المنتوجات.

وإذا عقدنا مقارنة بين المغرب وتونس فإن الانتاجية تعتبر مرتفعة في تونس فيما يخص البصل الجاف مقارنة بالإنتاجية في المغرب، في حين ترتفع الانتاجية في المغرب في باقي المنتوجات كالطماطم والباذنجان والبازلاء الخضراء والبطاطس، وهذا ما تم ملاحظته من خلال الجدول السابق.

6- **واردات الخضر:** إذا تحدثنا عن واردات الخضر فإن الثلاث حققت اكتفاء ذاتي في إنتاج الخضر باستثناء منتوج البطاطس، حيث أن الدول لم تستورد تلك الخضر وأما بالنسبة للبطاطس فإن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث كمية الواردات تليها المغرب ثم تونس، حيث أن الواردات بلغت في سنة 1999 ما يقارب حوالي 86.90 ألف طن في الجزائر و 35.41 ألف طن في المغرب و 20.44 ألف طن في تونس، لكن الملاحظ بأن العجز المغطى عن طريق الواردات بالنسبة لهذه الدول ضئيلة جدا وبالتالي فإن تلك الدول التي تعتمد على الانتاج المحلي لتلبية احتياجات مواطنيها ولقد بلغت نسبة الواردات 8.02% و 3.01% و6% في كل من الجزائر والمغرب وتونس على التوالي وبالتالي يمكننا القول اجمالا بأن تلك الدول حققت اكتفاءها الذاتي في إنتاج الخضر.

7- تطور انتاج اللحوم:

من الجدول التالي يتضح مدى التطور في إنتاج اللحوم سواء الحمراء أو البيضاء:

جدول رقم(16):

تطور انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

الكمية: ألف طن

السنوات / البلد	1998		1999	
	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء
الجزائر	300.00	160	310.00	200.00
المغرب	260	230	285.00	230.00
تونس	103	73.60	110.50	80.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره ص ص:133،134.

من الجدول يتضح بأن انتاج اللحوم الحمراء قد تحسن في الدول الثلاث سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 وتحتل الجزائر المرتبة الأولى في إنتاج اللحوم الحمراء تليها المغرب في تونس، ولكن ما يعاب على إنتاج اللحوم الحمراء أنه لايزال يعتمد على النظم التقليدية.

أما اللحوم البيضاء فإن المغرب تعتبر رائدة في ذلك مقارنة بالجزائر وتونس، ولقد تحسن إنتاج اللحوم البيضاء في الدول الثلاث ويتوقع أن يستمر هذا التحسن في السنوات القادمة نظرا للدعم المقدم من طرف الدول لهذا النوع من المنتوج.

8- تطور واردات اللحوم الحمراء والبيضاء: تستورد الدول الثلاث اللحوم الحمراء المحفوظة وتعتبر الجزائر الأولى من حيث الواردات مقارنة بتونس والمغرب والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (17):

تطور واردات اللحوم الحمراء المحفوظة والطازجة لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

الكمية: ألف طن القيمة: مليون دولار أمريكي

السنوات / البلد	1998		1999	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الجزائر	23.00	55.45	21.80	41.49
المغرب	4.40	11.73	2.41	7.40
تونس	2.64	6.61	0.70	1.73

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره، ص:298.

من الجدول يتضح بأن نسبة واردات اللحوم الحمراء المحفوظة والطازجة في الجزائر تمثل 87.51% من اجمالي واردات الدول الثلاث لسنة 1999 حسب الجدول السابق، ما يعني بأن الجزائر أكبر مستورد لهذا النوع من اللحوم مقارنة بتونس والمغرب، والملاحظ على كمية الواردات أنها انخفضت في سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 حيث شهدت نسبة الانخفاض في المغرب حوالي 73.48% في حين بلغت في تونس حوالي 45.22% أما في الجزائر فقد انخفضت بنسبة 5.21%.

أما فيما يخص واردات اللحوم البيضاء فإن الجزائر تعتبر الوحيدة التي لا تستورد هذا النوع من المنتوج مقارنة بتونس والمغرب والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (18):

تطور واردات اللحوم البيضاء لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

الكمية: ألف طن القيمة: مليون دولار أمريكي

السنوات / البلد	1998		1999	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
المغرب	0.05	0.14	0.07	0.14
تونس	2.36	1.83	2.23	2.01

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره ص:298.

من الجدول يتضح بأن المغرب يحتل المرتبة الأولى في استيراد هذا النوع من المنتوج والملاحظ أن كمية الواردات انخفضت لكن شهدت ارتفاعا في قيمتها وهذا راجع إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية.

9- تطور إنتاج الأسماك: الجدول التالي يوضح تطور إنتاج الأسماك في كل من المغرب وتونس والجزائر:

جدول رقم (19):

تطور انتاج الأسماك لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

الكمية: ألف طن

السنوات / البلد	1998	1999
الجزائر	92.33	90.00
تونس	90.00	93.20
المغرب	708.48	758.06

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره ص:138.

من الجدول يتضح التفاوت الكبير في إنتاج الأسماك حيث أن المغرب يعتبر رائدا في إنتاج الأسماك بأنواعها مقارنة بتونس والجزائر، حيث يستحوذ على 80.53% من الانتاج الكلي للدول، ويلاحظ بأن الانتاج ارتفع في تونس والمغرب عكس الجزائر التي انخفض فيها الانتاج وذلك في سنة 1999 مقارنة بسنة 1998.

10-واردات الأسماك: تشمل واردات الأسماك ثلاث أنواع ألا وهي واردات الأسماك الطازجة أو المبردة أو المجمدة إلى جانب الأسماك المملحة أو المجففة أو المدخنة، وكذلك الأسماك المعلبة ومستحضرات الأسماك والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (20):

تطور واردات الأسماك لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

الكمية: ألف طن **القيمة: مليون دولار أمريكي**

البلد	نوع السلعة	1998		1999	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الجزائر	الاسماك(الطازجةالمبرة،المجمدة)	3.20	3.38	5.10	3.74
	الاسماك المملحة والمجففة	-	-	-	-
	الاسماك المعلبة ومستحضرات الأسماك	2.10	4.51	1.00	0.59
تونس	الاسماك(الطازجةالمبرة،المجمدة)	6.40	10.87	8.34	13.48
	الاسماك المملحة والمجففة	0.22	1.29	0.16	1.17
	الاسماك المعلبة ومستحضرات الأسماك	0.98	5.14	0.77	3.56
المغرب	الاسماك(الطازجةالمبرة،المجمدة)	8.71	5.20	6.20	3.91
	الاسماك المملحة والمجففة	0.21	0.45	0.33	0.40
	الاسماك المعلبة ومستحضرات الأسماك	0.20	0.57	0.76	1.50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره ص ص:317،318،319.

من الجدول يتضح بأن الجزائر تستورد نوعين من الأسماك بخلاف المغرب وتونس اللذين يستوردا ثلاث أنواع، وتأتي تونس في المرتبة الأولى من حيث الواردات تليها المغرب ثم الجزائر.

اتسمت كمية الواردات بالزيادة سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 بالنسبة للنوع الأول من الأسماك (الطازجة، المبردة، المجمدة) في كل من تونس والجزائر في حين انخفضت واردات المغرب بالنسبة لهذا النوع.

والملاحظ على قيمة الواردات أنها تختلف من دولة لأخرى ونلاحظ أن قيمة واردات النوع الثالث من الأسماك مرتفعة في تونس بالرغم من تقارب الكمية المستوردة فمثلا في تونس استوردت ما كميته 0.77 ألف طن بقيمة 3.56 مليون دولار في حين استوردت الجزائر ما كميته 1.60 ألف طن بقيمة 0.59 مليون دولار، أما في المغرب فإنها استوردت ما كميته 0.76 ألف طن بقيمة 1.5 مليون دولار، وهو ما يطرح كثيرا من التساؤلات حول نوعية الأسماك المستوردة من طرف الجزائر والمغرب هل تعتبر من السلع الرديئة والمتوسطة وتونس تستورد السلع الجيدة، أم أن تلك الدول تستورد بأسعار مرتفعة عن بعضها البعض لأن المصدر لتلك الدول يختلف من دولة لأخرى وبالتالي فإن تلك الدول لا تعطي أهمية للإحصائيات المقدمة للمنظمة العربية.

بالرغم من أن تلك الدول تستورد بعض أنواع الأسماك إلا أنها تعتمد بشكل كبير على الإنتاج المحلي لتلبية احتياجات مواطنيها وهذا ما وقفنا عليه في كمية الانتاج مقارنة بما تم استيراده مع اختلاف نوعية الأسماك المستوردة مع الأسماك المنتجة.

11- تطور أعداد الحيوانات:

نتيجة لتنامي الطلب على المنتجات الحيوانية من لحوم حمراء فإن الدول العربية وعلى رأسها المغرب وتونس والجزائر تسعى جاهدة إلى زيادة أعداد الحيوانات لمواجهة هذا الطلب والجدول التالي يوضح أعداد الحيوانات المربات داخل كل دولة:

جدول رقم (21):

تطور أعداد الحيوانات لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

الكمية: ألف رأس

البلد	نوع الحيوان	1998	1999
الجزائر			
	الابقار	1317.00	1650.00
	الأغنام	17949.00	18200.00
تونس			
	الابقار	722.90	748.80
	الأغنام	6544.10	6576.20
المغرب			
	الابقار	2608.00	2560.00
	الأغنام	17244.00	16576.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره ص ص:120،121.

من الجدول يتضح بأن مركز الثقل العددي للثروة الحيوانية في تلك الدول الأغنام حيث تمثل أعدادها حوالي 78.27% من أعداد الحيوانات في الجزائر، أما في تونس فتمثل 76.11% في حين مثلت في المغرب 68.35% وهذا حسب احصائيات سنة 1999 المذكورة في الجدول.

تلي الأغنام أعداد الماعز بنسبة 14.62% و 15.21% و 21.08 في كل من الجزائر وتونس والمغرب على التوالي[1]، ثم الأبقار بنسبة 7.11% و 8.68% و 10.57% في كل من الجزائر وتونس والمغرب على التوالي.

وتحتل الجزائر المرتبة الأولى في تربية الأغنام تليها المغرب ثم تونس، في حين المغرب تحتل المرتبة الأولى في تربية الماعز والأبقار تليها الجزائر ثم تونس حسب ما ورد في الجدول الاعلى.

12-واردات الحيوانات: الجدول التالي يوضح كمية وقيمة الواردات من الحيوانات:

جدول رقم (22):

تطور واردات الحيوانات لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

الكمية: ألف رأس **القيمة: مليون دولار أمريكي**

البلد	نوع الحيوان	1998		1999	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الجزائر					
	الأبقار	8.70	20.27	20.02	24.69
	الأغنام والماعز	1.00	0.21	-	-
تونس					
	الأبقار	4.27	11.52	2.41	3.19
	الأغنام والماعز	34.45	1.34	3.16	0.12
المغرب					
	الأبقار	18.92	26.97	17.72	22.79
	الأغنام والماعز	-	-	0.22	0.06

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 20، مرجع سبق ذكره، ص ص: 296،297.

من الجدول التالي يوضح بأن واردات هذه الدول تشمل بشكل كبير من الأبقار وذلك بغرض إما تسمينها وذبحها أو لاستغلالها في إنتاج الحليب، وتعتبر الجزائر الأولى من حيث واردات الأبقار وذلك في سنة 1999 مقارنة بتونس والمغرب حيث الملاحظ بأن واردات الأبقار ارتفعت فيها من 8.70 ألف رأس سنة 1998 إلى 20.02 ألف رأس في سنة 1999 في حين نلاحظ تراجع الواردات في كل من تونس والمغرب.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 21، الخرطوم، ص:123.

أما فيما يخص واردات الأغنام والماعز فإن تونس تعتبر المستورد الأول لهذين النوعين ففي سنة 1998 استوردت حوالي 34.45 ألف رأس والمغرب لم يستورد والجزائر بلغت وارداته حوالي 1 ألف رأس، أما في سنة 1999 انخفضت واردات تونس لهذين النوعين لتصل إلى 3.16 ألف رأس.

في الأخير يمكن القول بأن الجزائر والمغرب لا تستورد هذين النوعين باعتبارهما مكتفيين ذاتيا.

ثانيا- تطور أوضاع الاستهلاك: المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية يتمثل في مجموع السلع الغذائية المنتجة مضافا اليها السلع المستوردة ومطروحا منها السلع المصدرة في فترة زمنية معينة

1- **تطور المتاح للاستهلاك من الحبوب:** في الجدول التالي يتضح كمية المتاح للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد منها:

جدول رقم (23):

تطور كمية المتاح للاستهلاك ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب في كل من الجزائر والمغرب وتونس لسنة 1999

الكمية: ألف طن

الدول	كمية المتاح للاستهلاك		متوسط نصيب الفرد	
	1998	1999	1998	1999
الجزائر	8538.74	9863.53	291.70	320.11
تونس	3464.34	3734.75	368.88	391.52
المغرب	9484.59	8149.15	341.48	288.59

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم،2000، ص:74.

من الجدول يتضح بأن كمية المتاح للاستهلاك في تونس والجزائر ارتفعت سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 حيث انه بلغت 9863.53 ألف طن و 3734.75 ألف طن في كل من الجزائر وتونس على التوالي وهذا في سنة 1999 بينما بلغت سنة 1998 حوالي 8538.74 ألف طن و 3464.34 ألف طن في كل من الجزائر وتونس على التوالي.

في حين نلاحظ أن كمية المتاح للاستهلاك في المغرب تراجع في سنة 1999 حيث بلغ حوالي 8149.15 ألف طن بينما بلغ سنة 1998 حوالي 9484.59 ألف طن وبالتالي فإن ذلك الوضعية أثرت على نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك حيث بلغ متوسط نصيب الفرد في المغرب حوالي 288.59 كجم/العام بتراجع بنسبة 15.34% عن سنة 1998 التي بلغ فيها متوسط نصيب الفرد حوالي 341.48كجم/العام.

2- تطور المتاح من الاستهلاك من البقوليات: من الجدول الذي في الأسفل يتضح بأن المتاح للاستهلاك من البقوليات تراجع في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب حيث أنه بلغ سنة 1999 حوالي 180.68 ألف طن بينما بلغ

في سنة 1998 حوالي 198.45 ألف طن وهو ما أثر على متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك الذي تراجع الآخر حيث بلغ سنة 1999 حوالي 6.47 كجم/العم في حين بلغ سنة 1998 حوالي 5.86 كجم/العام.

في حين ارتفع المتاح للاستهلاك في المغرب وتونس بنسب متفاوتة حيث أن نسبة الارتفاع في المغرب بلغت حوالي 100.69% أي الضعف بينما بلغت في تونس 10.31% وهذا ما أدى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك حيث بلغ 9.83 كجم/العام و 7.25 كجم/العام في كل من تونس والمغرب سنة 1999 بينما بلغ في سنة 1998 حوالي 8.59 كجم/العام و 3.67 كجم/العام في كل من تونس والمغرب على التوالي.

جدول رقم (24):

تطور كمية المتاح للاستهلاك من البقوليات ونصيب الفرد منه لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

الكمية: ألف طن

الدولة	المتاح للاستهلاك		متوسط نصيب الفرد	
	1998	1999	1998	1999
الجزائر	189.45	180.68	6.47	5.86
تونس	80.65	88.97	8.59	9.33
المغرب	102.05	204.79	3.67	7.25

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، مرجع سبق ذكره، ص:106.

3-تطور كمية المتاح للاستهلاك من الخضر: من الجدول رقم يتضح بأن المتاح للاستهلاك من الخضر قد ارتفع في الدول الثلاث في سنة 1998 ولكن بنسب متفاوتة حيث احتلت المغرب المرتبة الأولى بينما حلت الجزائر في المرتبة الثانية وتونس أخيرة، حيث نسبة الارتفاع بلغت حوالي 215.53% و 6.77% و 4.61%، هذا التحسن أثر بشكل ايجابي على نصيب الفرد من الاستهلاك حيث تفاوتت نسب الارتفاع فجاءت المغرب في المرتبة الأولى تلتها تونس ثم الجزائر حيث بلغت هذه النسب 210.36% و 15.35% و 5.57% والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (25):

تطور كمية المتاح للاستهلاك من الخضر ونصيب الفرد منه لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

الكمية: ألف طن

الدولة	المتاح للاستهلاك		متوسط نصيب الفرد	
	1998	1999	1998	1999
الجزائر	1692.63	1983.12	180.23	207.89
تونس	2624.04	2916.14	89.64	94.64
المغرب	1469.87	4637.88	52.92	164.24

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، مرجع سبق ذكره، ص:148.

4- تطور كمية الاستهلاك من اللحوم الحمراء والبيضاء: من الجدول رقم يتضح بأن المتاح للاستهلاك بالنسبة للحوم الحمراء ارتفع في كل الدول ولكن بنسب صغيرة، لكن الملاحظ بأن متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك تراجع في الجزائر رغم الارتفاع في المتاح للاستهلاك، حيث أن متوسط نصيب الفرد بلغ سنة 1999 حوالي 10.77 كجم/العام بينما بلغت سنة 1998 حوالي 11.03 كجم/العام أي بنسبة تراجع بلغت 2.40% في حين ارتفع المتاح للاستهلاك من 322.97 ألف طن سنة 1998 إلى حوالي 331.80 ألف طن سنة 1999، ولقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى من حيث المتاح للاستهلاك تلتها المغرب ثم بتونس حيث بلغ في المغرب 285.35 ألف طن وتونس 112.91 ألف طن.

أما فيما يخص اللحوم البيضاء فإن المغرب شهد تراجعا في المتاح للاستهلاك وهو ما انعكس على متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك حيث تراجع المتاح للاستهلاك بـ 0.05% بينما تراجع متوسط نصيب الفرد بنسبة 1.69% لكن يبقى المغرب يحتل المرتبة الأولى منح حيث المتاح للاستهلاك تلتها الجزائر وتونس حيث بلغ 200 ألف طن و 79.54 ألف طن على التوالي والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (26):

تطور كمية المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء والبيضاء ونصيب الفرد منه لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنة 1999

الكمية: ألف طن

الدولة	نوع السلعة	المتاح للاستهلاك		متوسط نصيب الفرد	
		1998	1999	1998	1999
الجزائر	اللحوم الحمراء	107.40	112.91	11.44	11.84
	اللحوم البيضاء	73.18	79.54	7.79	8.34
تونس	اللحوم الحمراء	322.97	331.80	11.03	10.77
	اللحوم البيضاء	160.00	200.00	5.47	6.49
المغرب	اللحوم الحمراء	262.49	285.35	9.45	10.11
	اللحوم البيضاء	232.30	232.19	8.36	8.22

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، مرجع سبق ذكره، ص:235،250.

المبحث الثاني:

السياسات المطبقة في كل من المغرب والجزائر وتونس لتحقيق الأمن الغذائي

بعد أن تطرقنا للإمكانيات الزراعية التي تمتلكها تلك الدول وبعض المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي كان لا بد لنا من التطرق إلى سياسات تلك الدول التي تنتهجها لتحقيق طفرة في القطاع الزراعي يسمح لها من تأمين غذاء مواطنيها وفي هذا المبحث سوف نتطرق لذلك:

المطلب الأول- سياسات إدارة الموارد الطبيعية: لتطوير القطاع الزراعي لا بد من الاهتمام بالموارد الطبيعية واستغلالها الاستغلال الأمثل حتى تتحقق النتائج المرجوة من ذلك ولقد جاءت سياسات تنمية الموارد الطبيعية في كل المغرب والجزائر على النحو التالي:

أولا: تنمية الموارد الأرضية والمائية: من بين الموارد الطبيعية التي وجب الاهتمام بها وتنميتها الموارد الأرضية كونها الأساس للإنتاج الزراعي والموارد المائية كونها المورد الثاني الواجب توفره حتى تستطيع الدولة تطوير انتاجها الفلاحي ولقد جاءت سياسات كل من المغرب والجزائر وتونس لتطويرها على النحو التالي:

1- تنمية الموارد الأرضية:

1-1تنمية الموارد الأرضية بالمغرب: سعت المغرب خلال المرحلة التي سبقت الأزمة الغذائية العالمية وبعد الأزمة الغذائية إلى منح مزيد من الأراضي التي هي ملك للدولة للأفراد لاستصلاحها حسب ما ينص عليه الظهير الشريف رقم 1.72.277 المؤرخ بتاريخ 1972/12/29 والذي نص على أن الأراضي الفلاحية أو القابلة للفلاحة التابعة للدولة المغربية يمكن تجزئتها ومنحها للخواص لاستصلاحها لكن بتوفر مجموعة شروط في الشخص الذي يقدم طلب الحصول على جزء من هذه الأراضي حددتها الدولة من أولوياتها أن يكون مغربيا وأن يزاول مهنة فلاح في المنطقة التي يريد أن يتحصل فيها على تلك القطعة وأن يكون دخله أقل من الدخل الذي يمكن الحصول عليه من القطعة الأرضية المطلوبة إلى غير ذلك من الشروط، على أن تتعهد الدولة بتسليم القطعة جاهزة للاستغلال وتقديم المساعدة التقنية مجانا وتوفير وسائل الاستغلال على رأسها التمويل.[1]

ويمكن أن تسلم القطعة بصفة بيع مع شرط الفسخ إذا لم يوفي الشخص بالتزاماته ويمكن أن تسلم بصفة كراء، على أن يوقع المستفيد عقد مع وزير الفلاحة والمالية والداخلية.

1-2تنمية الموارد الأرضية في الجزائر: أما في الجزائر وبعد الغاء قانون المستثمرات الفلاحية الصادر في 1987 في إطار القانون رقم 87-19 وحل محله قانون التوجيه العقاري رقم 90-25 والمعدل بالأمر رقم 95-26 الصادر بتاريخ 1995/09/25 بقي العمل بهذا القانون لغاية سنة 2008، حيث سعت الدولة من خلال هذا القانون على تسوية الأراضي سواء العمرانية أو الفلاحية، وأصبح بموجب هذا القانون الحق لرئيس المجلس الشعبي البلدي بتسليم شهادة الحيازة بناء على طلب الحائز، وشهادة الحيازة لا يحق لحاملها بيعها، ومن امتيازاتها أنها تسمح لحاملها

[1] الجريدة الرسمية، العدد رقم 3178، الصادرة بتاريخ 1973/09/26، ص:3263.

الحصول على بطاقة فلاح، وكذلك قيام برهن عقاري من الدرجة الأولى لدى المؤسسات المالية ضمانا للقروض المتوسطة والطويلة الأجل حسب ما جاء في المادة 44 من هذا القانون.[1]

وفي سنة 2008 صدر قانون التوجيه الفلاحي الذي كرس الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة وهذا حسب المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 08-16 المؤرخ في 2008/08/03،[2] والذي تم تجسيده بعد عامين من خلال صدور القانون رقم 10-03 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، واصدار المرسوم التنفيذي له تحت رقم 10-326، حيث ينص هذا القانون على أن الدولة تقوم بإبرام عقد امتياز بينها وبين الحائز والذي يسمى المستثمر والذي يملك الجنسية الجزائرية لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لها لمدة أقصاها 40 عام قابلة للتجديد بناء على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم، ويدفع صاحب الامتياز اتاوة تحدد بموجب قانون المالية.[3]

3-1تنمية الأراضي الفلاحية في تونس: أما في تونس فقد سعت إلى بعث انشاء شركات الاحياء والتنمية الفلاحية حسب ما جاء به الأمر العدد 226 المؤرخ في 1984/03/04 المتعلق بضبط شروط احياء الأراضي الدولية الفلاحية من طرف شركات الاحياء والتنمية الفلاحية، حيث ألزم هذا الأمر انشاء شركات الاحياء والتنمية الفلاحية والراغبة في استغلال الأراضي الفلاحية الدولية أن تقدم لوزير الفلاحة المكونات العامة الفنية والاقتصادية لبرنامج التنمية وتأثيراته على الاجتماعية وحجم الاستثمارات المزمع انجازها، ولا يمكن الحصول على الترخيص النهائي الا بعد أن تقدم الشركة المستثمرة برنامج مفصل للأعمال المزمع القيام بها لغرض تنمية الفلاحة في الضيعة، وتقديم دراسة اقتصادية لمردودية المشروع مصادق عليه من طرف وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، والنقلة النوعية حصلت بعد اصدار الأمر العدد 1172 الصادر بتاريخ 1988/06/18 المتعلق بشروط استغلال الأراضي الدولية من طرف شركات الاحياء والتنمية الفلاحية حيث تقوم الدولة بكراء الأراضي الفلاحية لاستثمارات تصل إلى 40 سنة بدلا من 30 سنة[4]المحددة في الأمر الأول وذلك حسب طبيعة النشاط.

2-تنمية الأراضي المائية:

1-2 تنمية الموارد المائية في المغرب: أما لتطوير الموارد المائية في المغرب فقد سعت إلى معالجة المياه العادمة من خلال اطلاق برنامج وطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة في سنة 2005 بشراكة بين وزارة الداخلية والوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة، وتسعى الدولة المغربية من خلال هذا البرنامج إلى ربط الوسط الحضري بشبكة

[1] الجريدة الرسمية، العدد رقم 49، الصادرة بتاريخ 1990/11/18، ص: 1564.
[2] الجريدة الرسمية، العدد رقم 46، الصادرة بتاريخ 2008/08/10، ص:08.
[3] الجريدة الرسمية، العدد رقم 79، الصادرة بتاريخ 2010/12/29، ص: 13.
[4] الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 1988/07/01، ص: 976.

التطهير وتخفيض نسبة التلوث بـنسبة 80% في أفق 2020، و 90% في أفق 2030 مع الوصول إلى استعمال المياه العادمة في أفق 2030 [1]

وكان لإقرار القانون رقم 95-10 في عام 1995 بمثابة تجديد لسياسة الدولة المغربية حيث أقر القانون بترشيد مياه الاستهلاك والحد إلى الاختلافات بين المدن والأرياف[2]، وفي سنة 2015 وحسب القانون 15-36 أستحدث نظام جديد للمساعدة المالية والتقنية لتخزين مياه الأمطار، كما أن حفر الآبار وجلب المياه الجوفية أصبح يخضع لترخيص مسبق للمحافظة على المياه الجوفية بعدما كانت في السابق لا تخضع لتراخيص.[3]

ولقد أطلقت المغرب استراتيجية جديدة 2010-2030 تهدف إلى مواجهة مشكلة الاحتباس الحراري، العمل على تغيير سلوك المستهلكين للحفاظ على الموارد المائية، والادارة الناجحة للموارد المائية عن طريق إعادة تنظيم المصالح المسيرة للموارد المائية والتمويل الخاص والعام لإدارة الموارد المائية، وتطوير أنظمة الري، كذلك تضمنت الاستراتيجية القيام بالتحويلات للسدود لربطها بالأراضي الفلاحية وبناء 1000 سد صغير في أفق 2030. [4]

2-2 تنمية الموارد المائية في الجزائر: أما في الجزائر وفي إطار سعيها لتنمية مواردها المائية فإنها اهتمت في اطار مخططاتها الخماسية 2000-2004 و 2005-2009 و 2010-2014 إلى تطوير بنيتها التحتية للمياه من خلال بناء السدود والتحويلات الكبرى ومحطات تحلية مياه البحر وإقامة محطات لتصفية المياه العادمة وذلك من أجل تلبية الطلب المتزايد على المياه المستعمل لاستهلاك الأفراد أو المستعمل في الزراعة أو الصناعة، كذلك جرى العمل على اصلاح البنى التحتية لقنوات نقل المياه وتطهير المياه العادمة من خلال تجديدها شبكاتها للمحافظة على مواردها المائية من الاهدار.

وفي اطار استراتيجية الدولة الجزائرية لتنمية الموارد المائية آفاق 2030 سعت إلى تكوين احتياطات استراتيجية اعتمادا على السدود ذات السعة الكبيرة والقيام بالتحويلات الكبرى على لربط بعض الولايات بتلك السدود.

في اطار الري قامت الدولة بتطوير المساحات المروية حيث قامت بعدة مشاريع لسقي الأراضي الصالحة للزراعة، حيث وصلت سنة 2014 مساحة الأراضي المروية حوالي 11.26 مليون هكتار أي 15% من السماحة الصالحة للزراعة.

[1] موقع وزارة الطاقة والمعادن والبيئة /www.environnement.gov.ma/ar/eau-ar

[2] الجريدة الرسمية، العدد 4325، الصادر بتاريخ 1995/09/20، ص: 2527.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 6494، الصادر بتاريخ 2016/08/25،ص:6310،6309.

[4] المجلس العربي للمياه، دليل اعداد الاستراتيجيات المائية وخطط العمل مع تضمينها التأثير التغيرات المناخية، القاهرة 2014، ص:26.

وفي إطار البرنامج 2015-2019 استمرت الجزائر في تنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية من خلال انشاء 26 سد ونزع الأوحال على 10 سدود وغير التقليدية من خلال انشاء 60 محطة تطهير جديدة مع التركيز على المناطق التي تعاني العجز، وإعادة تأهيل وتحديث أنظمة الري من أجل دعم استراتيجية الأمن الغذائي.

2-3 تنمية الموارد المائية في تونس: أما في تونس وفي إطار المخطط العاشر للتنمية فلقد سعت خلال الفترة 2002-2011 إلى تعبئة موارد مائية إضافية والعمل على تحسين استعمال مياه السدود من خلال ربطها بمنشآت تساعد على ذلك، والعمل على انشاء سدود جديدة جبلية، والعمل على تنمية الموارد البديلة منها المياه المطهرة من خلال اصدار تشريعات تنظم ذلك.

أما في مجال السقي فلقد تضمن البرنامج احداث مناطق سقوية جديدة للوصول إلى 395 ألف هكتار مساحة مسقية، والعمل على تجهيز هذه المناطق بمعدات تساعد على الاقتصاد في الماء، وتكوين العمال على استعمال تلك التجهيزات.

كذلك سعت تونس في إطار هذا البرنامج إلى العمل على مزيد من الاستكشافات في مجال المياه الجوفية على مستوى القطر الوطني ومواصلة استعمال المياه المعالجة في الفلاحة.

ثانيا: تنمية قطاع الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي: سعت كل من المغرب والجزائر وتونس إلى تنمية الانتاج النباتي والحيواني والسمكي من خلال اتباع مجموعة من السياسات والتي جاءت على النحو التالي:

1- **تنمية و حماية القطاع النباتي:**

1-1 تنمية وحماية القطاع النباتي في المغرب: في إطار تنمية القطاع النباتي وحمايته اتبعت الدولة المغربية عدة إجراءات خلال الفترة التي سبقت الأزمة الغذائية العالمية أي 2000-2007 والتي جاءت على النحو التالي:

في اطار تنمية القطاع النباتي فإن المغرب استمر في تطبيق سياسة استيراد البذور الممنوحة للشركات الخاصة بتجديدها لرخص الاستيراد لشركات البذور وهذا حسب ما ينص عليه القرار الصادر لوزير الفلاحة والإصلاح الزراعي رقم 966.93 الصادر بتاريخ 20 أبريل 1993 الذي يحدد شروط استيراد وتسويق البذور التي تزرع في المغرب ومن الشركات التي جدد لها الترخيص شركة سديبا والتي منح لها الترخيص في 1998/12/16 وحسب القانون فإن التجديد يكون بعد ثلاث سنوات بناء على طلب المعني[1].

كما استمر المغرب في تشجيع إنتاج البذور محليا من خلال تطبيق عدة برامج لإحداث أنواع جديدة من طرف المعهد الوطني للبحث الزراعي الذي يعتبر الوحيد على مستوى المغرب الذي يقوم بهذه المهمة

[1] الجريدة الرسمية المغربية، العدد 4970، الصادرة بتاريخ 2002/01/17، ص:110.

كما تابع المغرب برامج تنمية القطاع الفلاحي التي تعتمد على المزيد من التكثيف الذي نص عليه المرسوم رقم 2.85.891 الصادر بتاريخ 1985/12/31 والذي يحدد إجراءات توزيع الإعانة المالية التي تمنحها الدولة من اجل تكثيف الإنتاج الفلاحي.

ولحماية الإنتاج النباتي قام المغرب بمنح إعانة من أجل استعمال الشباك الواقية لزراعة الخضروات تحت البيوت المغطاة من الحشرات وهذا وفق ما جاء في القرار المشترك لوزير الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات ووزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة ووزير الداخلية رقم 879.02 الصادر في 12 يونيو 2002 [1].

أما بعد الأزمة الغذائية والتي عرفت ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية فلقد عمدت المغرب في إطار مخطط المغرب الأخضر إلى تنمية سلاسل الإنتاج النباتي لتحسين التنافسية لمواجهة التحديات الناجمة عن تحرير وعولمة الاقتصاد، والتي شملت سلسلة الحبوب والحوامض والزيتون والأشجار المثمرة والتمور والبذور والأرز والخضروات، ويقصد بسلسلة فلاحية مجموع الأنشطة المتعلقة بمنتوج أو مجموعة منتوجات لها نفس الطبيعة الفلاحية.

سعت المغرب إلى تحسين نمط الإنتاج النباتي من خلال القانون رقم 39.12 المتعلق بالإنتاج البيولوجي الفلاحي والذي يمنع استعمال الكائنات المعدلة وراثيا أو المنتوجات المحصل عليها من هذه الكائنات و استعمال الأسمدة المعدنية والمبيدات الاصطناعية والمرسوم رقم 2.13.359 الصادر في 10 مارس 2014 والذي يحدد نظام مراقبة المنتوجات البيولوجية والمصادق عليها.[2]

ولتنظيم أعمال التشجيع التي تقوم بها الدولة من أجل انجاز تحاليل مختبرية في الميدان الفلاحي حيث تصرف إعانة من طرف الدولة يستفيد منها الفلاحين من أجل انجاز التحاليل المختبرية في الميدان الفلاحي.[3]

2-1 تنمية وحماية القطاع النباتي في الجزائر:

يحكم إنتاج وتسويق البذور في الجزائر المرسوم التنفيذي رقم 93-284 المؤرخ في 23 نوفمبر 1993 الذي ينظم هذه العملية من خلال السماح بإنتاج البذور والشتائل لكن بشرط أن تكون مسجلة في الفهرس الرسمي لسلالات النباتات الزراعية المصادق عليه من طرف لجنة التصديق التقنية التابعة لوزارة الفلاحة كذلك يمنع استيراد البذور غير المسجلة في هذا الفهرس إلا التي تستوردها مؤسسات البحث المخولة قانونا لأغراض تجريبية بحتة ويتولى تسويق البذور والشتائل أشخاص طبيعيون أو معنويون يمنح لهم الترخيص وزير الفلاحة.

وأسندت مهمة إنتاج البذور الخاصة بالشعير والقمح للديوان الوطني الحبوب حيث يقوم بإعداد وتنفيذ مخطط لإنتاج هذه البذور، أما فيما يخص رخصة بيع البذور والشتائل فلقد تغير وأصبح الاعتماد يمنح من طرف المركز

[1] الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5013، الصادرة بتاريخ 2002/06/17، ص:1869.

[2] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 6240، الصادرة بتاريخ 2014/03/20، ص: 3299.

[3] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5653، الصادر بتاريخ 2008/08/04، ص: 2381.

الوطني لمراقبة البذور والشتائل بدلا من وزير الفلاحة بعد دراسة اللجنة التقنية لطلب الاعتماد وهذا حسب القرار المؤرخ في 16 يوليو 2003[1].

وفي إطار تنمية الإنتاج النباتي سعت الجزائر وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2002 والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2002-2007 تحسين الإنتاج النباتي والإنتاجية من خلال منح إعانات للفلاحون والمربون بصفة فردية أو تعاونيات أو جمعيات

أما بعد الأزمة الغذائية فعرف استمرار الدولة في نفس الهدف تحسين الإنتاج النباتي مع الإنتاجية ولكن طرأ تغيير من خلال تشجيع اقتناء وتجديد العتاد الفلاحي وفتح مسالك فلاحية أما فيما يخص تثمين الإنتاج الفلاحي فلقد شجعت الدولة تأهيل المنتوجات الفلاحية بعدما كانت قبل الأزمة غير مصنفة ضمن الإعانات التي تقدمها الدولة وهذا وفق ما جاء في القرار الوزاري المشترك المؤرخ 2010/09/29 .[2]

أما ما يخص حماية الإنتاج النباتي في الجزائر فلقد قام وزير الفلاحة بإصدار القرار المؤرخ في 24 ديسمبر 2000 الذي يمنع فيه استيراد وإنتاج وتوزيع وتسويق واستعمال المادة النباتية المغيرة وراثيا.وكذا القرار المؤرخ في 07 ابريل 2004 الذي يحدد المقاييس التقنية والصحية للنباتات عند استيراد بذور أنواع البقول والأشجار المثمرة والكروم والغرائس الكبرى حيث جاء في هذا القرار بأن تكون البذور سليمة وغير مصابة بأمراض منقولة من طرف حشرات. [3]

3-1 تنمية وحماية الانتاج النباتي في تونس:

سعت تونس في إطار تنمية قطاعها الفلاحي إلى الاعتماد على تكثيف إنتاج الحبوب وتحسين إنتاجيته نظرا لعدم قابلية التوسع في الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب البعلية، والهدف تغطية الحاجيات الوطنية بالإنتاج الوطني يجعل تونس في مأمن من تقلبات السوق الدولية وفي هذا الإطار سعت تونس إلى الوصول إلى نسبة تغطية تقدر ب54%.[4]

ولتحقيق هذه الأهداف واصلت تونس تطبيق سياسة أسعار مشجعة عند الإنتاج والتي تحدد سنويا باعتبار كلفة الإنتاج والأسعار العالمية، كما قامت بمراجعة مقاييس القروض البنكية الموسمية للحبوب وملاءمتها مع تطور تكلفة الإنتاج، كذلك عمدت لرفع الاعتمادات المرصودة في إطار الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والمخصصة لتمويل القروض لصغار ومتوسطي المزارعين.

كذلك سعت تونس إلى تطوير إنتاج البذور وتكوين مخزون استراتيجي لبذور القمح والشعير لتغطية حاجيات مواسم الإنتاج.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 36 ، الصادر في 2004/04/04، ص:36.

[2] الجريدة الرسمية، العدد رقم 11، الصادر بتاريخ 2011/02/20، ص: 20.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 23 جانفي 2005، ص:07

[4] وزارة الفلاحة التونسية، المخطط العاشر للتنمية 2002، ص:72.

أما فيما يخص إنتاج البقول الجافة فلقد سعت تونس إلى دعم البحث والإرشاد الزراعي ودعم إنتاج بذور البقول الجافة وتكوين مخزون احتياطي منها، وتشجيع تخزين إنتاج البقول الجافة.

أما إنتاج الزيتون لغرض التحويل إلى زيت فلقد عملت تونس إلى التحكم في تكلفة الإنتاج وتحسين الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية [1]

كذلك قامت الحكومة التونسية بتشجيع الفلاحة البيولوجية من خلال إصدار القانون المتعلق بالفلاحة البيولوجية في سنة 1999.

أما فيما يخص حماية المنتوج الفلاحي فلقد واصلت تونس سياستها في دعم برامج حماية النباتات من تسرب الآفات الحجرية وانشاء نظام للإنذارات الفلاحية حسب خصوصية كل جهة من البلاد، كذلك ركزت على حماية المنتوجات المخزنة وخاصة مخزون البذور.

أما بعد الأزمة الغذائية فقد سعت تونس إلى المحافظة على الإنتاج المحقق في السنوات السابقة فيما يخص قطاع الحبوب، من خلال العمل على استعمال البذور الممتازة في الإنتاج والتسميد واستعمال الميكنة الزراعية، أما فيما يخص البقول الجافة فعملت على تكثيف الإنتاج في المناطق الرطبة وشبه الرطبة والبحث عن تحسين الأصناف.

والشيء المميز عند التونسيين أنه لا يمكن ممارسة نشاط الفلاحة دون أخذ الموافقة من طرف المديرية الجهوية للتنمية الفلاحية حيث تقوم وزارة الفلاحة بإصدار دفتر شروط لممارسة أي نشاط

ويجب على الفلاح أن يتقيد بتلك الشروط ليمنح تلك الرخصة.

ومن بينن كراسات الشروط التي أصدرتها وزارة الفلاحة:

كراس الشروط نموذجي للإنتاج النباتي وفق الطريقة البيولوجية: وهذا من خلال القرار من وزير الفلاحة المؤرخ في 28 فيفري 2001.[2]

كراس الشروط المتعلق بإنتاج البذور والشتلات وإكثارها: الملحق بالأمر رقم 101 لسنة 2000 المؤرخ في 18 جانفي 2000. [3]

2- تنمية وحماية الانتاج الحيواني:

2-1 تنمية وحماية الانتاج الحيواني في المغرب: أما فيما يخص تنمية الإنتاج الحيواني فإن المغرب تابع البرامج التي تعتمد على التكثيف في الفترة من 2000-2007 أي قبل الأزمة الغذائية والذي نص عليه المرسوم رقم 2.86.551 والمتعلق بتنظيم تشجيعات الدولة لتكثيف الإنتاج الحيواني حيث تقوم الدولة بتقديم الإعانة لشراء بذور

[1] المرجع نفسه، ص:75.

[2] [1] الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 19، الصادربتاريخ 2001/03/16، ص:521.

[3] الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد09، الصادر بتاريخ 2000/02/01، ص:270.

الأعلاف لمربي المواشي وهيئات مربي المواشي، كما تمنح لتحسين نسل الحيوانات بعد أن تتوفر مجموعة من الشروط:[1]

-ابرام عقد مع وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي لإنتاج الحيوانات المعدة للأنسال والمحافظة عليها؛

-امتلاك واستغلال قطيع من السلالات الأصيلة المبينة في قائمة بقرار لوزير الفلاحة والإصلاح الزراعي؛- -قيد الحيوانات المتألف منها القطيع وما تناسل في دفتر نسب السلالة المعنية؛

-ضمان تغذية كافية ومتوازنة للقطيع؛

أما فيما يتعلق بحماية الإنتاج الحيواني فلقد عملت المغرب على تفتيش الأماكن العامة أو الخاصة بتربية الحيوانات الحية من حيث السلامة والصحة، وكذلك مراقبة عملية الذبح عن طريق بياطرة مكلفين بالتفتيش لحماية الأفراد من استهلاك اللحوم التي ثبت اصابتها بالأمراض، والتي نص عليها المرسوم رقم 2.98.617 الصادر بتاريخ 5 يناير 1999 [2] الصادر بالجريدة الرسمية العدد رقم 4662 بتاريخ 4 فبراير 1999.

كذلك تابعت المغرب تطبيق البرنامج الوطني لمحاربة الأمراض المعدية الخاصة بالطيور الداجنة والمنصوص عليها في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 الصادر في 19 سبتمبر 1977 المتعلق بالتدابير الصحية الخاصة بتأمين الحيوانات الأليفة ضد الأمراض المعدية حيث ألزمت مستغلي ضيعات تربية هذه الطيور ومؤسسات تحضين البيض تعيين بيطري مرخص له طبق للقوانين الجاري العمل بها.

أما فيما يخص السياسة المتبعة من طرف المغرب فيما يخص الإنتاج الحيواني بعد الأزمة الغذائية فلقد سعت المغرب في ظل مخطط المغرب الأخضر إلى تنمية سلاسل الإنتاج الحيواني من خلال تقديم إعانات لتربية الماشية وتحسن نسلها واقتناء معدات للتربية، وتجهيز وحدات تثمين الحليب [3]

2-2 تنمية وحماية الانتاج النباتي في الجزائر: أما في الجزائر وفي إطار تنمية الإنتاج الحيواني قامت الدولة بإنشاء مزارع تجريبية وإنتاج البذور تابعة للمعهد التقني لتربية الحيوانات وتنظيمها الداخلي في كل بابا علي العاصمة وفتزارة بعنابة وعين مليلة أم البواقي وعين الحجر سعيدة ولمطار سيدي بلعباس وتعضميت الجلفة الصفصاف تلمسان وبوزيان قسنطينة وهذا حسب ما جاء في قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 24 فيفري 2002. [4]

كذلك سعت الدولة ضمن سياستها تنمية الإنتاج والإنتاجية الحيوانية عن طريق تقديم إعانة للفلاحين من أجل اقتناء العتاد الفلاحي ووسائل النقل الخاصة واقتناء القطعان، وتشجيع تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه من خلال تقديم الإعانة لسلسلات ذبح الحيوانات الصغيرة وتقطيها.

[1] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 3912، الصادرة بتاريخ 1987/10/21، ص: 974.

[2] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 4662، الصادر بتاريخ 1999/02/04، ص: 299.

[3] سلاسل- الانتاج- الحيواني /http://www.agriculture.gov.ma/ar/regimes-des-aides-universelles

[4] الجريدة الرسمية، العدد17، الصادرة بتاريخ 2002/03/06، ص:31.

كذلك قامت الدولة بتشجيع القروض الصغيرة والمتوسطة والطويلة الأجل حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 04-82 وتكفلت الدولة بتسديد نسبة من الفوائد على القروض [1]

أما فيما يخص حماية الإنتاج الحيواني فلقد قامت الدولة بتنظيم نشاط الحيوانات والمنتوجات الحيوانية من خلال عدم منح ترخيصات للمنشآت التي يرتبط نشاطها بها إذا لم تحترم الشروط الصحية عند إنشائها.

كذلك قامت الدولة بتحديد التدابير المتعلقة بشروط منح الاعتماد الصحي للمنشآت الخاصة بإنتاج أعلاف الحيوانات وتوضيبها وتخزينها [2]

3-2 تنمية وحماية الانتاج الحيواني في تونس:

فيما يخص تنمية الإنتاج الحيواني في تونس فلقد سعت تونس إلى تنمية الموارد العلفية من خلال تحسين الإنتاجية وتحسين طرق الخزن بما يساهم في تغطية حاجيات القطيع.

كذلك عملت على توفير المادة الأولية التي تدخل في تكوين العلف المركب وتكثيف عمليات المراقبة بما يسمح من تحسين الجودة وتأهيل معامل إنتاج العلف المركب، ومواصلة العمل على تطوير استعمال المخلفات الزراعية والصناعية لاستعمالها في تغذية الماشية.

كذلك عملت على النهوض بصغار المربين من خلال دعم تنمية تربية الأغنام والماعز الحلوب مع التركيز على إنشاء وحدات التحويل والتصنيع على مستوى الضيعات وذلك في إطار مشروع ينجزه ديوان تربية الماشية. [3]

اصدار قانون عدد 95 لسنة 2005سعت كذلك تونس إلى تنظيم تربية الماشية وبالمنتجات الحيوانية وهذا من خلال اصدار القانون عدد 95 لسنة 2005. [4]

كذلك قامت الدولة التونسية بتشجيع إقامة مراكز متخصصة في مراقبة إنتاجية الألبان عند الأبقار، وهذه المراكز تقوم بمجموعة من الأعمال التي يتم إنجازها طبقا لما جاءت به المنظمة العالمية لمراقبة إنتاجية الماشية والتي تكون مصادق عليها وزارة الفلاحة.

ويمكن لأصحاب المراكز تعاطي نشاط مراقبة إنتاجية الألبان عند الأبقار في إطار اتفاقية مناولة مع ديوان تربية الماشية، ولا يمكن القيام بهذا النشاط إلا من خلال الحصول على الرخصة من طرف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية.

كما شجعت بإحداث مراكز متخصصة في مراقبة النمو عند الأغنام والماعز بهدف الحفاظ على الإنتاج الحيواني، وتتمثل عملية المراقبة الدورية في مجموعة التدخلات التالية:

- الترقيم الرسمي لتربية الحيوانات (إناث التعويض، والنعاج والكباش)

[1] الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 2004/03/21، ص: 04.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 2006/05/17، ص:21.

[3] وزارة الفلاحة التونسية، المخطط العاشر، مرجع سبق ذكره، ص:

[4] الرائد الرسمي للجريدة الرسمية، العدد 83، الصادر بتاريخ 2005/10/18، ص: 2920.

- الترقيم الوقتي للمواليد وتسجيل البيانات في دفتر الولادات وحالات الإجهاض عند الأغنام والماعز وإحالتها إلى الإدارة الجهوية لديوان تربية المواشي؛
- مراقبة النمو من خلال اجراء عمليات لوزن الخرفان والجديان وتسجيلها بكشف مراقبة الأوزان؛
- انتقاء الفحول وإناث التربية واستبعاد غير الصالحة للتربية؛
- التعداد السنوي للقطيع المراقب.

وتخضع علاقة التعامل بين المربي والمركز لعقد كتابي يحدد حقوق وواجبات كل طرف، كما يمكن لأصحاب المراكز عقد اتفاقية مناولة مع ديوان تربية الماشية.

كذلك عملت على إحداث مراكز تربية فحول الأرانب المؤصلة وأمهاتها قصد إنتاج فحول للتربية ذات نوعية وإنتاجية جيدة.

3-تنمية وحماية الإنتاج السمكي:

1-3 **تنمية وحماية الانتاج السمكي في المغرب:** لا يزال قطاع الصيد البحري يحكمه الظهير شريف 1.73.255 الصادر بتاريخ 23 نوفمبر 1973 والذي يتعلق بتنظيم الصيد البحري، والذي جاء في بعض فصوله:[1]

- يمنع الصيد في أجزاء الساحل التي تستغلها الدولة أو تمارس فيها امتيازات مأذون فيها بصفة قانونية، وتبلغ شروط المنع بواسطة إعلانات؛
- يعاقب بغرامة قدرها 240 و 2400 درهم كل من تعاطى الصيد البحري خلال الأوقات والمواسم وفي الأماكن والساعات الممنوعة؛
- يمنع صيد الأسماك الصغيرة للحفاظ على نموها وتكاثرها؛
- لا يمكن أداء عملية الصيد دون الحصول على رخصة صيد مسبقة يسلمها رئيس القيادة البحرية أو السلطة المفوض إليها في هذا الصدد، وتكون صالحة لمدة السنة الميلادية المسلمة خلالها ويمكن تجديدها.

كذلك قامت بإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية والتي مهمتها النهوض بتنمية تربية الأحياء البحرية وبشكل خاص:[2]

- مشاركتها في تنفيذ السياسة التي ترسمها الحومة في إطار تنمية الأحياء البحرية؛
- اقتراح برامج عمل والإطار التشريعي والتنفيذي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في قطاع الصيد البحري؛
- النهوض بأنشطة تربية الأحياء البحرية وتنمية المبادلات المرتبطة بها، وتتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في تربية الأحياء البحرية وتقييم فعاليتها.

[1] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 3187، الصادرة بتاريخ 1973/11/28، ص ص:3818،3815.
[2] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5922، الصادرة بتاريخ 2011/03/03، ص: 582.

تم إحداث الوكالة بمقتضى الظهير شريف رقم 1.10.201 المؤرخ في 18 فبراير 2011

إطلاق استراتيجية وطنية لتنمية الصيد البحري وذلك من خلال مخطط أليوتيس والذي يرتكز على ثلاث محاور:[1]

- المحور الأول: الاستدامة

والهدف من هذا المحور هو ضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة نساء ورجال من خلال استغلال الموارد بشكل عقلاني وفي هذا الإطار قام المغرب بعدة عمليات:

- وضع مخططات لتهيئة المصايد؛
- وضع برنامج من أجل عصرنة أسطول الصيد الساحلي والتقليدي عبر برنامج إبحار؛
- البرنامج الوطني لإتلاف الشباك العائمة المنجرفة التي تهدد الثروات السمكية؛
- توطيد نظام مراقبة استغلال الثروات البحرية عبر وضع خطة التتبع لمكافحة الصيد غير المنظم وغير القانوني؛
- إنشاء محميات بحرية في كل من موكادور، البوران وماسا بهدف تدبير مستدام للنظم الايكولوجية الطبيعية.

- المحور الثاني: النجاعة

ويهدف هذا المحور إلى تطوير البنيات التحتية وتجهيزات التفريغ وتخصيص المجالات المينائية للصيد وضمان تدبيرها الفعال، ومن أهم الإجراءات التي أنجزت في هذا الإطار:

- تطوير قرى الصيادين ونقط التفريغ المجهزة؛
- الشروع في استخدام الحاويات الموحدة في موانئ الصيد لمعالجة النقص في الجودة؛
- وضع برنامج استثماري يهدف إلى تحسين وتطوير البنيات الفوقية وتجهيزات الموانئ من خلال بناء قاعات لبيع السمك من الجيل الجديد وبناء 10 أسواق للبيع بالجملة.

- المحور الثالث: التنافسية

لتحقيق هدف تنافسية قطاع الصيد البحري قام المغرب بإتباع عدة إجراءات:

- تسهيل عملية الوصول للمواد الأولية؛
- دعم المنتوجات البحرية عبر خلق ثلاث أقطاب تنافسية في أكادير؛
- تحسين جودة المنتوجات البحرية في المناطق الجنوبية؛
- وضع استراتيجية لتسويق المنتجات على الصعيد الوطني (حوت بلادي)، والدولي (المأكولات البحرية المغربية) وذلك لمواكبة العاملين في الأسواق.

[1] وزارة الفلاحة والصيد البحري، مشروع نجاعة الأداء، المغرب 2018، ص ص: 07،08.

2-3 تنمية وحماية الانتاج السمكي في الجزائر: أما في الجزائر وفي إطار تنظيم الصيد البحري فإن الدولة قامت بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 03-481 المؤرخ في 13 ديسمبر 2003 الذي يحدد شروط الصيد البحري وكيفياتها والتي جاءت على النحو التالي:[1]

- يؤسس دفتر مهني للصياد البحار لكل الأشخاص الممارسين للصيد البحري؛
- تتوقف ممارسة عملية الصيد البحري على الحصول على رخصة للصيد تسلمها الجهة الوصية بالصيد البحري؛
- إلزام ربان السفن الحاصلين على تراخيص الصيد البحري أن يمسكوا بصفة دائمة دفترا مرقما ومؤشرا من طرف السلطة المكلفة بالصيد البحري المختصة إقليميا ويلزم على الربان أن يرسلوا الدفتر شهريا للسلطة المكلفة بالصيد البحري؛
- يحدد الوزير المكلف بالصيد البحري الكميات الإجمالية المرخص باقتطاعها ويقوم بتوزيها على شكل حصص حسب المناطق الجغرافية؛
- يمنع صيد الأسماك والقشريات والأصناف وكل الحيوانات الأخرى التي تعيش في ماء البحر أو في الماء العذب والتي لم تبلغ الأحجام الدنيا المحددة في التنظيم المعمول به.

وفي سنة 2008 قامت الحكومة الجزائرية بتحديد كيفيات اعداد المخطط الوطني لتنمية الثروة الصيدية[2]

كما قامت باعتماد استراتيجية لتنمية قطاع الصيد البحري للوصول إلى زيادة الانتاج من خلال تشجيع الاستثمارات.

ولتحقيق ذلك سعت وزارة الفلاحة والصيد البحري إلى تحقيق التدابير والإجراءات التالية:

- الاستغلال الأمثل للموارد البحرية وتنمية صناعة تربية المائيات؛
- تنويع مصادر تموين السوق بالمنتجات الصيدية من خلال تكوين البحريين وتعريفهم على التكنولوجيا الجديدة في مجال التنقيب والكشف عن الموارد الصيدية؛
- إعادة تأهيل أسطول الصيد البحري وتجديده وعصرنته؛
- إقامة شبكة صناعية قبلية وبعدية من خلال إنشاء وحدات لتصليح السفن ووحدات لتصنيع تجهيزات ومعدات الصيد البحري ومسامك لبيع المنتجات الصيدية بالجملة ومركبات تبريد.

أما بعد الأزمة الغذائية فلقد قامت الحكومة الجزائرية بوضع نظام لمرافقة الاستثمار المنتج في شعب الصيد البحري وتربية المائيات، وأعطيت الأولوية لتوجيه الاستثمارات للمحاور التالية:[3]

- تحديث وإعادة تأهيل أسطول الصيد البحري؛
- تنمية وإعادة تأهيل الصيد البحري الحرفي؛

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 78، الصادرة بتاريخ 2003/12/14، ص:10.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 22، الصادرة بتاريخ 2008/04/30، ص:09.

[3] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، قطاع الصيد البحري والموارد المائية

- تحديث قنوات تسويق وتوزيع منتجات الصيد البحري؛
- تنمية تربية الأحياء المائية على أوسع نطاق.

حيث يستفيد أصحاب هذه الاستثمارات من مزايا تحفيزية تتمثل في التكفل الكلي بسعر الفائدة بناء على تعليمة الوزير الأول ابتداء من شهر جويلية 2013 التي تمولها كل من اونساج، اونجام، كناك وكذلك وفقا لقانون المالية لسنة 2014 والذي تكفلت فيه الدولة بالتغطية الاجمالية لتكاليف فوائد قروض الحملة وقروض الاستغلال والاستثمار الواجب منحها لأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات.[1]

كذلك يستفيد المستثمرون من المرافقة التقنية والبيداغوجية حسب الطلب، كما تستفيد المؤسسات المنشأة في إطار مختلف أجهزة الدعم من مزايا جبائية وشبه جبائية خلال مراحل الإنجاز الاستغلال والتوزيع فعلى سبيل المثال تستفيد المؤسسات المؤهلة لتربية المائيات من إعفاء كلي للدفع الجزافي لمدة 10 سنوات كما تستفيد من إعفاء كلي للرسم على النشاط الصناعي والتجاري خلال العشر سنوات من نشاطها.[2]

3-3 تنمية وحماية الانتاج السمكي في تونس: لا تزال تونس تسير قطاع الصيد البحري وفقا للقانون العدد 13 لسنة 1994 المؤرخ في 1994/01/31، والذي يسمح لمواطنيها بممارسة نشاط الصيد البحري، وللأجانب الذين يكون غرضهم من ممارسة النشاط البحث أو التدريب أو الإرشاد، بشرط حصولهم على رخصة تسلمها الهيئة المختصة، ويعاقب كل من يخالف القوانين التي جاء بها هذا القانون بسحب هذه الرخصة بصفة مؤقتة وعند الاقتضاء الوثائق المهنية المخولة لممارسة هذه المهنة.[3]

سعت الحكومة إلى تكثيف وتطوير الصيد البحري في المناطق غير المستغلة في المناطق الشمالية وأعالي البحار بالاعتماد على الأساطيل المتخصصة والتي تتوفر فيها وسائل الخزن على متنها، كذلك عملت على دعم نشاط البحث العلمي لتحيين وضعية المخزون السمكي ووضع خرائط تساعد على التحكم في الجهد المبذول في الصيد البحري، أما في مجال تربية الأسماك فسعت إلى تطوير التقنيات المتعلقة بهذا النشاط لتغطية الحاجيات الداخلية والمساهمة في ترقية الصادرات.[4]

ولم تغفل تونس العمل على تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصيد البحري من خلال تأهيل القطاع وتعزيز طاقة التصبير والتبريد والعمل على التوسع في شبكات التوزيع داخليا وخارجيا، كما عملت على تحسين مردودية البنية الأساسية الميناائية تسهيلا لانسياب السلع وتحسينا لظروف العمل للمتدخلين في القطاع كذلك عملت على تشجيع الشراكة الأجنبية في هذا القطاع.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 68، الصادرة بتاريخ 2013/12/31، ص: 43.

[2] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية،نظام المرافقة للاستثمار المنتج في شعب الصيد البحري وتربية المائيات، ص: 16.

[3] الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 11، الصادر بتاريخ 1994/02/08، ص:227.

[4] وزارة الفلاحة التونسية، المخطط العاشر للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

أما بعد الأزمة الغذائية فلقد سعت الحكومة التونسية إلى الحفاظ على الموارد البحرية من خلال مقاومة الصيد البحري العشوائي التي ترتكز على المراقبة البشرية برا وبحرا وبالأقمار الصناعية، والاستمرار في إنجاز مشاريع إغراق الأرصفة الاصطناعية في المناطق الحساسة للصيد البحري مع تحيين مخزون الثروة السمكية في كامل التراب الوطني التونسي.

كما استمرت في دعم نشاط تربية المائيات من خلال تسهيل إقامة المشاريع على اليابسة مع تخصيص مناطق خاصة لتربية الأحياء المائية كما شجعت تنويع الفصائل المربات بما يخفف الضغط على الموارد البحرية. [1]

كما قامت تونس في سنة 2000 بتنقيح الأمر عدد 1351 لسنة 1982 المتعلق بضبط شروط وكيفية تدخل صندوق تدعيم الصيد البحري، حيث استثنت الأشخاص المرتكبين لمخالفات تتعلق بالصيد البحري من الحصول على المنح التي يمنحها الصندوق. [2]

المطلب الثاني: سياسات التنمية الريفية والحد من الفقر: من أجل الحفاظ على المنتجين الزراعيين واستمرارية الانتاج لا بد من توفير ظروف ملائمة للفلاحين تحفزهم على الاستمرارية في الانتاج ومن بين تلك السياسات الاهتمام بالتنمية الريفية والقضاء على الفقر في الوسط الريفي، ومن بين تلك السياسات التي اتبعتها كل من المغرب والجزائر وتونس:

أولا: القضاء على الهجرة من الريف إلى المدن:

1- الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب:

في إطار محاربة الهوة بين المدن الأرياف، قام المغرب بتنفيذ عدة مشاريع واستراتيجيات تنموية تهدف إلى تحسين الحياة المعيشية في العالم القروي، من خلال إقامة مشاريع للبنية التحتية، من طرق ونقل الماء الصالح للشرب و إيصال الكهرباء عن طريق شبكة نقل الكهرباء وتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة الشمسية، كذلك البرامج المخصصة للتربية والتكوين (الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013) كل هذه المشاريع يتم تمويلها عن طريق الصندوق الخاص "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية الذي تم إنشاؤه في سنة 1994 وعدل في قانون المالية 2000 [3]

وبعد الأزمة الغذائية أعيد النظر في مفهوم التنمية القروية من خلال إدخال الأبعاد المتعلقة بتعزيز البنيات التحتية وتحسين الدخل والتنمية البشرية إلى مفهوم التنمية بالإضافة إلى الجانب الفلاحي من خلال تنمية السلاسل الفلاحية في المنطقة القروية وفي هذا الاطار تم ابرام اتفاقية سنة 2008 بين وزارة الفلاحة ووزارة التعمير من أجل تعبئة

[1] وزارة الفلاحة التونسية، المخطط الحادي عشر، 2007، ص:53.

[2] الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد رقم 78، الصادر بتاريخ 2000/09/29، ص:2496.

[3] االمجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي، المغرب 2015، ص ص: 169، 170.

صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية حيث أن نسبة 60% من موارد الصندوق لتمويل مشاريع الفلاحية بالمناطق السقوية والبورية والرعوية والجبلية، 40% للمشاريع الرامية الى النهوض بالمجالات الترابية ومواكبتها وتثمين وتأهيل قدراتها الفلاحية وغير الفلاحية.[2]

كما اعتمدت المغرب على تمويل المنظمات الدولية للتنمية القروية وذلك بتمويل هذه العملية من خلال الحصول على قروض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من حقوق السحب الخاصة في بعض المناطق كمشروع التنمية القروية بالمناطق الجبلية باقليم الحوز سنة 2001 وفق المرسوم رقم 2.01.2115 الصادر في 2001/10/12 [1] ومشروع التنمية القروية للأطلس المتوسط الشرقي [2]واستمر المغرب في نفس السياسة بعد الأزمة الغذائية حيث ساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تمويل مشاريع التنمية الريفية ومشروع التنمية القروية في المناطق الجبلية للرشيدية طبقا للمرسوم رقم 2.08.316 الصادر في 30 يونيو 2008 [3] الجريدة الرسمية عدد رقم 5648 بتاريخ 17 يوليو 2008

2- **الهجرة من الريف إلى المدن في الجزائر:** أما في الجزائر فلقد قامت الحكومة في إطار برنامج التجديد الريفي الذي أعلن عن تنفيذه في سنة 2007 والذي تم صياغة مشروعه سنة 2004 بعد الوقوف على وضعية الريف الحقيقية من خلال الدراسات الميدانية التي أجراها المختصون في القطاع الزراعي، والذي سعت الحكومة خلال هذه الفترة تنفيذ مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والتي تشمل عدة جوانب، الجانب الاقتصادي من فلاحة وصناعات صغيرة والجانب الاجتماعي من سكن ريفي وطرقات ومدارس وكهرباء ريفية.

ويمكن تصنيف الأعمال والنشاطات المدرجة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز أشغال استصلاح الأراضي كالحرث العميق والتحسين العقاري والتهيئات الخاصة بالري والتي تشمل إنجاز التنقيب عن المياه وحفر الآبار وإنجاز البرك المائية إلى غير ذلك وأشغال المحافظة على التربة من خلال إنجاز حواجز الحماية بغرس الأشجار إصلاح الحواجز إنجاز جدران صغيرة بالأحجار وبلاطين إلى غير ذلك وتحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي بغرس الأشجار المثمرة إلى جانب إنشاء وحدات صغيرة للإنتاج الحيواني من خلال إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة كتربية النحل والأرانب والديوك الهندية والحيوانات الصغيرة الأخرى، ووحدات صغيرة لتربية المواشي البقر والأغنام إلى غير ذلك وإنشاء ورشات لتثمين الإنتاج الفلاحي.[4]

[1] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 4948، الصادرة بتاريخ 2001/11/01، ص: 3689.
[2] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5426، الصادرة بتاريخ 2006/06/01، ص: 1398.
[3] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5648، الصادرة بتاريخ 2008/07/17، ص: 2205.
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 2003/06/08، ص: 20.

وفي سنة 2012 أضافت الدولة مشاريع جديدة يمكن للصندوق أن يدعمها قصد تحقيق التنمية الريفية ومن بينها استصلاح الاراضي الفلاحية والتهيئات الخاصة بالري بالإضافة إلى تحسن أنظمة الانتاج الفلاحي وفك العزلة وذلك بفتح وتأهيل مسالك فلاحية وريفية.[1]

أما الأعمال التي يتكفل بها الصندوق الوطني للسكن فتشمل بناء سكنات ريفية حيث هناك اعانة يقدمها الصندوق حسب الشروط التي وجب توفرها في صاحب الطلب والتي حددها المرسوم التنفيذي رقم 10-235. [2]

3- الهجرة من الريف إلى المدن في تونس: أما في تونس في إطار المخطط العاشر فقد عملت على النهوض بالمناطق الريفية ودعم البنية التحتية والمتمثلة في الطرقات والمسالك الفلاحية وربط هذه المناطق بمراكز الاستهلاك والتصنيع الفلاحي الغذائي، وإيلاء الجهات الأقل نموا والتي بها إمكانيات فلاحية بالعناية لضمان تنمية مستديمة وارساء قواعد تنمية جهوية متكاملة، كذلك عملت على مواصلة برامج التنمية الغابية المندمجة وبرامج التنمية الريفية المندمجة والصندوق الوطني للتضامن وبرنامج النهوض بالتشغيل بالمناطق الريفية والاستمرار في تقديم الإعانة التي تقدمها الدولة للسكن الريفي والبناءات الريفية والتي جاء بها أمر عدد 310 سنة 1977 المؤرخ في 25 مارس 1977 .[3]

أما بعد الأزمة الغذائية وفي إطار المخطط الحادي عشر 2007-2009 والثاني عشر 2010-2014 فلقد عملت على تطوير القدرات الفنية والمهنية للمرأة الريفية، حيث عملت على تقديم لها قروض في عدد من المناطق لبعث مشاريع صغرى كما عملت وزارة الفلاحة على إعداد مخطط تنمية محلي من كل ولاية.

ثانيا- الحد من الفقر الريفي

1- الحد من الفقر الريفي في المغرب: في إطار مكافحة الفقر الريفي قام المغرب بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2015 التي يستهدف الفئات الأكثر فقرا من خلال إطلاق برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي والذي جاء فيه:[4]

المستهدفون على المستوى الوطني هو 403 جماعة قروية من ضمن الجماعات الأكثر فقرا وعلى الصعيد المحلي عرفت استهداف جماعتي مستفركي وسيدي بولنوار باعتماد معدل الفقر 30 % والهدف من هذا البرنامج هو:

- تحسين مؤشر التنمية البشرية بالوسط القروي ؛
- تقليص نسبة الفقر داخل الجماعات الأكثر فقرا.

إن مؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج محاربة الفقر في الوسط القروي ترتكز على:

- نسبة الساكنة الموصولة بطريق معبدة أو مسلك قروي على مسافة 1 كيلومتر؛

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 47، الصادرة بتاريخ 2012/08/29، ص ص: 13،14.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 58، الصادرة بتاريخ 2010/10/07، ص: 39.
[3] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 22، الصادر بتاريخ 1977/04/01، ص: 885.
[4] وزارة الداخلية المغربية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2015، وحدة المغرب، 2015، ص: 13.

- نسبة الساكنة الموصولة بالشبكة الكهربائية؛
- نسبة الساكنة الموصولة بمؤسسة صحية على مسافة أقل من 10 كيلومتر؛
- نسبة الساكنة الموصولة بمؤسسة تعليمية على مسافة أقل 5 كيلومتر؛
- نسبة الساكنة المزودة بالماء الصالح للشرب.

2- الحد من الفقر الريفي في الجزائر: أما فيما يخص محاربة الفقر الريفي في الجزائر فإن الحكومة سعت في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يخص قطاع الفلاحة تحقيق الاستقرار لسكان الريف ومحاربة الفقر الريفي، بتوسيع برنامج الشغل الريفي من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي وتشجيع المشاريع السياحية والخدماتية واستمر هدف محاربة الفقر في إطار البرنامج التكميلي لمعدل النمو 2005-2009 والمخطط الخماسي 2010-2014 من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية.

3- الحد من الفقر الريفي في تونس: أما في تونس وفي مجال محاربة الفقر فلقد عملت على تحسين دخل الفلاح عبر الرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي وجودة منتوجاته وإتباع سياسة تسويقية تحمي دخل الفلاح، كما عملت على توفير أسعار مجدية وتنويع الإنتاج وتشجيع الإنتاج من أجل التصدير كآليات جديدة لتحسين دخله.

المطلب الثالث- سياسات تطوير الاستثمار والتمويل الزراعي ودعم الاستهلاك: لكي يتم تنمية القطاع الزراعي والعمل على أعداد الفلاحين والمتعاملين الاقتصادين النشطين في القطاع الزراعي لا بد من تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي تحفيزات سواء ضريبية أو غير ضريبية ومن بين تلك الدول المغرب والجزائر وتونس، كذلك وجب على الدول العمل على تطوير التمويل الزراعي، وكون المنتجين يسعوا دائما إلى تحقيق الأرباح من الانتاج لذلك فإن الأسعار الزراعية مشجعة لاستمرارية الانتاج لكن المستهلك لا تساعده الأسعار المرتفعة لأنها تؤثر على القدرة الشرائية وبالتالي فإن الدول تسعى إلى تقديم الدعم للمستهلكين حتى لا تتأثر القدرة الشرائية، وفيما يلي أهم سياسات كل من المغرب والجزائر وتونس لتطوير الاستثمار والتمويل الزراعي ودعم الاستهلاك:

أولا: تطوير الاستثمار الزراعي:

1- تطوير الاستثمار الزراعي في المغرب: لا يزال القانون الذي تستند إليه المغرب لتشجيع الاستثمار الفلاحي هو ميثاق الاستثمارات الفلاحية الصادر في 25 يوليو 1969 الذي يحدد المنافع التي يمكن للفلاحين الحصول عليها وكذا الواجبات المفروضة عليهم، وفي هذا الإطار فإن الدولة تقوم بإنجاز أعمال التجهيز الأساسي وعمليات حماية وتحسين طاقة إنتاج الأراضي والزراعات والماشية وأشغال البحث الزراعي والتنظيم العقلاني لوسائل التسويق وعمليات الحفظ العقاري.

وتقدم الدولة مساعدة لتشجيع الفلاحين على الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال منح:

- مكافآت وإعانات مالية؛

- قروض صغيرة ومتوسطة وطويلة الأمد حسب نوع العمليات؛
- المساعدة التقنية والتقنية من طرف المصالح الفلاحية.

كما جاء في هذا القانون بأن استثمار الأراضي الفلاحية أو القابلة للفلاحة الواقعة داخل دوائر الري يعد إجباريا، وتحدد دوائر الري من طرف وزير الفلاحة بعد استشارة وزير المالية ووزير الداخلية.

ولا يشمل القطاع الفلاحي على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية حيث كان الفلاح المغربي معفي من ضريبة الأرباح فقط حتى سنة 2013 وبعد هذه السنة أصبح الفلاح يدفع جميع الضرائب.

2- تطوير الاستثمار الزراعي في الجزائر: أما في الجزائر وفي إطار تنمية الاستثمار قامت بإصدار أمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي أنشئ من خلاله وكالة وطنية لتطوير الاستثمار توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، والتي تتولى:[1]

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- مساعدة المستثمرين المحليين والأجانب من خلال استقبالهم وإعلامهم بالمزايا الممنوحة؛
- منح المزايا الممنوحة في إطار الاستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- متابعة مدى تطبيق الالتزامات التي تعهد بها المستثمر المتحصل على الامتيازات.

ولقد استفاد القطاع الفلاحي في الجزائر من الامتيازات الجبائية التالية:[2]

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور، والإعفاء لمدة 10 سنوات بالنسبة للإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات في الأراضي المستصلحة حديثا؛
- أما في مجال الضريبة على أرباح الشركات يستفيد من الإعفاء الدائم صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها، والتعاونيات الفلاحية للتموين وكذلك للشراء، الشركات التعاونية لإنتاج وتحويل وحفظ وبيع المنتجات الفلاحية، العمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب مع الديوان الجزائري المهني للحبوب؛
- أما في مجال الرسم على القيمة المضافة فتعفى الحصادات والدراسات المصنوعة في الجزائر، الايجارات في إطار عقود القرض الإيجاري والمتعلقة بالمعدات والتجهيزات الفلاحية وتحدد القائمة بقرار وزاري مشترك.

3- تطوير الاستثمار الزراعي في تونس: أما في تونس ولتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي على وجه الخصوص والقطاعات الاقتصادية بشكل عام قامت بإصدار قانون الاستثمار وذلك في سنة 2016 والذي

[1] الجريدة الرسمية، العدد رقم 47، الصادرة بتاريخ 2001/08/22، ص: 05.

[2] المزايا الجبائية الممنوحة للمداخيل الفلاحية، موقع المديرية العامة للضرائب، https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/

يهدف إلى النهوض بالاستثمار وتشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها حسب أولويات الاقتصاد الوطني، ويضبط هذا القانون الاستثمارات التي يقوم بها أشخاص طبيعيين أو معنويون سواء مقيمين أو غير مقيمين، وفي إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي فإن هذا القانون أعطى للمستثمر الأجنبي نفس الحقوق التي يتمتع بها المستثمر المحلي.

وفي إطار حوكمة الاستثمار قامت الدولة التونسية بإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار والهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار والتي تتخص كل منها في:[1]

- المجلس الأعلى للاستثمار: ويضبط سياسة وإستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار؛
- الهيئة التونسية للاستثمار: تقترح الهيئة على المجلس السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار وتعد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار؛
- الصندوق التونسي للاستثمار: يتولى صرف المنح والحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

وفي إطار تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي قامت الحكومة التونسية بمنح امتيازات جبائية ومالية للمستثمرين والتي جاءت على النحو التالي:

الامتيازات الجبائية:

- الإعفاء من دفع الضريبة على الأرباح لمدة 10 سنوات ابتداء من بداية النشاط الفعلي؛
- الإعفاء الكلي للضريبة على الأرباح إذا أعيد استثمار تلك الأرباح في الاكتتاب في رأس المال الأصلي؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات التوريد للتجهيزات التي لا تصنع محليا؛

الامتيازات المالية:

- منحة الرفع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية للقطاع الفلاحي؛
- منحة تطوير القدرة التشغيلية؛
- القرض العقاري لشراء أرض فلاحية للأشخاص الذين لا يتعدون سن 40 سنة والحاملون لشهادة الكفاءة المهنية؛

ثانيا: تطوير التمويل الزراعي:

1- تطوير التمويل الزراعي في المغرب: سعى المغرب جاهدا إلى تطوير التمويل الزراعي من خلال تنويع مصادره ومن بينها: إصلاح القرض الفلاحي: من خلال تحويل الصندوق الوطني للقرض الفلاحي المحدث بالظهير الشريف رقم 1.60.106 بتاريخ 4 ديسمبر 1961 إلى شركة مساهمة تسمى "القرض الفلاحي للمغرب" حيث تناط له مهمة تمويل الفلاحة والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي.

[1] الرائد الرسمي لتونس، العدد رقم 82، الصادر بتاريخ 2016/10/07، ص ص: 3380،3381.

ويهدف القرض الفلاحي وبوجه خاص تحقيق الأغراض التالية:[1]

- تسهيل إقدام الفلاحين على استخدام طرق استغلال عصرية وذات مردودية؛
- تعبئة الادخار الوطني لفائدة التنمية القروية؛
- تنمية التعامل البنكي مع الفلاحين والقرويين بعرض خدمات مالية ملائمة؛
- تشجيع إحداث مقاولات فلاحية من خلال تحسين طرق استفادتها من القرض؛
- تطوير أعمال الإرشاد والخبرة لفائدة المستغلين الفلاحيين قصد مضاعفة إنتاجهم؛
- تحسين قيمة الإنتاج الفلاحي عن طريق إدماج الصناعة الفلاحية والتسويق؛
- دعم الاقتصاد الاجتماعي الإنتاجي منه والخدماتي المرتبط بالاقتصاد القروي.

كما أن المغرب استمر العمل بصندوق التنمية الفلاحية الذي أنشئ بقانون المالية لسنة 1986 لضبط حسابات المتعلقة بالإعانة التي تمنحها الدولة من أجل تكثيف الإنتاج الفلاحي،[2] واتخذ الصندوق منذ إحداثه تنمية الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي تطبيقا لهدف للسياسة الحكومية من خلال الدعم المقدم للفلاحين ، وبعد الأزمة الغذائية ورغبة الحكومة في تحقيق أهداف مخطط المغرب الأخضر بمجموع سلاسل الإنتاج الفلاحي المستهدفة قامت بمراجعة نظام الدعم الفلاحي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2010 من خلال وضع مساعدات جديدة تتماشى مع الاتفاقية الموقعة وبين مهنيي السلاسل الرئيسة للإنتاج.[3]

2- تطوير التمويل الزراعي في الجزائر: أما في الجزائر لا يزال بنك الفلاحة والتنمية الريفية رائدا في مجال منح القروض للفلاحين بأسعار فائدة منخفضة وفي بعض الأحيان معدل سعر فائدة مساوي للصفر تتحمل الدولة فيه أسعار الفائدة كقرض التحدي طويل الأجل يستمر لخمسة عشرة سنة والقرض الرفيق قص ومتوسط المدة من 06 أشهر إلى 24 شهر لكن مساهمة الفلاح تبلغ 0% عكس قرض التحدي الذي تبلغ المساهمة الشخصية من 10% و 20% من تكلفة المشروع.[4]

3- **تطوير التمويل الزراعي في تونس:** كذلك في تونس فإن البنك الوطني الفلاحي لا يزال رائدا ومتخصصا في منح القروض للفلاحين والتي تشمل قروض قصيرة الأجل لتهيئة الأرض وغرس الأشجار المثمرة وزراعة الخضر والفواكه وغير ذلك أي المرحلة الأولى في الزراعة، وقروض متوسطة وطويلة الأجل لشراء الأراضي الفلاحية والمعدات والآلات الزراعية وحفر الآبار

[1] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5170، الصادرة بتاريخ 2003/12/18، ص: 4250.
[2] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 3818، الصادرة بتاريخ 1986/01/01، ص:29.
[3] حفيزات-الاستثمار، موقع وزارة الزراعة المغربية http://www.agriculture.gov.ma/ar/
[4] https://badrbanque.dz/ [1]

وشراء سفن الصيد إلى غير ذلك، ولقد بلغ معدل الفائدة 5% بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، ومعدل فائدة 5.5% للصغيرة الأجل.[1]

ثالثا: سياسة الدعم

سياسة الدعم في تونس:[2] ترجع سياسة دعم المواد الأساسية في تونس إلى أربعينيات القرن الماضي، وفي سنة 1970 تم انشاء الصندوق العام للتعويض، وفي سنة 1971 بقانون المالية تم ادراجه في حساب تخصيص خاص التابع للخزينة.

ويشمل الدعم المواد الأساسية تمثلت في مشتقات الحبوب (السميد والعجائن والكسكسي والخبز) والحليب والزيوت النباتية ومكعبات السكر والطماطم المعلبة، وهذه القائمة بعد قيام الثورة في تونس أي قبل هروب بن علي حيث أضاف الطماطم المعلبة والسكر والمعكرونة بعد أن كانت القائمة تضم فقط دعم الخبز والسميد والزيت النباتي والحليب خلال الفترة 2000-2007 ، وبعد الأزمة الغذائية 2007 والأزمة المالية ونتيجة لارتفاع أسعار المواد الأساسية في السوق العالمية توجهت تونس إلى الغاء مادة الحليب من الدعم الذي يقدمه الصندوق، وبالضبط في سنة 2009، لكن مع ظهور الاحتجاجات في تونس سنة 2011 تم ارجاع مادة الحليب إلى المواد المستفيدة من الدعم وأضيف اليها كما تم ذكره سابقا مادة السكر والطماطم المعلبة والسكر والمعكرونة بعد أن تم الغاء الدعم على مادتي السكر والمعكرونة سنة 1996.

وبادر المعهد الوطني للإحصاء التونسي بالتنسيق مع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والبنك الافريقي للتنمية إلى دراسة المعدلات السنوية للدعم للفرد الواحد وحسب الفئة الاجتماعية، وكون الدراسة خلصت إلى أن المستفيد أكثر من الدعم هم الفئات الميسورة فإنه في سنة 2012 تم اقرار ضريبة 1% على الفئات التي يتعدى دخلها السنوي 20000 دينار تونسي والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2013 وبالتالي أصبح في نظر الدولة أنه وجب على الفئات الميسورة هي من يجب دعم الفئات الفقيرة والمعدومة.[3]

ويشمل الدعم المقدم من طرف الصندوق عن طريق رفع الأسعار بالنسبة للفلاحين والمصنع مع تحمل الصندوق هذه الزيادة وليس المواطن وذلك من أجل المحافظة على المنتجين والمستهلكين.

كذلك تقوم الدولة من خلال الصندوق بالمساهمة في تعويض الفلاحين إذا كانت التكلفة مرتفعة بالنسبة لهاته المنتوجات إذا كان لها الأثر على ارتفاع الأسعار في السوق وبالتالي تساهم الدولة في تخفيض التكلفة من خلال تعويضهم كون الدولة تقوم بتحديد سقف الأسعار وبالتالي تقوم بتحديد هامش الربح ما يدفع الفلاحين إلى عدم تسويق

[1] http://www.bna.tn

[2] https://nawaat.org/portail/2014/06/02/

[3] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 19، الصادر بتاريخ 2013/01/01، ص: 19.

سلعهم بأسعار مرتفعة عن السعر المحدد، ما استوجب تدخل الدولة من خلال تقديم الدعم للفلاحين ليستمر في الانتاج ولتحافظ الدولة على القدرة الشرائية لمواطنيها.

كذلك قامت الدولة حسب ما جاء في قانون المالية 2013 في مادته 13 بإعفاء فراخ الأسماك الخاصة بتربية الأحياء المائية من الضرائب الجمركية الموردة من قبل الأشخاص الذين ينشطون في قطاع تربية الأحياء المائية.[1]

سياسة الدعم في الجزائر: أما فيما يخص سياسة الدعم في الجزائر فتختلف حسب نوع السلعة التي يشملها الدعم، حيث حددت الدولة السلع التي يشملها الدعم قبل الأزمة الغذائية بالحليب وفرينة الخبز والخبز حيث أن الدولة تقوم بدفع فوارق السعر من الخزينة العمومية، ففيما يخص الحليب فإن الدولة في سنة 1996 قامت بتقنين الأسعار حيث لا يمكن أن يباع الحليب بأكثر من 20 د.ج للكيس البلاستيكي و 22 د.ج علبة الورق المقوى، وتتكفل الدولة من خلال فتح حساب التخصيص الخاص رقم 041-302 الذي عنوانه صندوق تعويض الأسعار بفارق السعر المحدد من طرف الدولة وسعر المنتجين الذي تشتريه منهم الدولة عن طريق الديوان الوطني للحليب، ليستمر العمل بهذا السعر حتى سنة 2001 الذي أصبح سعر البيع للمستهلكين بمبلغ 25 د.ج ليبقى العمل بهذا المبلغ حتى يومنا. وكذلك بالنسبة لفرينة الخبز يقوم المنتج بطلب إعانة من صندوق تعويض الأسعار (عن دعم الأسعار والتكفل بمصاريف النقل)، فالدولة هي المتحمل لفارق السعر الناتج عن تطبيق المنتج لهامش الربح الذي حددته الدولة في المرسوم التنفيذي رقم 96-32 المؤرخ في 15 جانفي 1996 والذي يتضمن تحديد حد الربح عند إنتاج بعض المنتوجات الاستراتيجية وفي مختلف مراحل توزيعه والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (27)

هامش الربح عند انتاج المنتوجات الاستراتيجية في الجزائر

المنتوج	هامش الربح عند الإنتاج	هامش الربح الخام عند التوزيع	
		الجملة	التجزئة
مسحوق الحليب الكامل علبة 500غرام		%10	%15
مسحوق الحليب الكامل علبة 1 كغ		%8	%12
حليب الأطفال 500 غرام		%8	%12
السميد العادي د.ج/قنطار	90	25	50

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 04، الصادرة بتاريخ 1996/01/17، ص:13.

وبعد الأزمة الغذائية قامت الدولة بإضافة مادتي السكر والزيت وسميد القمح الصلب للسلع التي يشملها الدعم كونها من تعتبر من السلع الواسعة الاستهلاك لدى المواطن.

[1] المرجع نفسه، ص: 09.

ففيما يخص الزيت والسكر الذي أضيف سنة 2011 حسب المرسوم رقم 11-108 المؤرخ في 06 مارس 2011 فإن الدولة تقوم بدعم تكاليف الإنتاج حتى مع تسقيف سعر البيع بالنسبة لهاتين المادتين وهامش الربح، حيث لو ارتفع سعر المادة الأولية في السوق العالمية مع إضافة باقي التكاليف سواء الثابتة أو المتغيرة للسعر وأضيف لها هامش الربح وتعدى السعر المرجعي فإن الدولة تقوم بتعويض المنتجين عن الزيادة في التكلفة.[1]

وكذلك بالنسبة لسميد القمح الصلب فإن الدولة تتكفل بالفارق بين سعر التكلفة الحقيقي للقمح الصلب الموجه للتحويل مع احتباس الرسوم، وسعر دخوله وحدة التحويل الذي حددته الدولة على الشكل التالي:

جدول رقم (28)

الحد الأقصى لأسعار سميد القمح الصلب

السميد د.ج/قنطار	السميد العادي	السميد الرفيع
سعر الخروج من المصنع	3250	3500
هامش الربح بالجملة	150	200
سعر البيع لتجار التجزئة	3400	3700
هامش الربح لتجار التجزئة	200	300
سعر البيع للمستهلكين	3600	4000
أي كيس 25 كيلو غرام	900	1000

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 80، الصادرة بتاريخ 2007/12/26، ص:11.

سياسة الدعم في المغرب: أما في المغرب فإن السلع التي يشملها الدعم فتمثلت في السكر والزيوت النباتية، وللحفاظ على الأسعار أنشئ صندوق المقاصة، والذي يعود تاريخ انشائه إلى سنة 1941 خلال الحكم الفرنسي، وفي سنة 1977 تم إعادة تنظيم الصندوق، حيث أعتبر الصندوق مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير الأول، ويعهد للصندوق تنفيذ السياسة الحكومية لتثبيت الأثمان، ويسير الصندوق مجلس إداري يرأسه الوزير الأول.

وفيما يخص سياسة الدعم الحكومي فإن المغرب سعى جاهدا منذ سنة 1980 إلى تحرير أسعار بعض المواد المدعمة (الحليب الزبدة الأسمدة الزيوت النباتية)، ومنذ سنة 2000 تخلت الدولة عن دعم الزيوت النباتية ما عدا في المناطق الصحراوية كأقاليم العيون وبوجدور والداخلة وطرفاية والسمارة.

لتبقى مادة السكر فقط من المواد الغذائية التي يشملها الدعم من صندوق المقاصة سواء المنتجة محليا أو المستوردة ومبلغ الدعم حدد جزافيا حيث حدد للمنتوج المحلي بـ 2661 درهم للطن، وفي حال استعمال مادة السكر من طرف

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 15، الصادرة بتاريخ 2011/03/09، ص:29.

شركات المشروبات الغازية وغير الغازية يتم استرجاعه أي الدعم من صندوق المقاصة، ولقد حدد مبلغ الاسترجاع بـ 1000 درهم للطن.

أما فيما يخص الدقيق فإن الدعم من اختصاص المكتب الوطني للحبوب والقطاني، حيث يحدد بقرار لوزير الداخلية والمالية والفلاحة شروط شراء القمح اللين المعد لصنع الدقيق المدعوم وكذا شروط صنع الدقيق وتوضيبه وتوزيعه، فمثلا في سنة 2003 حددت شروط شراء القمح اللين عن طريق تقديم عروض للشراء من طرف المكتب الوطني للحبوب والقطاني للمتعاملين في مجال الحبوب، كما يمكن للتجار في مجال الحبوب والتعاونيات الفلاحية أن يتقاضوا منحة عن تخزين القمح اللين الذي اشتروه من المنتجين والموجه إلى صنع الدقيق المدعوم حيث حدد بدرهمين عن كل قنطار وعن كل خمسة يوم.

يقوم المكتب الوطني للحبوب القطاني بتعويض التجار في حالة بيع المنتوج الوطني للمطاحن قدر بـ 8.80 درهم عن كل قنطار، وفي حالة بيع القمح المستورد للمطاحن يعوض بـ 5.40 درهم.

كما أن الدولة تتكفل بمصاريف نقل القمح اللين المعد للدقيق المدعوم وكذا بمصاريف الدقيق المدعوم.

وبعد الأزمة الغذائية قامت الدولة بتحديد الثمن المرجعي لشراء القمح اللين الوطني بثمن 300 درهم للقنطار ذو الجودة، في حين أن سعر البيع القمح اللين للمطاحن حدد بمبلغ 258.80 درهما للقنطار، حيث تستفيد هيئات التخزين من الفارق بين السعر المرجعي 300 درهم للقنطار وسعر البيع للمطاحن 258.80 درهما للقنطار.

أما الفرق بين الثمن الذي رست عليه طلبات العروض المقدمة من المكتب الوطني للحبوب وسعر البيع للمطاحن والمحدد بـ 258.80 درهما للقنطار يقوم المكتب بتعويض التجار عن ذلك.

والدولة تتكفل بمصاريف نقل الدقيق المدعوم وكذلك مصاريف نقل القمح اللين إذا السعر لا يدمج المصاريف المرتبطة بذلك.

وفي اطار دعم أسعار المواد الغذائية في سنة 2007 نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية قام المغرب باتخاذ الاجراءات التالية:

- تخفيض رسم استيراد القمح الرطب من 60% إلى 30% ابتداء من 2007/06/29 وتخفيض رسم استيراد القمح الصلب من 95% إلى 55% ابتداء من شهر جويلية 2007؛
- اعفاء واردات الذرة والشعير من رسوم الاستيراد ومن الضريبة على القيمة المضافة ابتداء من شهر فيفري؛
- تخفيض رسوم استيراد مسحوق الحليب من 60% إلى 35% من 2007/06/28 إلى غاية 2007/12/31؛
- تعليق تطبيق رسوم الاستيراد على الزبدة ابتداء من 2007/09/27؛

المطلب الرابع: سياسات التسويق الزراعي والتصنيع والتجارة الخارجية

لابد من تكامل بين الانتاج والتسويق حتى يتسنى للمنتجين من تصريف منتجاتهم وتحقيق عائد بأقل التكاليف في حين أن المستهلك يسعى إلى الوصول إلى غذاء صحي وبأقل جهد لذلك تسعى الحكومات ومن بينها المغرب

والجزائر وتونس إلى تطوير سياساتها التسويقية حتى تقرب الانتاج من المستهلكين سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، كذلك تسعى الحكومات إلى تطوير الصناعات الغذائية بما يسمح من زيادة الانتاج من طرف المنتجين ومن توفير حاجبات المستهلكين من منتجات الصناعات الغذائية ولقد جاءت سياسات تلك الدول على النحو التالي:

أولا:التسويق الزراعي:

1- التسويق الزراعي في المغرب: من أجل حل مشكل التسويق الزراعي قام المغرب بإصدار قانون رقم 04.12 الذي يخص التجميع الفلاحي والذي يهدف إلى :[1]

- تسهيل تحسين فعالية تسويق المنتجات الفلاحية نحو أسواق الاستهلاك ووحدات الصناعة الفلاحية وأسواق التصدير
- تحسين ظروف تسويق المنتجات الفلاحية وخصوصا من خلال التنظيم اللوجيستيكي وتنمية تقنيات التلفيف والتخزين والتجميع والتوضيب والتحويل وحفظ المنتوج.

و التجميع الفلاحي شكل من أشكال التنظيم المبني على التجمع الإرادي للفلاحين الذين يسمون مجمعين من طرف مجمع حول مشروع للتجميع الفلاحي.

ويجب أن يكون هناك عقد بين مجمع والمجمعين من أجل انجاز مشروع للتجميع الفلاحي ، فالمجمع يمكن أن يكون شخص طبيعي أو شركة أو تعاونيات أو شركات ذات نفع اقتصادي تربط علاقة مباشرة مع المنتجين من خلال تأطيرهم خلال عملية الإنتاج، أما المجمعين فهم الفلاحين والذين يستفيدوا من هذا العقد مع المجمع من:

- تحسين الإنتاجية من خلال المساعدة والمواكبة التقنية المقدمة من طرف المجمع؛
- التزويد بعوامل الإنتاج في ظروف جيدة من خلال تنظيم هذه العملية من طرف المجمع؛
- سهولة الولوج إلى التمويل والـتأمين؛
- تسويق الإنتاج في إطار عقد مضمون طبقا لقانون التجميع؛
- الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الدولة للمجمعين.

أما المجمع فيستفيد من العقد المبرم بينه وبين المجمعين:

- تأمين التموين المنتظم لوحدات التثمين بمنتوجات ذات جودة عالية؛
- تسهيل ظروف تسويق المنتجات الفلاحية من خلال تحسين التنظيم اللوجيستيكي؛
- الاستفادة من الضمانات القانونية التي يوفرها قانون التجميع؛
- الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الدولة لمشاريع التجميع.

[1] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 6067، الصادرة بتاريخ 2012/07/23، ص:4262.

سياسة التسويق الزراعي في الجزائر: أما في الجزائر فإن الدولة وفي اطار تنظيم التسويق الزراعي فإنها قامت بتحديد شروط وكيفيات انشاء وتهيئة الفضاءات التجارية وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 09-182 المؤرخ في 2009/05/12 حيث حدد الفضاءات التجارية بأسواق الجملة للخضر والفواكه وأسوق الجملة للمنتوجات الغذائية والصناعية والمنتوجات المصنعة وأسواق التجزئة المغطاة والجوارية للخضر والفواكه والأسماك والقشريات الطازجة والمجمدة، وأسواق التجزئة للمنتوجات الغذائية والمنتوجات المصنعة والأسواق الأسبوعية لبيع الحيوانات، حيث يخضع كل متعهد بإنشاء فضاء تجاري إلى مصادقة اللجنة المكلفة بإنشاء وتهيئة الفضاءات التجارية والتي تنشأ على مستوى كل ولاية.

كما ينص هذا المرسوم على أن تسيير أسواق الجملة للخضر والفواكه من طرف البلدية والولاية والمالك الخاص أو المؤسسات العمومية، حيث وباستثناء البلدية والولاية فإن أي مسير لأسواق الجملة للخضر والفواكه أن يكتتب لدى مديرية التجارة للولاية في دفتر شروط.[1]

وفي سنة 2012 قامت الدولة بإضافة سوق جديدة للجملة وهو سوق الجملة لمنتجات الصيد البحري وهذا ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 12-111 المؤرخ في 2012/03/06. [2]

كذلك فإن الدولة وفي اطار تنظيم نشاط التسويق للخضر والفواكه قامت وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 13-111 المؤرخ في 2013/03/1 بتحديد شروط ممارسة نشاط الوكيل تاجر الجملة للخضر والفواكه والذي يعتبر أن نشاط الوكيل التاجر يتمثل في تسويق الخضر والفواكه بالجملة داخل سوق الجملة لحساب الموكل أو لحسابه الخاص، حيث حدد المرسوم بأن نشاط الوكيل التاجر يخضع إلى الحصول على رخصة يسلمها المدير الولائي للتجارة بعد اكتتاب صاحب الطلب دفتر شروط.[3]

سياسة التسويق الزراعي في تونس: أما في تونس وفي اطار تنظيم التسويق الزراعي فإنها لا يزال يحكمها القانون عدد 86 لسنة 1994 والذي يتعلق بمسالك توزيع المنتجات الفلاحية والصيد البحري حيث تشمل مسالك التوزيع أسواق الانتاج وأسواق التوزيع لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري، حيث يقصد بمسالك التوزيع في هذا القانون وحدات التصنبف والتكييف ومخازن التبريد للمنتوجات الفلاحية والبحرية، حيث تستحدث هاته الأسواق بمقتضى قرار مشترك من وزير الدولة ووزير الداخلية والوزيرين المكلفين بالتجارة والفلاحة.[4]

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 30، الصادرة بتاريخ 2009/05/20، ص:21.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 15، المؤرخ بتاريخ 2012/03/14، ص:26.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 16، الصادرة بتاريخ 2012/03/20، ص: 11.

[4] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 58، الصادر بتاريخ 1994/07/26، ص:1302.

ثانيا: التجارة الخارجية

1- تطوير التجارة الخارجية في المغرب: في إطار سياسة التجارة الخارجية للمغرب ورغبة منها في الحصول على الغذاء باستمرار وضمان ولوج سلعها الغذائية للأسواق العالمية اعتمدت برنامج لتحرير التجارة الخارجية من خلال التوقيع عدة اتفاقيات للتبادل الحر:

- اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وتركيا: والتي تم التوقيع عليها في 2004/04/07 ودخلت حيز التطبيق في 2006/01/01 حيث ينص بنودها على التحرير التدريجي للتبادل الفلاحي وكذا تحرير تجارة الخدمات وحق المنشأ.[1]
- اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة: والتي تم التوقيع عليها في 2004/06/15 ودخلت حيز التطبيق في 2006/01/01 وتخص جميع الأنشطة الاقتصادية حيث تنص في شقها الفلاحي على الانفتاح التدريجي مع تحديد الحد الأعلى والفترات الانتقالية المؤقتة ومخطط تفكيك يصل إلى 25 سنة، وفي المقابل ولوج حر وفوري للمنتجات المغربية الطرية أو المصبرة وكذا منتجات الفلاحة الصناعية بدون محاصصة.
- اتفاقية التبادل الحرة بين المغرب وتونس: والتي تم التوقيع عليها في 1999/03/16 ودخلت حيز التنفيذ في 1999/03/16 حيث تعفى بعض السلع الفلاحية والمنتجات الحيوانية فوريا من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، والباقي يتم تفكيكه في غضون 10 سنوات تبعا لمخطط عمل معد مسبقا، أما شروط منح الأفضليات فهي حسب خصوصية المنشأ للمنتوج حيث تشمل المنتوج الكلي أو القيام بتحويل كاف يثمن محليا 40% على الأقل من سعر المنتوج انطلاقا من المصنع، وتراكم المواد بين الطرفين المتعاقدين.
- اتفاقية ثنائية للتبادل الحر بين المغرب مع الأردن: وقعت في 1998/06/16 ودخلت حيز التطبيق في 1999/10/21 وتطبق على المنتجات القادمة بين البلدين المدرجين في قائمة مشتركة أو التي تخضع لإلغاء التعريفة.
- اتفاق التبادل الحر بين المغرب ودول الجمعية الأوروبية للتبادل الحر: تم التوقع عليها في 1997/06/19 ودخلت حيز التنفيذ 2000/03/01 يقضي الاتفاق على التحرير التدريجي للتبادل الفلاحي على الصعيد الثنائي مع كل عضو في المجموعة الأوروبية للتبدل الحر لأن الجمعية لا تتوفر سياسة فلاحية موحدة عكس الاتحاد الأوروبي.
- اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي: تم التوقيع على الاتفاقية في 26 فبراير 1996 وتم تنفيذها 2000/03/01 وتشمل جميع الأنشطة الاقتصادية ويهدف هذا الاتفاق إلى:
  - إقامة منطقة صناعية للتبادل الحر؛
  - تعميق التبادل الحر للمنتجات الفلاحية والصيد البحري؛

[1] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5736، الصادرة بتاريخ 2009/05/21، ص: 2864.

- تحرير تبادل الخدمات والمنشأ؛
- تعزيز الاندماج التجاري من خلال تفعيل بروتوكول أوروميد الخاص بقواعد المنشأ.

أما بالنسبة للمنتجات الفلاحية فلقد نص الاتفاق على التحرير المتدرج لتبادل المنتجات الفلاحية، ولقد تم التوقيع على اتفاق جديد لتحرير المنتجات الفلاحية والفلاحية الصناعية ومنتجات الصيد البحري في 13 /12/ 2010.
بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات هناك اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر مع الدول العربية مصر والامارات العربية المتحدة.
أما في إطار تشجيع التصدير فلقد قام المغرب بتشجيع مناطق التصدير الحرة في كل من اقليم تطوان وعمالة فحص والتي تشتمل على نشاط الصناعات الغذائية حسب ما جاء في المرسوم رقم 02.02.642 الصادر في 30 أكتوبر 2002 لخلق قيمة مضافة للصادرات،[1] إلى جانب الارتقاء بالجودة لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية من خلال القانون 06.25 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، حيث يقصد بعلامة الجودة الفلاحية في هذا القانون الاعتراف بأن المنتوج يتوفر على مجموعة من الميزات والمواصفات الخاصة التي تخول له مستوى عال من الجودة يفوق المنتوجات المماثلة له وذلك بفضل شروط إنتاجه وصنعه ومنشئه الجغرافي، ويعترف بعلامة الجودة الفلاحية حسب الشروط المحددة وفقا للقانون وتصبح علامة الجودة الفلاحية محمية بعد نشرها في الجريدة الرسمية وهذا حسب ما جاء في ظهير شريف رقم 1.08.56 بتاريخ 23 ماي 2008 [2].
كذلك في إطار تشجيع التصدير قام المغرب باستحداث إعانة مالية لأجل إنعاش وتنويع صادرات المنتوجات الفلاحية ويستثنى من هذه الإعانة الصادرات التي تتم عن طريق الجو وتصرف الاعانة للمنتجين المصدرين ولمجموعات مصدري المنتوجات الفلاحية وهذا حسب ما جاء في المرسوم رقم 2.10.015 بتاريخ 17 مارس 2010 [3]
حماية المنتوج الوطني من الممارسات غير المشروعة كالإغراق من خلال الظريف الشريف رقم 1.11.44 بتاريخ 02 يونيو2011 المتعلق بتدابير الحماية التجارية حيث ينص القانون على استحداث لجنة لمراقبة الواردات حيث يعتبر الإغراق بيع المنتوج بسعر أقل عن سعره الحقيقي عند التصدير للمغرب وعند وجود إثبات للإغراق تقوم الدولة المغربية بفرض رسوم مضادة للإغراق إلا في الحالة التي يكون فيها المنتج يقل هامش إغراقه عن 02% من سعر التصدير.

[1] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5062، الصادرة بتاريخ 2002/12/05، ص: 3585.
[2] الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5639، الصادرة بتاريخ 2008/06/16، ص:1370.
[3] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5829، الصادرة بتاريخ 2010/03/29، ص:2248.

2- سياسة التجارة الخارجية في الجزائر:

أما في الجزائر وفي اطار سياستها للتجارة الخارجية فإنها عمدت إلى توقيع عدة اتفاقيات سواء على المستوى العالمي، حيث شهدت توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أبريل 2002 بإسبانيا والذي تم المصادقة عليه في سنة 2005 من خلال المرسوم

الرئاسي رقم 05-159 والذي ينص في جانبه الفلاحي على:[1]

- انشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد حتى 12 سنة كأقصى تقدير؛
- تحرير التبادلات المشتركة بشكل تدريجي بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة التي تلقى اهتماما من طرف الجزائر والمجموعة الأوروبية؛

كذلك قامت الجزائر بتحديد القواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد السلع وتصديرها حسب ما جاء به الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 2003/06/19 حيث ينص على أن استيراد السلع وتصديرها تنجز بحرية، وكذلك نص الأمر على أنه يمكن أن يستفيد المنتوج الوطني من حماية تعريفية في شكل حقوق قيمية، وكذلك نص الأمر على انشاء مجلس وطني استشاري لترقية الصادرات يرأسه رئيس الحكومة والذي يتولى المهام التالية:[2]

- تحديد الأهداف من تطوير الصادرات واستراتيجيتها؛
- اصدار التشريعات التنظيمية لتسهيل توسيع الصادرات خارج المحروقات؛

كما أن الأمر تضمن انشاء وكالة لترقية التجارة الخارجية لتنفيذ سياسة الدولة في ترقية التجارة الخارجية.

أما بعد الأزمة الغذائية فإن الحكومة الجزائر اعتمدت على رخص الاستيراد والتصدير لتنظيم التجارة الخارجية وهذا حسب ما نص عليه الأمر رقم 03-04 في مادته 06 وكذا ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المتعلق بشروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد والتصدير للمنتوجات والبضائع المؤرخ 2015/12/06 والذي ينصا على أنه بإمكان الدولة الاعتماد على رخص الاستيراد والتصدير، حيث تشمل على نظامين للرخص التلقائية وغير التلقائية.

فالرخص التلقائية سواء للاستيراد والتصدير تسلم من طرف القطاعات الوزارية المعنية حسب المتطلبات الادارية بناء على طلب مرفق بوثائق تثبت مطابقة المنتوجات والبضائع حسب طبيعتها، وكذا الوضعية القانونية للمتعاملين الاقتصاديين.

أما الرخص غير التلقائية فهي تمنح من طرف وزير التجارة في شكل حصص بناء على اقتراح اللجنة الوزارية المشتركة الدائمة، وتفتح الحصص بناء على اعلان صادر عن وزارة التجارة والذي ينشر في

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 31، الصادرة بتاريخ 2005/04/30، ص: 07،05.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 43، الصادرة بتاريخ 2003/07/20، ص:35.

الصحف الوطنية والموقع الالكتروني لوزارة التجارة، حيث يشترط أن يتضمن الاعلان الآجال القصوى لتقديم طلبات رخص الاستيراد والتصدير وكذا لفتح وغلق الحصص بالإضافة إلى كميات كل منتوج وبضاعة وكذا الطريقة المتبعة لتوزيع الحصص.[1]

1- **سياسة التجارة الخارجية في تونس:**[2] في اطار سياسة تونس الخارجية فإنها قامت بتوقيع عدة اتفاقيات في اطار التبادل الحر، حيث جاءت الاتفاقية الأولى مع الاتحاد الأوروبي والتي وقعت في سنة 1995/07/17 ودخلت حيز التنفيذ 1998/01/03 واعتبارا من 2008/01/01 أصبحت جميع المنتجات الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية، في حين أن المنتجات الفلاحية والسمكية يشملها الاعفاء التدريجي للمنتجات المتبادلة بين تونس والاتحاد الأوروبي.

والاتفاقية المبرمة مع تركيا في 2004/11/25 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2005/07/01 والتي أصبحت جميع المنتجات الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية منذ 2005، في حين أن بعض المنتجات الفلاحية معفاة إلى سقف معين مثل التمور المصدرة تعفى في حدود 5000 طن.

بالإضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات مع المغرب والاردن وسوريا ومصر.

أما في اطار الاتفاقيات التفاضلية فإنها وقعت اتفاقية مع ايران في 2007/01/16 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2008/05/26 وتنص هاته الاتفاقية على مبدأ التخفيض الجمركي للمواد المصنعة التونسية والايرانية.

أما فيما يخص عمليات الاستيراد والتصدير فلا يزال يحكمها الأمر 1934 لسنة 1997 والذي ينص على أن عمليات التصدير والاستيراد تخضع لرخص توريد وتصدير تسلمها وزارة التجارة والصناعات التقليدية.[3]

ثالثا: الصناعة التحويلية للمنتجات الزراعية:

1- تطوير الصناعات التحويلية في المغرب: في إطار مخطط الإقلاع الصناعي الذي يحدد الاستراتيجية الحكومية الجديدة على صعيد الصناعة قام المغرب بإنشاء مركب شركة Parc Haliopolis.SA والتي أسندت لها مهمة تطوير وتدبير مركب الصيد البحري بأكادير،[4] وفي إطار الاستراتيجيات الوطنية لمخطط المغرب الأخضر والإقلاع الصناعي تم اطلاق مشروع إحداث قطب للتنافس يتمحور حول الصناعة الغذائية وذلك تطبيقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة وولاية مكناس- تافيلات في 26 أفريل 2008 الذي حددت شروط وكيفيات تنفيذه بموجب اتفاقية التثمين

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 66، الصادرة بتاريخ 2015/12/09، ص: 08.

[2] الاتفاقيات التجارية، موقع وزارة التجارة التونسية http://www.commerce.gov.tn/Ar/

[3] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 69، الصادر بتاريخ 1994/09/02، ص: 1528.

[4] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5770، الصادرة بتاريخ 2009/09/17، ص: 4898.

الموقعة بين تلك الأطراف في 27 أفريل 2010، ولقد أسندت مهمة تنفيذ هذا المشروع والترويج له وتسويقه للشركة الجديدة AGROPOLIS.SA والتي تسهر على تحسين تنافسية الصناعة الفلاحية.[1]

وفي نفس الاستراتيجية الوطنية لمخطط المغرب الأخضر والإقلاع الصناعي تم إطلاق مشروع قطب تنافسي للصناعة الغذائية في الجهة الشرقية وذلك طبقا للاتفاقية بين ثلاث وزارات الفلاحة والصناعة والاقتصاد والمالية وولاية الجهة الشرقية- بركان، وسيعهد لإنجاز هذا المشروع والترويج له وتسويقه لشركة AGROPOLE DE BERKANE. SA وذلك بهدف تحسين تنافسية الصناعات الغذائية في الجهة الشرقية التي تقع بالقرب من أوروبا ودول المغرب العربي.[2]

2- **تطوير الصناعات التحويلية في الجزائر:** الأما في الجزائر وفي إطار تشجيع الصناعات التحويلية المرتبط بالزراعة فلقد قامت الدولة بتحفيز القطاع الخاص للاستثمار من خلال الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار وفتح رأس مال الشركات العمومية أي خوصصتها كما جاء به الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 1995/08/26 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية والتي شملت الصناعات الزراعية الغذائية حسب المادة الثانية من هذا الأمر، كما قامت الدولة في اطار تشجيع الاستثمار منح تراخيص استثمار بعدما كانت الدولة محتكرة لهذا المجال خلال الفترات السابقة أي قبل فتح المجال للخواص للاستثمار قبل صدور قانون الاستثمار في 1993/10/05 ونظرا للأوضاع السياسية فإن هذا القانون لم يحفز المستثمرين الجزائريين ولا الأجانب للاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، وبعد الأزمة الغذائية وقصد تطوير نشاط الصناعات الغذائية قامت الدولة بإدماج مجموعة من الشركات في مجمعات صناعية، كمجمع agrodiv التابع لوزارة الصناعة والمتخصص في معالجة الحبوب الأولى والثانية ومشتقاتها، إنتاج العصائر والمشروبات والمحميات من تجهيز وتغليف الفواكه والخضروات، وتعبئة البقول الجافة والقهوة والسكر والأرز، تخزين وتغليف وتسويق المنتجات الغذائية المختلفة، ومجمع الصناعات الغذائية واللوجستيك AGROLOG المتخصص في انتاج اللحوم وتربية الدواجن والتبريد، وكذلك تحول بعض الشركات الخاصة لمجمع الصناعات الغذائية من بينها مجمع صومام، ومجمع سفيتال، ومجمع سفينة.

3- تطوير الصناعات التحويلية في تونس:

في اطار تطوير الصناعة التحويلية الزراعية فلقد أنشأت تونس وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في سنة 1991 والتي مهامها تنفيذ سياسة الحكومة فيما يخص تطوير الصناعة وكذلك تشخيص فرص الاستثمار في القطاع

[1] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5856، الصادرة بتاريخ 2010/07/15، ص: 3736.
[2] الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5894، الصادرة بتاريخ 2010/11/25، ص:5103.

الصناعي والاعانة على انجازها بالإضافة إلى متابعة انجاز المشاريع الصناعية وتقديم المساعدة للمستثمرين للقيام بدراسات مشاريعهم وتنفيذها،[1] وفي سنة 2010 أضيفت مهام أخرى للوكالة حيث أصبحت تساهم في تنمية القدرة التنافسية وتحسين الانتاجية والعمل على النهوض بأنشطة جديدة ومؤسسات مجددة والعمل على تأطير المؤسسات ومساعدتها على تحديد احتياجاتها من التكنولوجيا ونشر ثقافة التجديد التكنولوجي.[2]

و في سنة 1996 قامت تونس بإنشاء مركز فني للصناعات الغذائية، في حين أنه في سنة 2005 قامت بضبط شروط الاتجار في الزيوت الغذائية حيث أنه يمكن للأشخاص الطبيعيين والمعنويين أن يقوموا بتصدير زيت الزيتون إلى كافة الأسواق الخارجية باستثناء التصدير في اطار حصة السنوية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي والتي تتم من طرف الديوان الوطني للزيت أو من طرف وسطاء لصالحه.[3]

وفي سنة 2005 كذلك قامت تونس بإنشاء صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب وهذا حسب ما جاءت به المادة 37 من قانون المالية لسنة 2005،[4] حيث يقوم الصندوق بتقديم مساعدات للمؤسسات الوطنية سواء الخاصة أو العامة النشطة في مجال انتاج زيت الزيتون، حيث حددت المنح التي يقدمها الصندوق بـ 70% من تكلفة كل عملية بالنسبة للعمليات ذات المصلحة العامة والمحددة من قبل المجلس التونسي لزيت الزيتون المعلب و 50% من تكلفة العملية لكل عملية بالنسبة للعمليات الخصوصية على أن لا تفوق هاته المنحة 7000 دينار تونسي سنويا لكل مؤسسة.[5]

في سنة 2009 قامت الدولة التونسية بمراجعة المنحة التي يمنحها صندوق النهوض بزيت الزيتون حيث بلغت حوالي 150000دينار سنويا لكل مؤسسة تصدر 100 طن من زيت الزيتون المعلب أو أكثر وهذا بالنسبة للعمليات الخصوصية، أما للعمليات ذات المنفعة العمومية فإنه أضيف لنسبة الاعانة المقدرة بـ 70% سقف لمبلغ المنحة والذي بلغ حوالي 150000 دينار سنويا لكل مجمع أو مجموعة مؤسسات، كما يقوم المجلس التونسي لزيت الزيتون المعلب منحة جملية مقدرة بمليون دينار تونسي للمؤسسات التي تم المصادقة على برامجها التسويقية والاشهارية للعبوات التي لا تتجاوز 5 لتر.[6]

وفي سنة 2008 قامت تونس بتنظيم انتاج وتحويل الطماطم الفصلية المعدة للتحويل حيث تقوم الدولة بتحديد المساحات الجملية المعدة لزراعة الطماطم الفصلية المعدة للتحويل وتوزيعها على الجهات المعنية كما تقوم بتحديد تاريخ التحويل وضبط الاستراتيجية التصديرية كل موسم بمقتضى قرار مشترك بين وزير الفلاحة والتجارة والصناعة والمالية، كما يتعين على المنتج الفلاحي للطماطم الفصلية المعدة للتحويل أن يتحصل على بطاقة مهنية

[1] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 43، الصادر بتاريخ 1991/06/14، ص:876.
[2] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 40، الصادر بتاريخ 2010/05/18، ص: 1380.
[3] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 65، الصادر بتاريخ 2005/08/16، ص:2255.
[4] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 101، الصادر بتاريخ 2005/12/20، ص: 3920.
[5] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 62، الصادر بتاريخ 2006/08/04، ص:2659.
[6] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 49، الصادرة بتاريخ 2009/06/19، ص: 2106.

يتحصل عليها من الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، كما أن عملية التصنيع يجب أن تنجز في اطار عقد يبرم بين المنتج الفلاحي ومصنع التحويل والذي يحدد كمية الطماطم والسعر والجدول الزمني لتزويد مصنع التحويل، كما أن هذا العقد تودع نسخة منه لدى مجمع صناعة المصبرات الغذائية في أجل أقصاه 15 أفريل من كل سنة، أما تسعيرة الطماطم فإنها تحدد قبل فتح موسم التحويل وذلك باتفاق بين الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ويعلم به المنتجين وشركات التحويل وهذا السعر هو السعر الذي يبيع به المنتج الطماطم للمحولين.[1]

كذلك قامت تونس بتنظيم وحدات انتاج مصبرات الخضر والغلال وذلك عن طريق كراس شروط يصادق عليه وزير الصناعة وينشر في الجريدة الرسمية، حيث تم المصادقة على كراس الشروط في سنة 2009 حسب قرار وزير الصناعة.[2]

أما في سنة 2015 فإن تونس قامت بإحداث منحة بعنوان مساهمة الدولة في كلفة انتاج السكر المستخرج من اللفت السكري المنتج محليا، كما قامت بتعديل منحة انتاج الحليب المصنع.[3]

وفي اطار دعم منظومة الجودة والسلامة الغذائية فإن تونس قامت بإحداث علامة تونسية مميزة للجودة للمواد الغذائية المحولة من خلال نشر كراس شروط الذي يضبط الشروط الواجب توفرها للحصول على العلامة التونسية المميزة للجودة.

كما حظي قطاع الصناعات الغذائية باستراتيجية وطنية لتطوير زيت الزيتون والسردينة والتمور والطماطم والحليب والتي تتلخص في المحاور التالية:[4]

- احكام تنظيم مواسم التحويل؛
- دعم منظومة الجودة والسلامة الغذائية؛
- النهوض بالشراكة وتطوير التكنولوجيا؛
- دفع الانتاج والتصدير؛

[1] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 52، الصادرة بتاريخ 2008/06/27، ص:2297.

[2] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 41، الصادر بتاريخ 2009/05/22، ص:1856.

[3] مجلة وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، الصناعات الغذائية في تونس وآفاق تطويرها، العدد رقم 13و14، 2016، ص:06.

[4] المرجع نفسه، ص:07.

خلاصة الفصل الثاني: بعد أن درسنا الامكانيات الزراعية في كل من المغرب والجزائر وتونس نستخلص بأن الامكانيات التي تتوفر عليها الدول الثلاث يمكن أن تساهم بشكل كبير في تنمية القطاع الزراعي سواء من خلال التوسع الأفقي أو الرأسي، كذلك يلاحظ أن القطاع الزراعي في سنة 1999 لا يزال متدهورا حيث لم يحقق التقدم بشكل كبير من خلال الاحصائيات المتحصل عليها حيث يلاحظ بأن الجزائر وتونس لا يزالتا يعتمدان بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجات مواطنيها من الحبوب والحليب والسكر الخام، في حين نلاحظ أن المغرب يعتمد بشكل كبير على الانتاج المحلي في توفير احتياجات مواطنيها من القمح والشعير في حين أن الذرة الشامية والحليب والسكر الخام لا يزال المغرب يلبي احتياجات مواطنيه منها عن طريق الاستيراد، لذلك فإن المغرب والجزائر وتونس سعيتا إلى تحسين الانتاج خلال الفترة 2000-2016 من خلال اتباع مجموعة من السياسات والتي نستخلص بأن تلك الدول لو تطبق تلك السياسات بشكل جدي فإنها ستحقق طفرة في الانتاج الزراعي وتلبية احتياجات مواطنيها عن طريق الانتاج المحلي وممكن أن تصل حتى للتصدير ما يوفر لها العملة الصعبة وهذا ما سندرسه في الفصل التالي لمعرفة ما اذا ساهمت تلك السياسات الموضوعة والتي نفذتها تلك الدول ساهمت في الزيادة في الانتاج.

الفصل الثالث:

تقييم الأمن الغذائي في الجزائر المغرب وتونس خلال الفترة 2011-2000

الفصـــل الثالـــث: بعـــد دراســـة الامكانيـــات التـــي تتـــوفر عليهـــا كـــل مـــن الجزائـــر وتـــونس وتعرفنـــا علـــى أهـــم السياســـات التـــي طبقـــة فـــي تلـــك الـــدول مـــن أجـــل تطـــوير قطاعهـــا الزراعـــي قصـــد تحقيـــق الأمـــن الغـــذائي عـــن طريـــق الانتـــاج المحلـــي، كـــان لزامـــا علينـــا معرفـــة مـــا تحقـــق خـــلال الفتـــرة التـــي طبقـــت فيهـــا تلـــك السياســـات والتـــي تعتبـــر طويلـــة المـــدى حتـــى نـــتمكن مـــن معرفـــة مـــدى التطـــور الـــذي وصـــل اليـــه القطـــاع الزراعـــي والأمـــن الغـــذائي فـــي تلـــك الدولـــة ولقـــد حـــددت الفتـــرة علـــى فترتين كما تم دراسته سابقا قبل الأزمة الغذائية وبعدها ولذلك سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: **تقييم الأمن الغذائي وفقا لأبعاده 2000-2006 قبل الأزمة الغذائية**

المبحث الثاني: تقييم الأمن الغذائي وفقا لأبعاده 2007-2011 بعد الأزمة الغذائية

المبحث الأول:

تقييم الأمن الغذائي وفقا لأبعاده 2000-2006 قبل الأزمة الغذائية

حسب المؤشرات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والتي تم التطرق اليها في الفصل الأول سنقيم الوضعية الغذائية التي وصلت اليها كل من الجزائر المغرب وتونس من خلال تطبيق مجموعة من السياسات وفيما يلي أهم ما وصلت اليها كل من الجزائر وتونس والمغرب من خلال تطبيق تلك السياسات والاهداف التي سعت لتحقيقها:

المطلب الأول: اتاحة الغذاء من الانتاج المحلي: من خلال السياسات التي تم اتباعها من طرف كل من الجزائر وتونس والمغرب من خلال التشريعات التي اصدرتها حكومات تلك الدول، والتي كانت تسعى الى زيادة الانتاج من السلع الضرورية من الحبوب والبقول الجافة والخضر والفواكه جاءت النتائج على النحو التالي:

أولا- اتاحة الغذاء من انتاج الحبوب: من خلال السياسات التي طبقتها كل من تونس والجزائر والمغرب والتي سعت من خلالها تحسين الانتاج فلقد جاءت النتائج حسب الملحق رقم 01 و 03 جاءت على النحو التالي بالنسبة لإنتاج الحبوب :

شهد انتاج منتوج القمح في كل من تونس والجزائر تذبذبا، ففي الجزائر شهدت سنة 2000 ارتفاعا بـ 2.65% حيث بلغ حوالي 1509.10 ألف طن مقارنة بسنة 1999 والذي بلغ حوالي 1470 ألف طن وسبب هذا الارتفاع يعود الى ارتفاع المساحة الزراعية والتي بلغت سنة 2000 حوالي 2288.25 ألف هكتار لكن في سنة 1999 بلغت حوالي 1372.40 ألف هكتار وهذا يعكس الانخفاض الكبير في الانتاجية والتي بلغت حوالي 659 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 1999 حوالي 1071 كجم/هكتار وبالتالي فإنها لم تستفد كثيرا من ارتفاع المساحة الزراعية، لتشهد في سنة 2001 الاستمرار في الارتفاع في الانتاج وهذا نتيجة تحسن الانتاجية والتي بلغت حوالي 1110.43 كجم/هكتار[1]، ليشهد الانتاج في سنة 2002 الانخفاض في الانتاج والذي بلغ حوالي 1501.80 ألف طن نتيجة الانخفاض في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 1398.46 ألف هكتار، لتشهد سنة 2003 الارتفاع مجددا في الانتاج والذي بلغ حوالي 2964.85 ألف طن وهذا نتيجة الارتفاع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 2047.57 ألف هكتار، وكذلك إلى التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1447 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2002 والتي بلغت

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم المجلد رقم 22، الخرطوم، 2002، ص: 77.

حوالي 1074 كجم/هكتار، لتشهد سنة 2004 الانخفاض في الانتاج ولكن ليس بكمية كبيرة حيث بلغ الانتاج حوالي 2730.70 ألف طن وهذا راجع إلى تراجع الانتاجية والتي بلغت حوالي 1358 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2003 [1]، أما في سنة 2005 فإن الانتاج شهد الاستمرار في الانخفاض حيث بلغ حوالي

2414.73 ألف طن لنفس السبب وهو تراجع الانتاجية والتي بلغت حوالي 1186 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2004 [2]، ليشهد الانتاج في سنة 2006 الارتفاع مجددا حيث بلغ حوالي 2687.93 ألف طن وهذا نتيجة التحسن الذي طرأ على الانتاجية والتي بلغت حوالي 1306 كجم/هكتار[3].

الملاحظ على انتاج القمح في الجزائر أنه بالرغم من ارتفاع متوسط المساحة المزروعة خلال الفترة 2000-2006 حيث بلغت حوالي 42% مقارنة بسنة 1999 إلا أن الانتاج لم يشهد الارتفاع بشكل كبير والذي بلغت نسبة زيادة متوسط الانتاج خلال الفترة 2000-2006 حوالي 54% وهذا راجع إلى أن الانتاجية لم تشهد ارتفاعا كبيرا حيث بلغت الزيادة في المتوسط حوالي 8.59%.

أما في تونس فإن انتاج القمح شهد انخفاضا في سنة 2000 حيث بلغ حوالي 841.60 ألف طن مقارنة بسنة 1999 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 1397.10 ألف طن وهذا نتيجة التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 849 كجم/ هكتار بعدما بلغت في سنة 1999 حوالي 1398 كجم/هكتار، ليشهد الانتاج في سنة 2001 ارتفاعا في الانتاج بسبب تحسن الانتاجية والتي بلغت حوالي 1357 كجم/هكتار[4]، ليشهد الانتاج في سنة 2002 انخفاضا كبيرا حيث بلغ الانتاج حوالي 422.20 ألف طن وهذا نتيجة التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 558 كجم/هكتار، وإلى التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 756 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2001 حوالي 823.70 ألف هكتار، ليشهد الانتاج في سنة 2003 الارتفاع في الانتاج مجددا حيث بلغ حوالي 1983.40 ألف طن وهذا نتيجة التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 2140 كجم/هكتار، وإلى ارتفاع المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 926.60 ألف هكتار مقارنة بسنة 2002، ليشهد الانتاج في سنة 2004 الانخفاض حيث بلغ حوالي 1722 ألف طن بسبب تراجع الانتاجية حيث بلغت حوالي 1663 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2003، ليستمر الانتاج في الانخفاض في سنة 2005 حيث بلغ حوالي 1626.70 ألف طن بسبب التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم المجلد رقم 25، الخرطوم، 2005، ص:38.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم المجلد رقم 26، الخرطوم، 2006، ص:39.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم المجلد رقم 29، الخرطوم، 2009، ص:38.

[4] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 22، مرجع سبق ذكره، ص:77.

961.42 ألف هكتار [6]بعدما بلغت في سنة 2004 حوالي 1035.20 ألف هكتار، ليستمر الانتاج في الانخفاض في سنة 2006 حيث بلغ حوالي 1250.68 ألف طن بسبب التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1251 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2005 حوالي 1692 كجم/هكتار.[1]

الملاحظ أن تونس لم تستطع تحقيق المراد من تنفيذ السياسات حيث سعت إلى تكثيف الانتاج ومن بينها القمح حيث بلغ متوسط انتاج القمح خلال الفترة 2000-2006 حوالي 1280 ألف طن وهذا بالمقارنة مع سنة 1999 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 1397.10 ألف طن وبالتالي فإن الانتاج شهد انخفاضا بنسبة 8.38% وهذا راجع إلى الانخفاض في متوسط المساحة المزروعة خلال الفترة 2000-2006 حيث بلغت حوالي 926 ألف هكتار مقارنة بسنة 1999 والتي بلغت حوالي 998.90 ألف هكتار، والسبب الثاني راجع إلى تراجع الانتاجية في المتوسط حيث بلغت حوالي 1358 كجم/هكتار مقارنة بسنة 1999 والتي بلغت حوالي 1398 كجم/هكتار.

أما في المغرب فإن انتاج القمح في سنة 2000 بلغ حوالي 1380.70 ألف طن مسجلا انخفاضا عن سنة 1999 والتي بلغ فيها حوالي 2153.40 ألف طن وهذا راجع إلى تراجع الانتاجية والتي بلغت حوالي 511 كجم/هكتار بعدما بلغت حوالي 800 كجم/هكتار، ليشهد الانتاج في سنة 2001 ارتفاعا حيث بلغ الانتاج حوالي 3316.40 ألف طن، وهذا راجع إلى تحسن الانتاجية حيث بلغت حوالي 1262.71 كجم/هكتار[2]، لتستمر في الارتفاع في سنة 2002 حيث بلغ الانتاج حوالي 3356.70 ألف طن ولكن الارتفاع لم يكن كبيرا رغم التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 2988.90 ألف هكتار مقارنة بسنة 2001 حيث بلغت حوالي 2626.40 ألف هكتار، وهذا راجع إلى تراجع الانتاجية حيث بلغت حوالي 1123 كجم/هكتار، ليستمر الانتاج في الارتفاع في سنة 2003 حيث بلغ حوالي 5146.80 ألف طن وهذا راجع إلى تحسن الانتاجية حيث بلغت حوالي 1722 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2002، ليستمر الانتاج في الارتفاع في سنة 2004حيث بلغ حوالي 5539.70 ألف طن نتيجة الاستمرار في التحسن في الانتاجية حيث بلغت 1808 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2003،[3] ليشهد الانتاج في سنة 2005 انخفاضا كبيرا في الانتاج حيث بلغ حوالي 3043 ألف طن وهذا نتيجة التراجع الكبير في الانتاجية والتي بلغت حوالي

[1] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 29، مرجع سبق ذكره، ص:38.

[2] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 22، مرجع سبق ذكره، ص:77.

[3] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 25، مرجع سبق ذكره، ص:38.

1026 كجم/هكتار[1]، ليعاود الانتاج الارتفاع في سنة 2006 حيث بلغ حوالي 6326.70 ألف طن نتيجة للتحسن الذي طرأ على الانتاجية والتي بلغت حوالي 2036 كجم/هكتار.[2]

والملاحظ أن المغرب لم يعرف ارتفاعا كبيرا في متوسط المساحة خلال الفترة 2000-2006 حيث بلغت حوالي 2920 ألف هكتار مسجلا ارتفاعا بنسبة 8.50% مقارنة بسنة 1999 والتي بلغت حوالي 2691 ألف هكتار لكن الانتاج شهد ارتفاعا حيث بلغ متوسط الانتاج حوالي 4015 ألف طن مسجلا ارتفاعا بنسبة 86.44% مقارنة بسنة 1999 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 2153.40% وهذا راجع إلى التحسن الكبير في الانتاجية والتي بلغت في المتوسط خلال الفترة 2000-2006 حوالي 1367 كجم/هكتار مقارنة بسنة 1999 والتي بلغت فيها الانتاجية حوالي 800 كجم/هكتار.

عند المقارنة بين الانتاج في المغرب والجزائر وتونس نلاحظ تفوق المغرب على كل من الجزائر وتونس في الكمية المنتجة التي وصلت اليها خلال الفترة 2000-2006 ، فمثلا عند مقارنة الجزائر بالمغرب نجد أن متوسط الكمية المنتجة في المغرب تفوق متوسط الكمية المنتجة في الجزائر بنسبة 77.64% وهذا راجع إلى أن متوسط المساحة المزروعة في المغرب تفوق نظيرتها في الجزائر بنسبة 53.69% وكذلك لتفوق المغرب على الجزائر في الانتاجية حيث بلغت متوسط الانتاجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2006 حوالي 1163 كجم/هكتار في حين بلغت في المغرب حوالي 1368 كجم/هكتار، أما اذا قارنا بين المغرب وتونس فإن الانتاج في المغرب يرتفع عن تونس حيث بلغ متوسط انتاج القمح في المغرب خلال الفترة 2000-2006 حوالي 4015.71 ألف طن أما متوسط انتاج القمح في تونس بلغ حوالي 1280.68 ألف طن وبالتالي تزيد الكمية بحوالي 213.56% وهذا نتيجة زيادة متوسط المساحة المزروعة قمحا في المغرب على نظيرتها تونس حيث بلغت حوالي في المغرب 2920.10 ألف هكتار في حين بلغت متوسط المساحة المزروعة في تونس حوالي 927.66 ألف هكتار أي بزيادة نسبتها حوالي 214.78%، في حين أن متوسط الانتاجية في كلا الدولتين متقاربتين حيث بلغت في المغرب حوالي 1368 كجم/هكتار في حين بلغت في تونس حوالي 1359 كجم/هكتار.

أما فيما يخص منتوج الشعير فإن الجزائر شهدت ارتفاعا في سنة 2000 حيث بلغ حوالي 779.90 ألف طن مقارنة بسنة 1999 حيث بلغ حوالي 510.00 ألف طن وهذا راجع إلى التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت في سنة 2000 حوالي 1378.48

[1] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره، ص:39.

[2] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 29، مرجع سبق ذكره، ص:38.

ألف هكتار مقارنة بسنة 1999 حيث بلغت حوالي 465.96 ألف هكتار، ليشهد الانتاج في سنة 2001 انخفاضا حيث بلغ حوالي 574.65 ألف طن وسبب ذلك هو الانخفاض مجددا في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 515.69 ألف هكتار[1]، ليشهد الانتاج في سنة 2002 الاستمرار في الانخفاض حيث بلغ حوالي 416.11 ألف طن بسبب الانخفاض المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 401.40 ألف هكتار مقارنة بسنة 2001، ليشهد الانتاج في سنة 2003 ارتفاعا حيث بلغ حوالي 1221.96 ألف طن وهذا راجع غلى التوسع في المساحة الزراعية والتي بلغت حوالي 782.38 ألف هكتار، وإلى التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1562 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2002 والتي بلغت فيها الانتاجية حوالي 1037 كجم/هكتار، ليشهد الانتاج في سنة 2004 الانخفاض في الكمية المنتجة والتي لا تكاد تذكر حيث بلغت 1211.60 ألف طن نتيجة التراجع في الانتاجية والتي بلغت 1323 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2003 والتي بلغت حوالي 1562 كجم/هكتار[2]، لتشهد سنة 2005 انخفاضا في الانتاج حيث بلغ حوالي 1032.82 كجم/هكتار، وهذا بسبب التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 684.65 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2004 حوالي 915.40 ألف هكتار[3]، ليرتفع الانتاج في سنة 2006 حيث بلغ حوالي 1235.88 ألف طن بسبب التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 1117.72 ألف هكتار.[4]

الملاحظ أن متوسط انتاج الشعير في الجزائر لم بشهد ارتفاعا كبيرا حيث بلغ 920.82 ألف طن مقارنة بسنة 1999 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 510.00 ألف طن حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي 80.55% وهذا بالرغم من أن الزيادة في المساحة المزروعة بلغت في المتوسط حوالي 827.96 ألف هكتار مقارنة بسنة 1999 والتي بلغت فيها حوالي 465.96 ألف هكتار أي بنسبة ارتفاع بلغت 77.69% وسبب عدم تحقيق ارتفاع كبير في الانتاج بالنظر للزيادة التي شهدتها المساحة المزروعة هو عدم تحقيق ارتفاع كبير في الانتاجية حيث بلغت حوالي 1173 كجم/هكتار مقارنة بسنة 1999 حيث بلغت حوالي 1094 كجم/هكتار حيث شهدت الزيادة ما نسبته 7.22%.

أما فيما يخص انتاج الشعير في تونس فلقد شهد في سنة 2000 انخفاضا حيث بلغ حوالي 241.50 ألف طن وهذا مقارنة مع سنة 1999 والتي بلغت حوالي 408.20 ألف

[1] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 22، مرجع سبق ذكره، ص:78.
[2] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 25، مرجع سبق ذكره، ص:39.
[3] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره، ص:40.
[4] الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 29، مرجع سبق ذكره، ص:39.

طن وسبب هذا التراجع هو الانخفاض في الانتاجية والتي بلغت حوالي 406 كجم/هكتار مقارنة بسنة 1999 والتي بلغت حوالي 790 كجم/هكتار، ليستمر الانتاج في الانخفاض في سنة 2001 حيث بلغت حوالي 233.30 ألف طن بسبب التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 434.90 ألف هكتار مقارنة بسنة 2000 والتي بلغت حوالي 594.50 ألف هكتار، ليستمر الانتاج في الانخفاض في سنة 2002 حيث بلغ حوالي 90.20 ألف طن بسبب الانخفاض في الانتاجية والتي بلغت حوالي 224 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2001 والتي بلغت حوالي 536 كجم/هكتار، ليشهد الانتاج في سنة 2003 الارتفاع حيث بلغ حوالي 142.37 ألف طن وهذا نتيجة التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 589.10 ألف هكتار مقارنة بسنة 2002 والتي بلغت فيها المساحة المزروعة حوالي 402.20 ألف هكتار، ليستمر الانتاج في الارتفاع في سنة 2004 حيث بلغ حوالي 617.60 ألف طن نتيجة التحسن الذي طرأ على الانتاجية والتي بلغت حوالي 1025 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2003 والتي بلغت فيه حوالي 241 كجم/هكتار، ليشهد الانتاج الانخفاض في سنة 2005 حوالي 465.20 ألف طن ويعود سبب هذا الانخفاض إلى التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 470.31 ألف هكتار مقارنة بسنة 2004 والتي بلغت حوالي 602.40 ألف هكتار، ليشهد الانتاج في سنة 2006 الانخفاض حيث بلغ حوالي 354.08 ألف طن وهذا نتيجة الانخفاض في الانتاجية والتي بلغت حوالي 605 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2005 والتي بلغت حوالي 989 كجم/هكتار.

الملاحظ أن انتاج الشعير في تونس شهد انخفاضا حيث بلغ متوسط الانتاج خلال الفترة 2000-2006 حوالي 306 ألف طن وهذا مقارنة بسنة 1999 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 408.20 ألف طن وهذا بالرغم من أن متوسط المساحة المزروعة ارتفع حيث بلغ حوالي 525 الف هكتار مقارنة بسنة 1999 والتي بلغت فيه المساحة المزروعة حوالي 516.50 ألف طن وبالتالي فإن سبب انخفاض الانتاج يعود إلى انخفاض متوسط الانتاجية خلال الفترة 2000-2006 والتي بلغت حوالي 762.42 كجم/هكتار مقارنة بسنة 1999 والتي بلغت حوالي 790.31 كجم/هكتار.

اما فيما يخص انتاج الشعير في المغرب فإنه شهد انخفاضا في سنة 2000 حيث بلغ حوالي 466.80 ألف طن مقارنة بسنة 1999 والتي بلغ فيها حوالي 1474.00 ألف طن وسبب هذا الانخفاض يعود إلى التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 207 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 1999 حوالي 712 كجم/هكتار، ليشهد الانتاج في سنة 2001 الارتفاع

حيث بلغ حوالي 1155.20 ألف طن والذي يفسر هذه الزيادة هو التحسن الذي طرأ على الانتاجية والتي بلغت حوالي 543 كجم/هكتار، ليستمر الانتاج في الارتفاع في سنة 2002 و 2003 و 2004 حيث بلغ حوالي 1669.00 ألف طن و2620.30 ألف طن و 2760 ألف طن على التوالي والسبب أن الاستمرارية في التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 833 كجم/هكتار و 1156 كجم/هكتار و 1188 كجم/هكتار على التوالي، ليشهد الانتاج الانخفاض في سنة 2005 حيث بلغ حوالي 1102.13 ألف طن بسبب التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 506 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2004 والتي بلغت حوالي 1188 كجم/هكتار، لتشهد في سنة 2006 الارتفاع في الانتاج والذي بلغ حوالي 2535 ألف طن وسبب هذا الارتفاع هو التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1158 كجم/هكتار.

الملاحظ في المغرب بأن متوسط المساحة المزروعة خلال الفترة 2000-2006 لم تشهد ارتفاعا كبيرا حيث بلغت حوالي 2191.2 ألف هكتار مقارنة بسنة 1999 والتي بلغت حوالي 2069.80 ألف هكتار أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 5.86% إلا أن متوسط الانتاج خلال الفترة 2000-2006 شهد الارتفاع حيث بلغ حوالي 1758.40 ألف طن مقارنة بسنة 1999 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 1474 ألف طن أي بزيادة قدرت بـ 19.29% وهذا راجع إلى التحسن في الانتاجية والتي بلغ متوسطها خلال الفترة 2000-2006 حوالي 799 كجم/هكتار مقارنة بسنة 1999 والتي بلغت حوالي 712 كجم/هكتار

عند مقارنة انتاج المغرب والجزائر وتونس للشعير نجد أن الانتاج يرتفع في المغرب مقارنة بالجزائر وتونس حيث بلغ متوسط الانتاج خلال الفترة 2000-2006 حوالي 1758.40 ألف طن في حين بلغ متوسط الانتاج في الجزائر خلال نفس الفترة حوالي 920.82 ألف طن أما في تونس فلقد بلغ حوالي 408.20 ألف طن ويتفوق المغرب عنهما نتيجة لارتفاع المساحة المزروعة والتي بلغ متوسطها خلال الفترة 2000-2006 حوالي 2191.2 ألف هكتار في حين بلغت متوسط المساحة المزروعة في الجزائر خلال نفس الفترة حوالي 827.96 ألف هكتار في حين بلغت في تونس حوالي 525.55 ألف هكتار، لكن اذا قارنا الانتاجية بين الجزائر تتفوق على المغرب وتونس حيث بلغت في المتوسط حوالي 1173 كجم/هكتار في حين بلغت في المغرب حوالي 798 كجم/هكتار أما في تونس فلقد بلغت حوالي 762 كجم/هكتار.

ثانيا- اتاحة الغذاء من البطاطس:

فيما يخص انتاج البطاطس في تونس خلال نفس فترة الدراسة فإنه في سنة 2001 بلغ انتاج البطاطس حوالي 330 ألف طن مسجلا ارتفاعا مقارنة بسنة 2000 التي بلغ فيها الانتاج حوالي 290 ألف طن وهذا الارتفاع ناتج عن التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 21.30 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2000 حوالي 20.70 ألف هكتار وإلى التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 15493 كجم/هكتار بعدما بلغت حوالي 14009 كجم/هكتار في سنة 2000، لتنخفض في سنة 2002 و 2003 حيث بلغ الانتاج حوالي 310 ألف طن و 290 ألف طن على التوالي بسبب التراجع في المساحة المزروعة في سنة 2002 والتي بلغت حوالي 20.60 ألف هكتار وإلى التراجع في الانتاجية في سنة 2003 والتي بلغت حوالي 13809 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2002 والتي بلغت حوالي 15048 كجم/هكتار،[1] لتحقق ارتفاعا مرة أخرى في الانتاج في سنة 2004 و 2005 حيث بلغ الانتاج حوالي 375 ألف طن و 380 ألف طن على التوالي وهذا نتيجة للتوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 23.30 ألف هكتار و 24.08 ألف هكتار على التوالي مقارنة بسنة 2003 والتي بلغت حوالي 21 ألف هكتار وإلى التحسن في الانتاجية في سنة 2004 حيث بلغت حوالي 16094 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2003 والتي بلغت حوالي 13805 كجم/هكتار، لتشهد في سنة 2006 الانخفاض مرة ثانية حيث بلغ الانتاج حوالي 365 ألف طن نتيجة التراجع في الانتاجية حيث بلغت حوالي 14484 كجم/هكتار.[2]

عند مقارنة بما تحقق في تونس من انتاج البطاطس خلال الفترة 2000-2006 والتي بلغ متوسط الانتاج فيها حوالي 334 ألف طن مع ما تحقق في سنة 1999 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 320 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج والسبب هو التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت في المتوسط حوالي 22.31 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 1999 حوالي 19.50 ألف هكتار، في حين شهدت الانتاجية انخفاضا في المتوسط حيث بلغت حوالي 14960 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 1999 حوالي 16410 كجم/هكتار، وبالتالي استطاعت تونس التوسع في المساحة المزروعة والفشل في تحسين الانتاجية.

أما انتاج البطاطس في الجزائر فإنه عرف انخفاضا في سنة 2001 حيث بلغ الانتاج حوالي 967.23 ألف طن مقارنة بسنة 2000 والتي بلغ حوالي 1207.69 ألف طن وهذا

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 23، مرجع سبق ذكره ص: 77.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره، ص:38.

نتيجة الانخفاض في الانتاجية 14702 كجم/هكتار بعدما بلغت حوالي 16614 كجم/هكتار في سنة 2000 وكذلك إلى التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 65.79 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2000 حوالي 72.69 ألف هكتار، ليشهد ارتفاعا على طول الفترة 2002-2006 حيث بلغ الانتاج مع نهاية 2006 حوالي 2180.96 ألف طن بسبب التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 98.83 ألف هكتار[1] بعدما بلغت في سنة 2001 حوالي 65.79 ألف هكتار والتحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 22067 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2001 حوالي 14702 كجم/هكتار.[2]

عند مقارنة ما تحقق في الجزائر بالنسبة لانتاج البطاطس والذي بلغ متوسط الانتاج خلال الفترة 2000-2006 حوالي 1660 ألف طن مع ما تحقق في سنة 1999 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 996.27 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج، والسبب هو التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت في المتوسط حوالي 84.47 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 1999 حوالي 64.89 ألف هكتار، والتحسن في الانتاجية والتي بلغت في المتوسط حوالي 19279 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 1999 حوالي 15353 كجم/هكتار، وبالتالي فالجزائر استطاعت أن تتوسع في المساحة المزروعة وتحسين الانتاجية.

أما انتاج البطاطس في المغرب فقد عرف ارتفاعا على طول الفترة 2001-2004 حيث بلغ في سنة 2001 حوالي 1154.60 ألف طن مسجلا ارتفاعا عن سنة 2000 التي بلغ فيها الانتاج حوالي 1090.20 ألف طن وهذا نتيجة للتوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 61.50 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2000 حوالي 60.50 ألف هكتار وإلى التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 18774 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2000 والتي بلغت فيها حوالي 18020 كجم/هكتار، ليستمر الانتاج في الارتفاع في سنة 2002 حيث بلغ حوالي 1334.40 ألف طن نتيجة للتحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 23207 كجم/هكتار،[3] لتشهد سنة 2003 و 2004 الاستمرارية في ارتفاع الانتاج حيث بلغ حوالي 1401.50 ألف طن و 1481.80 ألف طن على التوالي نتيجة التوسع في المساحة المزروعة في سنة 2003 والتي بلغت حوالي 64.30 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2002 حوالي 57.50 ألف هكتار، وإلى التحسن في الانتاجية في سنة 2004 والتي بلغت حوالي 23861 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2003 حوالي 21796 كجم/هكتار، لتشهد

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره، ص:44.
[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 23، مرجع سبق ذكره، ص:84.
[3] الرجع نفسه، ص:84.

في سنة 2005 انخفاضا الى حوالي 1478.50 ألف طن نتيجة التراجع في المساحة المزروعة نتيجة التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 23808 كجم/هكتار، ليعاود الارتفاع في سنة 2006 الى حوالي 1569.10 ألف طن وهذا نتيجة التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 26327 كجم/هكتار.[1]

عند مقارنة ما تحقق في المغرب في انتاج البطاطس خلال الفترة 2000-2006 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 1358 ألف طن مع ما تحقق في سنة 1999 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 1140.70 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج، والسبب هو التحسن في الانتاجية والتي بلغت في المتوسط حوالي 22256 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 1999 حوالي 18280 كجم/هكتار، في حين شهدت المساحة المزروعة تراجعا حيث بلغت في المتوسط حوالي 61.08 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 1999 حوالي 62.40 ألف هكتار، وبالتالي يمكننا القول بأن المغرب استطاع أن يحسن في الانتاجية وفشل في التوسع في المساحة المزروعة.

عند مقارنة مما تحقق من انتاج البطاطس فإننا نلاحظ بأن الانتاج في المغرب بالنسبة للبصل والطماطم تتفوق فيه على كل من الجزائر وتونس في حين أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى فيما يخص انتاج البطاطس، تلتها المغرب ثم تونس، التوالي، ورغم احتلال الجزائر المرتبة الأولى نتيجة التوسع في المساحة المزروعة الا أن المغرب حققت انتاجية أكبر من الجزائر، وبالتالي فإنه وجب على الجزائر تحسين الانتاجية أكثر بما يساهم بشكل أكبر في زيادة الانتاج.

رابعا- اتاحة الغذاء من اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك: سعت الدول الثلاث الى تنمية الانتاج من اللحوم الحمراء والبيضاء لتلبية الطلب المحلي وذلك من خلال العمل على تقديم الدعم اللازم لمربي الأغنام والأبقار والدواجن وهو ما وقفنا عليه في الفصل الثاني، 08 النتائج جاءت على النحو التالي:

لقد عرفت أعداد الأبقار المحلية انخفاضا خلال الفترة 2001-2004 في تونس حيث بلغ عدد الأبقار في سنة 2001 حوالي 422 ألف رأس مسجلة انخفاضا عن سنة 2000 التي بلغ فيها العدد 433 ألف رأس، ليستمر العدد في الانخفاض حتى سنة 2004 حيث بلغ العدد حوالي 346 ألف رأس مع نهاية سنة 2004، ليشهد العدد الارتفاع في سنة 2005 حيث بلغ 353 ألف رأس، لتستقر في سنة 2006 على نفس العدد.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره، ص:127.

أما عدد الأبقار الأجنبية فإن عددها عرف ارتفاعا في سنة 2001 و 2002 حيث بلغ العدد حوالي 340 ألف رأس و 346 ألف رأس على التوالي بعدما بلغ العدد في سنة 2000 حوالي 332 ألف رأس، لينخفض العدد في سنة 2003 و 2004 حيث بلغ العدد حوالي 317 ألف رأس و 309 ألف رأس على التوالي، ليعاود العدد في الارتفاع في سنة 2005 و 2006 حيث بلغ العدد حوالي 332 ألف رأس و 349 ألف رأس على التوالي.[1]

العدد الاجمالي للأبقار في تونس والذي يشمل المحلية والاجنبية بلغ في سنة 2001 حوالي 762 ألف رأس تم ذبح حوالي 295 ألف رأس في نفس السنة، وفي سنة 2002 بلغ العدد الاجمالي للأبقار 751 ألف رأس تم ذبح عدد منها بلغ حوالي 327 ألف رأس، وفي سنة 2003 بلغ العدد الاجمالي حوالي 678 ألف رأس تم ذبح حوالي 283 ألف رأس.

أما في الجزائر فإن عدد الأبقار المحلية شهدت انخفاضا في سنة 2001 و 2002 و 2003 حيث بلغ عددها حوالي 741 ألف رأس و 658 ألف رأس و642 ألف رأس على التوالي، وفي سنة 2004 ارتفع عدد الأبقار المحلية إلى 645 ألف رأس، وفي سنة 2005 تراجع العدد مجددا إلى حوالي 624 ألف رأس، لتعاود الارتفاع في سنة 2006 حيث بلغ العدد حوالي 639 ألف رأس.[2]

أما فيما يخص عدد الأبقار الأجنبية فإن العدد عرف انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2001-2004 حيث أنه في سنة 2001 بلغ العدد 265 ألف رأس بعدما بلغ العدد في 330 ألف رأس، لتستمر في التراجع حتى نهاية سنة 2004 حيث بلغ العدد 199 ألف رأس، ليرتفع في سنة 2005 و 2006 الى 204 ألف رأس و 207 ألف رأس.

أما فيما عدد الأبقار المحلية في المغرب فقد ارتفع في سنة 2001 حيث بلغ حوالي 1445 ألف رأس بعدما بلغ العدد في سنة 2000 حوالي 1414 ألف رأس، لينخفض العدد الى 1376 ألف رأس في سنة 2002، ليرتفع العدد مجددا في سنة 2003 الى حوالي 1415 ألف رأس، ويعرف العدد الاستقرار في سنة 2004، وفي سنة 2005 و 2006 عرف الانخفاض مجددا إلى حوالي 1394 و 1391 ألف رأس على التوالي.

أما فيما يخص عدد الأبقار الأجنبية فإن عددها في سنة 2001 عرف انخفاضا الى 1228 ألف رأس بعدما بلغ في سنة 2000 حوالي 1233 ألف رأس، ليرتفع العدد في سنة 2002 الى حوالي 1292 ألف رأس، وفي سنة 2003 تراجع العدد إلى حوالي 1274 ألف رأس، أما خلال السنوات 2004 و 2005 و 2006 فإن العدد شهد ارتفاعا مستمرا حيث بلغ حوالي 1313 ألف رأس و 1328 ألف راس و 1363 ألف رأس على التوالي.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 23، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

أما فيما يخص عدد الأغنام في تونس فلقد شهد في سنة 2001 و 2002 و 2003 فلقد عرف انخفاضا حيث بلغ حوالي 6860 ألف رأس و 6833 ألف رأس و 6613 ألف رأس على التوالي، بعدما بلغ العدد في سنة 2000 حوالي 6926 ألف رأس، وفي سنة 2004 و 2005 و 2006 ارتفع العدد إلى حوالي 6948 ألف رأس و 7213 ألف رأس و 7483 ألف رأس على التوالي.[1]

أما فيما يخص عدد الأغنام في الجزائر فإن العدد عرف في سنة 2001 انخفاضا حيث بلغ حوالي 17298 ألف رأس بعدما بلغ في سنة 2000 حوالي 17748 ألف رأس، وفي سنة 2002 ارتفع العدد الى حوالي 17533 ألف رأس، وفي سنة 2003 انخفض العدد مجددا الى حوالي 17397 ألف رأس، وفي سنة 2004 و 2005 و 2006 ارتفع العدد بشكل مستمر حيث بلغ حوالي 18293 ألف رأس و 18909 ألف رأس و 19615 ألف رأس على التوالي.

أما فيما يخص عدد الأغنام في المغرب فإن العدد عرف تذبذبا حيث تراجع العدد الى حوالي 17172 ألف راس و 16335 ألف رأس في سنة 2001 و 2002 على التوالي بعدما بلغ العدد الى حوالي 17299 ألف رأس في سنة 2002، وفي سنة 2003 و 2004 ارتفع العدد الى حوالي 16743 ألف رأس و 17026 ألف رأس، ليعاود الانخفاض في سنة 2005 الى حوالي 16872 ألف رأس، وفي سنة 2006 ارتفع العدد مجددا الى حوالي 17259 ألف رأس.[2]

أما فيما يخص عدد الماعز في تونس فإنه عرف هو كذلك تذبذبا خلال الفترة 2000-2006 حيث بلغ العدد في سنة 2001 حوالي 1450 ألف رأس مسجلا ارتفاعا عن سنة 2000 التي بلغ فيها حوالي 1447 ألف رأس، وفي سنة 2002 و 2003 بلغ العدد حوالي 1449 و 1379 ألف رأس مسجلا تراجعا عن سنة 2001، أما في سنة 2004 و 2005 و 2006 فإن العدد بلغ حوالي 1411 ألف رأس و 1426 ألف رأس و 1497 ألف رأس مسجلا ارتفاعا مستمرا مقارنة بسنة 2003.

أما في الجزائر فإن عدد الماعز بلغ في سنة 2001 حوالي 3129 ألف رأس مسجلا ارتفاعا عن سنة 2000 التي بلغ فيها العدد حوالي 3086 ألف رأس، ليستمر الارتفاع بشكل مستمر حتى سنة 2006 والذي بلغ العدد 3754 ألف رأس.[3]

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 23، مرجع سبق ذكره ص: 128.
[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره ص:100.
[3] المرع السابق، ص: 129.

أما في المغرب فإن عدد الماعز في سنة 2001 بلغ حوالي 5133 ألف رأس مسجلا ارتفاعا عن سنة 2000 التي بلغ فيها حوالي 5120 ألف رأس، وفي سنة 2002 انخفض العدد الى حوالي 5090 ألف رأس، ليرتفع العدد من جديد في سنة 2003 و 2004 حيث بلغ حوالي 5208 ألف رأس و 5358 ألف رأس على التوالي مقارنة بسنة 2001، وفي سنة 2005 بلغ العدد حوالي 5332 ألف رأس مسجلا انخفاضا عن سنة 2004، ليرتفع العدد مجددا في سنة 2006 حيث بلغ العدد حوالي 5355 ألف رأس.[1]

أما فيما يخص انتاج اللحوم الحمراء في تونس فإنه شهد تذبذبا خلال الفترة 2000-2006 حيث في سنة 2001 و 2002 ارتفع الانتاج والذي بلغ حوالي 118.30 ألف طن و 122.60 ألف طن على التوالي بعدما بلغ في سنة 2000 حوالي 114.53 ألف طن، وفي سنة 2003 و 2004 انخفض الانتاج حيث بلغ حوالي 117.72 ألف طن و 107.40 ألف طن على التوالي، ليعاود الارتفاع في السنتين المقبلتين حيث بلغ حوالي 111.32 ألف طن في سنة 2005 و حوالي 115.20 ألف طن في سنة 2006.

عند مقارنة ما تحقق من انتاج اللحوم الحمراء في تونس خلال الفترة 2000-2006 والتي بلغ متوسط الانتاج فيها حوالي 115.29 ألف طن.

أما فيما يخص انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر فإن الانتاج شهد هو الآخر تذبذبا خلال الفترة 2000-2006 حيث شهد في سنة 2001 انخفاضا حيث بلغ حوالي 255.64 ألف طن بعدما بلغ في سنة 2000 حوالي 381.94 ألف طن، ليرتفع في سنة 2002 و 2003 إلى حوالي 291.94 ألف طن و 293.58 ألف طن على التوالي، ليشهد الانخفاض في سنة 2004 حيث بلغ حوالي 212 ألف طن، أما في سنة 2005 فإنه عاود الارتفاع مجددا حيث بلغ حوالي 225.26 ألف طن، ليشهد في سنة 2006 انخفاضا حيث بلغ حوالي 209.14 ألف طن.[2]

عند مقارنة انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 2000-2006 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 267 ألف طن مع ما تحقق في سنة 1999 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 292.93 ألف طن نلاحظ انخفاضا في الانتاج.

أما فيما يخص انتاج اللحوم الحمراء في المغرب فإنه عرف هو الآخر تذبذبا حيث بلغ في سنة 2001 حوالي 277.22 ألف طن مسجلا انخفاضا عن سنة 2000 التي بلغ فيها الانتاج حوالي 280.15 ألف طن، ليرتفع في سنة 2002 إلى حوالي 303 ألف طن، وفي سنة 2003 عاود الانخفاض مجددا حيث بلغ حوالي 253.12 ألف طن، ليشهد ارتفاعا

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره، ص: 101.
[2] المرجع نفسه، ص:112.

مستمرا في السنوات 2004 و 2005 و 2006 حيث بلغ حوالي 266.62 ألف طن و 277.44 ألف طن و 285.07 ألف طن على التوالي.

عند مقارنة انتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة 2000-2006 والتي بلغ متوسط انتاجها حوالي 277 ألف طن مع ما تحقق في سنة 1999 حوالي 226.76 ألف طن نلاحظ ارتفاعا وبالتالي استطاع المغرب أن يحسن من انتاجه ولكن يبقى غير كافي مقارنة مع الامكانيات التي يتوفر عليها.

أما فيما يخص انتاج اللحوم البيضاء في تونس فإنه عرف تذبذبا خلال نفس فترة الدراسة حيث أنه بلغ في سنة 2001 و 2002 حوالي 88.30 ألف طن و 90 ألف طن على التوالي مسجلا ارتفاعا مقارنة بسنة 2000 التي بلغ الانتاج فيها حوالي 87 ألف طن، لينخفض الانتاج في سنة 2003 حيث بلغ حوالي 84.40 ألف طن ليعاود الارتفاع في سنة 2004 حيث بلغ حوالي 95.88 ألف طن، ليعاود الانخفاض مجددا في سنة 2005 و 2006 التي بلغ فيها حوالي 89.30 ألف طن و78.80 ألف طن على التوالي.[1]

اذا ما قارنا انتاج اللحوم البيضاء في تونس خلال 2000-2006 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 87 ألف طن مع ما تحقق في سنة 1999 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 81 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج، ولكن بنسبة صغيرة والتي بلغت حوالي 7.40%.

أما فيما يخص انتاج اللحوم البيضاء في الجزائر فهو الآخر عرف تذبذبا حيث أنه في سنة 2001 و 2002 عرف انخفاضا حيث بلغ حوالي 201 ألف طن و 155 ألف طن على التوالي بعدما بلغ في سنة 2000 حوالي 220 ألف طن، وفي سنة 2003 و 2004 و 2005 سجل الإنتاج ارتفاعا مستمرا حيث بلغ حوالي 152 ألف طن و 153.30 ألف طن و 168.57 ألف طن على التوالي، لينخفض في سنة 2006 حيث بلغ حوالي 131.75 ألف طن.

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج اللحوم البيضاء في الجزائرخلال الفترة 2000-2006 والتي بلغ فيها المتوسط حوالي 168 ألف طن مع ما تحقق في سنة 1999 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 200 ألف طن، نلاحظ انخفاضا في الانتاج وبالتالي فشلت الجزائر في زيادة الانتاج.

أما فيما يخص انتاج اللحوم البيضاء في المغرب فإنه عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2001-2005 حيث بلغ الإنتاج في سنة 2001 حوالي 270 ألف طن مسجلا ارتفاعا

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

عن سنة 2000 التي بلغ فيها الانتاج حوالي 250 ألف طن، ليستمر في الارتفاع حتى سنة 2005 التي بلغ فيها الانتاج حوالي 350 ألف طن، ليسجل في سنة 2006 انخفاضا إلى حوالي 340 ألف طن.

عند مقارنة ما تحقق من انتاج فيما يخص اللحوم البيضاء في المغرب خلال الفترة 2000-2006 والتي بلغ متوسط الانتاج فيها حوالي 308.57 ألف طن مع ما تحقق في سنة 1999 والتي بلغ فيها حوالي 264 ألف طن نلاحظ تحسنا في الانتاج والذي بلغت نسبته حوالي 16.88 ألف طن.

أما فيما يتعلق السمك فإن الانتاج عرف تذبذبا في تونس خلال الفترة 2002-2006 حيث أنه في سنة 2003 بلغ الانتاج حوالي 92.80 ألف طن مسجلا انخفاضا عن سنة 2002 التي بلغ فيها الانتاج حوالي 94.80 ألف طن[1] لتسجل في سنة 2004 ارتفاعا في الانتاج حيث بلغ حوالي 107.80 ألف طن، أما في سنة 2005 فإن الانتاج عرف تراجعا مجددا حيث بلغ حوالي 105.20 ألف طن وهذا بالمقارنة مع سنة 2004، لتشهد في سنة 2006 ارتفاعا مجددا حيث بلغ الانتاج حوالي 107.90 ألف طن، أما عن السنوات 2000 و 2001 فإن الاحصائيات لم تقم تونس بتقديمها للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

أما في الجزائر فإن إنتاج السمك عرف هو الآخر تذبذبا ففي سنة 2002 شهد الانتاج ارتفاعا حيث بلغ حوالي 103.73 ألف طن مقارنة بسنة 2001 التي سجل فيها الانتاج نفس الانتاج المحقق في سنة 2000 حيث بلغ حوالي 102.25 ألف طن، أما في سنة 2003 فإن الانتاج عرف استمرار في الارتفاع حيث بلغ حوالي 141.53 ألف طن، وفي سنة 2004 تراجع الانتاج حيث بلغ حوالي 139.50 ألف طن ليرتفع مجددا في سنة 2006 حيث بلغ حوالي 156.73 ألف طن مقارنة بسنة 2005.

أما انتاج السمك في المغرب فإنه عرف كذلك تذبذبا حيث سجل ارتفاعا في سنة 2001 والذي بلغ فيها حوالي 1110.71 ألف طن مقارنة بسنة 2000 التي بلغ فيها حوالي 912.47 ألف طن، ليشهد في السنوات 2002 و 2003 و 2004 انخفاضا مستمر حيث بلغ حوالي 959.04 ألف طن و 926.24 ألف طن و 906.65 ألف طن على التوالي، ليرتفع مجددا في سنة 2005 حيث بلغ الانتاج حوالي 944.63 ألف طن، ليشهد في سنة 2006 تراجعا عن سنة 2005 حيث بلغ حوالي 866 ألف طن.[2]

أما فيما يخص تربية الأسماك فإنها لم تعرف انتاج مذكور خلال الفترة 2000-2006 سواء في المغرب أو تونس أو الجزائر، حيث أن الجزائر لا تتوفر على الاحصائيات الرسمية

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 23، مرجع سبق ذكره ص: 145.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره ص: 117.

عن مستوى الانتاج الحقيقي في السنوات من 2000-2002 في حين لم يتعدى انتاج المزارع 0.48 ألف طن المحقق في سنة 2005 ليتراجع في سنة 2006 إلى حوالي 0.29 ألف طن، أما في المغرب فإن الانتاج لم يتعدى 1.45 ألف طن المحقق في سنة 2005 ليتراجع في سنة 2006 إلى حوالي 0.29 ألف طن، اما في تونس فإنه شهد تزايدا في انتاج اسماك المزارع ولكن الانتاج لم يتعدى 3 آلاف طن المحققة في سنة 2006، ليبقى الانتاج لا يكاد يذكر أمام انتاج المصايد .

المطلب الثاني- اتاحة الغذاء من التجارة الخارجية:

تسعى الدول بشكل عام الى الاعتماد على الطلب على الغذاء من طرف مواطنيها على ما تنتجه محليا وإذا لم تستطع تلبية جميع الطلبات تتجه نحو الأسواق العالمية للبحث عن أحسنها لتلبية الطلب التي لم تستطع تغطيته محليا

أولا- اتاحة الغذاء من واردات الحبوب:، حسب احصائيات الملحق رقم 02 فلقد جاءت واردات الحبوب حسب ما يلي:

شهدت المغرب والجزائر وتونس تذبذبا في الإنتاج فيما يخص الحبوب وشهدوا زيادة في الطلب عليها، لذلك فإن الدول الثلاث اعتمدت على الاستيراد لتلبية هذا الطلب المتزايد، ففي الجزائر شهد منتوج القمح ارتفاع في الكمية المستوردة رغم تذبذبها خلال الفترة 2000-2006 أي الفترة التي سبقت الأزمة الغذائية، حيث استوردت أكبر كمية في سنة 2002 حيث قدرت بـ 5998.04 ألف طن،[1] لتراجع في سنة 2003 و 2004 حيث بلغت الواردات حوالي 5182.78 ألف طن و 5034.45 ألف طن على التوالي، لترتفع في سنة 2005 حيث بلغت حوالي 5683.35 ألف طن، لتنخفض مرة أخرى في سنة 2006 بنسبة بـ 15.12% حيث بلغت حوالي 4823.64 ألف طن.[2]

أما في تونس فإن واردات القمح عرفت تذبذبا وسجلت وارداتها أكبر كمية في 2002 بلغت حوالي 1815.73 ألف طن بعدما سجلت ارتفاعا في سنة 2001 والذي بلغت كمية وارداتها حوالي 1454.30 ألف طن بعدما كانت في سنة 2000 حوالي 1385.03 ألف طن، لتتراجع في سنة 2003 و 2004 حيث بلغت حوالي 1385.26 و 1043.47 على التوالي لتعاود الارتفاع في سنة 2005 و 2006 حيث بلغت حوالي 1132.92 و 1401.20 على التوالي.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 23، مرجع سبق ذكره ص: 262.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره ص: 134.

أما في المغرب فإن واردات القمح فإنها شهدت ارتفاعا كبيرا في سنة 2002 حيث بلغت حوالي 3318.30 ألف طن، بعدما سجلت ارتفاعا في سنة 2001 بلغت حوالي 1845.42 ألف طن بعدما بلغت في سنة 2000 حوالي 618.08 ألف طن، لتعرف في سنة 2003 انخفاضا حيث بلغ حوالي 2139.57 ألف طن، لتعاود الارتفاع في سنة 2004 حيث بلغت كمية الواردات حوالي 2646.11 ألف طن، لتشهد في سنة 2005 و 2006 انخفاضا حيث بلغت حوالي 2631.73 ألف طن و 1825.60 ألف طن على التوالي.

أما فيما يخص واردات الشعير فإنها عرفت تذبذبا في الدول الثلاث خلال الفترة 2000-2006 حيث شهدت في الجزائر انخفاضا في سنة 2001 حيث بلغت حوالي 391 ألف طن مقارنة مع سنة 2000 التي بلغت فيه حوالي 569.80 ألف طن، لترتفع في سنة 2002 حيث بلغت حوالي 593.14 ألف طن، لتشهد في سنة 2003 انخفاضا كبيرا حيث بلغت الكمية حوالي 90.30 ألف طن مقارنة بسنة 2002، لتستمر في الانخفاض في سنة 2004 حيث بلغت حوالي 37.16 ألف طن، لتعاود الارتفاع مجددا في سنة 2005 و 2006 حيث بلغت حوالي 142.53 ألف طن و 143.86 ألف طن على التوالي. [1]

أما فيما يخص واردات الشعير في تونس فإنه عرفت في سنة 2001 و 2002 ارتفاعا حيث بلغت حوالي 585.63 ألف طن و 825.26 ألف طن على التوالي مقارنة بسنة 2000 التي بلغت فيها حوالي 408.73 ألف طن، لتنخفض في سنة 2003 و 2004 حيث بلغت حوالي 295.97 ألف طن و 205.30 ألف طن على التوالي، لترتفع في سنة 2005 حيث بلغت 636.02 ألف طن، لتعاود الانخفاض في سنة 2006 حيث بلغت حوالي 619.44 ألف طن.

أما في المغرب فإن واردات الشعير فإنها عرفت في سنة 2001 انخفاضا حيث بلغت حوالي 288.39 ألف طن بعدما بلغت في سنة 2000 حوالي، لترتفع في سنة 2002 حيث بلغت حوالي 631.23 ألف طن،[2] لتنخفض مجددا في سنة 2003 حيث بلغت الكمية حوالي 139.11 ألف طن، لترتفع في سنة 2004 و 2005 حيث بلغت حوالي 200.35 ألف طن و 767.02 ألف طن، لتنخفض مرة أخرى في سنة 2006 حيث بلغت حوالي 201.80 ألف طن.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره ص: 136.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 23، مرجع سبق ذكره ص: 264.

ثانيا- اتاحة الغذاء من واردات الخضر:

قامت كل من تونس والجزائر والمغرب بتلبية الطلب على الخضر على الواردات ومن بين أهم الخضر التي قامت تلك الدول باستيرادها البطاطس، حيث أنه تونس تذبذبا في كمية وارداتها، حيث شهدت في سنة 2001 و 2002 ارتفاعا في الكمية المستوردة والتي بلغت حوالي 36.76 ألف طن و 46.22 ألف طن على التوالي مقارنة بسنة 2000 التي بلغت فيها الكمية المستوردة حوالي 33.63 ألف طن، لتشهد في سنة 2003 انخفاض في الكمية المستوردة حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 36.57 ألف طن، لترتفع الكمية المستوردة في سنة 2004 مجددا حيث بلغت حوالي 47.12 ألف طن، في حين شهدت في سنة 2005 و 2006 انخفاضا في الكمية المستوردة حيث بلغت كمية الواردات حوالي 36.08 ألف طن و 27.69 ألف طن على التوالي.[1]

أما واردات البطاطس في الجزائر فهي الأخرى شهدت تذبذبا، حيث شهدت الكمية المستوردة في سنة 2001 و 2002 ارتفاعا حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 91.40 ألف طن و 175.10 ألف طن على التوالي مقارنة بسنة 2000 التي بلغت الكمية المستوردة فيها حوالي 1.60 ألف طن، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2003 حيث بلغت حوالي 101.89 ألف طن، لترتفع في السنة الموالية حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 111.18 ألف طن، لتتراجع الكمية المستوردة في سنة 2005 حيث بلغت الكمية حوالي 71.59 ألف طن، لتعرف في سنة 2006 ارتفاعا في الكمية المستوردة حيث بلغت الكمية حوالي 99.64 ألف طن

وكما قيل عن الجزائر وتونس يمكن قوله على المغرب والتي شهدت تذبذبا هي الأخرى في الكمية المستوردة من مادة البطاطس، حيث شهدت في سنة 2001 انخفاضا في الكمية المستوردة والتي بلغت حوالي 35.50 ألف طن مقارنة بسنة 2000 التي بلغت فيها الكمية المستوردة حوالي 49.21 ألف طن، أما في سنة 2002 و 2003 فإن الكمية المستوردة شهدت ارتفاعا حيث بلغت حوالي 43.48 ألف طن[2] و 52.76 ألف طن على التوالي، لتنخفض في سنة 2005 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 39.72 ألف طن، لترتفع مجددا في سنة 2006 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 44.20 ألف طن.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره ص: 140.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم مرجع سبق ذكره، ص: 268.

ثالثا- اتاحة الغذاء من واردات اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك:

ترتفع في الجزائر والمغرب واردات الأبقار الحية خلافا لتونس التي تبقى واردات الأبقار الحية منخفضة حيث وأنه في السنتين 2000 و 2001 لم تستورد أعداد يمكن ذكرها حيث بلغ العدد حوالي ألف رأس و 80 رأس على التوالي، لتشهد في سنة 2002 و 2003 عدم استيراد الأبقار، أما في سنة 2004 عادت تونس إلى الاستيراد حيث بلغت حوالي 13 ألف، لتتراجع في سنة 2005 حيث بلغ العدد المستورد حوالي 4 آلاف رأس، لترتفع مجددا في سنة 2006 حيث بلغ العدد المستورد حوالي 6 آلاف، أما في المغرب حيث شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2002-2005 حيث شهدت في سنة 2001 استيراد 8 آلاف رأس مسجلة نفس العدد المستورد في سنة 2000، لتنخفض في سنة 2002 حيث بلغت حوالي 320 رأس، لتشهد في سنة 2003 ارتفاعا في عدد الأبقار المستوردة حيث بلغت حوالي 11 ألف رأس لتستمر في الارتفاع في سنة 2004 و 2005 حيث بلغ العدد حوالي 23 ألف راس و 25 ألف رأس، ليـنخفض العدد في سنة 2006 حيث بلغ حوالي 16 ألف رأس، والغاية من استيراد هو التسمين لتوفير اللحوم الحمراء وليس الغاية هو توفير الحليب.[1]

أما في المغرب فإن أعداد الأبقار التي استوردتها في سنة 2000 و 2001 بلغت حوالي 11 ألف رأس خلال السنتين المذكورتين، لتشهد في سنة 2002 و 2003 عدم استيراد الأبقار الحية، لتشهد في سنة 2004 استيراد حوالي 80 رأس، ليرتفع العدد في سنة 2005 و 2006 حيث بلغ العدد حوالي 8 آلاف و 16 ألف رأس على التوالي.

أما فيما يخص اللحوم الحمراء المستوردة في الجزائر سواء الطازجة أو المحفوظة ومستحضرات اللحوم فإنها شهدت تذبذبا حيث أنه في سنة 2001 شهدت انخفاضا في الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 4.68 ألف طن بعدما بلغت في سنة 2000 حوالي 16.94 ألف طن، لتشهد في سنة 2002 ارتفاعا حيث بلغت حوالي 17.91 ألف طن،[2] لتستمر في الارتفاع حتى سنة 2005 والتي بلغت الكمية المستوردة فيها حوالي 95.12 ألف طن، لتنخفض في سنة 2006 حيث بلغت حوالي 66.48 ألف طن.

أما فيما يخص اللحوم الحمراء المستوردة في تونس فإنها تنخفض فيها الكمية المستوردة وبكميات متذبذبة حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2001 حوالي 0.02 ألف طن مسجلة انخفاضا عن سنة 2000 التي بلغت فيه الكمية المستوردة حوالي 3.99 ألف طن، لتشهد في سنة 2002 عدم استيراد اللحوم الحمراء، وفي سنة 2003 عادت للاستيراد

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره ص: 177.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 23، مرجع سبق ذكره، ص: 305.

مجددا حيث استوردت حوالي 1.41 ألف طن، لترتفع في سنة 2004 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 9.94 ألف طن، لتستمر في الارتفاع في سنة 2005 حيث بلغت الكمية حوالي 10.55 ألف طن، لتتراجع في سنة 2006 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 5.48 ألف طن.

أما في المغرب فإن وارداتها من اللحوم الحمراء منخفضة جدا حيث لا تكاد تذكر خلال الفترة 2000-2005 حيث تراوحت الكمية بين 0.70 ألف طن و3.08 ألف طن، لترتفع في سنة 2006 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 12.65 ألف طن.

أما فيما يخص واردات الجزائر من الصيصان الموجهة لتربية الدواجن للحصول على اللحوم البيضاء فإن الكمية المستوردة في سنة 2000 و 2001 لا يمكن ذكرها حيث لم تتعدى 0.04 ألف طن، لترتفع في سنة 2002 حيث بلغت الكمية حوالي 2.79 ألف طن لتستمر في الارتفاع في سنة 2003 حيث بلغت حوالي 3.90 ألف طن، لتنخفض في سنة 2004 حيث بلغت حوالي 3.15 ألف طن، لتشهد في سنة 2005 الارتفاع مجددا حيث بلغت حوالي 3.36 ألف طن، لتنخفض مجددا حيث بلغت حوالي 3.25 ألف طن، والشيء الهام والمقلق في واردات الصيصان هو ارتفاع قيمتها بالدولار حيث بلغت قيمتها في سنة 2006 حوالي 10.24 مليون دولار بالرغم من انخفاض الكمية المستوردة بعدما بلغت في سنة 2005 حوالي 9.97 ألف دولار.[1]

أما فيما يخص واردات تونس والمغرب من الصيصان فإن الكمية لا يمكن ذكرها في بعض الأحيان لانخفاضها الشديد أو لعدم استيرادها في بعض الأحيان.

أما ما يلاحظ على اللحوم البيضاء فإن الدول الثلاث لا تتم استيراد هذا النوع من اللحوم بالرغم ارتفاع واردات الدجاج الحي في المغرب خلال الفترة 2003-2005 حيث تراوحت الكمية ما بين 11.15 ألف طن في سنة 2003 و 15.37 ألف طن في سنة 2005 لتشهد في سنة 2006 استقرار في الكمية المستوردة في سنة 2005.

أما في الجزائر فإن أعداد الدواجن الحية تراوح ما بين 3.64 ألف طن في سنة 2003 و 6.82 ألف طن في سنة 2005 لتشهد في سنة 2006 تراجع كبير في استيراد هذا النوع حيث بلغت الكمية حوالي 0.17 ألف طن.[2]

أما في تونس فإنها شهدت استيراد كمية تراوحت ما بين 1.59 ألف طن في سنة 2004 و 1.86 ألف طن في سنة 2005 حيث لم تتعدى هذه الكمية، وفي سنة 2006 بلغت الكمية المستوردة حوالي 0.22 ألف طن.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره، ص: 185.
[2] المرجع نفسه، 186.

أما فيما يخص واردات الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2000-2006 شهدت تذبذبا حيث بلغت في سنة 2001 حوالي 5.88 ألف طن مسجلة انخفاضا عن سنة 2000 التي بلغت فيها حوالي 6.93 ألف طن، لتشهد الارتفاع في سنة 2002 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 8.50 ألف، لتستمر في الارتفاع حتى سنة 2004 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 22.90 ألف طن، لتتراجع في سنة 2005 و 2006 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 20.55 ألف طن و 19.44 ألف طن على التوالي.

أما فيما يخص واردات السمك في تونس فإنها هي الأخرى شهدت تذبذبا حيث وأنه في سنة 2001 بلغت الكمية المستوردة حوالي 17.27 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2000 التي بلغت الكمية فيها حوالي 11.56 ألف طن، لتستمر في الارتفاع في سنة 2002 و 2003 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 17.80 ألف طن[1] و 28.20 ألف طن على التوالي، لتتراجع الكمية المستوردة في سنة 2004 حيث بلغت حوالي 26.22 ألف طن، لتستقر في سنة 2005 على نفس الكمية المستوردة في سنة 2004، لترتفع مجددا الكمية المستوردة في سنة 2006 حيث بلغت حوالي 39.14 ألف طن.

أما في المغرب فإن وارداتها من السمك شهدت تذبذبا خلال نفس الفترة 2000-2006 حيث لم تستورد الأسماك في سنة 2001 بعدما بلغت وارداتها في سنة 2000 حوالي 12.31 ألف طن، لتعود للاستيراد في سنة 2002 حيث بلغت الكمية حوالي 12.26 ألف طن، وهي الكمية نفسها التي استوردتها في سنة 2003، لترتفع الكمية في سنة 2004 حيث بلغت حوالي 31.52 ألف طن، لتستقر في سنة 2005 على نفس الكمية المستوردة في سنة 2004، لترتفع مجددا في سنة 2006 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 46.77 ألف طن.

رابعا- اتاحة الغذاء من واردات الحليب:

تسعى الدول الثلاث المغرب والجزائر وتونس إلى توفير الحليب لمواطنيها عن طريق الانتاج المحلي والذي لا تستطيع توفيره تسعى جاهدة إلى توفيره عن طريق الواردات حيث قامت تلك الدول باستيراد كميات لا بأس بها من الحليب ومشتقاته وحسب احصائيات الملحق رقم 09 فإن واردات الحليب في الجزائر المغرب وتونس جاءت على الشكل التالي:

ففي الجزائر فإن الكمية المستوردة من الألبان ومشتقاتها شهدت تذبذبا خلال الفترة 2000-2006 حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2001 حوالي 2111.78 ألف طن[2] مسجلة ارتفاعا عن سنة 2000 التي بلغت فيه الكمية المستوردة حوالي 1808.81 ألف

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 23، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 22، مرجع سبق ذكره، ص: 304.

طن، لتنخفض في سنة 2002 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 1943.71 ألف طن، لتستمر في الانخفاض في سنة 2003 حيث بلغت حوالي 1754.83 ألف طن، لترتفع مجددا في سنة 2004 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 2082.12 ألف طن، لتستمر في الارتفاع حتى سنة 2006 والتي بلغت الكمية المستوردة حوالي 4090.35 ألف طن ويعتبر ارتفاع كبير جدا.

والملاحظ على واردات الحليب ارتفاع واردات مسحوق الحليب حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2001 حوالي 219 ألف طن مسجلا ارتفاعا مقارنة بسنة 2000 التي بلغت الكمية المستوردة حوالي 188.08 ألف طن، لتستمر في الارتفاع في سنة 2002 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 234 ألف طن، لتنخفض الكمية في سنة 2003 حيث بلغت حوالي 211.07 ألف طن، لترتفع مجددا في سنة 2004 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 250.27 ألف طن، لتستقر في سنة 2005 على نفس الكمية المستوردة في سنة 2004، وفي سنة 2006 انخفضت الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 181.96 ألف طن.

أما في تونس فلقد شهدت الكمية المستوردة من الحليب ومشتقاته في سنة 2001 ارتفاعا حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 218.90 ألف طن بعدما بلغت في سنة 2000 حوالي 98.15 ألف طن، لتنخفض في سنة 2002 لتبلغ حوالي 107.81 ألف طن، لترتفع مجددا في سنة 2003 حيث بلغت الكمية حوالي 127.35 ألف طن، لتشهد في سنة 2004 تراجعا في الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 109.97 ألف طن لتستمر في الانخفاض في سنة 2005 و 2006 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 102.48 ألف طن و 64.86 ألف طن على التوالي.[1]

أما فيما يخص مسحوق اللبن فإن تونس لا تستورد هذا النوع من المنتوجات.

أما فيما يخص المغرب فإن وارداتها من الحليب ومشتقاته شهدت في سنة 2001 انخفاضا حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 236.99 ألف طن مقارنة بسنة 2000 التي بلغت فيها الكمية حوالي 483.77 ألف طن، لترتفع في سنة 2002 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 743.82 ألف طن، لتنخفض في سنة 2003 حيث بلغت الكمية حوالي 736.26 ألف طن، لتستمر في الانخفاض في سنة 2004 حيث بلغت 639.01 ألف طن، لتستقر في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004، لترتفع مجددا في سنة 2006 والتي بلغت فيها الكمية حوالي 682.17 ألف طن.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره ص: 187.

أما فيما يخص مسحوق الحليب فإن المغرب تنخفض فيه الكمية المستوردة لهذا النوع من المنتوج حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2001 حوالي 4.46 ألف طن مسجلا انخفاضا عن سنة 2000 الذي بلغت الكمية المستوردة فيها حوالي 5.56 ألف طن، لترتفع في سنة 2002 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 18.94 ألف طن، لتنخفض في سنة 2003 حيث بلغت الكمية حوالي 15.57 ألف طن، لتستمر في الانخفاض حتى سنة 2006 والتي بلغت فيها الكمية المستوردة حوالي 0.16 ألف طن.

خامسا- اتاحة الغذاء من واردات الزيوت النباتية:

شهدت الدول الثلاث تذبذبا في كمية وارداتها من الزيوت النباتية خلال الفترة 2000-2006 حيث أنه في الجزائر شهدت وارداتها من الزيوت النباتية في سنة 2001 ارتفاعا حيث بلغت حوالي 538.36 ألف طن مقارنة مع سنة 2000 التي بلغت فيها الكمية المستوردة حوالي 98.50 ألف طن، لتنخفض في سنة 2002 حيث بلغت حوالي 527.21 ألف طن، لترتفع مجددا في سنة 2003 و 2004 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 596.42 ألف طن و 1193.96 ألف طن على التوالي، لتنخفض في سنة 2005 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 515.59 ألف طن، لتشهد في سنة 2006 ارتفاعا في كميتها المستوردة من البذور الزيتية 660.68 ألف طن. ومن بين وارداتها التي تكتسي أهمية كبيرة من الزيوت النباتية زيت فول الصويا وزيت زهرة الشمس.[1]

أما في تونس فإنها شهدت في سنة 2001 استيراد 138.12 ألف طن من الزيوت النباتية مسجلة انخفاضا عن سنة 2000 التي بلغت فيها الكمية المستوردة حوالي 187.43 ألف طن، لترتفع في سنة 2002 و 2003 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 239.42 ألف طن و 275.07 ألف طن على التوالي، لتنخفض في سنة 2004 مجددا حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 261.14 ألف طن، لترتفع مجددا في سنة 2005 و 2006 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 263.98 ألف طن و 365.92 ألف طن على التوالي، ومن بين وارداتها من الزيوت النباتية التي تكتسي أهمية كبيرة زيت فول الصويا وزيت البذرة.

أما في المغرب فإن وارداتها من الزيوت النباتية بلغت في سنة 2001 حوالي 208.25 ألف طن مسجلة انخفاضا عن سنة 2000 التي بلغت فيها حوالي 331.83 ألف طن، لترتفع في سنة 2002 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 432.80 ألف طن،[2] وهي نفس الكمية التي استوردتها في سنة 2003، لتنخفض الكمية في سنة 2004 حيث بلغت حوالي 388.78 ألف طن، لتستقر على نفس الكمية في سنة 2005، لترتفع مجددا في سنة

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، مرجع سبق ذكره، ص:152.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 23، مرجع سبق ذكره، ص: 278.

2006 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 422.38 ألف طن، ومن بين الزيوت النباتية التي تكتسي أهمية كبيرة زيت فول الصويا وزيت زهرة الشمس.

المطلب الثالث: امكانات الحصول على الغذاء

أولا- أسعار السلع الغذائية الرئيسية:

ان لتغير الأسعار تأثير على نوعية الغذاء المستهلك وعلى امكانيات الحصول عليه وخاصة السلع ذات مرونة الطلب السعرية المرتفعة، ولقد عرف الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية حسب الرقم القياسي التجميعي البسيط والذي يعاب عليه أنه لا يأخذ في الحسبان الأهمية النسبية لكل سلعة من حيث التأثير على الرقم القياسي ولكن الدول الثلاث كانت تأخذ به في هذه الفترة، حيث شهدت تونس ارتفاع في معدل الرقم القياسي للأسعار في سنة 2001 حوالي وذلك بحوالي 58.20% مقارنة بسنة الأساس 1990، ليستمر في الارتفاع في سنة 2002 حيث بلغ المعدل حوالي 62.60% ليستمر حتى سنة 2006 والتي بلغ فيها المعدل حوالي 68.80 %.

أما في المغرب فإن معدل ارتفاع الأسعار القياسية للأغذية المقارن بسنة الأساس 1989 عرف بلغ في سنة 2001 بـ 59.10% مقارنة بسنة الأساس 1989، أما في سنة 2002 فلقد بلغ معدل الرقم القياسي 57.5% مسجلا انخفاضا طفيفا، أما في سنة 2003 فلقد بلغ حوالي 60.2% مسجلا ارتفاعا عن السنة التي سبقته، ليستمر في الارتفاع حتى سنة 2006 حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار حوالي 74.3%.

أما في الجزائر فإن معدل الرقم القياسي للأسعار المقارن بسنة الأساس 1989 شهد في سنة 2001 ارتفاعا كبيرا بلغ حوالي 504.43%، أما في سنة 2002 فقد بلغ الرقم القياسي للأسعار حوالي 506% ليستمر في الارتفاع حتى سنة 2006 حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار حوالي 575%.

من خلال دراستنا للرقم القياسي للأسعار فالملاحظ هو ارتفاع الأسعار خلال 17 سنة في كل من الجزائر والمغرب و16 سنة في تونس، حيث تعدت النصف في الدول الثلاث وهو ما يؤثر بشكل كبير على المستوى المعيشي لمواطنيها.

ثانيا: مستويات دخول الأفراد: إن متوسط دخل الأفراد يعبر عن مدى قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء بالكمية والنوعية والتي تنخفض في الدول ذات متوسط الدخل الأدنى والمتوسط، وترتفع في الدول ذات الدخل المرتفع.

لقد حدد الدخل الوطني الأدنى المضمون في تونس في القطاع الفلاحي سنة 2001 بحوالي 181 دينار تونسي ليرتفع في سنة 2002 إلى حوالي 187 دينار تونسي، ليستمر في الارتفاع حتى سنة 2006 والذي بلغ حوالي 213 دينار تونسي، أما الدخل الوطني

الأدنى المضمون في القطاعات غير الفلاحية فإنه بلغ في سنة 2001 حوالي 162 دينار تونسي، في حين بلغ حوالي 167 دينار تونسي في سنة 2002 ليستمر في الارتفاع حتى سنة 2006 حيث بلغ فيها حوالي 189 د.ت.

أما الدخل الوطني الأدنى المضمون في المغرب فلقد بلغ في سنة 2001 حوالي 1676.98 درهم للعمال والمستخدمين في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة، و1183 درهم في القطاع الفلاحي، ليشهد الثبات في السنتين المقبلتين، ليرتفع في سنة 2004 حيث بلغ حوالي 1845.06 درهم بالنسبة للعمال والمستخدمين في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة، و1300 درهم في القطاع الفلاحي، ليضاف في سنة 2005 قطاعات أخرى وهي السياحة والنسيج والجلد والصناعات الغذائية وبأجر قاعدي يساوي 1845.06 درهم، وفي سنة 2006 لم يطرأ أي تغيير على الأجر القاعدي الأدنى.

أما الدخل الوطني الأدنى المضمون في الجزائر فلقد بلغ حوالي 8000 د.ج في سنة 2001 والذي يمس الأشخاص الذين يؤدون عملا يدويا أو فكريا لحساب شخص طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص حسب القانون الخاص رقم 90-11، ليبقى ثابتا حتى سنة 2004 حيث ارتفع إلى 10.000 د.ج ليبقى ثابتا في السنتين المقبلتين.

أما فيما يخص الأجر المتوسط في عند جمع أجور جميع القطاعات الاقتصادية والادارية فقد تراوح بين 62 د.ت و 232 د.ت وهذا حسب المعد في سنة 2002.

أما فيما يخص الأجر المتوسط للمواطن المغربي خلال الفترة قيد الدراسة 2000-2006 فإنه بلغ في حسب المسح لسنة 2006 حوالي 5080 درهم مغربي في القطاعات الحكومية و 4932 درهم في القطاعات الخاصة.

أما فيما يخص الأجر المتوسط للمواطن الجزائري فلقد بلغ حوالي 13.000 د.ج في سنة 2001 ، ليرتفع في سنة 2002 إلى 14.000 د.ج، ليبقى ثابتا حتى سنة 2006.

المطلب الرابع: استقرار الغذاء

لابد في دراسة امكانية استقرار الغذاء أن ندرس نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري وقيمة الواردات مقارنة بصادرات السلع، والوضعية المالية لتلك الدول لمعرفة مدى قدرتها على مواجهة خطر انعدام الأمن الغذائي.

أولا- الاعتماد على واردات الحبوب: لمعرفة مدى اعتماد الدول على واردات الحبوب وجب علينا تحديد الفجوة الغذائية لمنتوج الحبوب والبقول الجافة، ووقع الاختيار على هذين النوعين كونهما يعتبران مكونا رئيسيا لسلة الغذاء وأحد العناصر الرئيسية في تحقيق الأمن الغذائي .

فالفجوة الغذائية في المغرب مع نهاية 2006 بعدما شهدت تذبذبا في السنوات من 2000-2005 تعتبر مرتفعة في منتوجات الحبوب الذرة الشامية والذرة الرفيعة، أما فيما يخص القمح والشعير والأرز فإن المغرب حقق قفزة نوعية حيث بلغت الفجوة في منتوج القمح حوالي 22.39% في حين بلغت في منتوج الشعير 7.37% وبالتالي يمكن القول بأن المغرب استطاع أن يحقق أمنه الغذائي من الحبوب الرئيسية القمح والشعير عن طريق الانتاج المحلي.

أما في الجزائر فيمكن القول بأن الفجوة الغذائية مرتفعة في منتوج القمح بعدما شهدت تذبذبا خلال الفترة 2000-2005 ، ولقد بلغت الفجوة في منتوج القمح حوالي 64.22%، وبذلك لم تستطع الجزائر الوصول للهدف المسطر وهو تخفيف نسبة الواردات لهذا المنتج ، ولا تزال فاقدة للعملة الصعبة حيث بلغت قيمة الواردات بالنسبة لمنتوج القمح مع نهاية 2006 حوالي 1070.39 مليون دولار أي مليار دولار.

أما في تونس فإن الفجوة الغذائية ترتفع في منتوجات الحبوب القمح والشعير، وهذا في نهاية سنة 2006 بعدما شهدت تذبذبا في الفترة 2000-2005، حيث بلغت في منتوج القمح مع نهاية سنة 2006 حوالي 52.84% في حين بلغت الفجوة في منتوج الشعير حوالي 63.63%، ، وبالتالي فإن تونس لا تزال تهدر في العملة الصعبة حيث بلغت قيمة الواردات بالنسبة لمنتوج القمح حوالي 264 مليون دولار، في حين بلغت قيمة الواردات بالنسبة لمنتوج الشعير حوالي 106.48 مليون دولار.

ثانيا- الاعتماد على واردات الحليب والسكر الخام: تسعى الدول الثلاث جاهدة إلى توفير المنتوجات الغذائية عن طريق الانتاج المحلي من خلال اصدارها مجموعة من التشريعات لتشجيع الانتاج المحلي والعمل على تخفيض الواردات ومن بين السلع التي تسعى المغرب والجزائر وتونس إلى تطويرها الحليب والسكر الخام، وفيما يلي مدى نجاح تلك الدول في تحقيق الهدف:

ان الفجوة الغذائية بالنسبة لمنتوج الحليب في تونس بلغت حوالي 6.21% في سنة 2006 وبالتالي فإن نسبة الاكتفاء الذاتي بلغت حوالي 93.79% ولذلك يمكن القول بأن

تونس لا تعتمد على الواردات لتلبية الطلب المتزايد على منتوج الحليب من طرف مواطنيها وأن الذي تخسره من العملة الصعبة نتيجة الاستيراد بلغ حوالي 28.30 مليون دولار.

أما في الجزائر فإن الفجوة الغذائية بالنسبة لمنتوج الحليب بلغت حوالي 69.75% في 2006 وبالتالي ارتفاع كمية الواردات مقارنة بالانتاج المحلي حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي حوالي 30.25% وبذلك يمكن القول بأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات لتغطية العجز في السوق وهذا ما أفقدها مزيدا من العملة الصعبة حيث كلفتها 706.79 مليون دولار وهو مبلغ كبير جدا.

أما في المغرب فإن نسبة الفجوة الغذائية بلغت حوالي 30.28% في سنة 2006 وهو ما يعني بأن نسبة الاكتفاء الذاتي بلغت حوالي 69.72% وهو ما يبين بأن المغرب لا يعتمد بشكل كبير على الواردات لتغطية العجز الحاصل في السوق نتيجة ارتفاع الطلب على هذا النوع من المنتوج، ولكن هاته الواردات كلفت الدولة نزيف للعملة الصعبة بلغت قيمتها حوالي 113.29 مليون دولار.

أما بالنسبة لمنتوج السكر الخام الذي تستعمله شركات التكرير لإنتاج سكر المائدة في تونس فلقد بلغت الفجوة الغذائية 100% وهو ما يعني بأن تونس تعتمد بشكل كلي على الواردات لتلبية الطلب على هذا النوع من المنتوج، وهو ما كلف الدولة التونسية نزيفا في العملة الصعبة بلغت قيمتها حوالي 168.30 مليون دولار.

وكما قيل على الدولة التونسية يمكن قوله على الجزائر حيث بلغت نسبة الفجوة الغذائية حوالي 100% في سنة 2006 وهو ما يعبر على أن الحكومة الجزائرية تعتمد بشكل كلي على الواردات لتلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من السلعة، وهو ما أفقد الدولة مزيدا من العملة الصعبة بلغت قيمتها حوالي 426.58 مليون دولار.

أما في المغرب فإن الفجوة الغذائية بالنسبة لمنتوج السكر الخام قد بلغت حوالي 61.70% وهذا في سنة 2006 وهذا يعني أن نسبة الاكتفاء الذاتي بلغت حوالي 38.30% وبالتالي فإن المغرب يعتمد على الواردات بشكل كبير لتلبية الطلب المتزايد في السوق الوطنية وهذا ما كلف الدولة مزيدا من استنزاف للعملة الصعبة بلغت قيمته 261.18 مليون دولار.

لم تستطع الجزائر وتونس تحقيق ما كانت تهدف اليه وهو زيادة الانتاج المحلي وتخفيض الواردات من السلع الضرورية كالحبوب والبقوليات وهذا رغم القروض الكبيرة

التي قدمتها والتي بلغت حوالي 4718.05 مليون دولار في الجزائر و 6216.55 مليون دولار في تونس وهي مبلغ كبيرة، حيث لا تزال تستورد كميات كبيرة من الحبوب والبقوليات مقارنة بما تنتجه، وبالتالي فإن ذلك يشكل خطرا على أمنها الغذائي خاصة في ظل التقلبات في الأسواق العالمية، أما المغرب فإنه استطاع أن يحسن من انتاجه بما ساعده على تخفيض تكلفة وارداته من السلع الغذائية من الحبوب والبقول الجافة حيث حقق اكتفاء ذاتيا وصل إلى 99.68% بالنسبة لمنتوج الحمص و98.67% بالنسبة لمنتوج الفول الجاف، أما بالنسبة لمنتوج القمح فإنها استطاعت أن تحقق اكتفاء ذاتيا بلغ حوالي 77.61% وفي منتوج الشعير 92.36% ومنتوج الأرز حوالي 95.29% وبالتالي بإمكان المغرب أن يتفادى الأزمات الناتجة عن التغيرات في الأسواق العالمية وفي المستقبل وجب عليه العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 100% وبما يسمح بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين من خلال انتاج السلع بأسعار منخفضة وكذلك بامكان المغرب مستقبلا أن يكون من مصدري الحبوب والبقول الجافة وذلك عن طريق التوسع في المساحة المزروعة وتحسين الانتاجية وهذا ما سنقف عليه في الفترة المبحث الثاني وهل استطاع المغرب أن يحقق ذلك أم عكسه، في حين وجب على كل من الجزائر وتونس بذل مجهودات أكبر لتحسين الانتاج بما يقلص من فاتورة الاستيراد وبما يجنبها المخاطر نتيجة تقلبات أسواق السلع في العالم

المبحث الثاني:

تقييم الأمن الغذائي وفقا لأبعاده 2007-2011 بعد الأزمة الغذائية العالمية

بعدما فشلت كل من الجزائر وتونس من تحقيق طفرة نوعية في الانتاج الزراعي خلال الفترة 2000-2006 فيما يخص الحبوب والحليب والسكر كونهما من المنتوجات الرئيسية المساهمة في تحقيق الأمن وبعدما شهدت سنة 2007 ارتفاع في أسعار المواد الغذائية الذي أثر على القدرة الشرائية للمواطنين بما أصبح يشكل تهديدا لوجود تلك الحكومات حيث سعت تلك الدول إلى تدارك الوضع من خلال السياسات التي طبقتها لدعم الاسعار والعمل على تشجيع المزارعين لزيادة الانتاج إما عن طريق تحسين الانتاجية أو زيادة المساحة المزروعة وفيما يلي تقييم النتائج التي تحققت من خلال تقييم حزمة من السياسات التي تم ذكرها في الفصل الثاني حيث تم تقسيم هذه المرحلة إلى جزأين وهي مرحلة قبل الربيع العربي لسنة 2011 التي شهدتها تونس والمرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد الربيع العربي ونهاية البرنامج الطارئ للأمن الغذائي الذي أطلقته الدول العربية، اما في المغرب فإنها سعت إلى الحفاظ على ما تم تحقيقه في سنة 2006 والعمل على تحسين الانتاج أكثر بما يحقق لها اكتفاء ذاتيا في الحبوب والبقول الجافة وفيما يلي أهم ما تحقق من تلك السياسات:

المطلب الأول: اتاحة الغذاء من الانتاج المحلي

من خلال السياسات التي تم اتباعها من طرف كل من الجزائر وتونس والمغرب، والتي كانت تسعى الى زيادة الانتاج من السلع الضرورية من الحبوب والبقول الجافة والسكر والحليب جاءت النتائج على النحو التالي:

أولا- اتاحة الغذاء من انتاج الحبوب: شهدت الفترة 2007-2011 تذبذبا في الانتاج في الدول الثلاث فيما يخص انتاج الحبوب، ولقد جاءت النتائج على النحو التالي:

شهد انتاج القمح في الجزائر سنة 2008 تراجعا حيث بلغ حوالي 1278.70 ألف طن مقارنة بسنة 2007 التي بلغ فيها الانتاج حوالي 2318.96 ألف طن، لترتفع في سنة 2009 والتي بلغ فيها الانتاج 2953.12 ألف طن، لتتراجع في سنة 2010 و 2011 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 2952.70 ألف طن و 2554.93 ألف طن على التوالي.[1]

عند مقارنة ما تحقق من انتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ متوسط انتاجه حوالي 2411 ألف طن مع ما تحقق في سنة 2006 والتي بلغ فيها الانتاج

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، الخرطوم، ص:39.

حوالي 2687.93 ألف طن نلاحظ انخفاضا في الانتاج والسبب التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت في المتوسط حوالي 1647.12 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2006 حوالي 2058.05 ألف هكتار، في حين شهدت الانتاجية تحسنا حيث بلغت في المتوسط حوالي 1451 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2006 حوالي 1306 كجم/هكتار، وبالتالي لم تستطع الجزائر التوسع في المساحة المزروعة قمحا ولا الحفاظ على المساحة المزروعة في سنة 2006، في حين نجحت في تحسين الانتاجية.

أما في تونس فإن انتاج القمح شهد في سنة 2008 شهد انخفاضا حيث بلغ حوالي 918.90 ألف طن مقارنة بسنة 2007 التي بلغ فيها الانتاج حوالي 1442.75 ألف طن، لتستقر في سنة 2009 بنفس الكمية، ولتشهد في سنة 2010 انخفاضا حيث بلغت حوالي 821.90 ألف طن، ولشهد في سنة 2011 ارتفاعا في الانتاج والتي بلغ فيها حوالي 1605.50 الف طن.

عند مقارنة ما تحقق من انتاج القمح في تونس خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ متوسط انتاجها حوالي 1141 ألف طن مقارنة مع سنة 2006 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 1250 ألف طن مسجلة انخفاضا، والسبب التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت في المتوسط حوالي 801.27 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2006 حوالي 999.80 ألف هكتار، في حين شهدت الانتاجية تحسنا حيث بلغت في المتوسط حوالي 1431 كجم/هكتار لعدما بلغت في سنة 2006 حوالي 1250 كجم/هكتار، وبالتالي فإن تونس فشلت في التوسع في المساحة المزروعة وفي الحفاظ على المساحة المزروعة في سنة 2006 في حين نجحت في تحسين الانتاجية.

أما في المغرب فإن انتاج القمح شهد في سنة 2008 ارتفاعا حيث بلغ حوالي 3769.29 ألف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغ فيها حوالي 395.60 ألف طن، لتستمر في الارتفاع في سنة 2009 والتي بلغ فيها حوالي 6371 ألف طن، لتنخفض في سنة 2010 والتي بلغ فيها الانتاج 4876.10 الف طن، لترتفع مجددا في سنة 2011 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 6017.70 ألف طن.[1]

عند مقارنة ما تحقق في انتاج القمح في المغرب خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ متوسط الانتاج حوالي 4285.93 ألف طن مع ما تحقق في سنة 2006 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 6326.70 ألف طن نلاحظ انخفاضا في الانتاج والسبب التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت في المتوسط حوالي 2556 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2006

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 32، الخرطوم، ص: 39.

حوالي 3106.60 ألف هكتار، وكذلك شهدت الانتاجية تراجعا حيث بلغت في المتوسط حوالي 1555 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2006 والتي بلغت فيها الانتاجية حوالي 2036 كجم/هكتار، وبالتالي فإن المغرب فشل في التوسع في المساحة المزروعة وفشل كذلك في الحفاظ على المساحة المزروعة في سنة 2006، وكذلك فشل في تحسين الانتاجية وكذلك في الحفاظ على الانتاجية المحققة في سنة 2006.

أما فيما يخص انتاج الشعير في الدول الثلاث فإنه شهد نفس الوضعية حيث شهد التذبذب، ففي الجزائر شهد الانتاج في سنة 2008 انخفاضا حيث بلغ حوالي 387.30 ألف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغ فيها حوالي 1186.66 ألف طن، ليرتفع في سنة 2009 والتي بلغ فيها حوالي 2203.36 ألف طن، لتشهد الانخفاض في سنة 2010 و 2011 والتي بلغت فيها حوالي 1503.90 ألف طن و 1104.21 ألف طن على التوالي.[1]

عند مقارنة ما تحقق من انتاج الشعير في الجزائر خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ متوسط انتاجها حوالي 1277.08 ألف طن مقارنة بسنة 2006 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 1235.88 ألف طن نلاحظ ارتفاعا طفيفا، والسبب هو التحسن في الانتاجية حيث بلغت حوالي 1302 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2006 حوالي 1106 كجم/هكتار، في حين لم تستطع في التوسع في المساحة المزروعة ولا الحفاظ على نفس المساحة المزروعة في سنة 2006، حيث بلغت المساحة المزروعة في المتوسط حوالي 928.09 ألف هكتار مقارنة بسنة 2006 والتي بلغت فيها المساحة المزروعة حوالي 1117.72 ألف هكتار، وبالتالي يمكننا القول بأن الجزائر لم تستطع التوسع في المساحة المزروعة ولكن استطاعت أن تحقق ارتفاعا في الانتاجية وهو ما يجعلنا أن نحكم عليها بالفشل في تحقيق الهدف المنشود وهو التوسع في المساحة المزروعة تحسين الانتاجية من خلال الذي قدمته للمزارعين.

أما فيما يخص إنتاج الشعير في تونس فلقد شهدت في سنة 2008 انخفاضا حيث بلغ حوالي 253.90 الف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغ فيها حوالي ، ليثبت الانتاج في سنة 2009 كما هو محقق في سنة 2008، لتنخفض مجددا في سنة 2010 والتي بلغ فيها حوالي 236.90 ألف طن، لترتفع في سنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 680.80 ألف طن.

اذا ما تم مقارنة ما تحقق في انتاج الشعير في تونس خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ متوسط الانتاج فيها حوالي 392.13 ألف طن مع ما تحقق في سنة 2006 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 354.08 ألف طن نلاحظ تحسن طفيف في الانتاج وهذا نتيجة لتحسن الانتاجية والتي بلغت في المتوسط حوالي 707 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2006

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

حوالي 605 كجم/هكتار، في حين شهدت المساحة المزروعة انخفاضا حيث بلغت في المتوسط حوالي 547 ألف هكتار مقارنة بسنة 2006 حوالي 585.45 ألف هكتار وبالتالي فإن تونس لم تستطع التوسع في المساحة المزروعة ولكن استطاعت أن تحافظ نوعا ما على المساحة المزروعة والتي لم تشهد انخفاضا كبيرا، في حين حسنت من انتاجيتها.

اما في المغرب فإن انتاج الشعير شهد في سنة 2008 ارتفاعا حيث بلغت حوالي 1353.20 ألف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغت حوالي 762.50 ألف طن، لتستمر في الارتفاع في سنة 2009 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 3786.00 ألف طن،[1] ليتراجع الانتاج في سنة 2010 و 2011 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 2566.40 ألف طن و 2317.60 ألف طن على التوالي.

عند مقارنة ما تحقق من انتاج الشعير في المغرب خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ الانتاج في المتوسط حوالي 2157.14 ألف طن مع ما تحقق في سنة 2006 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 2535 ألف طن، نلاحظ انخفاضا في الانتاج والسبب هو التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت في المتوسط حوالي 1657.32 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2006 حوالي 2188.70 ألف طن، في حين شهدت الانتاجية ارتفاعا حيث بلغت في المتوسط حوالي 1228 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2006 والتي بلغت حوالي 1158 كجم/هكتار، والذي يمكن قوله بالتالي فإن المغرب لم يستطع التوسع في المساحة المزروعة ولا الحفاظ على ما تحقق في سنة 2006 رغم أنه شهد نجاحا في تحسين الانتاجية.

عند مقارنة ما تحقق من انتاج الحبوب الشعير والقمح في كل من المغرب والجزائر وتونس خلال الفترة 2007-2011 نلاحظ أن المغرب لا يزال يحتل المرتبة الأولى في رغم التراجع في الانتاج، ولا تزال الجزائر تحتل المرتبة الثانية وتونس المرتبة الثالثة، وبالتالي استمرار الوضعية التي كانت قبل سنة 2000.

ثالثا- اتاحة الغذاء من البطاطس:

لقد شهد انتاج البطاطس في تونس ارتفاعا في سنة 2008 حيث بلغ حوالي 400 ألف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغ فيها حوالي 357 ألف طن وهذا الارتفاع ناتج عن التحسن الذي حقق في الانتاجية حيث ارتفعت من 14198 كجم/هكتار إلى 16260 كجم/هكتار، ليشهد الانتاج الثبات في سنة 2009 نتيجة الثبات في المساحة المزروعة في سنة 2008 والثبات في الانتاجية، لينخفض الانتاج في سنة 2010 حيث بلغ حوالي 370 ألف طن نتيجة التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 22.37 ألف هكتار

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، ص: 40.

مقارنة بسنة 2009 والتي بلغت فيها المساحة المزروعة حوالي 24.60 ألف هكتار،[1] ليستمر الانتاج في الانخفاض في سنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 367 ألف طن ولكن السبب يعود إلى التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 15165 كجم/هكتار في نفس السنة مقارنة بسنة 2010 والتي بلغت حوالي 16540كجم/هكتار.

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج البطاطس في تونس خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 378.80 ألف طن مع ما تحقق من انتاج في سنة 2006 والذي بلغ حوالي 365 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج والسبب هو التحسن في الانتاجية والتي بلغت في المتوسط حوالي 15683 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2006 حوالي 14484 كجم/هكتار، في حين شهدت المساحة المزروعة انخفاضا والتي بلغت في المتوسط حوالي 24.18 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2006 حوالي 25.20 ألف هكتار وبالتالي فتونس فشلت في التوسع في المساحة المزروعة.

أما فيما يخص انتاج البطاطس في الجزائر فإنه شهد في سنة 2008 والتي بلغ فيها حوالي 2171.06 ألف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغ فيها حوالي 1506.86 ألف طن وهذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع المساحة المزروعة من 79.34 ألف هكتار في سنة 2007 إلى 91.84 ألف هكتار في سنة 2008، ليستمر الانتاج في الارتفاع حتى سنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 3862.19 ألف هكتار لنفس السبب ألا وهو التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 131.90 ألف هكتار مقارنة بسنة 2008 والتي بلغت حوالي 91.84 ألف هكتار.

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج البطاطس في الجزائر خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 2695.29 ألف طن مع ما تحقق في سنة 2006 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 2180.96 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج والسبب هو التحسن في الانتاجية والتي بلغت في المتوسط حوالي 24808 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2006 حوالي 22068 كجم/هكتار وكذلك إلى التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت في المتوسط حوالي 106.03 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2006 حوالي 98.83 ألف هكتار.

أما فيما يخص انتاج البطاطس في المغرب فإنه شهد الثبات في الانتاج في سنة 2008 والذي بلغ حوالي 1560 ألف طن مقارنة بسنة 2007 بسبب الثبات في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 60 ألف هكتار والثبات في الانتاجية والتي بلغت حوالي 26000

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، مرجع سبق ذكره: ص: 45.

كجم/هكتار، ليشهد في سنة 2009 الارتفاع حيث بلغ حوالي 1629 ألف طن نتيجة التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 63.20 ألف هكتار، لينخفض في سنة 2010 حيث بلغ حوالي 1434.10 ألف طن نتيجة الانخفاض في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 56.29 ألف هكتار، ليعاود الانتاج الارتفاع في سنة 2011 والذي بلغ حوالي 1721.30 ألف طن والسبب راجع إلى التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 29764 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2010 والتي بلغت حوالي 25467 كجم/هكتار.[1]

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج البطاطس في المغرب خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 1580.88 ألف طن مع ما تحقق من انتاج في سنة 2006 والذي بلغ حوالي 1569.10 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج والسبب هو التحسن في الانتاجية والتي بلغت في المتوسط حوالي 26603 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2006 حوالي 26327 كجم/هكتار في حين شهدت المساحة المزروعة انخفاضا حيث بلغت في المتوسط حوالي 59.46 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2006 حوالي 59.60 ألف هكتار.

عند مقارنة ما حققت كل من الجزائر المغرب وتونس بالنسبة لمنتوج البطاطس احتلت المرتبة الأولى من حيث الانتاج مقارنة بالمغرب وتونس، ولكن لا تزال الانتاجية منخفضة عن المغرب التي لا تزال تحتل المرتبة الأولى من حيث الانتاجية، وبالتالي وجب على الجزائر اتباع طرق حديثة لتحسين انتاجيتها.

ثالثا- اتاحة الغذاء من اللحوم البيضاء والحمراء والسمك: أما فيما يخص انتاج اللحوم الحمراء البيضاء والحمراء والسمك والذي سعت الدول في سياساتها لتطويره فإن النتائج حسب الملحق رقم 16 و 17 جاءت على النحو التالي:

ففيما يخص تطور عدد الأبقار في تونس فإنه شهد في سنة 2008 الانخفاض بالنسبة للأبقار المحلية والأجنبية حيث بلغت حوالي 338 ألف رأس و 355 ألف رأس على التوالي مقارنة بسنة 2007 والتي بلغ فيها العدد حوالي 346 ألف رأس و 364 ألف رأس على التوالي، ليشهد الثبات في سنة 2009 لغياب الاحصائيات المقدمة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ليشهد العدد في سنة 2010 الانخفاض في أعداد الأبقار المحلية والأجنبية والتي بلغت حوالي 316 ألف رأس و 354 ألف رأس على التوالي،[2] ليستمر الانخفاض في سنة 2011 والتي بلغ فيها العدد 309 ألف رأس بالنسبة للأبقار المحلية و 346 ألف رأس بالنسبة للأبقار الأجنبية.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

أما فيما يخص أعداد الأبقار في الجزائر سواء المحلية أو الأجنبية فلقد شهدت في سنة 2008 فلقد شهدت الانخفاض بالنسبة للمحلية والتي بلغت حوالي 639 ألف رأس بعدما بلغت 643 ألف رأس في سنة 2007 في حين شهدت الارتفاع بالنسبة للأجنبية والتي بلغت حوالي 652 ألف رأس بعدما بلغت في سنة 2007 حوالي 216 ألف رأس، لينخفض العدد في سنة 2009 بالنسبة للأبقار الأجنبية والتي بلغت حوالي 229 ألف رأس في حين شهد أعداد الأبقار المحلية الارتفاع حيث بلغت حوالي 652 ألف رأس، ليشهد في سنة 2010 و 2011 عدد الأبقار حوالي 1747 ألف رأس و 1790 ألف رأس على التوالي وتشمل الأجنبية والمحلية حيث لا يوجد فصل بينها.

وأما بالنسبة لأعداد الأبقار المحلية في المغرب فإنها شهدت انخفاضا حيث بلغت حوالي 1331 ألف رأس مقارنة بسنة 2007 والتي بلغ فيها العدد حوالي 1341 ألف رأس، أما بالنسبة لعدد الأبقار الأجنبية فلقد شهدت الارتفاع والتي بلغت حوالي 1483 ألف رأس بعدما بلغت في سنة 2007 حوالي 1439 ألف رأس، ليستمر الانخفاض في أعداد الأبقار المحلية حتى سنة 2011 والتي بلغ فيها العدد حوالي 1306 ألف رأس، في حين استمر الارتفاع بالنسبة للأبقار الأجنبية حتى سنة 2011 والتي بلغ فيها العدد حوالي 1643 ألف رأس.[1]

أما بالنسبة لأعداد الأغنام فلقد شهدت الانخفاض في سنة 2008 والتي بلغت حوالي 7300 ألف رأس مقارنة مع سنة 2007 والتي بلغ فيها العدد حوالي 7618 ألف رأس ليستمر الانخفاض حتى سنة 2011 والتي بلغ فيها العدد حوالي 6998 ألف رأس.

أما بالنسبة لأعداد الأغنام في الجزائر فإنها شهدت في سنة 2008 فإنها شهدت الانخفاض حيث بلغ أعدادها حوالي 19946 ألف رأس بعدما بلغ في سنة 2007 حوالي 20154 ألف رأس، [2]ليشهد العدد في سنة 2009 الارتفاع حيث بلغ العدد حوالي 21404 ألف رأس، ليستمر العدد في الارتفاع حتى سنة 2011 والتي بلغ فيها العدد حوالي 23989 ألف رأس.

أما أعداد الأغنام في المغرب فإنه عرف في سنة 2008 ارتفاعا حيث بلغ العدد حوالي 17077 ألف رأس بعدما بلغ في سنة 2007 حوالي 16984 ألف رأس، ليستمر العدد في الارتفاع حتى سنة 2011 والتي بلغ فيها العدد حوالي 18429 ألف رأس.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

أما فيما يخص عدد الماعز في تونس فلقد شهد انخفاضا في سنة 2008 حيث بلغ عددها حوالي 1496 ألف رأس بعدما بلغ في سنة 2007 حوالي 1550 ألف رأس، ليستمر في الانخفاض حتى سنة 2011 والتي بلغ فيها العدد حوالي 1282 ألف رأس.[1]

أما فيما يخص أعداد الماعز في الجزائر فلقد شهدت في سنة 2008 الانخفاض حيث بلغ عدد الماعز حوالي 3751 ألف رأس بالمقارنة بسنة 2007 والتي بلغ فيها العدد حوالي 3837 ألف رأس، ليشهد العدد في سنة 2009 الارتفاع حيث بلغ عدد الماعز حوالي 3962 ألف رأس ليستمر العدد في الارتفاع حيث بلغ حوالي 4411 ألف رأس.

أما في المغرب فإن أعداد الماعز شهدت في سنة 2008 شهدت الانخفاض حيث بلغ عددها حوالي 5117 ألف رأس بالمقارنة بسنة 2007 والتي بلغ فيها العدد حوالي 5283 ألف رأس، ليشهد العدد في سنة 2009 الارتفاع حيث بلغ عدد الماعز حوالي 5283 ألف رأس ليستمر العدد في الارتفاع حتى سنة 2011 والتي بلغ فيها العدد حوالي 5505 ألف رأس.

أما فيما يخص انتاج اللحوم فلقد بلغ انتاج اللحوم الحمراء في تونس في سنة 2008 حوالي 121.38 ألف طن مسجلا نفس الانتاج المحقق في سنة 2007، ليبقى ثابتا حتى سنة 2009، ليرتفع في سنة 2010 والذي بلغ فيها الانتاج حوالي 121.80 ألف طن، لينخفض الانتاج في سنة 2011 والذي بلغ حوالي 117 ألف طن.

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ متوسط الانتاج حوالي 120.58 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2006 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 115.20 ألف طن.

أما فيما يخص انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر فلقد بلغ في سنة 2008 حوالي 235.93 ألف طن مسجلا نفس الانتاج المحقق في سنة 2007،[2] ليرتفع في سنة 2009 والذي بلغ حوالي 271 ألف طن، لينخفض في سنة 2010 حيث بلغ حوالي 263.23 ألف طن، ليعاود الارتفاع في سنة 2011 حيث بلغ حوالي 267.41 ألف طن.

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 254.82 ألف طن بما تحقق في سنة 2006 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 209.14 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج.

أما فيما يخص انتاج اللحوم الحمراء في المغرب فإنه بلغ حوالي 301 ألف طن في سنة 2008 مسجلا ارتفاعا عن سنة 2007 والذي بلغ فيه حوالي 291 ألف طن، ليستمر

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

في الارتفاع حتى سنة 2010 حيث بلغ حوالي 354 ألف طن، ليشهد الانخفاض في سنة 2011 حيث بلغ حوالي 351.29 ألف طن.[1]

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج اللحوم الحمراء في المغرب خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 325.82 ألف طن مع ما تحقق من انتاج خلال الفترة 2006 والذي بلغ حوالي 285.07 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج.

أما انتاج اللحوم البيضاء في تونس فلقد شهدت في سنة 2008 الارتفاع حيث بلغ الانتاج حوالي 102.50 ألف طن بعدما بلغ في سنة 2007 حوالي 96.10 ألف طن، ليستقر على نفس الكمية في سنة 2009، أما في سنة 2010 شهد انخفاضا حيث بلغ حوالي 101.95 ألف طن، ليعاود الارتفاع في سنة 2011 حيث بلغ حوالي 108 ألف طن.

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 102.21 ألف طن مع ما تحقق خلال 2006 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 78.80 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج.

أما فيما يخص انتاج اللحوم البيضاء في الجزائر فلقد بلغ في سنة 2008 حوالي 142.59 ألف طن مسجلا نفس الكمية المحققة في سنة 2007، ليشهد في سنة 2009 ارتفاعا حيث بلغ حوالي 190.83 ألف طن،[2] ليستمر في الارتفاع حتى 2011 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 330.33 ألف طن.

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 220.44 ألف طن مع ما تحقق في سنة 2006 والتي بلغ فيها حوالي 131.75 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج.

أما فيما يخص انتاج اللحوم البيضاء في المغرب فإنها شهدت الارتفاع في سنة 2008 حيث بلغ الانتاج حوالي 440 ألف طن بعدما بلغ في سنة 2007 حوالي 370 ألف طن، ليعرف في سنة 2009 الانخفاض حيث بلغ حوالي 430 ألف طن، ليعاود الارتفاع في سنة 2010 و 2011 حيث بلغ الانتاج حوالي 620 ألف طن و650 ألف طن على التوالي.

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج اللحوم البيضاء في المغرب خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 502 ألف طن بما تحقق في سنة 2006 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 340 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج.

أما فيما يخص انتاج الأسماك في تونس فلقد شهد في سنة 2008 الانخفاض حيث بلغ حوالي 100.60 ألف طن بعدما بلغ في سنة 2007 حوالي 105.10 ألف طن، ليثبت

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

الانتاج في سنة 2009، ليشهد في سنة 2010 الارتفاع في الانتاج حيث بلغ حوالي 102.40 ألف طن، ليستمر في الارتفاع في سنة 2011 حيث بلغ الانتاج حوالي 114 ألف طن.

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج الأسماك في تونس خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 104.70 ألف طن مع ما تحقق في سنة 2006 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 107.90 ألف طن نلاحظ انخفاضا في الانتاج.

أما انتاج الأسماك في الجزائر فلقد بلغ في سنة 2008 حوالي 142.04 ألف طن مسجلا انخفاضا عن سنة 2007 والتي بلغ فيها حوالي 148.84 ألف طن، ليستمر الانتاج في الانخفاض حتى سنة 2011 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 95.17 ألف طن.

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 129.68 ألف طن مع ما تحقق من انتاج خلال سنة 2006 والتي بلغ حوالي 156.73 ألف طن نلاحظ انخفاضا في الانتاج.

أما انتاج السمك في المغرب فلقد شهد الارتفاع في سنة 2008 حيث بلغ الانتاج حوالي 1019.08 ألف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغ فيها حوالي 890.86 ألف طن، ليستمر في الارتفاع في سنة 2010 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 1160.90 ألف طن،[1] ليشهد في سنة 2010 و 2011 الانخفاض حيث بلغ الانتاج حوالي 1136.15 ألف طن و956.99 ألف طن على التوالي.

اذا ما قارنا ما تحقق من انتاج الاسماك في المغرب خلال الفترة 2007-2011 والتي بلغ فيها متوسط الانتاج حوالي 1032.79 ألف طن مع ما تحقق في سنة 2006 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 866 ألف طن نلاحظ ارتفاعا في الانتاج.

عند مقارنة ما تحقق من انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك في كل من المغرب والجزائر وتونس فإننا نلاحظ أن المغرب لا يزال يحتل المرتبة الأولى في جميع المنتوجات لتحتل الجزائر المرتبة الثانية، لتأتي تونس في المرتبة الثالثة.

المطلب الثاني- اتاحة الغذاء من التجارة الخارجية:

تسعى الدول الثلاث إلى توفير غذائها عن طريق الواردات لمواجهة تزايد الطلب الداخلي ولقد جاءت واردات تلك الدول على النحو التالي:

أولا- اتاحة الغذاء من واردات الحبوب: لقد شهدت واردات الحبوب في الدول الثلاث تذبذبا، حيث شهدت واردات القمح في تونس في سنة 2008 ارتفاعا حيث بلغت حوالي

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

1762.44 ألف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغ فيها حوالي 1696 ألف طن، لتشهد في سنة 2009 استيراد نفس الكمية المستوردة في سنة 2008،[1] لتشهد في سنة 2010 الارتفاع حيث بلغت حوالي 1914.86 ألف طن، لتشهد في سنة 2011 الانخفاض حيث بلغت كمية الواردات حوالي 1589.90 ألف طن.

أما في الجزائر فإن واردات القمح شهدت في سنة 2008 ارتفاعا حيث بلغت حوالي 6351.63 ألف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغ فيها حوالي 4632.14 ألف طن، لتشهد الواردات في سنة 2009 الانخفاض حيث بلغت حوالي 5719.73 ألف طن، لتستمر في الانخفاض في سنة 2010 حيث بلغت كمية الواردات بالنسبة للقمح حوالي 5057.38 ألف طن.

أما في المغرب فإن واردات القمح شهدت في سنة 2008 ارتفاعا حيث بلغت حوالي 4091.23 ألف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغت فيها حوالي 3751.32 ألف طن، لتشهد في سنة 2009 الانخفاض حيث بلغت حوالي 2390.34 ألف طن، لتشهد في سنة 2010 و 2011 الارتفاع حيث بلغت حوالي 3349.08 ألف طن و4005.81 ألف طن على التوالي.[2]

أما فيما يخص واردات الشعير في تونس فإنها شهدت في سنة 2008 انخفاضا حيث بلغ حوالي 505.85 ألف طن ليستمر في الانخفاض حتى سنة 2011 والتي بلغت فيها كمية واردات الشعير حوالي 237.50 ألف طن.

أما واردات الشعير في الجزائر فإنها شهدت في سنة 2008 ارتفاعا حيث بلغت حوالي 291.87 ألف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغت فيها الواردات حوالي 56.82 ألف طن، لتشهد الانخفاض في سنة 2009 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 105.34 ألف طن لترتفع الكمية في سنة 2010 حيث بلغت حوالي 160 ألف طن، لتشهد الكمية المستوردة في سنة 2011 الثبات حيث سجلت نفس الكمية المستوردة.[3]

أما في المغرب فإن الكمية المستوردة شهدت انخفاضا حيث بلغت حوالي 325.22 ألف طن بعدما بلغت في سنة 2007 حوالي 549.80 ألف طن، لتشهد في سنة 2009 و 2010 الاستمرارية في الانخفاض حيث بلغت حوالي 272.70 ألف طن و 212.54 ألف طن على التوالي، لتشهد الكمية المستوردة في سنة 2011 الارتفاع حيث بلغت حوالي 265.50 ألف طن.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، مرجع سبق ذكره، ص: 137.
[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص: 136.
[3] المرجع نفسه، ص:138.

ثانيا- اتاحة الغذاء من واردات اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك لقد شهدت واردات اللحوم الحمراء في الدول الثلاث تذبذبا، حيث بلغت واردات تونس من اللحوم الحمراء حوالي 6.73 ألف طن في سنة 2008 مسجلة ارتفاعا عن سنة 2007 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 4.45 ألف طن، لتستورد في سنة 2009 نفس الكمية التي استوردها في سنة 2008،[1] لتشهد في سنة 2010 الانخفاض حيث بلغت حوالي 5.48 ألف طن وهي الكمية نفسها التي استوردتها في سنة 2011، والملاحظ أن اللحوم الحمراء المستوردة أكثر من 50% لحوم الأبقار حيث بلغت في سنة 2008 حوالي 3.79 ألف طن، وهي الكمية نفسها في سنة 2009، لتنخفض في سنة 2010 حيث بلغت حوالي 3.49 ألف طن وهي الكمية نفسها في سنة 2011.

أما في الجزائر فإن وارداتها من اللحوم الحمراء بلغت في سنة 2008 حوالي 52.93 ألف طن مسجلة الانخفاض عن سنة 2007 والتي بلغت حوالي 56.85 ألف طن، لترتفع في سنة 2009 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 62.30 ألف طن، وهي الكمية نفسها التي استوردتها في سنة 2010 و2011.

والملاحظ أن معظم وارداتها من اللحوم الحمراء تمثلت في لحوم الأبقار تراوحت النسبة بين 87% و 99% خلال الفترة 2007-2009، لتنخفض النسبة في سنة 2010 حيث بلغت حوالي 56%، لتعاود الارتفاع في سنة 2011 حيث مثلت نسبة وارداتها من لحوم الأبقار حوالي 99%.

أما واردات المغرب من اللحوم الحمراء فلقد بلغت حوالي 9.19 ألف طن في سنة 2008 مسجلة ارتفاعا عن سنة 2007 والتي بلغت فيها حوالي 8.58 ألف طن، لتستمر في الارتفاع في سنة 2009 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 10.99 ألف طن، لتنخفض في سنة 2010 حيث بلغت حوالي 5.79 ألف طن، لتعاود في سنة 2011 الارتفاع حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 11.79 ألف طن.[2]

والملاحظ أن واردات اللحوم الحمراء تقريبا من لحوم الأبقار، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2007 حوالي 8.16 ألف طن مثلت نسبة 95% من اجمالي اللحوم الحمراء المستوردة لتبقى هذه النسبة مرتفعة حتى سنة 2011 حيث بلغت نسبة واردات لحوم الأبقار حوالي 96%.

أما فيما يخص واردات تونس من اللحوم البيضاء فإنها استوردت حوالي 3.21 ألف طن في سنة 2010 وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2011 بعدما بلغت الكمية

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، مرجع سبق ذكره، ص:182.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

المستوردة في سنة 2008 حوالي 0.66 ألف طن وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2009.[1]

أما فيما يخص واردات الجزائر من اللحوم البيضاء لم تستورد أي كمية في سنة 2008 و 2009 لتستورد كمية لا تكاد تذكر بلغت حوالي 0.47 ألف طن في سنة 2010 وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2011.

لكن الجزائر تقوم باستيراد كمية من الصيصان بلغت في سنة 2008 حوالي 3.12 ألف طن مسجلة انخفاضا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغت حوالي 3.46 ألف طن، لترتفع الكمية في سنة 2009 حيث بلغت حوالي 4.18 ألف طن، وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2010 و 2011.

كذلك قامت الجزائر باستيراد الدواجن الحية حيث بلغت الكمية في سنة 2008 حوالي 16.30 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2007 حيث بلغت حوالي 14.17 ألف طن، لتشهد في سنة 2009 استمرار في الارتفاع في الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 19.61 ألف طن، وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2010 و 2011.

أما في المغرب فإنها لم تستورد كمية معتبرة من اللحوم البيضاء حيث بلغت حوالي في سنة 2008 حوالي 2.25 ألف طن مسجلا انخفاضا عن سنة 2007 حيث بلغت حوالي 2.93ألف طن، لتستمر في الانخفاض سنة 2009 حيث بلغت حوالي 1.32 ألف طن، لترتفع في سنة 2010 حيث بلغت حوالي 2.02 ألف طن، لتستمر في الارتفاع في سنة 2011 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 2.48 ألف طن.

أما فيما يخص واردات الدواجن الحية في المغرب فلقد بلغت في سنة 2008 حوالي 14.40 ألف طن لتتراجع عن سنة 2007 حيث بلغت حوالي 15.20 ألف طن، لتشهد في سنة 2009 أي استيراد لكمية الدواجن الحية، لتشهد في سنة 2010 استيراد 20.40 ألف طن، لتنخفض في سنة 2011 حيث بلغت حوالي 15.33 ألف طن.[2]

أما فيما يخص واردات تونس من الأسماك فإنها بلغت في سنة 2008 حوالي 46.63 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2007 حيث بلغت حوالي 39.11 ألف طن، ولقد استوردت الكمية نفسها في سنة 2009 التي استوردتها في سنة 2008، لتنخفض في سنة 2010 حيث بلغت الكمية المستوردة من الأسماك حوالي 45.58 ألف طن[3] وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2011.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

[3] المرجع نفسه، ص:199.

أما فيما يخص واردات الجزائر من الأسماك في سنة 2008 بلغت حوالي 18.20 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2007 حيث بلغت حوالي 18.04 ألف طن، لتستمر في الارتفاع في سنة 2009 حيث بلغت الكمية حوالي 28.22 ألف طن،[1] لتنخفض الكمية في سنة 2010 حيث بلغت حوالي 25.55 ألف طن، لتعاود الارتفاع في سنة 2011 حيث بلغت الكمية حوالي 29.17 ألف طن.

أما في المغرب فإن وارداتها من الأسماك بلغت في سنة 2008 حوالي 69.37 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2007 حيث بلغت حوالي 50.79 ألف طن، لتشهد في سنة 2009 انخفاضا حيث بلغت حوالي 50.19 ألف طن، لتشهد في سنة 2010 الارتفاع حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 51.03 ألف طن، لتشهد في سنة 2011 انخفاضا كبيرا في الكمية المستوردة من الأسماك حيث بلغت حوالي 8.92 ألف طن.

ثالثا- اتاحة الغذاء من واردات الحليب: لقد شهدت واردات الحليب والذي يعتبر من الغذاء الأساسي لدى مواطني الدول الثلاث تذبذبا خلال الفترة 2007-2011، وهذا حسب الملحق رقم (18) ففي تونس شهدت واردات الحليب سنة 2008 ارتفاعا حيث بلغت كمية الواردات حوالي 129.97 ألف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغت فيها الكمية المستوردة حوالي 70.34 ألف طن، وفي سنة 2009 بلغت نفس الكمية المستوردة في سنة 2008،[2] وفي سنة 2010 بلغت الكمية المستوردة حوالي 127.63 ألف طن وهي نفس الكمية التي استوردتها في سنة 2011. أما واردات في الحليب في الجزائر فإن الكمية بلغت في سنة 2008 حوالي 2547.13 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2007 والتي بلغت الكمية المستوردة فيها حيث بلغت حوالي 2495.88 ألف طن، لترتفع الكمية في سنة 2009 حيث بلغت حوالي 2752.26 ألف طن وهي الكمية نفسها التي استوردتها في سنة 2010، وفي سنة 2011 ارتفعت الكمية مجددا حيث بلغت حوالي 2831.71 ألف طن.[3]

أما في المغرب فإن الكمية المستوردة من الحليب بلغت في سنة 2008 حوالي 825.18 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2007 والتي بلغت فيها الكمية حوالي 646.63 ألف طن، لتنخفض في سنة 2009 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 696.24 ألف طن، لتستمر في الانخفاض في سنة 2010 و 2011 حيث بلغت حوالي 674.48 ألف طن و592.67 ألف طن على التوالي.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

[2] المرجع نفسه، ص:190

[3] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص:189.

1- **اتاحة الغذاء من واردات الزيوت النباتية:** فيما يخص الزيوت الزيتية فإنها شهدت هي الاخرى تذبذبا في وارداتها حسب حاجياتها، ولقد بلغت كمية واردات الزيوت النباتية في تونس في سنة 2008 حوالي 318.16 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2007 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 302.34 ألف طن، لتشهد في سنة 2009 استيراد نفس الكمية التي استوردتها في سنة 2008، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2010 حيث بلغت حوالي 294.91 ألف طن وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2011، ولقد مثلت وارداتها من الزيوت النباتية كل من زيت فول الصويا وزيت البذرة.

أما فيما يخص واردات الجزائر من الزيوت النباتية فلقد شهدت في سنة 2008 ارتفاعا حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 625.80 ألف طن مقارنة بسنة 2007 والتي بلغت فيها الكمية المستوردة حوالي 612.64 ألف طن، لتستمر في الارتفاع في سنة 2009 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 682.94 ألف طن،[1] وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2010 و 2011، ولقد شملت منتوجات الزيوت النباتية المستوردة كل من زيت فول الصويا وزيت زهرة الشمس.

أما فيما يخص واردات المغرب من الزيوت النباتية فلقد بلغت في سنة 2008 حوالي 443.12 ألف طن مسجلة انخفاضا عن سنة 2007 والتي بلغت فيها الكمية المستوردة حوالي 453.51 ألف طن، لتسجل في سنة 2009 ارتفاعا في الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 477.06 ألف طن، لتنخفض مجددا في سنة 2010 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 449.32 ألف طن، لتشهد في سنة 2011 الارتفاع في الكمية المستوردة من الزيوت النباتية حيث بلغت حوالي 472.10 ألف طن، ولقد شملت منتجات الزيوت النباتية المستوردة كل من زيت فول الصويا وزيت زهرة الشمس.[2]

رابعا- اتاحة الغذاء من واردات السكر الخام: أما فيما يخص السكر الخام والذي تقوم تلك الدول بتكريره لاستخراج السكر الذي يعتبر من السلع التي تشهد استهلاك كبير من طرف مواطني تلك الدول فإنها شهدت وارداتها حوالي:

ان واردات تونس من السكر الخام بلغت في سنة 2008 حوالي 382.27 ألف طن مسجلا انخفاضا عن سنة 2007 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 417.65 ألف طن، أما في سنة 2009 فإن تونس قامت باستيراد نفس الكمية المستوردة في سنة 2008، وفي سنة 2010 تراجعت الكمية المستوردة من السكر الخام حيث بلغت حوالي 380.22 ألف طن وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2011.

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص ص: 154، 155، 162.

أما فيما يخص واردات الجزائر من السكر الخام فلقد بلغت في سنة 2008 حوالي 1115.48 ألف طن مسجلة انخفاضا عن سنة 2007 والتي بلغت فيها الكمية المستوردة حوالي 1219.41 ألف طن، لترتفع الكمية المستوردة في سنة 2009 حيث بلغت حوالي 1231.86 ألف طن، لتستمر في الارتفاع في سنة 2010 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 1347.92 ألف طن وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2011.[1]

أما فيما يخص واردات المغرب من السكر الخام فلقد بلغت حوالي 749.14 ألف طن في سنة 2008 مسجلة انخفاضا عن سنة 2007 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 770.57 ألف طن، لتشهد في سنة 2009 ارتفاعا في الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 974.27 ألف طن،[2] لتنخفض في سنة 2010 حيث بلغت حوالي 794.77 ألف طن، لتشهد في سنة 2011 الارتفاع مجددا في الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 881.93 ألف طن.

المطلب الثالث: امكانات الحصول على الغذاء

أولا- أسعار السلع الغذائية:

ان ارتفاع الأسعار تشكل هاجزا لدى الشعوب وذلك لتأثيرها على القدرة الشرائية، حيث شهدت أسعار السلع الغذائية في تونس ارتفاعا في سنة 2008 حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي 14.90% مقارنة بسنة 2007 والتي بلغت حوالي 8.2% وهذا حسب سنة الأساس 2005، لتستمر في الارتفاع في سنة 2009 حيث بلغت نسبة الزيادة في الأسعار حوالي 19.9% ، ليستمر الارتفاع في سنة 2010 حيث بلغت نسبة الزيادة في الأسعار حوالي 28.1%، وفي سنة 2011 استمر الارتفاع في أسعار المواد الغذائية حيث بلغت حوالي 32.7% وهذا لنفس سنة الأساس 2005.

أما في الجزائر فإن أسعار السلع الغذائية شهدت ارتفاعا في سنة 2008 حيث بلغت حوالي 28.40% مقارنة بسنة 2007 والتي بلغت حوالي 19.43%، لتستمر في الارتفاع في سنة 2009 حيث بلغت حوالي 38.96%، أما في سنة 2010 فلقد بلغت نسبة الارتفاع حوالي 44.85% ليستمر الارتفاع في سنة 2011 حيث بلغت حوالي 50.96%، وهذا الارتفاع المسجل خلال الفترة 2007-2011 مقارنة بسنة الأساس 2001.

أما في المغرب فإن أسعار السلع الغذائية بلغت في سنة 2008 حيث بلغت حوالي 12.6% وذلك مقارنة بسنة الأساس 2006، بعدما بلغت في سنة 2007 حيث بلغت حوالي 81.8% وذلك مقارنة بسنة الأساس 1989، لتشهد الأسعار في سنة 2009 ارتفاعا حيث

[1] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 32، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

[2] الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 31، مرجع سبق ذكره، ص:144.

بلغت حوالي 13.6% لسنة الأساس 2006، لتستمر في الارتفاع في سنة 2010 حيث بلغت حوالي 14.90% لسنة الأساس 2006.

ثانيا- مستويات دخول الأفراد: ان ارتفاع الأسعار يشكل تهديد مباشرا على الأمن الغذائي ولمواجهة ارتفاع الأسعار لا بد للدولة أن تعمل على تخفيض الأسعار بزيادة المعروض أو بتحسين الأجر الحقيقي لمواطنيها بما يسمح لهم من توفير غذائهم، وكون الدول الثلاث شهدت ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية إلا أن الأجور لم تتحسن بالشكل الذي يسمح لمواطني تلك الدول من مجابهة ارتفاع أسعار الغذاء الذي أصبح يهدد أمنهم الغذائي.

فمثلا في تونس شهد الأجر الوطني الأدنى خلال الفترة 2007-2011 عدة تغيرات حيث بلغ الأجر الوطني الأدنى في قطاع الفلاحة سنة 2007 حوالي 221.37 دينار تونسي، وفي سنة 2008 ارتفع إلى حوالي 232.47 دينار تونسي، ليتغير في سنة 2009 حيث بلغ حوالي 240.57 دينار تونسي، ليستمر الارتفاع في سنة 2010 حيث بلغت حوالي 251.40 دينار تونسي، أما في سنة 2011 فلقد بلغ الأجر الوطني الأدنى المضمون حوالي 270 دينار تونسي.

أما فيما يخص الأجر الوطني الأدنى المضمون للمهن في القطاعات الفلاحية فلقد بلغ سنة 2007 حوالي 196.48 دينار تونسي، ليرتفع في سنة 2008 إلى حوالي 205.76 دينار تونسي، ليستمر في الارتفاع في سنة 2009 حيث بلغ حوالي 207.84 دينار تونسي، أما في سنة 2010 فلقد بلغ حوالي 216.96 دينار تونسي، ليرتفع في سنة 2011 إلى حوالي 227.36 دينار تونسي.

اما فيما يخص الأجر الشهري الصافي الذي يتقاضاه المواطن التونسي في الوظيفة العمومية من 2008-2011 فلقد تراوح بين 337 دينار تونسي 1175 دينار تونسي في سنة 2008 ليرتفع في سنة 2010 حيث بلغ حوالي 362 دينار تونسي إلى حوالي 1232 دينار تونسي.

وفيما يخص نسبة العمال الذين يتقاضون أجر شهري صافي 1232 دينار في سنة 2010 بلغت حوالي 15.36% من عدد العمال الاجمالي في قطاع الوظيفة العمومية، في حين أن ما نسبته 46.39% يتراوح الأجر الشهري الصافي ما بين 600 دينار و 817 دينار، أما ما نسبته 38.25% يتراوح أجرهم الشهري الصافي ما بين 362 دينار و 528 دينار تونسي.

أما فيما يخص الأجر الوطني الأدنى فلقد شهد تغيرين خلال الفترة 2007-2011 حيث ارتفع الى 12.000 د.ج بعدما بلغ في سنة 2004 حوالي 10.000 د.ج، ليرتفع في سنة 2010 الى حوالي 15.000 د.ج.

أما في الجزائر فإن متوسط الأجر الشهري بالنسبة لعمال القطاع العمومي الوطني بالنسبة للإطارات في سنة 2011 بلغ حوالي 58.568 د.ج، أما بالنسبة لموظفو الضبط فلقد بلغ متوسط الأجر الشهري الصافي حوالي 42.433 د.ج، أما بالنسبة لموظفو التنفيذ فلقد بلغ حوالي 26.210 د.ج.

أما بالنسبة لمتوسط الأجر الشهري الصافي بالنسبة لعمال القطاع الخاص الوطني فلقد بلغ بالنسبة للإطارات حوالي 41.978 د.ج في حين بلغ بالنسبة لموظفو الضبط حوالي 21.126 د.ج في حين بلغ بالنسبة لموظفو التنفيذ حوالي 16.487 د.ج.

أما المغرب فإن الأجر الوطني الأدنى شهد خلال الفترة 2007-2011 تغيرين حيث شهد في سنة 2008 ارتفاع في الأجر الوطني الأدنى 2109.12 درهم مغربي بعدما بلغ في سنة 2004 حوالي 2009.24 درهم مغربي، ليرتفع في سنة 2011 إلى حوالي 2433.60 درهم مغربي وهذا بالنسبة لقطاع التجارة والصناعة والمهن الحرة.

أما فيما يخص الأجر الوطني الأدنى لقطاع الفلاحة فلقد شهد خلال الفترة 2007-2011 ارتفاعا حيث بلغ حوالي 1365 درهم مغربي بعدما بلغ في سنة 2004 حوالي 1300 درهم مغربي، ليرتفع في سنة 2011 حيث بلغ الأجر الوطني الأدنى حوالي 1576.38 درهم مغربي.

أما فيما يخص الأجر الذي يتقاضاه نسبة 51.82% من موظفو الدولة في المغرب فإنه تتراوح أجورهم 625 درهم مغربي و 3300 درهم مغربي، أما 37% من موظفو الدولة يتراوح بين 3400 درهم مغربي و5833 درهم مغربي، وما نسبته 6.55 % تتراوح أجورهم 5900 و 8533 درهم و ما نسبته 4.33% من أجور موظفي الدولة تتراوح ما بين 8600 و 15833 درهم مغربي.

المطلب الرابع: استقرار الغذاء

إن استقرار الغذاء في الدول الثلاث حسب ما هو معروف وجب علينا دراسة مدى اعتماد تلك الدول على الواردات مقارنة بالإنتاج المحلي إضافة إلى دراسة

أولا- اعتماد المغرب والجزائر وتونس على واردات الحبوب: تعتبر كل من تونس والجزائر أكبر اعتمادا على واردات الحبوب مقارنة بالمغرب التي تنخفض فيها وهذا خلال الفترة 2007-2011 ولقد جاءت على النحو التالي:

ان الفجوة الغذائية في المغرب فيما يخص منتوج القمح في نهاية سنة 2011 بلغت حوالي 39.96% وبالتالي فإن 60.04% من منتوج القمح يتم تلبيتها عن طريق المنتوج المحلي وهو ما يعني بأن المغرب لا يعتمد على الواردات في تلبية الطلب المحلي.

أما بالنسبة للفجوة الغذائية لمنتوج الشعير فلقد بلغت حوالي 10.28% وبالتالي فإن المغرب استطاع أن يحقق اكتفاء ذاتيا بنسبة 89.72% وهو ما يوفر للمواطنين ما يلزمهم من منتوج الشعير لتلبية طلباتهم.

أما فيما يخص الجزائر فإن الفجوة الغذائية في منتوج القمح بلغت حوالي 66.44% وبالتالي فإنها تقوم بتوفير احتياجات مواطنيها من الانتاج المحلي بنسبة 33.56% .

أما فيما يخص الفجوة الغذائية في الجزائر فيما يخص منتوج الشعير فإنها بلغت حوالي 12.66% وهو ما يعني بأنها حققت اكتفاء ذاتيا قدر بنحو 87.34% ويؤكد بأن الجزائر لا تعتمد على الواردات في تلبية احتياجات مواطنيها فيما يخص منتوج الشعير.

أما بالنسبة لتونس فإن الفجوة الغذائية بالنسبة لمنتوج القمح قد بلغت حوالي 49.75% وبالتالي فإن نصف احتياجاتها من غذاء القمح تستورده والنصف الآخر عن طريق الانتاج المحلي.

أما فيما يخص الفجوة الغذائية من منتوج الشعير قد بلغت حوالي 25.86% وبالتالي فإنها لا تعتمد على الواردات لتلبية احتياجاتها من منتوج الشعير وإنما عن طريق الانتاج المحلي الذي بلغ حوالي 74.14%.

ثانيا- الاعتماد على واردات الحليب والسكر الخام:

يعتبر الحليب من السلع الضرورية التي تدخل في غذاء مواطني تلك الدول ولقد سعت تلك الدول من خلال السياسات التي سطرتها لتحقيق اكتفاءها ولقد جاءت النتائج على النحو التالي:

ان الفجوة الغذائية في تونس بلغت حوالي 10.50% في منتوج الحليب وذلك لما لارتفاع الانتاج المحلي بما ساهم في ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي والتي بلغت حوالي 89.50% وبالتالي فإن تونس لا تعتمد على الواردات بشكل كبير في تلبية الطلب المتزايد لمواطنيها، ما أفقدها مزيدا من العملة الصعبة والتي بلغت قيمتها حوالي 36.66 مليون دولار.

أما في الجزائر فإن الفجوة الغذائية لمادة الحليب بلغت حوالي 47.22% وذلك نتيجة الزيادة في الانتاج ما ساهم في ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي والتي بلغت حوالي 52.78% ولكن لا يزال الاعتماد على الواردات مرتفعا وهو ما كلف الدولة نزيفا من العملة الصعبة بلغت قيمتها حوالي 861.68 مليون دولار.

أما في المغرب فإن الفجوة الغذائية لمنتوج الحليب بلغت حوالي 19.16% وذلك نتيجة ارتفاع الانتاج المحلي بما ساهم في ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي حيث بلغ حوالي 80.84% وبالتالي فإن المغرب لا تعتمد على الواردات بشكل كبير في تلبية الطلب المتزايد لمواطنيها، ومع هذا فلقد كلفت عملية الاستيراد نزيفا للعملة الصعبة بلغت حوالي 257.15 مليون دولار.

أما فيما يخص السكر الخام والذي يعتبر من المواد الأولية لتكريره في المصانع لتلبية الطلب المتزايد على سكر المائدة، ولقد جاءت الفجوة الغذائية على النحو التالي:

ان الفجوة الغذائية بالنسبة للسكر الخام في تونس بلغت حوالي 100% وهذا ما يعني أن تونس لا تنتج السكر الخام وبالتالي فإنها تعتمد على الواردات لتوفير المواد الأولية لشركاتها التي تكرره، وهذا ما أفقد الدولة التونسية مزيدا من العملة الصعبة حيث بلغت حوالي 210.05 مليون دولار.

أما بالنسبة للفجوة الغذائية بالنسبة للسكر الخام في الجزائر فلقد بلغت حوالي 100% وبالتالي فإنها لا تعتمد على الانتاج المحلي لتوفير المادة الأولية لمصانعها ولكن تعتمد على الواردات لتلبية الطلب المتزايد على المادة الأولية من السكر الخام، وهو ما أفقد الدولة الجزائرية مزيدا من العملة الصعبة حيث بلغت قيمتها 654.69 مليون دولار.

أما في المغرب فإن الفجوة الغذائية بالنسبة السكر الخام فلقد بلغت حوالي 68.80% وبالتالي فإن نسبة الاكتفاء الذاتي بلغت حوالي 31.20% وبالتالي فإن المغرب تعتمد على واردات السكر الخام بشكل كبير ولكن بنسبة اقل عن الجزائر وتونس وبالتالي فإنهم لم يستطيعوا تلبية الطلب المتزايد على السكر الخام لإنتاج سكر المائدة، وهو ما أثر على خروج العملة الصعبة للخارج حيث بلغت قيمتها حوالي 591.77 مليون دولار.

ان لارتفاع أسعار السلع الغذائية كما تم ذكره سابقا وانخفاض الأجور لها تأثير كبير على استهلاك الغذاء وبالتالي ما يعرض مواطني كل من الجزائر والمغرب وتونس لانعدام الأمن الغذائي والتعرض لسوء التغذية، فالأجرة في كل من المغرب وتونس والجزائر نصفها يستهلك على ايجار السكنات والتي بلغ الانفاق على كراء السكنات خلال الفترة 2007-2011 في كل من الجزائر وتونس والمغرب في المتوسط حوالي 1500 درهم في حين بلغ في تونس حوالي 400 دينار تونسي في حين بلغ ايجار السكنات في الجزائر حوالي 15000 د.ج وبالتالي فإن الأجور معظمها تتجه إلى ايجار السكنات، حتى وان أراد الأفراد شراء سكنات فإن الاقساط التي يدفعونها للحصول على سكنات تؤثر بشكل كبير على الأجور وبالتالي التأثير على استهلاك الغذاء ناهيك عن أسعار الطاقة التي تستنزف جيوب المواطنين والتي ترتفع كلما زاد عدد الأفراد، وبالتالي اصبح مواطنوا تلك الدول يقتصدون

في الغذاء لحساب توفير احتياجاتهم غير الغذائية حيث وصل حال المغرب وتونس إلى القروض من البنوك حتى يستطيع توفير احتياجاتهم من السكن والغذاء والملبس خاصة في أوقات المناسبات كأعياد الفطر والدخول المدرسي كما صرح بذلك مواطنوا تلك الدول، وبالتالي فإن المواطن يستغني عن استهلاك بعض السلع الضرورية ما يؤثر على صحة المواطنين وبالتالي ما يساهم في تفاقم انعدام الأمن الغذائي، والمؤشر الحقيقي الذي يعبر عن ارتفاع تكاليف المعيشة هو ارتفاع سن الزواج حيث أنه بلغ متوسط سن الزواج في المغرب في سنة 2011 بلغ حوالي 32.5 سنة بالنسبة للذكور في الوسط الحضري و30 سنة في الوسط الريفي، وهو ما يعبر عن صعوبة الحياة داخل المجتمع المغربي، أما في تونس فإن معدل الزواج عند الزواج لأول مرة بلغ في سنة 2011 حوالي 32.7 سنة بالنسبة للذكور و 27.7 سنة بالنسبة للإناث وبالتالي فإن هناك تأخر في الزواج وذلك ناتج عن الوضعية الغذائية التي يمر بها المواطن التونسي نتيجة ارتفاع تكلفة المعيشة وهذا ما يصرح به معظم المواطنين الذين لا يتعدى دخلهم الشهري 1000 دينار تونسي.

هذه الوضعية التي يعيشها المواطن التونسي والجزائري والمغربي وفي ظل غياب دراسة دقيقة لوضعية انعدام الأمن الغذائي والتي تتفاداها الحكومات حتى لا يكون هناك مطالب لزيادة الأجور الاسمية، يمكننا القول بأن الجزائر وتونس تعتمد بشكل كبير على الواردات فيما يخص منتوجات الحبوب والبقوليات بما يجعلها عرضة لمخاطر كبيرة على استقرار الغذاء نتيجة لتقلبات الأسواق العالمية وهو ما حدث في أزمة ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية والتي كانت لها تداعيات على السوق المحلية لهاته الدول تونس والجزائر، ولكن لعدم قدرة تونس على مواجهة هاته الوضعية والتي استمرت حتى سنة 2011 عجل بقيام مظاهرات من طرف مواطنيها والتي عجلت بسقوط رأس النظام الرئيس زين العابدين بن علي وأدخل تونس في مجموعة من المشاكل نتيجة الصراع على السلطة بدل الصراع على اصلاح أحوال مواطني تلك الدول حيث واجه أول رئيس منتخب في تلك الدولة مجموعة من العراقيل والمشاكل والتي عجلت برحيله في أول انتخابات نتيجة الفشل في تحقيق ما كان يحلم به مواطني تونس، ولكن الجزائر استطاعت أن تتفادى الوضعية التي عاشتها تونس نتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار النفط والتي تعتبر من أكبر مداخيلها وبالتالي استطاعت التحكم في الوضعية، أما المغرب فإنه تأثر ولكن ليس بشكل كبير وذلك نتيجة لاستمراره في تحقيق اكتفاء ذاتي في مجموع البقوليات والحبوب حيث لا يستورد كميات كبيرة وهذا ما وقفنا عليه سابقا.

خلاصة الفصل الثالث: من خلال ما تم دراسته في الفصل الثالث نستخلص بأن الدول كالجزائر وتونس لم يستطيعا التقدم بالقطاع الزراعي خلال الفترة 2000-2011 حيث أن حكومات تلك الدول لا يزالتا يستوردان الحبوب والحليب والسكر الخام والبقوليات بالرغم من الدعم الذي قدمته تلك الدول، وبالتالي فإن سياسات تلك الدول لم تساهم بشكل كبير في تحسين الوضعية الغذائية لمواطنيها، كذلك نستخلص أن عدم مراجعة الأجور من تلك الدول رغم الزيادة في الأجر الوطني الأدنى ساهم بشكل كبير في تراجع القدرة الشرائية بشكل كبير في تلك الدول في ظل ارتفاع أسعار الأغذية بشكل كبير، في حين أن المغرب لا يزال الانتاج الزراعي يشهد تذبذبا مثل الجزائر وتونس حيث شهدت ارتفاعا في الفجوة الغذائية ولكن الملاحظ أنها لا تزال تحقق معدل اكتفاء ذاتي مرتفع فيما يخص منتوج القمح والذي بلغ حوالي 60% مع نهاية 2011، أما فيما يخص الفجوة الغذائية بالنسبة للأرز وبعض منتجات البقول الجافة كالحمص والفول الجاف فإنها منخفضة بشكل كبير وبالتالي ما يعني بأن نسبة الاكتفاء الذاتي مرتفعة، أما بالنسبة للذرة الشامية والسكر الخام لا تزال الفجوة الغذائية لا تزال مرتفعة بشكل كبير ولكن الملاحظ أن القطاع الزراعي لم يشهد تقدما بشكل كبير حيث أن الانتاج لا يزال منخفضا والفجوة الغذائية لا تزال تتوسع مع مرور السنوات رغم تصريحات المسؤولين بنجاح مخطط المغرب الأخضر، أما فيما يخص القدرة الشرائية فإن مواطني المغرب لا يزالون يعانون من سوء التغذية رغم غياب الاحصائيات الحقيقية ولكن عدم مراجعة الأجور وارتفاع الأسعار أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية .

الفصل الرابع:

الأمن الغذائي في الدول الثلاث في ظل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي ومستقبله

تمهيد: بعد أن قامت كل من الجزائر وتونس والمغرب بتنفيذ مجموعة من السياسات لتحقيق أمنها الغذائي والتي لم تعطي نتائج كبيرة في القطاع الزراعي رغم ما أنفق لتحقيق ذلك، والثورة التونسية دليلا على عدم تحسين المستوى الغذائي لتلك الدول، وبعد أن انتقلت تلك الثورة إلى دول أخرى كمصر وسوريا واليمن والتي أصبحت تعرف بالربيع العربي كان لا بد للدول من مراجعة سياساتها لتحقيق الأمن الغذائي وهو ما كان من خلال اطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي الذي دعت اليه المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ولقد أطلق ذلك البرنامج والذي يستهدف أفق 2030 والجزائر والمغرب وتونس انخرطا في هذا البرنامج الذي يمس جميع الجوانب التي تمس القطاع الزراعي وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق الانتاج المحلي، ولذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأمن الغذائي في ظل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي في كل من الجزائر المغرب وتونس.

المبحث الثاني: مستقبل الأمن الغذائي في كل من الجزائر المغرب وتونس

المبحث الأول:

الأمن الغذائي في ظل البرنامج العربي للأمن الغذائي 2012-2016

في ظل عدم تحقيق تقدم كبير في القطاع الزراعي في الدول العربية وعلى رأسها الجزائر وتونس خلال الفترة 2000-2011 وفي المغرب خلال الفترة 2007-2011، ونظرا إلى ظهور الاحتجاجات في الدول العربية وعلى رأسها تونس ومصر واليمن وسوريا سعت الدول العربية وفي اطار المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى تحقيق تنمية في القطاع الزراعي في الدول العربية حتى تحقق الأمن الغذائي لشعوبها وهذا البرنامج سمي البرنامج الطارئ للأمن الغذائي، ولذلك في هذا المبحث سوف نقوم بدراسة الوضعية الغذائية في كل من المغرب وتونس والجزائر خلال الفترة 2012-2016:

المطلب الأول- اتاحة الغذاء من الإنتاج المحلي: من خلال السياسات التي تم اتباعها من طرف كل من الجزائر وتونس والمغرب، والتي كانت تسعى الى زيادة الانتاج من السلع الضرورية من الحبوب والبقول الجافة والسكر والحليب جاءت النتائج على النحو التالي:

أولا- اتاحة الغذاء من انتاج الحبوب: شهد انتاج القمح في الجزائر خلال المرحلة الثانية أي مرحلة ما بعد الربيع العربي وبالضبط في سنة 2012 ارتفاعا حيث بلغ حوالي 3432.23 ألف طن مقارنة بسنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 2554.93 ألف طن وهذا نتيجة للتوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 1945.78 ألف هكتار مقارنة بسنة 2011 والتي بلغت فيها المساحة المزروعة حوالي 1672.43 ألف هكتار، لتشهد سنة 2013 و 2014 انخفاضا في الانتاج حيث بلغ حوالي 3299.05 ألف طن و 2436.20 ألف طن على التوالي حيث أن سبب انخفاض الانتاج يعود إلى التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 1727.24 ألف هكتار و 1651.31 ألف هكتار في سنة 2003 و 2004 على التوالي[1]، لتشهد سنة 2015 ارتفاعا في الانتاج حيث بلغ حوالي 2656.73 ألف طن والسبب نفسه هو التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 1814.72 ألف هكتار، ليشهد الانتاج انخفاضا كبيرا في سنة 2016 والتي بلغ فيها حوالي 1937.62 ألف طن والسبب التراجع الكبير في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 1091.59 ألف هكتار.[2]

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم 2016، ص: 38.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 38، جدول رقم 55.

في حين أن تونس عرفت في سنة 2012 انخفاضا في انتاج القمح حيث بلغ الانتاج حوالي 1523.30 ألف طن مقارنة بسنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 1605.50 ألف طن وهذا نتيجة لتراجع الانتاجية والتي بلغت حوالي 2020 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2011 حيث بلغت حوالي 2223 كجم/هكتار، ليستمر الانتاج في الانخفاض في سنة 2013 والتي بلغ فيها حوالي 975.30 ألف طن والسبب هو التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 665 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2012 حوالي 754 ألف هكتار والسبب الثاني هو التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1466 كجم/هكتار، أما في سنة 2014 فإن الانتاج ارتفع مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ حوالي 1513 ألف طن نتيجة التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 721 ألف هكتار وكذلك إلى التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 2098 كجم/هكتار، لتشهد في سنة 2015 و 2016 انخفاضا في الانتاج والذي بلغ حوالي 912.36 ألف طن و907.13 ألف طن على التوالي والسبب هو التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 650.70 ألف هكتار 647 ألف هكتار في سنة 2015 و 2016 على التوالي، والسبب الثاني لتراجع الانتاج في سنة 2015 هو التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1402 كجم/هكتار.

والملاحظ على المغرب أن انتاج القمح شهد في سنة 2012 انخفاضا حيث بلغ حوالي 3878 ألف طن مقارنة بسنة 2011 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 6017.70 ألف طن والسبب هو التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1234 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2011 حوالي 1949 كجم/هكتار، لتشهد سنة 2013 ارتفاعا في الانتاج والذي بلغ حوالي 6933.80 ألف طن بعدما تحسنت الانتاجية والتي بلغت حوالي 2164 كجم/هكتار، ليشهد الانتاج انخفاضا مجددا في سنة 2014 حيث بلغ حوالي 5115.88 ألف طن نتيجة للتراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 2986.16 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2013 حوالي 3204 ألف هكتار، ليعاود الانتاج الارتفاع في سنة 2015 والتي بلغ فيها حوالي 8074.66 ألف طن بعد التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 2466 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2014 حوالي 1713 كجم/هكتار وكذلك السبب الثاني يعود إلى التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 3273.87 ألف هكتار مقارنة بسنة 2014، ليعاود الانتاج في الانخفاض حيث بلغ حوالي 2731.12 ألف طن والسبب التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1131 كجم/هكتار وإلى التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 2413.64 ألف هكتار مقارنة بسنة 2015.

أما انتاج الشعير بعد مرحلة الربيع العربي والبرنامج الطارئ الذي وضعته المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإنه شهد في الجزائر في سنة 2012 ارتفاعا في الانتاج حيث بلغ حوالي 1591.72 ألف طن بعدما بلغ في سنة 2011 حوالي 1030.48 ألف طن والسبب هو التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 1030.48 ألف هكتار مقارنة بسنة 2011 والتي بلغت فيها حوالي 852.38 ألف هكتار وإلى التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1544 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2011 حوالي 1295 كجم/هكتار، وأما في سنة 2013 و 2014 شهد الانتاج انخفاضا حيث بلغ حوالي 1498.64 ألف طن و 939.40 ألف طن على التوالي[1] والسبب هو التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 897.72 ألف هكتار و 791.84 ألف هكتار في سنة 2013 و 2014 على التوالي مقارنة بسنة 2012 والتي بلغت فيه المساحة المزروعة حوالي 1030.48 ألف هكتار والسبب الثاني لتراجع الانتاج في سنة 2014 هو التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1186 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2013 والتي بلغت حوالي 1669 كجم/هكتار، لتشهد سنة 2015 ارتفاعا في الانتاج والذي بلغ حوالي 1030.56 ألف طن وهذا نتيجة للتوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 802.34 ألف هكتار وإلى التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1284 كجم/هكتار، لتشهد سنة 2016 التراجع مجددا حيث بلغ حوالي 919.91 ألف طن والسبب هو التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 706.43 ألف هكتار.[2]

أما انتاج الشعير في تونس خلال المرحلة 2012-2016 فإنه عرف في سنة 2012 ارتفاعا حيث بلغ حوالي 723.60 ألف طن مقارنة بسنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 680.80 ألف طن وهذا الارتفاع ناتج عن التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 585 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2011 حوالي 560.76 ألف هكتار، ليشهد الانتاج في سنة 2013 انخفاضا حيث بلغ حوالي 289.10 ألف طن وهذا الانخفاض ناتج عن التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 623 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2012 حوالي 1237 كجم/هكتار، وإلى التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 464.00 ألف هكتار، ليرتفع الانتاج مجددا في سنة 2014 حيث بلغ حوالي 772.50 ألف طن بعدما تحسنت الانتاجية والتي بلغت حوالي 1343 كجم/هكتار وإلى التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 575 ألف هكتار، لتشهد سنة 2015 تراجعا في الانتاج والذي بلغ حوالي 359.24 ألف طن وهذا بسبب التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 700 كجم/هكتار،

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية، المجلد رقم 36، مرجع سبق ذكره ص: 39.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 38، جدول رقم 56.

لتشهد سنة 2016 ارتفاعا في الانتاج والذي بلغ حوالي 373 ألف طن وهذا للتوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 534.00 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2015 حوالي 513.20 ألف هكتار.

أما خلال المرحلة الثانية 2012-2016 فإن انتاج الشعير في المغرب عرف في سنة 2012 انخفاضا حيث بلغ حوالي 1201.40 الف طن بعدما بلغ في سنة 2011 حوالي 2317.60 ألف طن وهذا التراجع ناتج عن التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 635 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2011 حوالي 1144 كجم/هكتار، والسبب الثاني هو التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 1893.40 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2011 حوالي 2026.2 ألف هكتار، أما في سنة 2013 فإن الانتاج عرف ارتفاعا حيث بلغ حوالي 2722.50 ألف طن وهذا نتيجة للتحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1384 كجم/هكتار وإلى التحسن في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 1967 ألف هكتار، لتشهد في سنة 2014 انخفاضا في الانتاج حيث بلغ حوالي 1638.09 ألف طن وهذا نتيجة للتراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1033.35 كجم/هكتار وإلى التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 1585.22 ألف هكتار، وفي سنة 2015 ارتفع الانتاج مجددا حيث بلغ حوالي 3396.99 ألف طن وهذا نتيجة للتوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 2000.16 ألف هكتار والتحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 1698.36 كجم/هكتار، وفي سنة 2016 تراجع الانتاج بشكل كبير حيث بلغ حوالي 619.92 ألف طن بسبب التراجع في الانتاجية والتي بلغت حوالي 513 كجم/هكتار وإلى التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 1207.62 ألف هكتار.

ثانيا- اتاحة الغذاء من البطاطس:[1]

أما فيما يخص انتاج البطاطس في تونس خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت تذبذبا، حيث بلغت في سنة 2012 حوالي 340 ألف طن مسجلا انخفاضا مقارنة بسنة 2011 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 367 ألف طن والسبب التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 23.30 ألف هكتار مقارنة بسنة 2011 والتي بلغت حوالي 24.20 ألف هكتار، ليشهد الانتاج ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2013-2016 حيث بلغ في سنة 2016 حوالي 410 ألف طن والسبب التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 17447 كجم/هكتار بعدما بلغت في سنة 2012 حوالي 14592 كجم/هكتار.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 36، مرجع سبق ذكره، ص ص: 63،64،44.

أما انتاج البطاطس في الجزائر خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغ الانتاج في سنة 2012 حوالي 4219.48 ألف طن مسجلا ارتفاعا حيث بلغ حوالي 3862.19 ألف طن في سنة 2011 وسبب الارتفاع يعود إلى التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 138.67 ألف هكتار مقارنة بسنة 2011 والتي بلغت فيها المساحة المزروعة حوالي 131.90 ألف هكتار، ليستمر في الارتفاع في سنة 2013 حيث بلغ حوالي 4928.03 ألف طن والسبب هو الاستمرار في التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 162.71 ألف هكتار، لتشهد سنة 2014 و 2015 انخفاضا في الانتاج حيث بلغ حوالي 4673.52 ألف طن و 4539.57 ألف طن على التوالي والسبب التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 156.18 ألف هكتار و 153.13 ألف هكتار على التوالي، لتشهد في سنة 2016 ارتفاع الانتاج مجددا حيث بلغ حوالي 4782.69 ألف طن وهذا الارتفاع ناتج عن التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 156.19 ألف هكتار.

أما فيما يخص انتاج البطاطس في المغرب خلال الفترة 2012-2016 شهد تذبذبا، حيث شهد الانتاج في سنة 2012 انخفاضا حيث بلغ حوالي 1656 ألف طن مقارنة بسنة 2011 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 1721 ألف طن والسبب هو تراجع الانتاجية والتي بلغت حوالي 27988 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2011 حوالي 29765 كجم/هكتار، ليستمر الانتاج في الانخفاض في سنة 2013 حيث بلغ حوالي 1526.50 ألف طن وهذا الانخفاض بسبب التراجع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 52.70 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2012 حوالي 59.2 ألف هكتار، لتشهد سنة 2014 ارتفاعا في الانتاج حيث بلغ حوالي 1950.98 ألف طن وسبب هذا الارتفاع يعود إلى التوسع في المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 63.15 ألف هكتار وإلى التحسن في الانتاجية والتي بلغت حوالي 30717 كجم/هكتار مقارنة بسنة 2013 والتي بلغت حوالي 28966 كجم/هكتار، لتشهد سنة 2015 و 2016 انخفاضا في الانتاج حيث بلغ حوالي 1924.43 ألف طن و 1743.61 ألف طن على التوالي وسبب هذا الانخفاض هو التراجع في الانتاجية حيث بلغت حوالي 29829 كجم/هكتار و 29336 كجم/هكتار في سنة 2015 و 2016 على التوالي، وإلى التراجع في المساحة المزروعة في سنة 2016 والتي بلغت حوالي 59.43 ألف هكتار بعدما بلغت في سنة 2015 حوالي 64.51 ألف هكتار.

ثالثا- اتاحة الغذاء من اللحوم البيضاء والحمراء والسمك:[1]

أما فيما يخص انتاج اللحوم الحمراء البيضاء والحمراء والسمك والذي سعت الدول في سياساتها لتطويره فإن النتائج جاءت على النحو التالي:

بلغ عدد الأبقار في تونس في سنة 2012 بلغت حوالي 654 ألف رأس كلها أبقار أجنبية حيث سجلت ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغت فيها حوالي 346 ألف رأس من الأبقار الأجنبية، أما الأبقار المحلية فإنها بلغت صفر رأس.

أما في الجزائر فإن عدد الأبقار خلال الفترة 2012-2016 شهد تذبذبا حيث بلغت في سنة 2012 حوالي 1843 ألف رأس، ليرتفع العدد في سنة 2013 إلى 1909.46 ألف رأس ليستمر العدد في الارتفاع ليستمر العدد في الارتفاع حتى سنة 2015 حيث بلغ العدد حوالي 2150 ألف رأس لتشهد سنة 2016 انخفاضا في العدد حيث بلغ حوالي 2081 ألف رأس.

أما بالنسبة لعدد الأبقار في المغرب فإنها بلغت في سنة 2012 حوالي 1267 ألف رأس أبقار محلية و1762 ألف رأس أجنبية أي بمجموع 3029 ألف رأس، ليبقى العدد نفسه في سنة 2013، ليشهد الانتاج استمرارية في الارتفاع حيث بلغ العدد في سنة 2016 حوالي 3300 ألف رأس.

أما أعداد الأغنام في تونس خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغ عدد الأغنام في سنة 2012 حوالي 6802 ألف رأس مسجلة انخفاضا عن سنة 2011 والتي بلغ فيها العدد حوالي 6998 ألف رأس، ليشهد العدد ارتفاعا في سنة 2013 حيث بلغ حوالي 6855 ألف رأس، لتشهد الفترة 2014-2016 انخفاضا مستمرا في أعداد الأغنام حيث بلغ في نهاية سنة 2016 حوالي 6485 ألف رأس.

أما أعداد الأغنام في الجزائر خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت ارتفاعا مستمرا، حيث بلغ العدد في سنة 2012 حوالي 25194 ألف رأس، ليستمر العدد حتى سنة 2016 حيث بلغ حوالي 28136 ألف رأس.

أما أعداد الأغنام في المغرب خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغت في سنة 2012 حوالي 19006 ألف رأس مسجلا ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغت حوالي 18426 ألف رأس، ليشهد العدد في سنة 2013 انخفاضا حيث بلغ العدد حوالي 18438 ألف رأس، لتشهد سنة 2014 ارتفاعا في العدد حيث بلغ حوالي 19230

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 36، مرجع سبق ذكره، ص ص:99،100،101،112،113.

ألف رأس لتشهد سنة 2015 انخفاضا حيث بلغ حوالي 18509 ألف رأس، لتشهد سنة 2016 ارتفاعا في عدد الأغنام حيث بلغ حوالي 19870 ألف رأس.

أما فيما يخص أعداد الماعز في تونس خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغ عدد الماعز في سنة 2012 حوالي 1272 ألف رأس مسجلا انخفاضا عن سنة 2011 حيث بلغ العدد حوالي 1282 ألف رأس، لتشهد سنة 2013 ارتفاعا طفيفا حيث بلغ العدد حوالي 1274 ألف رأس لتشهد سنة 2014 و 2015 انخفاضا في عدد الماعز حيث بلغ حوالي 1248 ألف رأس و 1162 ألف رأس على التوالي، لتشهد سنة 2016 الارتفاع مجددا في عدد الماعز حيث بلغ حوالي 1199 ألف رأس.

أما أعداد الماعز في الجزائر خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت تذبذبا، حيث بلغ عدد الماعز في سنة 2012 حوالي 4595 ألف رأس مسجلا ارتفاعا عن سنة 2011 حيث بلغ العدد حوالي 4411 ألف رأس، ليستمر العدد في الارتفاع في سنة 2013 و 2014 حيث بلغ حوالي 4910 ألف رأس و 5130 ألف رأس على التوالي، لتشهد في سنة 2015 و 2016 انخفاضا في العدد حيث بلغ حوالي 5014 ألف رأس و 4935 ألف رأس على التوالي.

أما عدد الماعز في المغرب خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2012-2015 حيث بلغ الانتاج في سنة 2012 حوالي 5602 ألف رأس مسجلة ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغ فيها العدد حوالي 5505 ألف رأس، ليستمر الارتفاع حتى سنة 2015 والتي بلغ فيها عدد الماعز 6231 ألف رأس، ليشهد عدد الماعز في سنة 2016 انخفاضا حيث بلغ حوالي 5600 ألف رأس.

أما انتاج اللحوم الحمراء في تونس خلال الفترة 2012-2016 فإنه شهد تذبذبا، حيث بلغ في سنة 2012 حوالي 116.30 ألف طن مسجلا انخفاضا عن سنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 117 ألف طن، ليشهد الانتاج ارتفاعا في سنة 2013 حيث بلغ حوالي 121.20 ألف طن، وليشهد في سنة 2014 الانتاج انخفاضا حيث بلغ حوالي 117.04 ألف طن، لتشهد سنة 2015 استمرار في الانخفاض حيث بلغ حوالي 111 ألف طن، لتشهد سنة 2016 ارتفاعا في الانتاج حيث بلغ حوالي 119.83 ألف طن.

أما فيما يخص إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 2012-2016 فإنه شهد تذبذبا، حيث بلغ في سنة 2012 حوالي 240.87 ألف طن مسجلا انخفاضا عن سنة 2011 والتي بلغ حوالي 267.41 ألف طن، لتشهد سنة 2013 ارتفاعا في الانتاج حيث بلغ حوالي

242.20 ألف طن، ليستمر الارتفاع حتى سنة 2016 حيث بلغ الانتاج مع نهاية 2016 حوالي 537.65 ألف طن.

أما فيما يخص انتاج اللحوم الحمراء في المغرب خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت ارتفاعا مستمرا حيث بلغ الانتاج في سنة 2012 حوالي 373.96 ألف طن مسجلا ارتفاعا مقارنة بسنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 351.29 ألف طن، ليشهد الانتاج ارتفاعا مستمرا حتى سنة 2016 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 451.36 ألف طن.

أما انتاج اللحوم البيضاء في تونس خلال الفترة 2012-2016 شهد ارتفاعا مستمرا، حيث بلغ الانتاج في سنة 2012 حوالي 127.50 ألف طن مسجلا ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 108 ألف طن، ليستمر الارتفاع في الانتاج حتى سنة 2016 والتي بلغ فيها حوالي 302.76 ألف طن.

أما فيما يخص انتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة 2012-2016 فإنه عرف تذبذبا، حيث بلغ الانتاج في سنة 2012 حوالي 365.40 ألف طن مسجلا ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 330.33 ألف طن، ليستمر الانتاج في الارتفاع في سنة 2013 حيث بلغ حوالي 418.40 ألف طن لينخفض الانتاج في سنة 2014 والتي بلغ فيها حوالي 284.76 ألف طن، ليعاود الارتفاع في سنة 2015 و 2016 حيث بلغ حوالي 293.44 ألف طن و 302.76 ألف طن على التوالي.

أما فيما يخص انتاج اللحوم البيضاء في المغرب خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغ الانتاج في سنة 2012 حوالي 620 ألف طن مسجلا انخفاضا عن سنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 650 ألف طن، لتشهد سنة 2013 ارتفاعا في الانتاج حيث بلغ حوالي 660 ألف طن، ليعاود الانتاج الانخفاض في سنة 2014 حيث بلغ حوالي 640.05 ألف طن، لتشهد سنة 2015 الارتفاع في الانتاج مجددا حيث بلغ حوالي 718.50 ألف طن، وأما في سنة 2016 فإن الانتاج عاود الانخفاض حيث بلغ حوالي 681.62 ألف طن.

أما فيما يخص انتاج الأسماك في تونس خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت ارتفاعا متزايدا خلال الفترة 2012-2015 حيث بلغ الانتاج في سنة 2012 حوالي 116.80 ألف طن مسجلا ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 114.8 ألف طن، ليستمر الانتاج في الارتفاع في سنة 2013 حيث بلغ حوالي 122.18 ألف طن، ليستمر الارتفاع في الارتفاع حتى سنة 2015 حيث بلغ حوالي 131.69 ألف طن، ليسجل الانخفاض في سنة 2016 حيث بلغ حوالي 126.56 ألف طن.

أما انتاج الأسماك في الجزائر فلقد بلغ في سنة 2012-2016 حيث عرف تذبذبا، حيث بلغ الانتاج في سنة 2012 حوالي 103.56 ألف طن مسجلا ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 95.17 ألف طن، ليستمر الانتاج في الارتفاع في سنة 2013 حيث بلغ حوالي 104.05 ألف طن، لتشهد سنة 2014 انخفاضا في الانتاج حيث بلغ حوالي 100.15 ألف طن، ليعاود الارتفاع في سنة 2015 حيث بلغ حوالي 105.20 ألف طن، أما في سنة 2016 فإن الانتاج بلغ حوالي 126.52 ألف طن مسجلا انخفاضا عن سنة 2015.

أما انتاج السمك خلال الفترة 2012-2016 في المغرب فإنه عرف ارتفاعا مستمرا، حيث بلغ في سنة 2012 حوالي 1164.87 ألف طن مسجلا ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغ فيها حوالي 956.99 ألف طن، ليستمر في الارتفاع في سنة 2013 حيث بلغ حوالي 1264.97 ألف طن، ليستمر الانتاج في الارتفاع حتى سنة 2016 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 1465.15 ألف طن.

ان النتائج المحققة بالنسبة للقطاع الزراعي والتي شهدت توسعا في الفجوة الغذائية في كثير من الحبوب والبقوليات خلال الفترة 2012-2016 جاءت نتيجة لعدة أسباب والتي جاءت حسب تقارير مجلس الحسابات لكل من المغرب [1] وتونس[2] على النحو التالي:

- ففي المغرب فيما يخص مخطط الصيد البحري أليوتيس الذي انتهجته المغرب ضمن مخطط المغرب الأخضر حيث سعت المغرب إلى تحديث القطاع وتحسين تنافسيته حيث جاءت ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات على النحو التالي:

✓ بطء في تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية ومن بينها أن المغرب سعى إلى الرفع من حجم حصة المغرب في السوق الدولية بين سنتي 2007-2020 من 3.3 إلى 5.4% لكن النسبة تراجعت حيث بلغت النسبة 1.9%، كذلك فإن المجهودات المبذولة للترويج لاستهلاك المنتجات داخليا والتي كلفت المغرب حوالي 33مليون درهم لا يزال الاستهلاك في المغرب ضعيفا مع تسجيل فوارق بين الوسطين الحضري والريفي؛

✓ ضعف نسبة انجاز بعض المشاريع المبرمجة حيث أن المعطيات حتى سنة 2016 أي بعد ثمان سنوات من انطلاق البرنامج وتيرة تنفيذ المشاريع المسطرة ضعيفة على العموم كما أن تحقيق بعض الأهداف غير مؤكد حيث أنه لم يستكمل سوى 25 مشروعا من بين 70 مشروعا مبرمجة حيث بلغ المبلغ حوالي 567 مليون درهم ما يعادل 12.75% من الميزانية المرصودة؛

[1] المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي 2018، ص ص 145-346.

[2] اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، التقرير السنوي، تونس 2011، وتقارير دائرة الحسابات بتونس للسنوات من 2014-2018

- ✓ نقائص على مستوى التتبع والقيادة حيث لم يتم احداث أي من الهيئات التي تم التنصيص عليها لأجل القيادة الاستراتجية ويتعلق الأمر باللجنة الوطنية للصيد البحري التي نص عليها مخطط أليوتيس والتي كانت تضطلع بتنفيذ المشاريع الاستراتيجية؛
- ✓ الاستمرار في استعمال الشباك العائمة المنجرفة من طرف بعض الصيادين رغم حظرها ورغم أن الدولة رصدت 256 مليون درهم للقضاء على هاته الظاهرة؛
- ✓ ضعف الانخراط في برامج تطوير وتحديث أساطيل الصيد الساحلي والتقليدي؛
- ✓ عدم كفاية معدات التبريد رغم أهمية كمية الصيد التي بلغت حوالي 1123 طنا في منطقة لإيمسوان و 1050 طنا في سيدي الغازي؛
- ✓ نقص في الخدمات المقدمة بأسواق السمك الجملة حيث لوحظ نقص في تجهيزات التبريد داخل أسواق السمك بالجملة حيث أن سوق الجملة لمدينة الدار البيضاء والذي شهد عبور 115000 طن من المنتوجات البحرية سنة 2016 لا يتوفر إلا على غرفة تبريد واحدة فقط وهو ما يشجع الموردين على عدم تزويد السوق بكميات كبيرة خاصة في ظل ارتفاع درجات الحرارة؛
- ✓ غياب التتبع وقلة المراقبة أدى إلى تطور الأسواق الموازية لبيع الأسماك بالجملة؛
- ✓ عدم استغلال بعض أسواق السمك بالجملة والبعض الآخر يعاني من عجزا ماليا؛

- ضعف مردودية مكتب التسويق والتصدير حيث لوحظ تعذر تجميع الفلاحية قصد تثمين منتجاتهم ولم يعد فاعلا مهما في قطاع تصدير المنتجات الفلاحية والغذائية بسبب الوضعية المالية والاقتصادية غير المستقرة؛

- عدم نجاح استراتيجية شركة سوناكوس والتي تعتبر أحد الفاعلين الرئيسيين والاستراتيجيين في منظومة انتاج البذور المختارة في اكثار البذور وهو ما يؤثر على الانتاج حيث أنها شهدت:

- ✓ تراجع مساحات إكثار بذور الحبوب الخريفية والأعلاف والبقوليات؛
- ✓ عدم الشروع في عملية اكثار البذور الزيتية وشتائل البطاطس المحلية؛
- ✓ قيام شركة سوناكوس بشراء بذور من المنتجين غير معتمدة من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وهو ما يؤثر على صورة الشركة كمسوق للبذور المعتمدة؛

✓ هيمنة الأصناف الأجنبية للبذور المسجلة والتي تعود إلى عدة سنوات مضت مع عدم ادراج أصناف محلية جديدة لبذور الحبوب الخريفية حيث بلغت نسبة الأصناف الأجنبية المعدة للاكثار والانتاج ما نسبته 44% في سنة 2016 مقارنة بنسبة 25% في سنة 2011 مما يؤشر على مدى تزايد اعتماد القطاع على البذور ذات الأصل الأجنبي، ونتيجة لهذا الوضع فإن الدولة اضطرت إلى دعم استيراد البذور من الخارج بمبلغ 500 درهم للقنطار وهو ما يؤدي إلى خلق مخاطر التبعية للشركات الأجنبية المنتجة للبذور؛

✓ هيمنة الشركة الفرنسية للبذور فلوريموند ديبري على ما نسيته 80% من الشراءات خلال موسم 2014-2015؛

✓ عدم مراجعة النموضج المستعمل في التوضيب والوضع في الأكياس منذ سبعينات القرن الماضي وهو ما يؤثر على تسويق البذور؛

✓ ضعف القدرة التخزينية ومخاطر تدني جودة البذور المخزنة في الهواء الطلق نتيجة ارتفاع انتاج البذور مع عدم وجود طاقة استيعابية للمخازن مما اضطر شركة سوناكوس إلى تخزينها في الهواء الطلق؛

- ضعف انجاز برامج الري بالنسبة للقطاع الفلاحي حيث لاحظ المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الاختلالات أوجزها فيما يلي:

✓ اهمال بعض النقاط الرئيسية عند اعداد برنامج توسيع الري حيث لا تشمل المذكرة الملخصة للبرنامج على الوضعية للري قبل البرنامج والوضعية المتوقعة ومراحل اطلاق المشاريع وتحديد الأولويات بينها وطرق تمويل البرنامج وهو ما يشكل عائقا أمام الحصول على رؤية واضحة للتحكم في الربنامج؛

✓ البرنامج يستهدف الوصول إلى مساحة اجمالية تبلغ 160.000 هكتار لربطها بالسدود في حين أن الفارق بين الامكانيات القابلة للري والمساحات المجهزة تبلغ 341.550 هكتار وبالتالي فإن البرنامج يستهدف 48% فقط من هذا الفارق؛

✓ ضعف تقدم برنامج توسيع الري حيث بلغت المساحة التي تم الانتهاء من ربطها بالسدود حوالي 80000 هكتار أي ما نسبته 50% من المساحة الاجمالية المستهدفة وهي 160.000 هكتار، في حين بلغت المساحة المجهزة بتجهيزات الري على مساحة 17930 هكتار منها 9950 هكتار شرع في سقيها وبالتالي فالمساحة المجهزة بلغت 11.2% من المساحة المبرمجة؛

✓ عدم انطلاق المشروع الكبير المتعلق بسد الفارق بين المياه المعبأة في منطقة الغرب والمساحات المجهزة؛

✓ تأخر في التزود بمياه الري بالنسبة للسدود المشغلة؛

✓ عدم توفر الموارد المالية الضرورية لصيانة تجهيزات الري التابعة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي مما أدى إلى تدهور خدمة ماء السقي؛

✓ تأخر في انطلاق إجراءات التجهيز بمعدات الري الموضعي؛

✓ تأخر في مواكبة تثمين المنتجات الفلاحية والتسويق؛

هاته مجموعة من الملاحظات على أداء القطاع الزراعي وهي تلخص التدهور الذي عاني منه القطاع رغم ما حققته المغرب من زيادة في الانتاج في بعض السنوات، وبالتالي نلاحظ عدم الجدية في تطوير القطاع الزراعي.

أما في تونس فإن تقارير المجلس الأعلى للحسابات على أداء القطاع الزراعي جاءت على النحو التالي:

- وجود تجاوزات فيما يتعلق بالأراضي التابعة للدولة والتي قامت بكرائها للمستثمرين حيث جاءت على النحو التالي:

✓ عدم احترام الشركات الناشطة التزاماتها التعاقدية حيث أن 53% من الشركات لا تدفع مبلغ الكراء؛

✓ عدم انجاز المشاريع الاستثمارية من قبل 70% من قبل الشركات التي منحت لها الأراضي الزراعية وهذا ما أدى إلى تآكل البنية التحتية بالضيعات وتدهور مقومات الانتاج من تربة ومياه جوفية؛

✓ انخفاض الانتاجية بالنسبة لشركات الأحياء التي تحصلت على الأراضي الفلاحية مقارنة بالشركات التي لم تتحصل على عقود الكراء والمستثمرة في القطاع الفلاحي؛

✓ البطء في معالجة ملفات استرجاع الأراضي غير المستغلة من طرف الوزيرين المكلفين بالفلاحة وأملاك الدولة وتنفيذها من قبل الولاة حيث تصل في بعض الأحيان إلى 06 سنوات وهو ما ينجر عنه استغلال تلك الضيعات بطريقة غير شرعية واهمالها؛

✓ اسناد أراضي فلاحية بطرق غير قانونية لأفراد الرئيس السابق زين العابدين بن علي وأصهاره والتي بلغت 11 ألف هكتار وهي من أجود الأراضي حيث تم منحها من طرف دائرة الشؤون الاقتصادية برئاسة الجمهورية خلافا لما ينص عليه القانون والذي ينص على الشفافية في منح الأراضي من قبل وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية وهاته الضيعات لم تقم بتسديد ما عليها من مستحقات والتي فاقت 2 مليون دينار تونسي في سنة 2016؛

✓ عدم استغلال الأراضي الممنوحة للمشاريع التي منحت من أجلها تلك الأراضي وحسب التهدات الانمائية مثال ذلك أن شركة صوداسما03 بولاية القيروان عوض أن تهتم بالزياتين المبرمجة على مساحة 74 هكتار قامت بزراعة الدلاع، كما قامت شركة الاحياء الرسالة المستغلة لمساحة 910 هكتار بالتخلي عن تربية 50 بقرة حلوب دون ترخيص؛

✓ تراجع التمويل عن طريق القروض البنكية بسبب تفاقم مديونية المستثمرين غير المستخلصة لدى البنوك؛

- دعم المواد الأساسية حسب سياسة الدعم في تونس كما وردت في المخططات التنموية تضمنت توجيه الدعم لمستحقيه لكن تقرير مجلس المحاسبات التونسي أورد عدة ملاحظات عن هاته السياسة:

✓ لا يتوفر بالنسبة للدواوين في المنظومة الحالية على أجهزة رقابة تسمح لها من التأكد من المخزونات الفعلية للمواد التي تستفيد من الدعم حيث تعتمد على تصريح المتدخلين الخواص وهو ما لا يضمن لها التثبت من استعمال المواد المدعمة في الأغراض المخصصة لها؛

✓ هناك عدة نقائص تعلقت بمدى تجسيد توجهات سياسة دعم المواد الأساسية فيما يتعلق بحلقات الانتاج وبسياسة الأسعار والفئات المستهدفة بالدعم؛

✓ ارتفاع قيمة التعويض على الحبوب الموردة بحوالي 70% من التعويض نتيجة الفشل في زيادة الانتاج المحلي حيث أن القمح الصلب استأثر بـ 40% من قيمة التعويض؛

✓ عزوف الفلاحين على تسليم منتوجاتهم من الحبوب إلى مراكز التجميع أدى إلى ارتفاع توريد الحبوب من الخارج من طرف ديوان الحبوب وهو أدى إلى ارتفاع نفقات الدعم؛

✓ عدم تحيين قائمة المزودين المتعامل معهم بالنسبة لتوريد الحبوب أثر بشكل سلبي على المنافسة وأدى إلى عدم استفادة تونس من أثمان مخفضة حيث لوحظ أن عدم تحيين القائمة أدى إلى فقدان تونس لما قيمته 74.500 دولار بسبب عدم ادراج أحد المزودين بالقائمة حيث ينخفض سعره عن المزودين الملحقين بالقائمة والذي تم اختياره بعد القيام باستشارة دولية بمبلغ 1.49 دولار للطن الواحد وهذا في سنة 2013؛

- أما في اطار الصيد البحري فإن القطاع عرف عدة اشكاليات من بينها:

✓ شهدت أسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري وضعية صحية متدهورة ما أفقد جلها المصادقة الصحية مما قد يؤثر بشكل سلبي على جودة المنتجات البحرية وبالتالي ما يهدد ديمومة الصادرات الوطنية؛

✓ تدهور البنية التحتية لموانئ الصيد البحري أثر بشكل سلبي على نشاط الصيد البحري؛

✓ تعطل آلات الرفع والانزال التي تمتلكها وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري ما أثر على الانتاج نتيجة تعطل الصيادين عن العمل نتيجة التنقل للموانئ التي تملك آلات رفع وانزال نشطة مما يؤدي إلى الاكتظاظ؛

- أما فيما يخص النهوض بمنظومة البذور والشتلات فإنها عرفت عدة نقائص أثرت على توفر البذور المحلية في السوق الوطنية وهو ما يؤثر بشكل سلبي على ديمومة البذور المحلية في السوق الوطنية وأسباب ذلك حسب تقرير مجلس الحسابات يعود بالأساس إلى:

✓ غياب استراتيجية وطنية لاسترجاع وتجميع وتثمين الموروث الوطني من البذور والشتلات وضعف عدد الأصناف الوطنية؛

✓ عدم تنفيذ المشاريع الخاصة بالنهوض بمنظومة البذور العلفية والرعوية حيث بقيت حبيسة الأدراج؛

✓ ارتفاع عدد المساحات المرفوضة بشأن عقود اكثار البذور وذلك لعدم التزام المكثرين بدفتر الشروط المتعلق بإنتاج البذور والشتلات وإكثارها لكن الملاحظة الأهم أن الشركة التعاونية المركزية للبذور والشتائل الممتازة أعادت التعاقد مع مكثرين أخلوا بالتزاماتهم خلال مواسم سابقة؛

✓ عدم تسليم كامل البذور المكثرة من قبل المتعاقدين لشركة التعاونية المركزية للبذور والشتائل الممتازة خلافا لكراس الشروط الذي يلزم المكثرين بتسليم كامل الكميات التعاقدية إلا أن الشركة لم تقم بشطب المكثرين المخلين بالتزاماتهم من القائمة المعتمدة؛

أما في الجزائر وفي ظل غياب الشفافية في المعلومة فإننا يمكننا حصر نفس المشاكل التي تعاني منها المغرب وتونس من عدم اكمال المشاريع أو البطء في تنفيذها وعدم انطلاقها، وكذلك منح الدعم لغير مستحقيه إلى غير ذلك من المشاكل التي نلاحظها ويعيشها فلاحينا في الواقع.

المطلب الثاني- اتاحة الغذاء من التجارة الخارجية:

تسعى الدول الثلاث إلى توفير غذائها عن طريق الواردات لمواجهة تزايد الطلب الداخلي ولقد جاءت واردات تلك الدول على النحو التالي:

أولا- اتاحة الغذاء من واردات الحبوب:[1] لقد شهدت واردات القمح في كل من الجزائر والمغرب تذبذبا، أما واردات تونس خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت ارتفاعا مستمرا، حيث بلغت الواردات في سنة 2012 حوالي 1589.90 ألف طن مسجلة نفس الكمية المستوردة في سنة 2011، لتستمر الواردات في الارتفاع حتى سنة 2016 حيث بلغت حوالي 2056.82 ألف طن.

أما في الجزائر فلقد بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 5057.38 ألف طن وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2011، لتنخفض في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 4822.95 ألف طن، لترتفع الكمية المستوردة في سنة 2014 و 2015 حيث بلغت حوالي 7414 ألف طن و 8504 ألف طن على التوالي، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2016 حيث بلغت حوالي 8225.60 ألف طن.

في حين أن الكمية المستوردة من القمح بالنسبة للمغرب فلقد شهدت هي الأخرى خلال الفترة 2012-2016 تذبذبا، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 4093.62 ألف طن مسجلة ارتفاعا طفيفا عن سنة 2011 والتي بلغت حوالي 4005.81 ألف طن، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 2727.72 ألف طن، لترتفع الكمية المستوردة في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 5160.78 ألف طن، لتشهد في سنة 2015 انخفاضا في الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 3214 ألف طن، وأما في سنة 2016 فإنها عاودت الارتفاع حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 6288.07 ألف طن.

أما فيما يخص واردات تونس من الشعير خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 237.50 ألف طن وهي الكمية نفسها التي استوردتها في سنة 2011، لترتفع في سنة 2013 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 801.24 ألف طن، لتنخفض الكمية في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 444.75 ألف طن، لتعاود الارتفاع في سنة 2015 و 2016 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 556.47 ألف طن و 638 ألف طن على التوالي.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 36، مرجع سبق ذكره، ص ص:134،136،137،138،139.

أما واردات الجزائر من الشعير خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغت في سنة 2012 حوالي 160 ألف طن وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2011، لترتفع الكمية في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 308.28 ألف طن، لترتفع الكمية في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 791 ألف طن، لكن في سنة 2015 تراجعت الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 776.35 ألف طن، في حين أنه في سنة 2016 عاودت الكمية المستوردة في الارتفاع حيث بلغت حوالي 901.25 ألف طن.

أما فيما يخص واردات الشعير في المغرب خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت تذبذبا، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 551.32 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغت فيه حوالي 265.50 ألف طن، لتشهد الكمية المستوردة في سنة 2013 انخفاضا حيث بلغت حوالي 180.19 ألف طن، لترتفع في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 443.20 ألف طن، لتشهد في سنة 2015 انخفاضا في الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 385.57 ألف طن، لتعاود في الارتفاع في سنة 2016 حيث بلغت حوالي 988.69 ألف طن.

ثانيا- اتاحة الغذاء عن طريق واردات البطاطس:[1] سعت الدول الثلاث إلى تحقيق نمو في انتاج البطاطس عن طريق الانتاج المحلي لتلبية الطلب المحلي والفارق بين الطلب والانتاج سعت الدول الثلاث إلى توفيره عن طريق الواردات ولقد جاءت وارداتها على النحو التالي:

أما فيما يخص واردات البطاطس خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغت الواردات في سنة 2012 حوالي 34.30 ألف طن وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2011، لتنخفض في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 33.36 ألف طن لتستمر الكمية في الانخفاض في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 23.75 ألف طن، لتشهد الكمية المستوردة في سنة 2015 ارتفاعا حيث بلغت حوالي 39.90 ألف طن، لتستمر الكمية في الارتفاع في سنة 2016 حيث بلغت حوالي 39.95 ألف طن.

أما في الجزائر فإن وارداتها من البطاطس خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت تذبذبا، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حيث بلغت حوالي 113.26 ألف طن وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2011، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 74.96 ألف طن، لتشهد سنة 2014 و 2015 حيث بلغت حوالي

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 36، مرجع سبق ذكره، ص:140.

123.58 ألف طن و 152.94 ألف طن على التوالي، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2016 حيث بلغت حوالي 87.46 ألف طن.

أما فيما يخص واردات البطاطس في المغرب خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 38.29 ألف طن مسجلة انخفاضا في سنة 2011 حيث بلغت حوالي 46.19 ألف طن، لترتفع الكمية المستوردة مجددا في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 47.10 ألف طن، لتنخفض الكمية مجددا في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 38.18 ألف طن، لترتفع الكمية مجددا في سنة 2015 و 2016 حيث بلغت حوالي 52.13 ألف طن و 52.59 ألف طن على التوالي.

ثالثا- اتاحة الغذاء من واردات اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك[1]

أما واردات تونس من اللحوم الحمراء خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغت في سنة 2012 حوالي 5.48 ألف طن وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2011، لتستمر في الارتفاع في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 5.85 ألف طن، لتنخفض في سنة 2014 و 2015 و 2016 حيث بلغت حوالي 4.49 ألف طن و 3.41 ألف طن و1.76 ألف طن على التوالي، لتبقى أن معظم وارداتها من لحوم الأبقار.

والملاحظ أن معظم وارداتها من اللحوم الحمراء تمثلت في لحوم الأبقار تراوحت النسبة بين 87% و 99% خلال الفترة 2007-2009، لتنخفض النسبة في سنة 2010 حيث بلغت حوالي 56%، لتعاود الارتفاع في سنة 2011 حيث مثلت نسبة وارداتها من لحوم الأبقار حوالي 99%.

أما في الجزائر فإن وارداتها من اللحوم الحمراء خلال الفترة 2012-2016 عرفت تذبذبا، حيث بلغت في 2012 حوالي 62.30 ألف طن وهي نفس الكمية المستوردة في سنة 2011، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 49.70 ألف طن، لترتفع الكمية في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 80.17 ألف طن، لتنخفض في سنة 2015 و 2016 حيث بلغت حوالي 68.95 ألف طن و 66.78 ألف طن على التوالي، وتبقى معظم وارداتها من لحوم الأبقار.

أما واردات المغرب من اللحوم الحمراء خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 4.83 ألف طن مسجلة انخفاضا عن سنة 2011 حيث بلغت حوالي 11.79 ألف طن، لترتفع الكمية المستوردة في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 10.55 ألف طن، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2014 و

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 36، مرجع سبق ذكره، ص ص:179،184،185،197.

2015 حيث بلغت حوالي 10.41 ألف طن و 3.84 ألف طن على التوالي، لترتفع الكمية المستوردة في سنة 2016 حيث بلغت حوالي 7.68 ألف طن، لتبقى معظم وارداتها من اللحوم الحمراء لحوم أبقار.

أما فيما يخص واردات تونس من اللحوم البيضاء خلال الفترة 2012-2016 فإنها لا تزال من الدول غير المستوردة للحوم البيضاء حيث لم تتعدى خلال الفترة 2012-2016 ما كميته 3.08 ألف طن وهذا في سنة 2014 وقد بلغت مع نهاية سنة 2016 حوالي 0.22 ألف طن

وأما بالنسبة لواردات الجزائر من اللحوم البيضاء خلال الفترة 2012-2016 فإنها لم تشهد استيراد أي كمية، ولكن الجزائر ما زالت تستورد الصيصان والتي بلغت مع نهاية سنة 2016 حوالي 3.33 ألف طن بقيمة 23.51 مليون دولار، وكذلك لا زالت الجزائر تستورد الدجاج الحي حيث بلغت الكمية مع نهاية سنة 2016 حوالي 103.62 ألف طن بقيمة 31.18 مليون دولار.

أما واردات المغرب من اللحوم البيضاء خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت ارتفاعا ابتداء من سنة 2014 مقارنة بكل من الجزائر التي لم تستورد وتونس التي كميتها لا تكاد تذكر، حيث بلغت في سنة 2012 حوالي 0.84 ألف طن لتنخفض في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 0.51 ألف طن، لترتفع بشكل كبير في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 14.78 ألف طن، لتستمر في الارتفاع في سنة 2015 و 2016 حيث بلغت الكمية المستوردة حوالي 20.29 ألف طن و 22.29 ألف طن على التوالي.

في حين أن وارداتها من الدواجن الحية لا تكاد تذكر حيث بلغت حوالي 0.50 ألف طن مع نهاية سنة 2016.

أما واردات تونس خلال الفترة 2012-2016 من الأسماك فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 45.58 ألف طن وهي الكمية نفسها التي تم استيرادها في سنة 2011، لترتفع الكمية المستوردة في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 48.45 ألف طن، لتنخفض في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 29.19 ألف طن، لتستمر في الانخفاض في سنة 2015 حيث بلغت حوالي 22.65 ألف طن، لتشهد في سنة ارتفاعا في الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 23.76 ألف طن.

أما فيما يخص واردات الجزائر من الأسماك خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغت في سنة 2012 حوالي 36.09 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2011 حيث بلغت حوالي 29.17 ألف طن، لتستمر الكمية في الانخفاض في سنة 2013 حيث

بلغت حوالي 30.88 ألف طن، لترتفع الكمية المستوردة في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 34.15 ألف طن، لتنخفض الكمية مجددا في سنة 2015 و 2016 حيث بلغت حوالي 31.76 ألف طن و31.42 ألف طن على التوالي.

أما في المغرب فإن وارداتها من الأسماك خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغت في سنة 2012 حوالي 49.74 ألف طن مسجلة الارتفاع مقارنة بسنة 2011 والتي بلغت حوالي 8.92 ألف طن، لتستمر الكمية في الارتفاع حتى سنة 2015 حيث بلغت حوالي 74.29 ألف طن، لتشهد في سنة 2016 انخفاضا حيث بلغت حوالي 63.37 ألف طن.

رابعا- اتاحة الغذاء من واردات الحليب:[1]

لقد شهدت واردات الحليب والذي يعتبر من الغذاء الأساسي لدى مواطني الدول الثلاث تذبذبا

خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت تذبذبا، حيث بلغت في سنة 2012 حوالي 127.63 ألف طن وهي الكمية نفسها المستوردة في سنة 2011، لترتفع الكمية في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 133.30 ألف طن، لتنخفض الكمية في سنة 2014 و 2015 حيث بلغت الكمية حوالي 42.48 ألف طن و 36.06 ألف طن على التوالي، لترتفع الكمية المستوردة في سنة 2016 حيث بلغت حوالي 137.14 ألف طن.

أما واردات الجزائر من الحليب خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت تذبذبا، حيث الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 2831.73 ألف طن وهي الكمية المستوردة في سنة 2011، لتنخفض الكمية في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 1983.95 ألف طن، لتستمر الكمية في الانخفاض حيث بلغت حوالي 1031.82 ألف طن و 847.20 ألف طن على التوالي، لترتفع الكمية في سنة 2016 حيث بلغت حوالي 901.93 ألف طن.

أما في المغرب فإن الكمية المستوردة من الحليب خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت تذبذبا، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 613.96 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغت حوالي 592.67 ألف طن، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 544.81 ألف طن، لترتفع مجددا في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 827.73 ألف طن، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2015 حيث بلغت حوالي 613.64 ألف طن، لترتفع مجددا في سنة 2015 حيث بلغت حوالي

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 36، مرجع سبق ذكره، ص:205.

613.64 ألف طن، لترتفع الكمية المستوردة في سنة 2016 حيث بلغت حوالي 699.58 ألف طن.

خامسا- اتاحة الغذاء من واردات الزيوت النباتية: أما فيما يخص الزيوت الزيتية فإنها شهدت هي الاخرى تذبذبا في وارداتها حسب حاجياتها،

فيما يخص واردات تونس من الزيوت النباتية خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت تذبذبا، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 294.91 ألف طن وهي الكمية المستوردة في سنة 2011، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 184.76 ألف طن، لتشهد الكمية المستوردة في سنة 2014 و 2015 ارتفاعا حيث بلغت حوالي 257.91 ألف طن و 322 ألف طن على التوالي، لتشهد الكمية في سنة 2016 انخفاضا حيث بلغت حوالي 292.97 ألف طن.

أما فيما يخص واردات الجزائر من الزيوت النباتية خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت تذبذبا، حيث بلغت في سنة 2012 حوالي 682.94 ألف طن وهي الكمية نفسها التي استوردتها في سنة 2011، لتنخفض الكمية في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 610.52 ألف طن، لتشهد الكمية المستوردة ارتفاعا في سنة 2014 و 2015 و 2016 حيث بلغت حوالي 931.41 ألف طن و 1012.07 ألف طن و 1023.85 ألف طن على التوالي.

أما فيما يخص واردات المغرب من الزيوت النباتية خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت تذبذبا، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 474.40 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2011 حيث بلغت حوالي 472.10 ألف طن، لتستمر الكمية المستوردة في الارتفاع في سنة 2013 و 2014 حيث بلغت حوالي 483.09 ألف طن و 583.88 ألف طن على التوالي، لتشهد في سنة 2015 انخفاضا في الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 576.81 ألف طن، لتعاود الكمية المستوردة في الارتفاع حيث بلغت حوالي 623.22 ألف طن.

سادسا- اتاحة الغذاء من واردات السكر الخام: أما فيما يخص السكر الخام والذي تقوم تلك الدول بتكريره لاستخراج السكر الذي يعتبر من السلع التي تشهد استهلاك كبير من طرف مواطني تلك الدول فإنها شهدت وارداتها حوالي:

أما فيما يخص واردات تونس من السكر الخام خلال الفترة 2012-2016 فإنها شهدت تذبذبا، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 380.22 ألف طن وهي الكمية نفسها المستوردة في سنة 2011، لترتفع الكمية المستوردة في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 433.94 ألف طن ، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2014 حيث بلغت حوالي

183.44 ألف طن، لتشهد في سنة 2015 و 2016 الارتفاع حيث بلغت حوالي 228.90 ألف طن و 364.96 ألف طن على التوالي.

أما فيما يخص واردات الجزائر من السكر الخام خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت تذبذبا هي الأخرى، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 1347.92 ألف طن وهي الكمية نفسها التي تم استيرادها في سنة 2011، لترتفع الكمية في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 1415.04 ألف طن، لتستمر الكمية المستوردة في الارتفاع في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 1711.08 ألف طن، لتنخفض في سنة 2015 حيث بلغت حوالي 1673.36 ألف طن، لتشهد في سنة 2016 الارتفاع حيث بلغت حوالي 1894.47 ألف طن.

أما فيما يخص واردات المغرب من السكر الخام خلال الفترة 2012-2016 فإنها عرفت تذبذبا، حيث بلغت الكمية المستوردة في سنة 2012 حوالي 999.94 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغت حوالي 881.93 ألف طن، لتنخفض الكمية المستوردة في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 920.86 ألف طن، لتستمر الكمية في الانخفاض حيث بلغت حوالي 769.00 ألف طن، لتشهد في سنة 2015 و 2016 ارتفاعا في الكمية المستوردة حيث بلغت حوالي 919.86 ألف طن و 1058.52 ألف طن على التوالي.

المطلب الثالث-امكانات الحصول على الغذاء:

أولا- أسعار المواد الغذائية: لقد استمر ارتفاع أسعار السلع الغذائية في كل من الجزائر وتونس والمغرب، حيث بلغ الرقم القياسي السنوي لأسعار الغذاء في الجزائر في سنة 2012 حوالي 169.41% أي بزيادة في الأسعار بلغت حوالي 69.41% بالمقارنة بسنة الأساس 2001 ليستمر هذا الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في سنة 2013 حيث بلغ حوالي 174.80% أي بزيادة في المستوى العام للأسعار بلغ حوالي 74.80% بسنة الأساس 2001، ليستمر هذا الارتفاع حتى سنة 2016 والتي بلغ فيها الرقم القياسي لأسعار الغذاء حوالي 196.60% أي أن المستوى العام للأسعار بلغ حوالي 96.60%، أما في تونس فإن الرقم القياسي لأسعار الغذاء فلقد بلغ حوالي 121.6% في سنة 2014 مقارنة بسنة الأساس 2010 ليستمر الارتفاع في سنة 2015 والتي بلغ فيها حوالي 124.4% أي ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة 24.4% لسنة الأساس 2010، ليستمر الارتفاع كذلك في سنة 2016 حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار حوالي 126.3% أي أن ارتفاع المستوى العام للأسعار بلغ حوالي 26.3% وهذا لنفس سنة الأساس ويعد ارتفاع

الأسعار كبيرا مقارنة بسنة الأساس والتي هي 2010، أما في المغرب فلقد بلغ الرقم القياسي للأسعار في سنة 2013 حوالي 121.7% وهذا لسنة الأساس 2006 حيث بلغ بالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار حوالي 21.7% لتنخفض في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 120.2% ليبلغ المستوى العام للأسعار مقارنة بسنة الأساس 2006 حوالي 20.2%، ليرتفع الرقم القياسي للأسعار في سنة 2015 حيث بلغ حوالي 123.3% أي أن ارتفاع المستوى العام للأسعار بلغ حوالي 23.3% وهذا مقارنة بسنة الأساس 2006، ليستمر الارتفاع في سنة 2016 حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار بالنسبة للمواد الغذائية حوالي 126.8% أي أن المستوى العام للأسعار بلغ حوالي 26.8%.

ثانيا- مستويات دخول الأفراد: لا تزال دخول الأفراد منخفضة مقارنة مع الزيادة التي شهدتها أسعار الغذاء وهو ما يعني أن القدرة الشرائية للمواطنين قد انهارت، حيث لم تشهد أجور العمال زيادة منذ 2008 بعد تطبيق نظام الرقم الاستدلالي للأجور حيث بقيت الأجور على حالها، في حين شهد الأجر الوطني زيادة في سنة 2012 حيث بلغ حوالي 18000 د.ج ولم يشهد أي زيادة بعد هاته السنة، في حين بلغ الأجر المتوسط في سنة 2013 حوالي 51000 د.ج في القطاع العمومي و 29000 في القطاع الخاص ليرتفع في سنة 2016 حيث بلغ حوالي 54.700 د.ج في القطاع العام في حين بلغ في القطاع الخاص حوالي 32.100 د.ج، وهذا ليس بسبب الزيادة في الأجور وانما في حصول توظيف جديد أو حصول ترقيات أما الأرقام الاستدلالية للأجور فلا تزال على حالها في قطاع الوظيف العمومية أي الادارة، أما القطاع الاقتصادي فإنه لا يمكن مقارنته مع قطاع الوظيفة العمومية حيث أن ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون يؤثر على الدخل وذلك لارتباط العلاوات والمنح به والأجر الأدنى حيث تشهد قطاع الطاقة ارتفاعا في الأجور حيث بلغ المتوسط حوالي 100.500 د.ج 59.200 في البنوك والتأمينات.

أما في تونس فإن الأجر الوطني الأدنى المضمون فلقد شهد الزيادة في سنة 2012 حيث بلغ الأجر الوطني الأدنى في القطاعات غير الفلاحية حوالي 302 دينار تونسي بنظام 48 ساعة في الأسبوع أما بنظام 40 ساعة في الأسبوع فلقد بلغ حوالي 259 دينار تونسي أما في القطاعات الفلاحية فلقد بلغ الأجر الوطني الأدنى في سنة 2012 حوالي 348 د.ت، ليرتفع في سنة 2014 حيث بلغ الأجر الوطني الأدنى المضمون في القطاعات غير الفلاحية حوالي 320 د.ت بنظام 48 ساعة في الأسبوع في حين بلغ حوالي 274 د.ت بنظام 40 ساعة في الأسبوع في حين بلغ الأجر الوطني الأدنى المضمون في القطاعات الفلاحية حوالي 369 د.ت وهذا في سنة 2014 كذلك، ليستمر في الارتفاع في سنة 2015 حيث بلغ حوالي

338 د.ت بنظام 48 ساعة و حوالي 289 د.ت بنظام 40 ساعة، وأما في القطاعات الفلاحية فلقد بلغ حوالي 390 د.ت ليستقر على نفس الأجر في سنة 2016، أما متوسط الأجور الخام وليس الصافي في تونس فلقد بلغ حوالي 1064 د.ت في سنة 2012 ليرتفع في سنة 2016 إلى حوالي 1528 د.ت.

أما في المغرب فإن الحد الأدنى للأجور ارتفع في سنة 2012 حيث بلغ حوالي 2545.92 درهم بالنسبة لعمال قطاع التجارة والصناعة والمهن الحرة، في حين بلغ الحد الأدنى للأجور في قطاع الفلاحة في سنة 2012 حوالي 1901.70 درهم، ليرتفع الحد الأدنى للأجور في قطاع التجارة والصناعة والمهن الحرة في سنة 2014 حيث بلغ حوالي 2672.80 درهم في حين بلغ في قطاع الفلاحة حوالي 1996 درهم، ليستمر الارتفاع في سنة 2015 حيث بلغ الأجر الأدنى للأجور في قطاع التجارة والصناعة والمهن الحرة حوالي 2799.7 درهم وفي قطاع الفلاحة 2091.9 درهم.

أما فيما يتعلق الأجر المتوسط الشهري في المغرب في سنة 2013 فلقد بلغ حوالي 7250درهم ولكن الملاحظ أن أكثر 46% في يتقاضون أقل من 6000 درهم في حين أن 23% وأن أكثر من 30% يتقاضون أكثر من 10.000 درهم، وبالتالي فإن كتلة الأجور الأكبر يستأثر بها فئة 30%، أما في سنة 2015 فلقد ارتفع متوسط الأجور إلى حوالي 7.381 درهم عوض 7.250 درهم حيث أن أكثر من 39% من الموظفين يتقاضون أقل من 6000 درهم في حين أن أكثر من 20% يتقاضون أقل من 8000 درهم، أما الفئة أكثر من 40% يتقاضون أجر أكبر من 10.000 درهم.

المطلب الرابع-استقرار الغذاء:

أولا- الاعتماد على واردات الحبوب: لقد سعت الدول العربية وعلى رأسها دول المغرب العربي والتي من بينها الجزائر وتونس والمغرب لزيادة انتاجها لتحقيق اكتفاء ذاتها والذي يساهم في تحقيق أمنها الغذائي ولذلك فإن المرحلة الأولى قد انتهت في سنة 2016 ولذلك وجب علينا معرفة مدى اعتماد هاته الدول على الخارج في توفير احتياجات مواطنيها حيث جاءت نتائجها على النحو التالي:

لقد عرفت الفجوة الغذائية في تونس اتجاها تصاعديا خلال الفترة 2012-2016 باستثناء سنة 2014 التي شهدت انخفاضا وهذا فيما يخص منتوج القمح حيث بلغت الفجوة الغذائية في سنة 2012 حوالي 51.07% مسجلة تراجعا عن سنة 2011 حيث أن قيمة واردات القمح بلغت حوالي 545 مليون دولار أمريكي والتي بلغت فيها الفجوة الغذائية حوالي 49.75%، لتشهد في سنة 2013 توسعا في الفجوة الغذائية حيث بلغت حوالي

62.28% وهذا نتيجة لتراجع الانتاج بسبب تراجع تساقط الأمطار لكن التكلفة تراجعت قليلا حيث بلغت حوالي 544 مليون دولار أمريكي وهذا لتراجع الأسعار في الأسواق العالمية ، لتنخفض الفجوة في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 52.39% وهذا نتيجة تحسن الانتاج لتتراجع معها تكلفة الواردات حيث بلغت قيمة واردات القمح حوالي 428.72 مليون دولار أمريكي، وأما في سنة 2015 و 2016 فإن الفجوة اتسعت وزاد الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات مواطنيها حيث بلغت حوالي 68.50% و 69.39% على التوالي لترتفع قيمة الواردات حيث بلغت حوالي 620.63 مليون دولار في سنة 2015 لكن في سنة 2016 شهدت قيمة الواردات انخفاضا حيث بلغت حوالي 429.37 مليون دولار وهذا نتيجة لتراجع الأسعار في الأسواق العالمية.

أما في الجزائر فإن الفجوة الغذائية فيما يخص القمح فإنها عرفت اتجاها تصاعديا رغم تراجعها في سنة 2012 و 2013 والتي بلغت حوالي 59.57% و 59.38% على التوالي مقارنة بسنة 2011 والتي بلغت فيها الفجوة الغذائية 66.44% وبالتالي فإنها حققت أحد أهدافها وهو تخفيض الفجوة الغذائية لكن قيمة الواردات في سنة 2012 حافظت على نفس القيمة المستوردة في سنة 2011 حيث بلغت حوالي 1182 مليون دولار لكن في سنة 2013 ارتفعت القيمة حيث بلغت حوالي 1701 مليون دولار أمريكي، لكن في سنة 2014 عادت الفجوة إلى التوسع حيث بلغت حوالي 75.28% وبالتالي تخطت الفجوة في سنة 2011 لترتفع معها قيمة الواردات والتي بلغت حوالي 2060 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعني أن هذا الانجاز المحقق في سنة 2012 و 2013 هو ظرفي فقط، لتتسع الفجوة في سنة 2015 و 2016 حيث بلغت حوالي 76.20% و 80.94% على التوالي لترتفع معها قيمة الواردات في سنة 2015 حيث بلغت حولي 2406 مليون دولار أمريكي لكن قيمة الواردات في سنة 2016 انخفضت نتيجة تراجع الأسعار في الأسواق العالمية حيث بلغت حوالي 1783 مليون دولار أمريكي.

أما في المغرب فإن الفجوة الغذائية فيما يخص منتوج القمح فلقد بلغت في سنة 2012 حوالي 54.79% مسجلة ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغت فيها الفجوة الغذائية حوالي 39.96% حيث أن واردات القمح كلفت الدولة المغربية 1462 مليون دولار لتنخفض الفجوة في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 28.23% وهذا بسبب زيادة الانتاج حيث أن قيمة الواردات بلغت حوالي 978 مليون دولار أمريكي، لترتفع في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 50.22% وهذا بسبب تزايد واردات القمح نتيجة زيادة الطلب عليه حيث بلغت قيمة الواردات حوالي 1317 مليون دولار أمريكي، لتشهد الفجوة في سنة 2015 تراجعا مجددا

حيث بلغت حوالي 28.47% وهذا بسبب الزيادة الكبيرة في الانتاج وتراجع الواردات والتي بلغت قيمتها 876 مليون دولار أمريكي، لترتفع الفجوة مجددا في سنة 2016 حيث بلغت حوالي 69.72% وهي المرة الأولى التي توصل فيها المغرب إلى هاته النسبة من الفجوة الغذائية منذ سنة 2000 وحتى سنة 2015 ولقد كلفت 1304 مليون دولار.

أما فيما يخص الفجوة الغذائية لمنتوج الشعير في تونس فلقد بلغت في سنة 2012 حوالي 24.71% مسجلة انخفاضا عن سنة 2011 والتي بلغت فيها الفجوة الغذائية حوالي 25.86% لترتفع في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 73.49%، لتشهد سنة 2014 تراجعا في الفجوة الغذائية مجددا نتيجة التحسن في الانتاج حيث بلغت حوالي 36.54%، لترتفع في سنة 2015 و 2016 حيث بلغت الفجوة الغذائية حوالي 60.77% و 63.08% على التوالي.

أما فيما يخص الفجوة الغذائية في الجزائر فيما منتوج الشعير فإنها بلغت في سنة 2012 حوالي 9.13% مسجلة انخفاضا عن سنة 2011 والتي بلغت فيها حوالي 12.66% لتشهد في سنة 2013 و 2014 ارتفاعا في الفجوة الغذائية حيث بلغت حوالي 17.06% و 45.71% على التوالي، لتشهد سنة 2015 تراجعا في الفجوة حيث بلغت حوالي 42.97% لترتفع مجددا في سنة 2016 حيث بلغت حوالي 49.49% وهي المرة الأولى التي تصل فيها إلى هاته النسبة منذ سنة 2003 وحتى سنة 2015.

أما فيما يخص الفجوة الغذائية في المغرب فيما يخص منتوج الشعير فإنها بلغت في سنة 2012 حوالي 31.46% مسجلة ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغت فيها الفجوة حوالي 10.28% لتشهد في سنة 2013 انخفاضا في الفجوة الغذائية حيث بلغت حوالي 6.21% لترتفع مجددا في سنة 2014 حيث بلغت حوالي 21.29% لتشهد سنة 2015 تراجعا في الفجوة الغذائية حيث بلغت حوالي 10.19% لكن في سنة 2016 ارتفعت الفجوة الغذائية بشكل ملحوظ حيث بلغت حوالي 61.46% وهي المرة الأولى التي تصل فيها الفجة لهذا الحد وهذا منذ 2001 وحتى سنة 2015.

ثانيا- الاعتماد على واردات الحليب والسكر الخام: بعدما تطرقنا إلى الفجوة الغذائية لمنتوجات الحبوب والبقول الجافة كونهم من المواد الضرورية كان لا بد من دراسة مادتي الحليب والسكر الخام كونهما أصبحا يعتبران من الغذاء الضروري الذي لا يمكن لمواطني الدول الثلاث من الاستغناء عنهما ولقد جاءت النتائج على النحو التالي:

ان الفجوة الغذائية في تونس فيما يخص مادة الحليب ومشتقاته قد بلغت في سنة 2012 حوالي 10.20% مسجلة ارتفاعا عن سنة 2011 والتي بلغت فيه الفجوة الغذائية حوالي

6.21% لتنخفض في سنة 2013 حيث بلغت حوالي 10.19% لتستمر في الانخفاض في سنة 2014 و 2015 حيث بلغت حوالي 9.72% و 7.89% على التوالي، لتشهد في سنة 2016 توسعا في الفجوة الغذائية والتي بلغت حوالي 8.76% حيث بلغت قيمة الواردات حوالي 20 مليون دولار أمريكي في سنة 2016.

أما في الجزائر فإن الفجوة الغذائية بالنسبة لمنتوج الحليب بلغت حوالي 48.03% في سنة 2012 مسجلة تراجعا حيث عن سنة 2011 والتي بلغت فيه الفجوة الغذائية حوالي 69.75% لتشهد في سنة 2013 استمرارا في التراجع في الفجوة حيث بلغت حوالي 36.84%، لتشهد في سنة 2014 توسعا في الفجوة الغذائية والتي بلغت حوالي 49.08% أما في سنة 2015 فإن الفجوة تراجعت مجددا حيث بلغت حوالي 46.41% لتشهد في سنة 2016 توسعا في الفجوة الغذائية حيث بلغت حوالي 47.56% حيث بلغت قيمة الواردات حوالي 976 مليون دولار أمريكي.

أما في المغرب فإن الفجوة الغذائية بالنسبة لمنتوج الحليب فإنها بلغت في سنة 2012 حوالي 19.72% مسجلة تراجعا عن سنة 2011 والتي بلغت فيها الفجوة الغذائية حوالي 30.28% لتستمر الفجوة في التراجع حتى سنة 2015 والتي بلغت فيها الفجوة الغذائية حوالي 17.79% لتشهد في سنة 2016 توسعا في الفجوة الغذائية حيث بلغت حوالي 21.29% حيث بلغت قيمة وارداتها من الحليب حوالي 194 مليون دولار أمريكي.

أما فيما يخص السكر الخام فإن تونس والجزائر يعتمدا كليا على الواردات لتلبية احتياجات شركات التكرير حيث الملاحظ أن قيمة الواردات من السكر الخام بلغت حوالي 134 مليون دولار أمريكي في تونس وحوالي 794 مليون دولار أمريكي في الجزائر في سنة 2016، في حين أن المغرب فإن الفجوة الغذائية بلغت في سنة 2012 حوالي 71.43% مسجلة توسعا عن سنة 2011 والتي بلغت فيها الفجوة الغذائية حوالي 61.70% لتشهد في سنة 2013 تراجعا في الفجوة حيث بلغت حوالي 69.82% لتستمر في الانخفاض حتى سنة 2016 حيث بلغت حوالي 68.54% حيث بلغت قيمة وارداتها من السكر الخام في 2016 حوالي 470 مليون دولار أمريكي.

المبحث الثاني: مستقبل الأمن الغذائي في المغرب والجزائر وتونس

بعد أن قمنا بتحليل الوضعية الغذائية في كل من المغرب والجزائر وتونس والتي توصلنا فيها إلى أنه بالرغم من النفقات التي قامت بها حكومات هاته الدول إلى أن القطاع الزراعي لا يزال بعيدا عن التنمية التي يرغب فيها المواطن والمنتج والدولة، حيث لا تزال كل من تونس والجزائر تعتمد بشكل كبير على واردات الحبوب والحليب في تلبية احتياجات

مواطنيها وهو ما يجعلها في عرضة لمخاطر التقلبات في الأسواق الدولية، أما المغرب ورغم ارتفاع معدل الاكتفاء الذاتي إلا أنه شهد تراجعا في الانتاج خلال الفترة 2012-2016 وهذا ما يجعله يتجه للأسواق العالمية لتلبية باقي احتياجاته من السوق العالمية رغم انخفاضها مقارنة بالجزائر وتونس، ولكن الملاحظ أن كل من الجزائر والمغرب وتونس شهدا ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية وانخفاضا في الأجور وارتفاع النفقات على الصحة والايجار وهو ما أثر على الأمن الغذائي لمواطنيهم، واذا استمر هذا الحال خلال السنوات المقبلة سيدفع إلى ارتفاع نسبة الفقر في تلك الدول وهو ما يهدد بانفجار الوضع الأمني بتلك الدول، وفي هذا المبحث سنتناول مستقبل الأمن الغذائي.

المطلب الأول: حالة سوق الحبوب في العالم والأزمات المتوقعة مستقبلا

أولا- حالة سوق الحبوب في العالم: لقد شهد انتاج الحبوب في العالم ارتفاعا في سنة 2017 و 2018، حيث بلغت الكمية المنتجة في سنة 2017 حوالي 2660.70 مليون طن وفي سنة 2018 بلغت الكمية حوالي الكمية 2696.90 مليون طن، ورغم الارتفاع في انتاج مجموع الحبوب إلا أن انتاج القمح عرف ارتفاعا في سنة 2017 وانخفاضا في سنة 2018 حيث بلغ الانتاج في سنة 2017 حوالي 763.50 مليون طن أما في سنة 2016 فإن الانتاج بلغ حوالي 737.30 مليون طن، وأما في سنة 2018 فإن الانتاج بلغ حوالي 761.6 مليون طن مسجلا انخفاضا عن سنة 2017، في حين شهد انتاج الأرز ارتفاعا في سنة 2017 و 2018 حيث بلغ حوالي 496.5 مليون طن و 499.4 مليون طن على التوالي مقارنة بسنة 2016 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 488.60 مليون طن، أما فيما يخص انتاج البقوليات فإنه عرف ارتفاعا في سنة 2017 و 2018 حيث بلغ الانتاج حوالي 1400.6 مليون طن و 1436.00 مليون طن على التوالي مقارنة بسنة 2016 والتي بلغ فيها انتاج البقوليات حوالي 1358.00 مليون طن.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (29):

انتاج الحبوب في العالم خلال الفترة 2016-2018

السنوات / نوع المنتوج	2016	2017	2018
اجمالي الحبوب	2583.80	2660.7	2696.90
القمح	737.30	763.6	761.6
البقوليات	1358.00	1400.6	1435.90
الأرز	488.60	496.5	499.4

المصدر: موقع منظمة الأغذية والزراعة، http://www.fao.org/worldfoodsituation/csdb/ar/

واذا ما بحثنا عن الدول المنتجة للقمح للحبوب وعلى رأسها القمح نجد بأنها تتركز في الاتحاد الأوروبي وروسيا وأمريكا وبعض من دول آسيا كالصين والهند والجدول التالي يوضح الدول المنتجة للقمح في العالم:

جدول رقم (30)

انتاج القمح حسب البلدان خلال سنة 2018

الدول	الانتاج
دول الاتحاد الأوروبي	151.12
الصين	134.33
الهند	98.51
روسيا	85.16
أمريكا	47.38
أكرانيا	26.98
باقي دول العالم	218.12

المصدر: United States Department of Agriculture, grain world markets and trade, JULY 2020, P :20.

من الجدول يتضح بأن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على النسبة الأكبر من الانتاج العالمي حيث بلغت ما نسبته تقريبا 20% من الانتاج العالمي، تلتها الصين بنسبة انتاج بلغت حوالي 17.63% من الانتاج العالمي ثم تلتها في المرتبة الثالثة الهند حيث بلغ نسبة الانتاج حوالي 12.93% من الانتاج العالمي.

والملاحظ أن ما نسبته 71.36% من الانتاج العالمي من القمح يتركز في ستة دول وهو ما تضمنه الجدول في الأعلى، لكن اذا أردنا أن نعرف بمن يتحكم بالصادرات فإننا

نلاحظ أن أمريكا والاتحاد الأوروبي وكندا وأكرانيا وروسيا المتحكم فيها والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (31)

صادرات القمح حسب البلدان خلال سنة 2018

الدول	الصادرات
روسيا	41.43
لاتحاد الأوروبي	23.38
أمريكا	23.23
كندا	22.01
أكرانيا	17.77
باقي دول العالم	56.08

المصدر: United States Department of Agriculture, grain world markets and trade, JULY 2020, P :19

من الجدول يتضح بأن روسيا تعتبر أكبر مصدر للقمح في العالم متفوقة على كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا، وبالتالي فإنها تعتبر من المتحكمين في سوق القمح وأي تغير في الانتاج سيؤثر بشكل كبير على أسعار القمح في العالم، وهو نفس الكلام الذي يمكن قوله على باقي الدول الأربعة.

لكن اذا قارنا الدول من حيث المساحة المزروعة قمحا نجد أن الهند الدولة الأولى في العالم من حيث المساحة المزروعة والتي بلغت حوالي 29.65 ألف هكتار تلتها كل من روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية حيث جاءت المساحة المزروعة على النحو التالي:

جدول رقم (32):

المساحة المزروعة من القمح حسب الدول في سنة 2018

الدول	المساحة المزروعة
الهند	29.65
روسيا	26.34
الصين	24.26
الولايات المتحدة الأمريكية	16.03
كازاخستان	11.91

المصدر: https://ar.knoema.com/atlas/topics/

بالرغم من أن المساحة المزروعة في الهند ترتفع عن باقي الدول إلا أن الانتاج في الصين كان أكبر من روسيا والهند رغم انخفاض المساحة المزروعة عنهما والسبب هو ارتفاع الانتاجية في الصين مقارنة بكل من روسيا والهند.

وفي دراسة قامت بها منظمة الأغذية والزراعة في سنة 2018 فإنها تتوقع ارتفاع انتاج الحبوب في سنة 2019 و 2020 حيث تتوقع أن يصل الانتاج إلى 2714 مليون طن في سنة 2019 [1] حيث شملت التوقعات ارتفاع انتاج القمح إلى 766.4 مليون طن، و أن يتخطى انتاج الحبوب لسنة 2019 بنسبة 2.6% حيث يتوقع أن يبلغ حوالي 2784 مليون طن.[2]

ولكن حسب الاحصائيات المتحصل عليها فإن انتاج الحبوب في العالم بلغ في سنة 2019 حوالي 2649.6 مليون طن حيث لم تصل إلى الكمية التي توقعتها منظمة الأغذية والزراعة والتي حددت بـ 2714 مليون طن، والملاحظ استمرار الصين في تحقيقها لأكبر انتاج في العالم متقدمة على كل من الولايات المتحدة والهند وروسيا، حيث بلغت الكمية المنتجة في الصين حوالي 133.59 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2018 والتي بلغت فيها الكمية المنتجة حوالي 131.43 ألف طن، تلتها الهند بإنتاج قدر بـ 103.60 ألف طن مسجلة هي الأخرى ارتفاعا عن سنة 2018 والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 99.87 ألف طن وجاءت في المرتبة الثالثة روسيا والتي بلغ فيها الانتاج حوالي 73.61 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2018 والتي بلغ فيها حوالي 71.68 ألف طن، أما الولايات المتحدة فجاءت في المرتبة الرابعة بإنتاج قدر بـ 52.25 ألف طن.

أما فيما يخص صادرات القمح فإن روسيا لا زالت تسيطر على الكمية المصدرة في العالم حيث بلغت حوالي 33.50 ألف طن ولكن الملاحظ أنها سجلت انخفاضا عن سنة 2018 والتي بلغت فيها الكمية المصدرة حوالي 35.83 ألف طن، تلتها الولايات المتحدة بكمية صادرات قدرت بـ 26.40 ألف طن مسجلة ارتفاعا عن سنة 2018 والتي بلغت فيها الكمية المصدرة حوالي 25.47 ألف طن، وجاءت في المرتبة الثالثة كندا حيث بلغت الكمية المصدرة في سنة 2019 حوالي 23.00 ألف طن مسجلة انخفاضا عن سنة 2018 والتي بلغت فيها الكمية المصدرة حيث بلغت حوالي 24.04 ألف طن.

أما اذا درسنا قيمة السلع المصدرة بالنسبة للقمح فإننا نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تدر أكبر المداخيل من صادرات القمح رغم أن كمية صادراتها أقل من روسيا بنسبة 40.51% حيث بلغت الكمية المصدرة في روسيا 41.43 ألف طن بينما صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بلغت حوالي 24.65 ألف طن في حين أن قيمة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بلغت حوالي 6.09 ملايير دولار وروسيا بلغت قيمة صادراتها حوالي 5.79 ملايير دولار.

[1] https://www.agricultureegypt.com/News/38067/2019_العالمي_الحبوب_انتاج_حول_جديدة_توقعات_فاو_/

[2] http://www.fao.org/worldfoodsituation/csdb/ar/

والجدول التالي يوضح الكمية والقيمة المصدرة من طرف مجموعة من الدول في سنة 2017:

جدول رقم (33):

كمية وقيمة صادرات منتوج القمح في العالم 2017

الكمية: ألف طن القيمة: مليار دولار أمريكي

الدول	الكمية المصدرة	القيمة المصدرة
الولايات المتحدة الأمريكية	24.65	6.09
روسيا	41.43	5.79
كندا	22.00	5.08
استراليا	13.84	4.65
اوكرانيا	17.77	2.75

المصدر: https://ar.knoema.com/atlas/topics

من الجدول يتضح مدى الفرق في المداخيل من صادرات القمح في كل من أمريكا وكندا وأستراليا مقارنة مع قيمة صادرات القمح الروسي والسبب هو نوعية منتوج القمح حيث أن القمح الروسي والسبب هو انخفاض أسعار القمح مقارنة بكل من أمريكا وكندا.

ثانيا-الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية واستمرار انخفاض أسعار النفط: شهدت الساحة الدولية عدة اضطرابات من بينها الصراع بين الصين والولايات الأمريكية واستمرار انخفاض أسعار النفط:

1- **الحرب التجارية بين الصين وأمريكا:** اشتعلت الحرب الاقتصادية الأمريكية والصين في مارس 2018 عندما عزمت الادارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي من فرض قيود جمركية حسب ما ينص عليه القانون رقم 301 من قانون التجارة لعام 1974، وكرد من الادارة الصينية قامت بفرض رسوم جمركية على 128 منتجا أمريكيا من أشهرها فول الصويا.

وبسبب هذه التجاوزات بين الصين وأمريكا فإن صندوق النقد الدولي خفض من توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي من 3.5% إلى 3.5% والسبب هو استمرار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتأثير المباشر على الاقتصاد العالمي من خلال

خسارة 500 شخص في العالم من ثرواتهم بسبب انخفاض الأسهم الأمريكية جراء هذا التصاعد بين البلدين.[1]

ويأتي هذا الصراع بعد أن أصبحت الصين تهدد توازن القوة الاقليمي الذي تحكمه أمريكا حيث أصبحت منافسا لأمريكا في افريقيا وآسيا وداخل الحدود الأمريكية في جميع المجالات سواء النفطية أو البناء والملابس وما زاد اشتعال الحرب هو التقدم التكنولوجي الذي وصلت اليه الصين.

التوسع الصيني قابله تراجع في الهيمنة الأمريكية على السوق الدولية ما اشعل الحرب التجارية خاصة في ظل تقدم الصين في انشاء طريق الحرير الذي تسعى الصين من خلاله لتسهيل تجارتها الخارجية مع الدول الآسيوية والأوروبية مرورا بدول الشرق الأوسط وكذلك مع افريقيا وأمريكا اللاتينية هذا التهديد الصيني لم يزعج الأمريكيين فقط وانما أصبح يشكل تهديدا للدول الأوروبية التي ستفقد أسواقها الافريقية والآسياوية لذلك سعت إلى التكتل مع أمريكا لمواجهة خطر الصين.[2]

1-1 تداعيات الحرب التجارية على الاقتصاد الأمريكي: إن من بين الآثار السلبية على الاقتصاد الأمريكي حسب ما أعلن عنه مكتب الاحصاء الأمريكي هو تراجع الصادرات الأمريكية نحو الصين بنسبة 19% حيث سجلت الصادرات نحو الصين سنة 2018 حوالي 12.4 مليار دولار لتنخفض في سنة 2019 إلى حوالي 10.4 مليار دولار في مارس 2019، كذلك من بين الآثار ارتفاع أسعار السلع نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على السلع الصينية وهو ما يدفع الشركات المستوردة الأمريكية إلى تحميل المستهلكين هاته الضريبة من خلال رفع الأسعار.

2-1 تداعيات الحرب التجارية على الاقتصاد الصيني: كذلك من بين الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الصيني أن معدل انخفاض الصادرات أكبر من نظيرتها أمريكا حيث بلغت نسبة تراجع الصادرات نحو السوق الأمريكية التي تعتبر من الأسواق الأولى بالنسبة لصادراتها حوالي 40% حيث تراجعت من حوالي 52.2 مليار دولار في أكتوبر 2018 إلى حوالي 31.2 مليار دولار في مارس 2019، كذلك من الآثار السلبية والتي تأثرت بها ارتفاع أسعار المنتجات الأمريكية نتيجة لفرض الرسوم عليها وهو ما يعني بأن نفس الآثار لكن بمعدلات مختلفة.

3-1 تداعياتها على الاقتصاد العالمي: من بين الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي هو تباطؤ النمو لارتباط العالم ببعضه حيث أن نسبة الاقتصاد العالمي الأمريكي والصيني

[1] https://www.politics-dz.com/
[2] https://arabi21.com/story/1281453/

مجتمعين يمثل 46% من التجارة العالمية وبالتالي أي انخفاض في معدل النمو الذي صاحب الاقتصاد الصيني والأمريكي أثر بشكل كبير على أسعار النفط وبالتالي تأثر الدول المصدرة له خاصة في سنة 2018 و 2019 والتي شهدت انخفاضا كبيرا في أسعاره حيث بلغ مع نهاية سنة 2019 حوالي 66.64 دولار أمريكي للبرميل بالنسبة للخام مزيج برنت.

كذلك من الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي هي تراجع أسواق المال حيث شهدت السندات الحكومية تراجعا في قيمتها نتيجة الضبابية في السياسات الأمريكية والصينية حيث هبطت عوائد السندات الحكومية طويلة الأجل 10 سنوات بحدود 30 نقطة أساس في ألمانيا إلى -0.25% وبحوالي 10 نقاط أساس في اليابان إلى ناقص 0.12%.

هاته التأثيرات السلبية دفعت الدول إلى مراجعة سياستها النقدية حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض سعر الفائدة عدة مرات حتى تتجنب الركود الاقتصادي وكذلك قام البنك المركزي أبقى على سعر الفائدة إلى أدنى مستوى لها حتى تشجع الاستثمار بدلا من الادخار حتى لا يتأثر اقتصادها بالتراجع في معدل النمو.

ثالثا- الركود الاقتصادي في أوروبا في 2020: سيشهد الاقتصاد الأوروبي ركودا اقتصاديا في سنة 2020 حسب ما حذر منه الخبراء والاقتصاديين وبالتالي ما سيؤثر إلى جانب الصراع الأمريكي الصيني على الاقتصاد العالمي، ولقد جاءت التقديرات بالنسبة للناتج الداخلي الخام على الشكل التالي:

جدول رقم (34):

معدل نمو الناتج المحلي الخام وتوقعاته في سنة 2020 في أوروبا

البيان / الدول	نسبة الناتج الداخلي الخام	توقعات نسبة الناتج الداخلي الخام
	2019	2020
بلجيكا	1.4	-8.8
ألمانيا	0.6	-6.3
اسبانيا	2.0	-10.9
فرنسا	1.5	-10.6
ايطاليا	0.3	-11.2
استراليا	1.6	-7.1

المصدر: european commission, european economic forcast, institutional paper 132,2020, p : 54.

من الجدول يتضح حجم الركود حيث حسب التوقعات فإن الناتج الداخلي الخام سيسجل معدل نمو سالب في سنة 2020 بعدا حقق في سنة 2019 معدل نمو موجب، وحسب الجدول فإن ايطاليا في المرتبة الأولى من حيث التراجع في معدل الناتج الداخلي الخام بنسبة 11.2% بعدما حققت في سنة 2019 معدل نمو موجب قدر بنسبة 0.3%، في حين جاءت اسبانيا في المرتبة الثانية من حيث التراجع حيث يتوقع أن تحقق معدلا في حجم الناتج الداخلي

الخام سالب بحوالي 10.9% بعدما حققت معدلا موجبا بلغ حوالي 2.0% في سنة 2019، وجاءت في المرتبة الثالثة فرنسا حيث يتوقع أن تحقق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام سالب بحوالي 10.6% بعدما حققت معدلا موجبا في سنة 2019 حيث بلغ حوالي 1.5%، ولم تسلم ألمانيا كذلك من هاته التوقعات حيث ستشهد تحقيق معدل في الناتج الداخلي الخام سالب قدر بـ 6.3% مقارنة مع المعدل الموجب المحقق في سنة 2019 والذي بلغ حوالي 0.6%.

المطلب الثاني: وضعية المعاملات الخارجية ومالية كل من الجزائر المغرب وتونس

بعد أن درسنا الأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي لا بد لنا من معرفة الوضعية الاقتصادية في كل من الجزائر المغرب وتونس للوقوف على مستقبل القطاع الزراعي في ظل هاته الظروف والتي جاءت على النحو التالي:

أولا- الميزان التجاري في كل من الجزائر وتونس والمغرب: الميزان التجاري للدول الثلاث يعبر عن واردات و صادرات للسلع بالنسبة لأي دولة، ولقد جاء نتائج الميزان التجاري على النحو التالي:

1- الميزان التجاري وميزان المدفوعات في تونس: شهد الميزان التجاري في دولة عجزا خلال سنتي 2017 و 2018 حيث بلغ في حوالي 15292.1 مليون دينار تونسي و 19.049 مليون دينار تونسي على التوالي وهذا العجز ناتج عن نمو الواردات مقابل الواردات، حيث زادت واردات السلع الغذائية والطاقة ولكن بنسب متفاوتة في حين زادت صادرات السلع الغذائية من زيت الزيتون والتمور ما قلص عجز الميزان الغذائي في سنة 2018 إلى – 501 مليون دينار في حين بلغ العجز في ميزان الطاقة حوالي – 6.179 مليون دينار تونسي، حيث سجلت العجز في الميزان التجاري مع الصين إلى - 5.422 مليون دينار تونسي ومع ايطاليا – 2890 مليون دينار ومع تركيا حوالي – 2307 مليون دينار.

والجدول التالي يوضح طبيعة السلع الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري وهذا في سنة 2018:

جدول رقم (35):

الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري في تونس سنة 2018

بملايين الدنانير

النوع	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
فلاحة وصناعات غذائية	5.410.1	6.474.6	1064.5 -
طاقة وزيوت تشحيم	2328.5	8.507.9	6179.4 -
مناجم وفوسفاط ومشتقاته	1373.6	1.038.3	335.3
نسيج وملابس وجلود	8.972.3	7.102.1	1870.2
صناعات ميكانيكية وكهربائية	18.196.5	25.614.3	7417.8 -
صناعات أخرى مختلفة	4.705.1	11.298.1	6593.00-
مجموع	40.986.2	60.035.2	19.049 -

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي التونسي 2018.

أما الميزان التجاري في سنة 2019 فلقد استمر في العجز حيث بلغ حوالي 19408.7 مليون دينار تونسي حيث ارتفعت الواردات والتي بلغت حوالي 63 264.1 مليون دينار تونسي في حين بلغت الصادرات حوالي 43 855.4 مليون دينار تونسي حيث شهدت الصادرات ارتفاعا في جميع السلع ما عدا بالنسبة للفلاحة والصناعة الغذائية والتي انخفضت حيث بلغت حوالي 4251.9 مليون دينار تونسي في سنة 2019 بينما بلغت في سنة 2018 حوالي 5410.1 مليون دينار تونسي، في حين الواردات شهدت ارتفاعا في جميع السلع ما عدا السلع نصف المصنعة والتي بلغت حوالي 19636.4 مليون دينار بعدما بلغت في سنة 2018 حوالي 20035.7 مليون دينار تونسي.

أما فيما يخص ميزان المدفوعات التونسي فإنه حقق في سنة 2018 فائضا حيث بلغ حوالي 1653 مليون دينار تونسي بعدما حقق عجزا في في سنة 2017 بلغ حوالي 2 مليون دينار تونسي، والسبب في تحقيق في فائض في ميزان المدفوعات هو الارتفاع في فائض ميزان القروض والاقتراضات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية، والجدول التالي يوضح وضعية ميزان المدفوعات:

جدول رقم (36):

جدول يوضح ميزان المدفوعات في سنة 2017 و 2018

ملايين الدينار

البيان	2017	2018
المدفوعات الجارية	**9870-**	**11722-**
السلع بدون تكاليف الشحن	12841-	15747-
الخدمات	739	1897
مداخيل العوامل والتحويلات الجارية	2232	2128
العمليات برأس المال والعمليات المالية	**8880**	**11847**
العمليات برأس المال	445	340
الاستثمارات الأجنبية	1807	2509
الاستثمارات الأخرى	6628	8998
عمليات التعديل (صافي الدفوقات)	**988**	**1528**
الحاصل العام لميزان المدفوعات	**2-**	**1653**

المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2018، ص: 60.

أما اذا أردنا معرفة الدول التي تستورد منها تونس فإننا نلاحظ تعاملها مع عدة دول والتي جاءت على النحو التالي:[1]

-**الصين:** حيث بلغت قيمة الواردات من الصين في 2018 حوالي 5709.3 مليون دينار بالنسبة للسلع في حين بلغت الصادرات لهذا البلد حوالي 287.2 مليون دينار مسجلة ارتفاعا عن سنة 2017 حيث بلغت الواردات حوالي 4482.2 مليون دينار في حين بلغت الصادرات حوالي 75 مليون دينار.

-ألمانيا: حيث بلغت وارداتها من ألمانيا حوالي 4324.2 مليون دينار في سنة 2018 لتبلغ الصادرات نحو ألمانيا حوالي 4918.1 مليون دينار في نفس السنة، حيث شهدت الواردات من ألمانيا ارتفاعا في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 والتي بلغت حوالي 3791.9 مليون دينار وكذلك الصادرات نحو ألمانيا فإنها عرفت ارتفاعا في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 والتي بلغت فيها حوالي 3390.9 مليون دينار ومن خلال ذلك يمكن القول بأن ما تصدره تونس من السلع لدولة ألمانيا فاق ما تستورده منها.

[1] المعهد الوطني للإحصاء، النشرة الاحصائية لتونس 2015-2019، تونس، 2021، ص ص:239،240.

-فرنسا: لقد بلغت واردات تونس من فرنسا حوالي 8085.7 مليون دينار في سنة 2018 حيث احتلت فرنسا المرتبة الثانية لأول مرة بعد ايطاليا من حيث الصادرات لتونس في حين بلغت صادرات تونس لفرنسا حوالي 12011 مليون دينار، حيث شهدت وارداتها وصادراتها في سنة 2018 ارتفاعا عن سنة 2017 والتي بلغت فيها الواردات حوالي 7106.7 مليون دينار في حين بلغت فيها الصادرات حوالي 10516.7 مليون دينار، والملاحظ أن تونس تصدر لفرنسا أكثر ما تستورد منها.

-ايطاليا: بلغت واردات تونس من ايطاليا حوالي 8889.2 مليون دينار تونسي في سنة 2018 وبهذا تعد ايطاليا المورد الأول لتونس في حين بلغت صادرات تونس لإيطاليا حوالي 6516.8 مليون دينار، مسجلة ارتفاعا عن سنة 2017 والتي بلغت فيها الواردات حوالي 7351.2 مليون دينار في حين بلغت صادراتها لإيطاليا حوالي 5670.3 مليون دينار، وبالتالي فإن وارداتها من ايطاليا أكبر من صادراتها.

-أما معاملاتها مع الدول العربية فإننا نلاحظ استيرادها من الجزائر والسعودية حيث بلغت قيمة الواردات من الجزائر حوالي 2430.7 مليون دينار في حين بلغت صادراتها للجزائر حوالي 1121.7 مليون دينار أما وارداتها من السعودية فلقد بلغت حوالي 591.5 مليون دينار في حين بلغت صادراتها حوالي 128.8 مليون دينار.

أما ما تعلق بالاحتياطات بالعملة الأجنبية في تونس فإنها عرفت عدة تغيرات ففي سنة 2017 بلغت الاحتياطات النقدية الأجنبية حوالي 5.293 مليون دولار أمريكي وهذه الاحتياطات فإن تونس تغطي 93 يوم من التوريد، في حين بلغت الاحتياطات بالعملة الأجنبية في سنة 2018 حوالي 4.847.2 مليون دولار حيث تغطي 84 يوم من التوريد، والجدول التالي يوضح احتياطات تونس الأجنبية:

جدول رقم (37):

احتياطات العملة الصعبة لدى تونس 2017 و 2018

ملايين الدولار

البيان	2017	2018
اجمالي الموجودات من العملة الأجنبية	5.293	4.847.2
موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة	31.5	28.4
الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	163.2	141.5
رصيد الذهب	172.9	171.2

المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2018، ص: 209.

هذه الوضعية التي وصلت اليها تونس من انخفاض في احتياطات العملة الأجنبية دفعت الحكومة التونسية إلى التوجه للتمويل الخارجي لتمويل وارداتها حيث بلغ الدين التونسي الخارجي في سنة 2017 حوالي 19 مليار دولار أمريكي، لترفع في سنة 2018 الدين الخارجي إلى 20 مليار دولار أمريكي.

ومن المتوقع أن تسدد تونس لقروضها الخارجية بحلول 2020 وحتى 2025 نظرا لحلول آجال السداد السنوي حيث ستضطر لدفع مليار دولار سنويا، ونظرا للعسر المالي وانخفاض احتياطاتها من العملات الأجنبية فإن تونس من مضطرة إلى إعادة جدولة ديونها مع صندوق النقد الدولي أو التوجه للدول للحصول على قروض لتسديد دين صندوق النقد الدولي.

2- الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر: حقق الميزان التجاري في الجزائر عجزا في سنة 2017 وهذا نتيجة للارتفاع في الواردات والتي بلغت حوالي 48 مليار دولار أمريكي وانخفاض الصادرات والتي بلغت حوالي 34 مليار دولار وبالتالي فإن العجز في الميزان التجاري بلغ حوالي 14 مليار دولار، حيث شهدت المواد غير الغذائية ارتفاعا حيث بلغت حوالي 8.07 مليار دولار في سنة 2017 بعدما بلغت في سنة 2016 حوالي 7.90 مليار دولار في وكذلك شهدت واردات المنتجات الغذائية والطاقة أي الوقود ارتفاعا حيث بلغت حوالي 8.07 مليار دولار بعدما بلغت في سنة 2016 حوالي 7.86 مليار دولار بالنسبة لواردات المنتجات الغذائية و أما بالنسبة للوقود فلقد بلغ حوالي 1.90 مليار دولار أمريكي في سنة 2017 في حين بلغ في سنة 2016 حوالي 1.23 مليار دولار أمريكي، في حين شهدت واردات منتجات التجهيز الصناعية والمنتجات نصف المصنعة

انخفاضا حيث بلغت الواردات بالنسبة لمنتجات التجهيز الصناعية في سنة 2017 حوالي 14.71 مليار دولار بعدما بلغت في سنة 2016 حوالي 13.34 مليار دولار، وأما بالنسبة لمنتجات نصف المصنعة فإنها بلغت في سنة 2017 حوالي 10.48 مليار دولار بعدما بلغت في سنة 2016 حوالي 10.97 مليار دولار، من خلال ما ذكرناه فإن واردات منتجات التجهيز الصناعية تأتي في المرتبة من حيث قيمة الواردات تلتها واردات المنتجات نصف المصنعة ثم واردات السلع غير الغذائية ثم في المرتبة الرابعة واردات السلع الغذائية وفي الأخير واردات الطاقة.

أما الميزان التجاري في الجزائر في سنة 2018 فلقد شهد انخفاضا في العجز بنسبة 52% حيث بلغ العجز حوالي 7.29 مليار دولار أمريكي بعدما بلغ في سنة 2017 حوالي 14 مليار دولار أمريكي، والسبب هو تزايد الصادرات مع انخفاض في الواردات حيث بلغت قيمة الصادرات حوالي 41.69 مليار دولار أمريكي في حين بلغت الواردات حوالي 48.99 مليار دولار أمريكي، حيث زادت صادرات النفط 38 مليار دولار بعدما بلغت في سنة 2017 حوالي 33 مليار دولار، أما بالنسبة للواردات فإنها شهدت انخفاضا في المواد الطاقوية وعلى رأسها البنزين بنسبة 49%.

أما بالنسبة لميزان المدفوعات الجزائري فإنه حقق عجزا بقيمة 16 مليار دولار مسجلا انخفاضا عن سنة 2017 والتي بلغ فيها العجز في سنة 2017 حوالي 21.75 مليار دولار أمريكي، والجدول التالي يوضح حالة ميزان المدفوعات في الجزائر:

جدول رقم (38):

وضعية ميزان المدفوعات في سنة 2017 و2018

ملايير الدولارات

البيان	2017	2018
الرصيد الخارجي الجاري	**22,09 -**	**17.10 -**
ميزان السلع والخدمات والنقل	25.17 -	20.36 -
صافي التحويلات الجارية	3.08	3.26
رصيد حساب رأس المال	**0,33**	**1.06**
الرصيد الاجمالي	**21.76 -**	**16.04 -**

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2020، ص ص: 280-283

حيث أن الموردين الرئيسيين للجزائر للسلع جاؤوا على النحو التالي:

1- **الصين:** تعتبر الصين المورد الأول للجزائر حيث بلغت القيمة حوالي 7.85 مليار دولار في سنة 2018 في حين بلغت الصادرات الجزائرية للصين حوالي 1.31 مليار دولار.

2- **فرنسا:** تعتبر فرنسا المورد الثاني للجزائر بقيمة 4.78 مليار دولار في سنة 2018 في حين بلغت صادرات الجزائر لفرنسا حوالي 4.63 مليار دولار.

3- **ايطاليا:** تعتبر ايطاليا المورد الثالث للجزائر حيث بلغت قيمة الواردات حوالي 3.65 مليار دولار في سنة 2018 في حين بلغت صادرات الجزائر لإيطاليا حوالي 6.12 مليار دولار.

لتأتي في المرتبة الرابعة والخامسة كل من اسبانيا وألمانيا، أما من الدول العربية فإن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى حيث تصدر للجزائر حوالي 698 مليون دولار.

حسب الوضعية المسجلة في احتياطات العملة الصعبة فإنها بلغت مع نهاية سنة 2017 حوالي 97.33 مليار دولار مسجلة انخفاضا عن سنة 2016 والتي بلغت مع نهاية سنة 2016 حوالي 114.14 مليار دولار، حيث يكفي لاستيراد السلع والخدمات لمدة 20 شهرا وبالتالي لا تزال تعيش أريحية مالية، وفي سنة 2018 استمر الانخفاض في العملة الصعبة حيث بلغت مع نهاية سنة 2018 حوالي 79.88 مليار دولار أمريكي، حيث يكفي لاستيراد السلع والخدمات لمدة 16 شهرا، ما يجعل الجزائر في أريحية ولكن استمرار هذا الانخفاض سيعرض الجزائر في المستقبل إلى عجز في الوفاء بالمعاملات الخارجية نتيجة للتراجع في ميزان المدفوعات وخاصة اذا استمر العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الناجم عن انخفاض الصادرات نتيجة لانخفاض أسعار النفط وارتفاع الواردات.

والجدول التالي يوضح الوضعية في الاحتياطات الأجنبية في الجزائر:

جدول رقم (39):

احتياطات العملة الصعبة لدى الجزائر خلال 2017 و 2018

مليون د.ج

البيان	2017	2018
اجمالي الموجودات من العملة الأجنبية	1.091.915	765.768
موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة	148.387	147.493
اتفاقات الدفع الدولية	436	455
رصيد الذهب	1.143	1.143

المصدر: https://www.bank-of-algeria.dz/

3- الميزان التجاري وميزان المدفوعات في المغرب:

الميزان التجاري هو الآخر في المغرب شهد عجزا في سنة 2017 حيث بلغ حوالي 189.23 مليار درهم مغربي مسجلا ارتفاعا عن سنة 2016 والتي بلغ فيها العجز التجاري حوالي 184.93 مليار درهم مغربي، حيث شهدت الواردات ارتفاعا من 410.58 مليار درهم في سنة 2016 إلى حوالي 438.08 مليار درهم في سنة 2017، وكذلك شهدت الصادرات ارتفاعا في سنة 2017 حيث بلغت حوالي 248.84 مليار درهم بعدما بلغت في سنة 2016 حوالي 225.65 مليار درهم، حيث جاءت سلع التجهيز في المرتبة الأولى من حيث الواردات والتي بلغت حوالي 108.64 مليار درهم تلتها السلع الموجهة للاستهلاك والتي بلغت 100.25 مليار درهم ثم جاءت في المرتبة الثالثة المنتجات النصف المصنعة بقيمة 95.55 مليار درهم، أما واردات المواد الغذائية فجاءت في المرتبة الخامسة بقيمة 42.52 مليار درهم.

أما الميزان التجاري في سنة 2018 فلقد بلغ العجز حوالي 205.9 مليار درهم أي ما يعادل 16.6 مليار دولار وهذا بسبب ارتفاع الواردات والتي بلغت حوالي 481.03 مليار درهم وكذلك شهدت ارتفاعا في الصادرات والتي بلغت حوالي 275 مليار درهم، حيث واردات جميع السلع حيث حافظت سلع التجهيز على المرتبة الأولى من واردات المغرب والتي بلغت حوالي 120.06 مليار درهم وحافظت واردات سلع الاستهلاك على المرتبة الثانية بقيمة 108.39 مليار درهم، ولا زالت السلع الغذائية في المرتبة الخامسة حيث بلغت حوالي 45.77 مليار درهم.

والجدول التالي يبين طبيعة الصادرات والواردات والميزان التجاري في المغرب:

جدول رقم (40):

صادرات وواردات والميزان التجاري في المغرب في سنة 2018

بملايين الدراهم

البيان	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
الطاقة والمحروقات	-	82 152	82 152-
سلع التجهيز	14 000	120 068	106 068-
سلع الاستهلاك	113 913	108 394	5 519
المواد الغذائية	58 109	45 772	12 337
المنتجات نصف المصنعة	-	99 843	99 843-
المواد الخام	51 989	24 628	27 361
صادرات أخرى وواردات أخرى	37 145	178	36 967
المجموع	275 156	481 035	205 879

المصدر: البنك المركزي المغربي، التقرير السنوي 2018، ص ص: 79،81.

وفي سنة 2019 لا زال الميزان التجاري يعاني من العجز حيث بلغ حوالي 209 مليار درهم مغربي حيث استمر ارتفاع واردات بقيمة 491.2 مليار درهم، حيث وارداتها من سلع التجهيز والتي بلغت حوالي 127 مليار درهم و السلع الاستهلاكية النهائية والتي ارتفعت حيث بلغت حوالي 113 مليار درهم، في حين لازالت واردات المواد الغذائية في المرتبة الخامسة والتي بلغت حوالي 47.82 مليار درهم.

أما فيما يخص ميزان المدفوعات في المغرب فإنه شهد هو فائضا في سنة 2018 حيث بلغ حوالي 1.00 مليار دولار مسجلا ارتفاعا عن سنة 2017 والتي سجل فيها ميزان المدفوعات فائضا بقيمة 929.4 مليون دولار والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (41):

وضعية ميزان المدفوعات في المغرب لسنة 2017 و2018

ملايير الدولارات

البيان	2017	2018
الرصيد الخارجي الجاري	**5.01**	**1.54**
ميزان السلع والخدمات والنقل	3.75 -	6.45 -
صافي التحويلات الجارية	8.76	7.99
رصيد حساب رأس المال	**4.09 -**	**0.54 -**
الرصيد الاجمالي	**0.92**	**1.00**

المصدر: موقع المندوبية السامية للتخطيط https://www.hcp.ma/

أما بالنسبة للموردين الرئيسيين للمغرب فإنهم جاؤوا على النحو التالي:[1]

1- **اسبانيا:** تعتبر اسبانيا الدولة الأولى من حيث الصادرات للمغرب حيث بلغت قيمتها حوالي 76.079 مليون درهم مغربي في سنة 2018 في حين بلغت صادرات المغرب لإسبانيا حوالي 64.943 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا عن سنة 2017 والتي بلغت فيها واردات المغرب من اسبانيا حوالي 73.787 مليون درهم في حين بلغت صادراتها لإسبانيا حوالي 58.881 مليون درهم.

2- **فرنسا:** تعتبر فرنسا المورد الثاني للمغرب حيث بلغت صادراتها للمغرب حوالي 57.158 مليون درهم في سنة 2018 في حين بلغت صادرات المغرب لفرنسا حوالي 59.784 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا عن سنة 2017 والتي بلغت فيها وارداتها من فرنسا حوالي 52.473 مليون درهم في حين بلغت صادراتها لفرنسا حوالي 56.866 مليون درهم، والملاحظ أن المغرب حقق فائضا في ميزانه التجاري مع فرنسا حيث فاقت صادراتها وارداتها.

3- **الصين:** حلت الصين في المرتبة الثالثة من حيث الموردين الرئيسيين للمغرب حيث بلغت صادرات الصين للمغرب حوالي 47.277 مليون درهم في حين بلغت صادرات المغرب للصين حوالي 2.535 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا في وارداتها من الصين حيث بلغت في سنة 2017 حوالي 39.561 مليون درهم، في حين سجلت انخفاضا في صادراتها نحو الصين مقارنة بسنة 2017 والتي بلغت حوالي 2.973 مليون درهم.

[1] البنك المركزي المغربي، التقرير السنوي 2018، ص: 242./

4- **الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة:** بلغـــت صـــادرات الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة للمغـــرب حـــوالي 38.203 مليـــون درهـــم فـــي ســـنة 2018 فـــي حـــين بلغـــت صـــادرات المغـــرب للولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة حـــوالي 12.941 مليـــون درهـــم، مســـجلة ارتفاعـــا عـــن ســـنة 2017 والتـــي بلغـــت فيـــه الـــواردات مـــن الولايـــات المتحـــدة حـــوالي 30.108 مليـــون درهـــم فـــي حـــين بلغـــت الصـــادرات للولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة حـــوالي 9.775 مليون درهم.

أمـــا بالنســـبة لـــواردات المغـــرب مـــن الـــدول العربيـــة فـــإن الجزائـــر مـــن الـــدول العربيـــة الأكبـــر تصـــديرا لهـــا حيـــث بلغـــت حـــوالي 6.960 مليـــون درهـــم فـــي حـــين بلغـــت صـــادرات المغـــرب للجزائـــر حـــوالي 1.630 مليـــون درهـــم فـــي ســـنة 2018، كـــذلك تـــونس مـــن الـــدول المصـــدرة للمغـــرب حيـــث بلغـــت حـــوالي 2.434 مليـــون درهـــم فـــي حـــين بلغـــت صـــادرات المغـــرب لتـــونس حوالي 1.093 مليون درهم في سنة 2018.

بالنســـبة للاحتياطـــات مـــن العملـــة الأجنبيـــة فـــي المغـــرب فإنهـــا بلغـــت فـــي ســـنة 2017 حـــوالي 24.86 مليـــار دولار مســـجلة انخفاضـــا عـــن ســـنة 2016 والتـــي بلغـــت فيهـــا 25.40 مليـــار دولار، حيـــث تكفـــي لاســـتيراد الســـلع والخـــدمات مـــدة 5 أشـــهر، ليســـتمر الانخفـــاض فـــي ســـنة 2018 حيـــث بلغـــت احتياطـــات المغـــرب مـــن العملـــة الصـــعبة حـــوالي 24.57 مليـــار دولار. ولـــم يـــنخفض احتيـــاطي النقـــد الأجنبـــي بشـــكل كبيـــر فـــي المغـــرب نـــاجم عـــن ارتفـــاع الاســـتثمارات الأجنبيـــة المباشـــرة فـــي المغـــرب وكـــذلك إلـــى الرصـــيد مـــن الموجـــودات مـــن العمـــلات الأجنبيـــة الـــذي تتـــوفر عليـــه البنـــوك التجاريـــة وبالتـــالي لـــم تعمـــد البنـــوك لشـــراء العملـــة الصـــعبة نظـــرا لكـــون الســـوق مـــا بـــين البنوك تكفي على السيولة.

والجدول التالي يوضح الاحتياطات من العملة الأجنبية في المغرب:

جدول رقم (42):

احتيطات العملة الصعبة لدى المغرب 2017 و 2018

مليون درهم

البيان	2017	2018
موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية	**226.510**	**216.223**
موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية	44.722	52.394
سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها	178.240	160.298
موجودات أخرى بالعملة الأجنبية	3548	3.531
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	**9.846**	**9.863**
رصيد الذهب	**8.596**	**8.731**

المصدر: البنك المركزي المغربي، التقرير السنوي 2018، ص: 183.

من الجدول يلاحظ أن احتياطي المغرب من العملة الأجنبية معظمه موظف لدى البنوك الأجنبية وفي شراء سندات الخزانة أجنبية.

الوضعية لاحتياطات المغرب والتي لا تفي بالواردات سوى مدة 5 أشهر دفع المغرب للاستدانة نتيجة ارتفاع الواردات حيث بلغ الدين العمومي الخارجي في سنة 2017 حوالي 35.64 مليار دولار أمريكي لينخفض في سنة 2018 حيث بلغت المديونية الخارجية حوالي 34.14 مليار دولار أمريكي، وهو ما يجعل المغرب رهينة لقراراته السياسية والاقتصادية، وأكبر الدائنين هما البنك الدولي والذي يمثل 34% من الدين تليه فرنسا.

ثانيا- الوضعية المالية للمغرب والجزائر وتونس: والمقصود بها وضعية الميزانية العامة للدولة والتي تشمل النفقات والايرادات ورصيد الميزانية، ولقد جاءت وضعيتها في كل من تونس والجزائر والمغرب على النحو التالي:

1- المالية العامة لتونس: لقد حققت الميزانية العامة لتونس عجزا في سنة 2017 و 2018 والذي بلغ حوالي 5986.7 مليون دينار تونسي و 5050.2 مليون دينار تونسي على التوالي حيث والملاحظ أن العجز انخفض في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 والسبب هو سياسة ترشيد النفقات الذي اتبعتها تونس وارتفاع المداخيل الجبائية، ولكن تبقى الميزانية في حالة عجز وهو ما يؤثر على الاستثمارات وبالتالي على الاقتصاد بشكل عام.

فالميزانية في جانب الايرادات شهدت ارتفاعا فمثلا في سنة 2017 بلغت حوالي 34.291.5 مليون دينار في حين بلغت في سنة 2018 حوالي 37.745.8 مليون دينار، والسبب هو الارتفاع في الموارد الجبائية وغير الجبائية حيث بلغت قيمة الموارد الجبائية في

سنة 2018 حوالي 24.503.3 مليون دينار في حين بلغت في سنة 2017 حوالي 21.186.5 مليون دينار، في حين بلغت الموارد غير الجبائية في سنة 2018 حوالي 3.439 مليون دينار بعدما بلغت في سنة 2017 حوالي 2704.9 مليون دينار، أما بالنسبة للقروض فلقد بلغت حوالي 9803.5 مليون دينار في سنة 2018 مسجلة انخفاضا عن سنة 2017 والتي بلغت قيمة القروض حوالي 10.400.1 مليون دينار تونسي، وبالتالي ما يمكن قوله أن الايرادات الجبائية مثلت ما نسبته 64.92% من موارد تونس في حين بلغت الموارد غير الجبائية 9.11% أما القروض فلقد بلغت حوالي 25.97% من موارد تونس، وبالتالي نلاحظ ارتفاع الضرائب والقروض بالنسبة لموارد تونس التي تغطي بها الميزانية.

أما فيما يخص النفقات فإننا نلاحظ ارتفاع كتلة الأجور والتي بلغت في سنة 2018 حوالي 14.776 مليون دينار حيث مثلت 43.09% من اجمالي نفقات الدولة التونسية حيث شهدت كتلة الأجور ارتفاعا مقارنة بسنة 2017 والتي بلغت فيها حوالي 21432 مليون دينار ، أما نفقات التجهيز فلقد بلغت حوالي 5943 مليون دينار تونسي في سنة 2018 وهو ما يمثل ما نسبته 17.33% من نفقات الدولة، والملاحظ أن النفقات المتعلقة بالكتلة النقدية تستهلك ما نسبته 60.3% من الموارد الجبائية في سنة 2018 وبالتالي فإن معظم الموارد الجبائية تغطي نفقات الأجور.

ثانيا-المالية العامة في الجزائر: أما فيما يخص المالية العامة في الجزائر فإنها شهدت هي الأخرى عجزا في الموازنة العامة للدولة، حيث بلغ قيمة العجز في سنة 2018 حوالي 1585 مليار د.ج مسجلا ارتفاعا عن سنة 2017 والذي بلغ حوالي 1234 مليار د.ج.

ففي جانب الايرادات العامة للدولة الجزائرية شهدت في سنة 2018 ارتفاعا حيث بلغت حوالي 6313 مليار د.ج في حين بلغت في سنة 2017 حوالي 6047 مليار د.ج نتيجة لارتفاع الجباية البترولية وهذا رغم انخفاض أسعار البترول، اذن فالسبب الذي أدى الى ارتفاع مداخيل الجباية البترولية هو تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار من طرف الحكومة الجزائرية.

لكن الملاحظ على الجباية بشكل عام هو تخطي ايرادات الجبائية العادية ايرادات الجباية البترولية حيث بلغت الجباية العادية في سنة 2018 حوالي 3920 مليار د.ج في حين بلغت الجباية البترولية حوالي 2349 مليار د.ج وهو ما يمكننا من القول بأن الدولة أصبحت تهتم بالجباية العادية بشكل كبير مقارنة بالجباية البترولية التي انخفضت نتيجة لانخفاض أسعار البترول.

أما في جانب النفقات فإنها شهدت في سنة 2018 ارتفاعا حيث بلغت حوالي 7899 مليار د.ج بعدما بلغت في سنة 2017 حوالي 7282 مليار د.ج وسبب هذا الارتفاع هو ارتفاع نفقات التجهيز حيث بلغت حوالي 3228 مليار د.ج في سنة 2018 بعدما بلغت في سنة 2017 حوالي 3228 مليار د.ج، في حين شهدت نفقات التسيير انخفاضا في سنة 2018 حيث بلغت حوالي 4670 مليار د.ج بعدما بلغت في سنة 2017 حوالي 4677 مليار د.ج وهذا راجع إلى سياسة ترشيد النفقات الذي اعتمدته الدولة، والملاحظ أنه في سنة 2018 شهد نفاذ صندوق ضبط الايرادات الذي كانت تمول به الدولة عجز الميزانية العامة وهو ما سيصعب على الدولة ايجاد بدائل للتمويل خاصة في ظل الدين الذي استحدثته في سنة 2017 بموجب المادة 45 من القانون رقم 17-10 حيث بلغ هذا الدين مع نهاية سنة 2018 حوالي 5556 مليار د.ج وهو المبلغ الذي أحدث ضجة في وسائل الاعلام على أنه اصدار للنقود ولكن في واقعة هو دين على الخزينة العمومية وبالتالي فإن الدولة تعاني من عجز في الميزانية مع دين يمثل نفقات التسيير للدولة لمدة سنة كاملة وبالتالي فإن الدولة في وضعية مالية غير مريحة تصعب عليها في المستقبل الوفاء بالتزاماتها وبالتالي ما سيؤثر على استثماراتها التي ممكن أن تصل إلى حد تجميد بعض المشاريع التي انطلقت.

الملاحظ أن نفقات المستخدمين في الجزائر تمثل 48.04% من النفقات الجارية للدولة في سنة 2017 ومثلت 30.93% من النفقات الاجمالية للدولة مسجلة انخفاضا عن سنة 2016 والتي بلغت فيه نفقات المستخدمين حوالي 2313.1 مليار د.ج أي تمثل ما نسبته 50.44 من النفقات الجارية وحوالي 31.69% من مجموع النفقات العامة للدولة، وهذا التراجع ناجم عن احالة العمال على التقاعد مع تجميد التوظيف الذي صدر في سنة 2014 ما عدا في بعض القطاعات كالصحة والتعليم، والملاحظ أن 40% من الجباية البترولية تمول النفقات الجارية والباقي يخصص لنفقات التجهيز.

المالية العامة للمغرب: فيما يخص الموارنة العامة للدولة في المغرب فإنها هي الأخرى حققت عجزا حيث بلغ في سنة 2018 حوالي 41 مليار درهم مسجلا ارتفاعا عن سنة 2017 والتي بلغ فيها العجز حوالي 37 مليار درهم وهذا العجز يتم تمويله عن طريق القروض الداخلية والتي بلغت مع نهاية سنة 2018 حوالي 40 مليار درهم.

ففي جانب الايرادات فإنه شهدت ارتفاعا في سنة 2018 والتي بلغت حوالي 259 مليار درهم مسجلة ارتفاعا عن سنة 2017 والتي بلغت حوالي 255 مليار د.ج وهذا نتيجة لارتفاع المداخيل الجبائية والتي شهدت ارتفاعا في مداخيل الضرائب المباشرة وخصوصا الضريبة على الدخل والتي بلغت في سنة 2018 حوالي 41 مليار درهم بعدما بلغت في سنة

2017 حوالي 40 مليار درهم في حين شهدت الضرائب على الشركات انخفاضا حيث بلغت حوالي 49 مليار درهم في سنة 2018 بعدما بلغت في سنة 2017 حوالي 50 مليار درهم وإلى ارتفاع الضرائب الغير المباشرة لكل من الضريبة على القيمة المضافة والتي بلغت حوالي 86 مليار درهم في سنة 2018 بعدما بلغت في سنة 2017 حوالي 81 مليار درهم وإلى ارتفاع الضريبة الداخلية على الاستهلاك والتي بلغت حوالي 28 مليار درهم في سنة 2018 بعدما بلغت في سنة 2017 حوالي 27 مليار درهم.

أما فيما يخص النفقات العمومية فإنها شهدت في سنة 2018 ارتفاعا حيث بلغت حوالي 304 مليار درهم بعدما بلغت في سنة 2017 حوالي 297 مليار درهم، والملاحظ ارتفاع نفقات المستخدمين والتي بلغت 44.33% من النفقات العادية وحوالي 34.78% من النفقات الاجمالية للدولة المغربية وهذا في سنة 2018 ولكن في سنة 2017 شهدت نفقات المستخدمين ارتفاعا حيث بلغت حوالي 45.47% من النفقات العادية وحوالي 35.23% من النفقات الاجمالية للحكومة المغربية وهذا ناجم عن الخروج للتقاعد مع عدم وجود توظيف جديد في المغرب وهذا نتيجة للسياسة الذي انتهجتها المغرب من خلال البحث عن التوظيف في القطاع الخاص نتيجة لارتفاع كتلة الأجور في القطاع العام.

أما فيما يخص نفقات التجهيز فإنها شهدت تراجعا في سنة 2018 حيث بلغت حوالي 65 مليار درهم بعدما بلغت في سنة 2017 والتي بلغت حوالي 67 مليار درهم وهذا ما ينعكس على الاقتصاد بالسلب.

المطلب الثالث: توقعات انتاج الغذاء في كل من الجزائر المغرب وتونس: من المتوقع أن يستمر التذبذب في انتاج الحبوب في الدول الثلاث بناء على ما تحقق خلال السنوات السابقة والتي كانت محل الدراسة من 2000-2016 والتي لم تشهد أبدا استمرارية في نمو الانتاج وبالتالي فإنه لا يمكن أن تحقق هذه الدول زيادة مستمرة في الانتاج خلال الفترة 2019-2024 أي خلال فترة 5 سنوات وذلك لعدة أسباب يمكن اجمالها فيما يلي:

- **اعتماد الدول الثلاث في زراعة الحبوب على الأمطار حيث أن زيادة أو نقصان الانتاج متوقف على نسبة الهطول المطري، فانخفاض الأمطار يؤثر بشكل كبير على المردودية في الأراضي التي لا تعتمد على الري، هذا الاشكال دفع بعض المنتجين إلى تحويل نوعية الزراعة من الحبوب إلى زرع الأراضي المثمرة ونظرا لعدم وجود حلولا لهذا المشكل في الدول الثلاث فإن الانتاج سيبقى متذبذبا خلال السنوات القادمة لغياب مشاريع حقيقية في المستقبل من طرف الحكومات للتوسع في الأراضي الزراعية المروية نظرا للوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها تلك الدول وحسب آخر الاحصائيات في سنة 2016 فإن الأراضي المزروعة بالنسبة للمحاصيل**

الموسمية والتي على رأسها القمح والشعير فلقد بلغت الأراضي المزروعة المطرية في تونس حوالي 1459 ألف هكتار في حين بلغت المسقية حوالي 206 ألف هكتار، في حين بلغت في الجزائر الأراضي المزروعة المطرية حوالي 3648 ألف هكتار والأراضي المزروعة المروية حوالي 751 ألف هكتار، أما في المغرب فإن الأراضي الزراعية المطرية بلغت حوالي 5659 ألف هكتار في حين بلغت الأراضي الزراعية المروية حوالي 791 ألف هكتار.

- لا تزال الأراضي في الدول الثلاث ذات ملكيات صغيرة ومجزأة وهو ما يؤثر على الانتاجية وبالتالي ما ينعكس سلبا على الانتاج وكون سياسات الدول في منح الأراضي للاستثمار سواء الامتياز في الجزائر أو الكراء في المغرب وتونس لا تخضع لدراسات دقيقة ولا لرقابة في منحها فإن معظم هاته الأراضي التي منحت ولا تزال تمنح لم تستغل واذا استغلت فإنها تستغل في منتوجات أكثر ربحية من المنتوجات التي منحت من أجلها وهي الحبوب.

- الفلاحة تتطلب أموالا للإنتاج وكون زراعة الحبوب زراعة موسمية فإن الفلاحين الصغار في حالة الخسارة فإنهم يعمدون إلى عدم الزراعة مستقبلا، وهو ما يدفع إلى انخفاض الانتاج.

الفجوة الغذائية: من المنتظر خلال الفترة 2017-2022 أن يستمر الاتساع في الفجوة الغذائية في السلع الرئيسية نظرا للتوقع بأن يستمر الانتاج في التذبذب وفي هاته الحالة فإن الفجوة في منتوجات الحبوب وعلى رأسها الأرز والذرة الشامية والتي تبلغ 100% أن تستمر ولكن من المتوقع أن تنخفض قيمة الاستيراد نتيجة العمل على ترشيد الكمية المستوردة من طرف هاته الدول نظرا للوضعية المالية الصعبة التي تمر بها هاته الدول، وكذلك من المتوقع أن تستمر الفجوة الغذائية في منتوج القمح في كل من الجزائر وتونس أن تصل إلى أكثر من 70% في الجزائر وأكثر من 50% في تونس اعتمادا على الفترة التي درسناها سابقا 2000-2016 وفي ظل توفر السيولة المالية في تلك الدول خلال تلك الفترة والتي لم تستطع أن تشيد بنية تحتية زراعية تمكنها من تطوير انتاج الحبوب، أما في المغرب فمن المتوقع أن تستمر الفجوة الغذائية في منتوج الأرز والذرة الشامية أقل من 10% بالنسبة للأرز و أكثر من 80% بالنسبة للذرة الشامية في حين أن الفجوة الغذائية في منتوج القمح من الممكن أن يستمر التذبذب وأن تتراوح الفجوة الغذائية ما بين 40% و 65% وهذا بالاعتماد على الاحصائيات السابقة الدراسة خلال الفترة 2000-2016 والتي لم تتعدى 65% في سنة 2016 ومع استمرار الوضعية المالية الصعبة ونقص

الاستثمارات سواء في القطاع الزراعي أو القطاعات الأخرى فإن التنمية في هذا القطاع من المتوقع أن تتراجع بشكل كبير وبالتالي فإنها من الممكن أن تحافظ على نفس الانتاج المحقق في سنة 2016 أو أن تنخفض إذا حدث وأن شهدت تراجع في سقوط الأمطار وهو ما وقفنا عليه في السنوات السابقة مع الزيادة في عدد السكان وبالتالي فإن الفجوة الغذائية من المتوقع أن تحافظ على ما تحقق في الفترة 2012-2016.

أما فيما يخص قيمة الواردات الغذائية بشكل عام وحسب الاحصائيات للسنوات الأربع الأخيرة 2014-2017 والتي بلغت في المتوسط قيمة الواردات حوالي 2.70 مليار دولار في تونس و 11.73 مليار دولار في الجزائر و 4.68 مليار دولار لا يمكن أن تتراجع بشكل كبير في السنوات الخمس القادمة والمتوقع أن لا تنخفض في تونس عن 2.5 مليار دولار و في الجزائر عن 10 مليار دولار وفي المغرب عن 4 مليار دولار كون السلع التي تستوردها هاته الدول من الضروريات.

- أسعار الغذاء: المتوقع في السنوات الخمس القادمة خلال الفترة 2017-2022 أن لا تنخفض أسعار السلع الغذائية في تلك الدول بل بالعكس من المتوقع أن يستمر الارتفاع نظرا لانخفاض عملات هاته الدول الثلاث بسبب تعويم جزئي لعملات كل من تونس والمغرب وتخفيض قيمة العملة من طرف الحكومة في الجزائر وهو ما سيؤثر على واردات السلع التي سترتفع أسعارها، كذلك سيستمر ارتفاع أسعار المواد الغذائية المنتجة محليا نظرا لارتفاع تكاليفها بسبب الضرائب المفروضة على المواطنين في تلك الدول والتي أثرت على أسعار المواد الطاقوية من بنزين ومازوت ما جعل المنتجين يرفعون في أسعار المواد الغذائية وهو ما أثر على المستهلكين وبالتالي التأثير على القدرة الشرائية.

من خلال ما سبق من الوضعية المالية التي تمر بها الدول الثلاث ومع عدم الرفع من أجور العمال وتوقف التوظيف في تلك الدول فإنه ستشهد هاته الدول خلال الفترة 2017-2022 ارتفاع انعدام الأمن الغذائي بسبب ارتفاع عدد الفقراء وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.

وقد يتساءل البعض عن الأسباب الحقيقية لعدم تحقيق هاته الدول لاكتفائها الغذائي الذي يؤدي إلى تحقيق أمنهم الغذائي رغم الامكانيات التي تتوفر عليها تلك الدول خلال الفترة 2000-2016 رغم ما أنفق من أموال لتطوير هذا القطاع ومن الأسباب التي أدت إلى عدم تطور القطاع الزراعي لمواجهة الزيادة السكانية نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

الفساد الاقتصادي: إن من أهم الأسباب التي أعاقت تطور القطاع الزراعي هو الفساد المتفشي في الدول الثلاث فالمفسد يغلب مصلحته الخاصة على المصلحة العامة، وهناك الفساد الاداري والذي يستغل الموظفين الصغار لمناصبهم لتحقيق منافعهم الخاصة وهناك الفساد السياسي والذي يستغل كبار الموظفين لمناصبهم لاختلاس الأموال العامة، وهذا ما تعاني منهم الدول الثلاث حيث أصبح هو الشيء العادي وغير المفسد هو الموظف غير العادي، فالفساد الاقتصادي هو المعيق الرئيسي للتنمية في الدول الثلاث سواء في الجانب الزراعي أو غيره، فعدم تطور القطاع الزراعي وانتشار الفقر بشكل كبير في تلك الدول الثلاث أثر على التوازن في حياة المواطنين والى انعدام الأمن الغذائي في تلك الدول.

شكال الدعم ومنح الأراضي في شكل عقود الامتياز أو عن طريق الكراء سارت بطريقة غير قانونية ولأشخاص ليست لهم مهنة فلاح وهذا ما نستشفه من الواقع الذي نعيشه حيث نجد الفلاح الحقيقي يشتكي من مشكل عدم حصوله للدعم وذلك نتيجة لعدم وجود وساطة للحصول على ذلك الدعم، أما توزيع الأراضي الفلاحية فنجد أن المسؤولين الكبار ورجال الأعمال الكبار وأقاربهم هم من يتحصلون على امتيازات الحصول على الأراضي فمنهم من يستغلها في مشاريع غير التي منحت من أجلها ومنهم من لا يستغلها أصلا وهذا ما حصل في تونس بالضبط بعد ثورة 2011 حيث أن الذي تحصل على الأراضي الفلاحية المتحصل عليها حسب ما صرح به هم المسؤولين الكبار من المقربين من الرئيس أو من أقارب الرئيس أو من أقارب الوزراء ومن بين قضايا الفساد في قطاع الزراعة في تونس افتعال فواتير وهمية لاختلاس أموال عمومية وابتزاز فلاحين وارتشاء مقابل تزويدهم بمشاتل غراسات وشبهات الفساد بأحد مجاميع التنمية في القطاع الفلاحي وذلك بمنح اعانات ومنح على أساس الولاء والمحاباة وفي نفس المجمع شهد تجاوزات في التصرف في أموال وممتلكات مجمع تنمية فلاحية، وقضايا تتعلق بقبول وتخزين حبوب تحتوي على حشرة السوس الحي بجموعة من خزانات الحبوب بديوان الحبوب وهذا حسب ما جاء في تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس، وكذلك في المغرب نجد أن تصريح بعض الفلاحين بأن الأراضي التي منحت للاستغلال هي للمسؤولين وللمقربين منهم بالرغم من أن الفلاحين الصغار هم من كان لهم امتياز الاستغلال عن طريق الكراء في الفترات السابقة، أما الفلاحة في الجزائر فنجد أن بعض الفلاحين يصرح بأن الأراضي الممنوحة في إطار عقود الامتياز منحت لأشخاص ليسوا فلاحين وأن الفلاحين اجبروا على ايجار تلك الأراضي من هؤلاء الأشخاص للفلاحة، كل ذلك من الأسباب التي أدت إلى عدم تطور القطاع الفلاحي نتيجة للفساد المنتشر في تلك الدول فلو أن الدول الثلاث كانوا جادين في تطوير القطاع الفلاحي فلعمدوا إلى القضاء على هذا الفساد من خلال تفعيل عمل الرقابة الفعالة بشكل سنوي والعمل

على اتخاذ الاجراءات القانونية لمحاربة المفسدين حتى لا يستمر العبث في الأموال العامة التي صرفت على هذا القطاع ولكن ما دام المفسد من كبار الموظفين فإن محاربة الفساد ستبقى مجرد شعارات في البلاتوهات التلفزيونية وفي خطابات السياسيين.

التبعية للدول الاستعمارية: لا تزال الدول الثلاث تعتبر سوقا للدول التي استعمرتها ولذلك فإن تطور القطاع الزراعي ليس في مصلحة تلك الدول الاستعمارية ولذلك تعمل جاهدة إلى تعطيل تطور القطاع الزراعي والبقاء تحت رحمة تلك الدول الاستعمارية في توفير غذائها، ففرنسا تعتبر المصدر الأول للقمح لكل من المغرب وتونس والجزائر، كذلك تعتبر فرنسا ثاني لمصدرين لحليب البودرة للجزائر بعد نيوزيلاندا، أما فيما يخص استثمار فرنسا في الجزائر في مجال تكرير السكر من خلال شراكة جزائرية فرنسية بين لابال الجزائر وكريستال يونيون، هاته التبعية عرقلت التنمية الزراعية حتى لا تتأثر الزراعة في تلك الدول بسبب التنمية الزراعية في الدول التي استعمرتها، والاستثمار الأجنبي الأمريكي في الجزائر في منطقة البيض من خلال انشاء مزرعة نموذجية في تربية الثروة الحيوانية وزراعة القمح والبطاطا والذرة على مساحة 18 ألف هكتار عبر استغلال سد مائي بقدرة 120 مليون متر مكعب والمشروع يمتد من 2016 إلى غاية 2022 بين الشركة الجزائرية بين مجمع لاشب والشركة الأمريكية AIAG، والمشروع الثاني بين الشركة الأمريكية نفسها وشركة الألبان الجزائرية تيفرالي، وبالتالي فإن هاذين المتنافسين الأمريكي والفرنسي على الفلاحة الجزائرية وجب إعادة النظر فيه رغم أنه يفيد الزراعة الجزائربة في المستقبل القريب ولكن ممكن أن يكون هناك أخطار في المستقبل كما حدث في بعض الدول والتي أصبحت رهينة لغذاء ينتجه أجانب يستعمل كورقة ضغط على الحكومات إذا لم تنفذ سياساتها وممكن أن تهدد التنوع البيولوجي في الدول المستقبلة لها وهذا ما حدث مع الشركة مونستانتو الأمريكية التي تورطت في حرب ضد الانسانية حسب الشكاوي التي قدمت ضدها من طرف المنظمات الحقوقية لمحكمة الجنايات الدولية، حيث عملت على محاربة الزراعة في أي دولة تدخلها فهي من قضت على غابات الفيتنام لكشف الهنود هي الشركة التي المنفذة لخطة بريمر في العراق لتحويله لدولة فقيرة زراعيا، كما أنها متهمة في صناعة جنون البقر وانتشار السرطان في الهند، لذلك فالتبعية للدول الاستعمارية له أضرار على القطاع الزراعي في تلك الدول المستقبلة لاستثماراتهم أو استيراد منتجاتهم وهذا ما يحدث في تونس التي رهنت سيادتها من خلال استعمال 75% من البذور عن طريق الاستيراد وهاته البذور كلها مهجنة حيث يحذر الخبراء من ان هاته التبعية سترهن الزراعة خاصة في ظل تجاوزها بذور الحبوب لتطال الخضر والفواكه، وهاته البذور المهجنة هي أمريكية وفرنسية وصينية وهندية وايطالية وهولندية.

الخاتمة

للإحاطة بالجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة والتي جاءت تحت عنوان "سياسات تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي دراسة مقارنة بين المغرب والجزائر وتونس فإننا قمنا بتقسيمها إلى أربعة فصول:

حيث تم في الفصل الأول التطرق لأهم المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي ودور المنظمات الاقليمية والدولية في تحقيق الأمن الغذائي، وأهم المؤسسات العمومية النشطة في القطاع الزراعي والذي تسعى من خلالها الحكومات إلى تطوير القطاع الزراعي، أما في الفصل الثاني فلقد تم التطرق إلى الامكانيات الزراعية الذي تمتلكها كل من الجزائر والمغرب وتونس، وإلى أهم السياسات التي اتبعتها تلك الدول للسعي لتحقيق الأمن الغذائي، أما في الفصل الثالث فتناول تقييم الأمن الغذائي خلال الفترة التي سبقت الأزمة الغذائية العالمية وبعد الأزمة الغذائية العالمية، أما في الفصل الرابع فتناول مدى تحقيق كل من الجزائر والمغرب وتونس في ظل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي في ظل المنظمة العربية للتنمية الزراعية وإلى مستقبل الأمن الغذائي في ظل التغيرات الدولية والمحلية.

تبين من خلال هاته الدراسة أن الأمن الغذائي يعتبر من المواضيع الاستراتيجية على مستوى الساحة العالمية والاقليمية والمحلية، وذلك لارتفاع سوء التغذية والجوع في العالم، واستعمال الغذاء كسلاح لتنفيذ مخططات الدول الاستعمارية ضد الدول التي تعارض سياساتها مما أدى إلى سقوط عدة دول وارتفاع نسبة الجوع.

كما أن الأمن الغذائي أصبح له أهمية أكبر خلال الأزمة الغذائية العالمية في سنة 2007 والتي شهدت ارتفاع أسعار الغذاء والتي استمرت نتائجها إلى غاية سنة 2011 والتي شهدت سقوط عدة حكومات ورؤساء لتدني المستوى المعيشي وارتفاع عدد الجياع في تلك الدول، لذلك سعت تلك الدول لمواجهة هاته التطورات.

فبالنسبة للجزائر سعت خلال الفترة 2000-2016 إلى تطوير قطاعها الزراعي بما يحقق لها أمنها الغذائي وهذا ما جاءت به البرامج الخماسية 2000-2004 و 2005-2009 و 2010-2014 والتي توقفت فيه البرامج الخماسية والتي أصبحت سنوية نتيجة تراجع أسعار النفط.

أما بالنسبة للمغرب فإنها سعت خلال الفترة 2000-2016 إلى تطوير قطاعها الزراعي من خلال مجموعة من السياسات التي راجعتها في سنة 2008 نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والذي سمي بمخطط المغرب الأخضر.

أما في تونس فإنها سعت جاهدة خلال نفس الفترة أي 2000-2016 إلى تطوير قطاعها الزراعي بما يسمح من تحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية في سنة 2007 واستمرارها حتى سنة 2011 والتي شهدت سقوط الحكومة والرئيس نتيجة المظاهرات والتي عرفت بمظاهرات الجياع عند بعض الاقتصاديين.

1- نتائج اختبار الفرضيات: تمت في مقدمة الدراسة صياغة ثلاث فرضيات للإجابة على الاشكالية المطروحة وقد تبين من خلال الدراسة فيما يتعلق بمدى صحة تلك الفرضيات من عدمها ما يلي:

- تمحورت **الفرضية الأولى** بوجود إمكانيات زراعية، وطاقات كبيرة غير مستغلة من الثروات الطبيعية والبشرية بحوزة كل من تونس والجزائر والمغرب يسمح لها بتحقيق أمنها الغذائي، والتي أثبتنا من خلال الدراسة بأن تلك الدول تمتلك ثروات طبيعية وبشرية ومالية تمكنها من تطوير قطاعها الزراعي وتحقيق أمنها الغذائي.

- **الفرضية الثانية:** مساهمة السياسات المتبعة في كل من تونس والجزائر والمغرب في زيادة الإنتاجية وزيادة مرونة الإنتاج الغذائي وتعزيز تنافسية منتوجاتها في الأسواق المحلية والدولية، والتي أثبتنا من خلال الدراسة فشل تلك السياسات في تحقيق الأمن الغذائي رغم ما أنفق على القطاع الزراعي من تلك الدول، وبالتالي فإننا أثبتنا عدم صحتها.

- **الفرضية الثالثة:** إن تعزيز التكامل القطري سيؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي في كل من تونس والجزائر والمغرب، ولقد أثبتت الدراسة بأن الأمن الغذائي في ظل التكامل القطري أي في ظل المنظمة العربية للتنمية الزراعية لم تساهم في تطوير القطاع الزراعي بما يسمح بتحقيق الأمن الغذائي وبالتالي فإن الفرضية الثالثة أثبت عدم صحتها.

2- نتائج الدراسة: من خلال ما تم دراسته في موضوع الأمن الغذائي واعتمادا على نتائج الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن القطاع الزراعي لا يمكن تطويره في الجزائر والمغرب وتونس في ظل الأنظمة القائمة نتيجة لعلاقة الشك بين الحاكم والمحكوم؛

- عدم وجود رغبة سياسية حقيقية لتطوير القطاع الزراعي وهذا ما لاحظناه من خلال النتائج المحققة في القطاع الزراعي رغم التشريعات والقوانين التي اصدرتها تلك الدول في محاولة منها لتطوير القطاع الزراعي؛

- عدم تحقيق الحكومات المتعاقبة في تلك الدول التنمية في القطاع الزراعي رغم اختلاف الايديولوجيات والتوجهات السياسية وذلك بسبب الفساد الاقتصادي والسياسي؛

- عدم تطور القطاع الزراعي خلال الفترة 2000-2016 في الجزائر وتونس رغم الامكانيات سواء المادية أو البشرية والطبيعية والتي كانت تتوفر عليها تلك الدول في تلك الفترة في حين أن المغرب شهد تطورا خلال الفترة 2000-2011 ؛

- شهد القطاع الزراعي في كل من المغرب وتونس والجزائر خلال الفترة 2000-2016 تذبذبا في الانتاج والانتاجية والمساحة المزروعة وهو ما يعني عدم الاستمرارية فيما تحقق في بعض السنوات ؛

- تدني مستوى المعيشة في الدول الثلاث نتيجة ارتفاع الأسعار وعدم الزيادة في أجور العمالٍ ما عدا بعض الزيادة في الأجر الوطني الأدنى ولم تستطع الدواوين المهنية المشتركة للخضر واللحوم والحليب في الحفاظ على استقرار أسعار الغذاء؛

- لا يزال القطاع الزراعي يعتمد على الأمطار في السقي رغم البرامج التي اتبعتها دول المغرب والجزائر وتونس وبالتالي فإن التذبذب في كمية الأمطار سوف يؤثر بشكل كبير على الانتاج الزراعي؛

- التوسع في الفجوة الغذائية في المغرب وتونس والجزائر خاصة بالنسبة لمنتوج القمح سنة 2016 مع ما تحقق في سنة 2011 حيث بلغت في المغرب مع نهاية سنة 2016 حوالي 65% مسجلة توسعا كبيرا مقارنة مع سنة 2011 والتي بلغت فيها الفجوة الغذائية حوالي 39% في حين بلغت في تونس حوالي 69% بعدما بلغت في سنة 2011 حوالي 49% أما الفجوة الغذائية فلقد بلغت في الجزائر حوالي 80% في سنة 2016 بعدما بلغت في سنة 2011 حوالي 66% ؛

- لا يمكن للقطاع الزراعي أن يتطور في ظل برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية وهذا نتيجة لأن قرارات المنظمة غير الزامية ولا توجد متابعة من طرف المنظمة؛

- لا يمكن لمنظمة الزراعة والأغذية أن تساهم في تطوير القطاع الزراعي في كل من المغرب والجزائر وتونس رغم البرامج التي اعتمدتها المنظمة في تلك الدول؛

- استمرار ارتفاع الفجوة الغذائية بالنسبة لمنتوجات الأرز والذرة الشامية والعدس في كل من الجزائر وتونس رغم الامكانيات التي تتوفر عليها تلك الدول

لإنتاج هاته المنتوجات، في حين يستمر ارتفاع الفجوة في المغرب بالنسبة لمحصول الذرة الشامية؛

- ارتفاع قيمة واردات بودرة الحليب والسكر الخام في كل من الجزائر وتونس والمغرب رغم وجود امكانيات لانتاجها في هاته الدول؛

- استمرار الاعتماد على صادرات النفط بالنسبة للجزائر مقارنة بالمنتجات الزراعية والتي لا تكاد تذكر؛

- لا يمكن للجزائر والمغرب وتونس في المستقبل تحسين الوضعية الغذائية لشعوبهم ولا تطوير القطاع الزراعي وذلك نتيجة للوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها تلك الدول والتي تؤثر بشكل كبير على الاستثمارات في القطاع الزراعي وبالتالي فإن تلك الدول معرضة في المستقبل لارتفاع أسعار الغذاء نتيجة لتوقعات منظمة الأغذية والزراعة بتراجع الانتاج على المستوى العالمي وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية؛

- الفساد الاقتصادي أثر بشكل كبير على عدم تطور القطاع الزراعي في كل من الجزائر والمغرب وتونس؛

اقتراحات الدراسة: ان المشكلة ليست في التشريعات ولا القوانين التي وجب على الدولة مراجعتها لتطوير القطاع الزراعي، وبالتالي وجب اعادة النظر في مجموعة من السياسات التي وجب على الدولة تحقيقها لكي يشهد القطاع الزراعي تطورا ويساهم في تحقيق أمنها الغذائي وهي التوصيات التي نراها ضرورية:

- **وجب أن تتوفر رغبة سياسية حقيقية لتطوير القطاع الزراعي:** ان عدم توفر الرغبة الحقيقية لتطوير القطاع الزراعي أثر بشكل كبير على الأمن الغذائي في تلك الدول حيث نجد أن الحكومات المتعاقبة لم تستطع تطوير القطاع الزراعي طوال 16 سنة أي من 2000-2016 ولن تستطع تطويره في المستقبل، ما دام لا توجد رغبة حقيقية لتطويره ولكي تستطيع هاته الدول تحقيق ذلك وجب على الأنظمة إعادة مراجعة سياساتها اتجاه شعوبها من خلال اشراكه في اعداد السياسات وتنفيذها، ولن يتوفر ذلك إلا اذا جاء الرؤساء عن طريق ارادة الشعوب واذا عزلوا يعزلوا من طرف الشعوب، اذا توفر ذلك في الدول الثلاث وأصبح بإمكان الشعوب أن تحاسب المسؤولين إذا ما أفسدوا أصبح المسؤول يفكر في خدمة الشعوب حتى يرضيهم وإذا وصلت الأمة إلى هذا الانفتاح وأصبحت الشعوب حرة في اختيار مرؤوسيها فإن ذلك سيعيد الثقة بين الشعب والحكومة وسينشأ عقد اجتماعي متين يعرف فيه كل شخص مسؤوليته وبذلك ستنشأ الرغبة

السياسية في تطوير القطاع الزراعي عن طريق اشراك جميع الفاعلين لتطوير القطاع الزراعي وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه تحقيق الأمن الغذائي وهذا الأمر ليس بالشيء السهل ولكن يتطلب تضحيات من المسؤولين ومن الشعب حتى تصل الأمة إلى هذا المستوى من الوعي، وخير مثال على هذا ما حدث في تركيا من تنمية في جميع المجالات حيث نجد تكاملا بين الحاكم والمحكوم وهذا لم يتحقق إلا بتقديم تضحيات بين الحاكمين من رئيس الدولة والحكومة وبين أفراد الشعب حيث أن الكل عرف مسؤولياته واكتفى بها فقط.

- **التعامل مع الدول بمبدأ المصلحة لا بمبدأ التبعية:** اذا أرادت الدول الثلاث أن تحقق تنمية حقيقية في قطاعها الزراعي وتحقيق أمنها الغذائي وجب عليها مراجعة معاملاتها مع الدول الأجنبية من باب المصلحة فإذا كانت مصلحتي تطوير منتوجات الحبوب فإنه وجب علي العمل على تحقيق ذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة لدي حتى أصل إلى تطوير هاته المنتوجات بعيدا عن الحسابات للدول الاستعمارية أو الدول المنتجة حتى ولو تعرضت تلك الدول للضغوط لأن مصلحة شعبها فوق كل مصلحة فاليابان قامت بإنتاج الأرز رغم أن تكلفتها مرتفعة حتى تتجنب الضغوط السياسية من طرف تلك الدول.

العمل على مسح شامل لأراضيها الزراعية: لكي تتمكن الجزائر والمغرب وتونس لتنمية قطاعها الزراعي بعد أن تحسن العلاقة بين الحاكم والمحكوم وجب عليها الانتقال إلى المرحلة الثانية والأهم هي دراسة مسح شامل لأراضيها الزراعية حتى تتمكن من اختيار نوعية المنتوجات التي تصلح للزراعة في تلك الأراضي، فالدول الثلاث لا زالت تجهل لحد اليوم نوعية أراضيها رغم أهميتها في الزراعة واعداد المسح وجب أن يكون من طرف مكاتب دراسات وطنية مختصة بالتربة والاستعانة بمكاتب دراسات عالمية تساعد تلك المكاتب الوطنية للقيام بذلك في حالة الضرورة ووجب أن تكون هاته المكاتب الأجنبية لديها مصداقية عالمية أثبتت نتائج دراساتها في الواقع، لأن بعض مكاتب الدراسات العالمية لا تقدم تقارير حقيقية عن التربة خدمة للدول الكبرى الاستعمارية التي ليس من مصلحتها أن تطور قطاعها الزراعي والفاو كما ذكرنا في الفصل الأول أجرت دراسات سرية عن لتربة الدول وقامت بتقديمها للشركات المحتكرة للبذور حتى يتسنى بها الاستثمار في انتاج البذور تلك البذور في تلك الدول.

حماية بذورها الزراعية من الانقراض: لا شك أن انقراض البذور واستبدالها باستيراد البذور الأجنبية المهجنة سوف يهدد أمن غذاء تلك الدول وأمانه، ولقد أثبتنا سابقا أن البذور التي تمتلكها الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات أثرت كثيرا على غذاء بعض الدول وعلى

رأسها الهند والتي وصل بها الأمر إلى رفع دعوى قضائية ضد شركة مونسانتو لاتهامها في تسببها في اصابة مواطنيها بالسرطان جراء البذور المهجنة التي تستعمل في الزراعة وليس وحده فقط فإنه كذلك في الولايات المتحدة نفسها قامت شركات الاستشارات القانونية في شتى أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية نفسها برفع دعاوي قضائية ضد الشركة بتهمة شبهة أن المبيدات التي تنتجها الشركة تسبب اصابة بالسرطان للعمال المزارعين، اذن أصبحت البذور والمبيدات خطر على حياة البشر ولذلك وجب على الجزائر والمغرب وتونس المحافظة على بذورها الزراعية الموجودة من آلاف السنين وانتاج مجموعات جديدة وخاصة أن تلك الدول تمتلك دواوين الحبوب والتي هي المخولة بإنتاج تلك البذور لديها خبرة عدة سنوات في انتاج تلك البذور.

مساهمة الشركات الوطنية الكبيرة سواء الخاصة أو العمومية في الاستثمار الزراعي: لاشك أنه لتطوير الزراعة وجب توفر رأس المال لتحقيق ذلك، وكون أن أصحاب الحيازات الصغيرة تحتاج إلى تمويل لاستمرارهم في انتاج المنتجات الزراعية، ولكون المؤسسات الاقتصادية الكبيرة كشركة سوناطراك في الجزائر وغيرها من الشركات في تونس والمغرب تمتلك الرأسمال الكافي والذي تستطيع أن تمول أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة على الانتاج مع اجراء عقود لشراء منتجاتهم بأسعار تحفيزية تشجعهم على الاستمرار في الانتاج وهو ما يطلق عليه في المغرب عملية التجميع والذي لم تستطع المغرب تطويره رغم أنه قانون مشجع، في حين وجب منح أراضي في اطار عقود الامتياز أو عن طريق الكراء في المغرب وتونس لأصحاب لرجال الأعمال الخواص الوطنيين الذين يملكون برنامجا طموحا لتطوير القطاع الزراعي مع تشديد الرقابة للتحقق من استغلال الأرض حسب ما قدم الطلب من أجله حتى يتسنى لها تحقيق الأهداف، وكذلك وجب على الدولة أن تعين على رأس الشركات الاقتصادية العمومية النشطة في القطاع الزراعي أصحاب كفاءات لا أصحاب ولاءات حتى يتحقق للشركات التي أنشأتها تلك الدول الأهداف المرجوة منها وحتى لا يترك السوق الوطنية في أيدي رجال الأعمال الذين سيعمدون إلى اقامة تحالفات لاحتكار السوق وبالتالي فإن الشركات الوطنية تعتبر صمام أمان للمواطنين، وكون أن الدول الثلاث أكثرت من الدواوين لتحقيق الاستقرار في الأسعار هذا ما أثر على خزينة الدولة من خلال تقديم الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع كخطوة من خطوات الدعم فعندما تقوم الدولة بتطوير قطاعها الزراعي عن طريق الشركات الوطنية الخاصة والعمومية وجب عليها الاستغناء عن هاته الدواوين من خلال ضمها إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية لتخفيف عجز الموازنة العامة.

الاصـــلاح البنكـــي: لتشـــجيع الانتـــاج فـــي تلـــك الـــدول وجـــب عليهـــا تطـــوير النظـــام البنكـــي ومنحـــه الاســـتقلالية التامـــة فـــي تنفيـــذ برامجـــه بعيـــدا عـــن التـــدخلات السياســـية لشـــراء الســـلم الاجتمـــاعي، وجعلـــه أكثـــر ربحيـــة وممـــول حقيقـــي للمســـتثمرين فـــي القطـــاع الزراعـــي ومـــن بـــين تلـــك الاصـــلاحات التـــي وجـــب علـــى الدولـــة القيـــام بهـــا اقامـــة فـــروع لبنوكهـــا فـــي الخـــارج لكـــي يســـهل للمنتجـــين فـــي المســـتقبل امكانيـــة تحويـــل مبيعـــاتهم فـــي الســـوق الدوليـــة عـــن طريـــق هاتـــه البنـــوك الوطنيـــة وبالتـــالي مـــا يشـــجع المســـتثمرين علـــى الانتـــاج أكثـــر حتـــى يســـتطيع أن يصـــدر الفـــائض للخـــارج، فالإشـــكالية الأكبـــر التـــي يواجههـــا المصـــدرين اليـــوم هـــو كيفيـــة تحويـــل أمـــوالهم مـــن الخـــارج إلـــى الـــداخل فـــي ظـــل غيـــاب بنـــوك وطنيـــة فـــي الخـــارج ممـــا يضـــطر المصـــدرين للتوجـــه للبنـــوك الأجنبيـــة والتـــي لا يمتلكـــون فيهـــا حســـابات بنكيـــة مـــا يقابـــل ذلـــك بـــالرفض، وبالتـــالي فـــإن انشـــاء فـــروع للبنوك في الخارج يسهل عملية التصدير ويشجعهم على الاستمرارية في الانتاج.

- اصـــلاح سياســـة الأجـــور بمـــا يتماشـــى مـــع ارتفـــاع الأســـعار ســـواء الغذائيـــة أو حاجيـــات الســـكان مـــن الســـكن والملـــبس والصـــحة حتـــى يســـتطيع المـــواطنين أن يلبـــوا طلبـــاتهم وأن يستهلكوا غذاء غني بالبروتينات والفيتامينات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب:

1. - الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

10- زيد بن محمد الرماني، اقتصاد الفقر-بؤس وأزمات، مكتبة الرشد، السعودية، 2003.

11- عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، أسيوط- مصر، 2008.

12- زين بن محمد الرماني، اقتصاد الجوع، مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى، 2003.

13- فرانسيس مورلاييه وجوزيف كوينز، صناعة الجوع، ترجمة أحمد حسان، عالم المعرفة،1998.

14- المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، اليمن، 2005.

15- جيمس سميث، الوقود الحيوي وعوامل المخاطر، ترجمة فتح الله الشيخ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2017.

16- محمد مدحت مصطفى، الموارد الاقتصادية الزراعية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2011.

2- محمد أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية وتطبيق، كلية الزراعة، الأردن، 1999.

3- عبد الرحمان يسري، دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.

4- عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

5- محمد سيد عبد السلام،الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998.

6- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهران الشرق، القاهرة، 1997

7- محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

8- محمد السعيد الفتيح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب 1979.

9- راي بوش، الفقر والليبرالية الجديدة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2015.

ثانيا: مذكرات ورسائل جامعية:

1. لرقام شريف جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006 .

2. حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

3. عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2007.

الملتقيات والمنظمات والمؤتمرات والمجلات:

1. إدارة الأمن الغذائي والمشروعات، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، 2009.

2. منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما 2010.

3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، الخرطوم 2010.

4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي، الخرطوم، 2014.

5. منظمة الأغذية والزرااعة، الوقود الحيوي والأمن الغذائي، روما، 2013.

6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، الخرطوم، 2016.

7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تحليلية تقييمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في انتاج الوقود الحيوي، الخرطوم، 2009.

8. رافد عبد النبي ابراهيم الصائغ، التقليل من آثار الاحتباس الحراري، مجلة البحوث الزراعية، العراق.

9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، دراسة ترشيد واستخدام المياه الجوفية في الزراعة العربية، الخرطوم، 2004.

10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 20، الخرطوم، 2000..

11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية، دراسة تقويم الآثار المترتبة عن سوء استخدام الموارد المائية غير التقليدية على البيئة الزراعية، الخرطوم، 2001.

12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم،2000.

13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم المجلد رقم 22، الخرطوم، 2002. 14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم المجلد رقم 25، الخرطوم، 2005.

15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم المجلد رقم 26، الخرطوم، 2006.

16. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم المجلد رقم 29، الخرطوم، 2009.

17. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 36.

18. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 38.

19. المجلس العربي للمياه، دليل اعداد الاستراتيجيات المائية وخطط العمل مع تضمينها التأثير التغيرات المناخية، القاهرة 2014.

20. مجلة وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، الصناعات الغذائية في تونس وآفاق تطويرها، العدد رقم 13و14، 2016.

21. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2000.

22. منظمة الأغذية والزراعة، حالة أسواق السلع الزراعية 2015، روما، 2015.

23. البنك الدولي، الفقر والرخاء المشترك 2018، مجموعة البنك الدولي، 2018

24. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2015، الخرطوم، 2015.

25. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2011، الخرطوم، 2011.

26 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2016، الخرطوم، 2016.

27. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2020

28. البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2018

29. البنك المركزي المغربي، التقرير السنوي 2018.

30. االمجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي، المغرب 2015

الهيئات و النصوص التشريعية والتنظيمية:

1. وزارة الفلاحة والصيد البحري، مشروع نجاعة الأداء، المغرب 2018.

2. وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، نظام المرافقة للاستثمار المنتج في شعب الصيد البحري وتربية المائيات

3. وزارة الفلاحة التونسية، المخطط الحادي عشر، 2007.

4. وزارة الداخلية المغربية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2015، وجدة المغرب، 2015.

5. الجريدة الرسمية، العدد رقم 5738، الصادرة بتاريخ 2009/05/28

6. الجريدة الرسمية العدد 3183، الصادرة بتاريخ 1973/10/31.

7. الجريدة الرسمية العدد رقم 4312، الصادرة بتاريخ 21 جوان 1995.

8. الجريدة الرسمية، العدد رقم 5900، الصادرة بتاريخ 2010/12/16

9. الجريدة الرسمية، العدد رقم 4210، الصادرة بتاريخ 1993/07/07.

10. الجريدة الرسمية، العدد رقم 6126، الصادرة بتاريخ 2013/02/14.

11. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5712، الصادرة بتاريخ 2009/02/26.

12. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 56، الصادرة 2016/09/25.

13. الجريدة الرسمية، العدد رقم 71، الصادرة بتاريخ 2003/11/19.
14. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 15، الصادرة بتاريخ 1996/02/28.
15. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 46، الصادرة بتاريخ 1997/07/09.
16. الجريدة الرسمية التونسية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 1962/04/03.
17. الجريدة الرسمية التونسية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 1961/09/30.
18. الجريدة الرسمية، العدد رقم 3178، الصادرة بتاريخ 1973/09/26.
19. الجريدة الرسمية، العدد رقم 49، الصادرة بتاريخ 1990/11/18.
20. الجريدة الرسمية، العدد رقم 46، الصادرة بتاريخ 2008/08/10.
21. الجريدة الرسمية، العدد رقم 79، الصادرة بتاريخ 2010/12/29.
22. الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 1988/07/01.
23. الجريدة الرسمية، العدد 4325، الصادر بتاريخ 1995/09/20.
24. الجريدة الرسمية، العدد 6494، الصادر بتاريخ 2016/08/25.
25. الجريدة الرسمية المغربية، العدد 4970، الصادرة بتاريخ 2002/01/17.
26. الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5013، الصادرة بتاريخ 2002/06/17.
27. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 6240، الصادرة بتاريخ 2014/03/20.
28. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5653، الصادر بتاريخ 2008/08/04.
29. الجريدة الرسمية، العدد 36 ، الصادر في 2004/04/04، ص:36.
30. الجريدة الرسمية، العدد رقم 11، الصادر بتاريخ 2011/02/20.
31. الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 23 جانفي 2005.
32. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 19، الصادربتاريخ 2001/03/16.
33. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد09، الصادر بتاريخ 2000/02/01.
34. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 3912، الصادرة بتاريخ 1987/10/21.
35. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 4662، الصادر بتاريخ 1999/02/04.
36. الجريدة الرسمية، العدد17، الصادرة بتاريخ 2002/03/06.
37. الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 2004/03/21.
38. الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 2006/05/17.
39. الرائد الرسمي للجريدة الرسمية، العدد 83، الصادر بتاريخ 2005/10/18.
40. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 3187، الصادرة بتاريخ 1973/11/28.

41. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5922، الصادرة بتاريخ 2011/03/03.
42. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 78، الصادرة بتاريخ 2003/12/14.
43. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 22، الصادرة بتاريخ 2008/04/30.
44. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 68، الصادرة بتاريخ 2013/12/31
45. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 11، الصادر بتاريخ 1994/02/08
46. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد رقم 78، الصادر بتاريخ 2000/09/29
47. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 4948، الصادرة بتاريخ 2001/11/01.
48. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5426، الصادرة بتاريخ 2006/06/01.
49. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5648، الصادرة بتاريخ 2008/07/17.
50. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 2003/06/08.
51. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 47، الصادرة بتاريخ 2012/08/29.
52. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 58، الصادرة بتاريخ 2010/10/07.
53. [1] الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 22، الصادر بتاريخ 1977/04/01.
54. الجريدة الرسمية، العدد رقم 47، الصادرة بتاريخ 2001/08/22.
55. الرائد الرسمي لتونس، العدد رقم 82، الصادر بتاريخ 2016/10/07.
56. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5170، الصادرة بتاريخ 2003/12/18.
57. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 3818، الصادرة بتاريخ 1986/01/01.
58. الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 19، الصادر بتاريخ 2013/01/01.
59. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 15، الصادرة بتاريخ 2011/03/09.
60. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 80، الصادرة بتاريخ 2007/12/26.
61. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 6067، الصادرة بتاريخ 2012/07/23.
62. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 30، الصادرة بتاريخ 2009/05/20.
63. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 15، المؤرخ بتاريخ 2012/03/14.
64. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 16، الصادرة بتاريخ 2012/03/20.
65. الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 58، الصادر بتاريخ 1994/07/26.
66. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5736، الصادرة بتاريخ 2009/05/21.
67. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5062، الصادرة بتاريخ 2002/12/05.
68. الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5639، الصادرة بتاريخ 2008/06/16.

69. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5829، الصادرة بتاريخ 2010/03/29.
70. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 31، الصادرة بتاريخ 2005/04/30.
71. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 43، الصادرة بتاريخ 2003/07/20.
72. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 66، الصادرة بتاريخ 2015/12/09.
73. الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 69، الصادر بتاريخ 1994/09/02.
74. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5770، الصادرة بتاريخ 2009/09/17.
75. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5856، الصادرة بتاريخ 2010/07/15.
76. الجريدة الرسمية المغربية، العدد رقم 5894، الصادرة بتاريخ 2010/11/25.
77. الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 43، الصادر بتاريخ 1991/06/14.
78. الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 40، الصادر بتاريخ 2010/05/18.
79. الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 65، الصادر بتاريخ 2005/08/16.
80. الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 101، الصادر بتاريخ 2005/12/20.
81. الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 62، الصادر بتاريخ 2006/08/04.
82. الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 49، الصادرة بتاريخ 2009/06/19.
83. الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 52، الصادرة بتاريخ 2008/06/27.
84. الرائد الرسمي التونسي، العدد رقم 41، الصادر بتاريخ 2009/05/22.

- المراجع باللغة الأجنبية:

1- renouvelable energy policy neywork for the 21st century,renouvable .2016,global state,report,op,cit

.2- european commission, european economic forcast, institutional paper

- United States Department of Agriculture, grain world markets and 3 2020. trade, JULY

Jörn P.W. Scharlemann, indirect & 4- Monika Bertzky, Valerie Kapos land from biofuel production, report N°456, Peterborough, America,2011.

مواقع الويب:

موقع وزارة الطاقة والمعادن والبيئة www.environnement.gov.ma/ar/eau-ar/

شبكة سكاي الاخبارية، www.google.com/search?client 21 juillet 2017

أحمد محارم، نيويورك، دراسات مختارة، 04 يوليو 2018، www.arabvoice.com
أخبار عالمية، 04 ديسمبر 2017، www.google.com/search?client
www. Unesco.org/new/en/naturel-sciences/environnement/water
www.google.com/amp/s/www.sasapost.com/food-pricis-fao-economy/anp/
/http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/gsb-home/ar
www.sonacos.ma موقع الشركة
http://www.gil.com.tn/ar/
http://www.givlait.com.tn/
http://www.gipac.tn/ar/index.php/le-gipac/missions-du-gipac
www.google.com/site/akilracenter/titre-et-etudes/questionnaires
https://water.fanack.com/ar/morocco/water-resources-morocco/
http://www.agriculture.gov.ma/ar/regimes-des- سلاسل- الانتاج- الحيواني aides-universelles/
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar
http://www.agriculture.gov.ma/ar/موقع وزارة الزراعة المغربية
/https://badrbanque.dz
http://www.bna.tn
https://nawaat.org/portail/2014/06/02/
/http://www.commerce.gov.tn/Ar الاتفاقيات التجارية، موقع وزارة التجارة التونسية
موقع منظمة الأغذية والزراعة،
http://www.fao.org/worldfoodsituation/csdb/ar/
https://ar.knoema.com/atlas/topics/
https://www.agricultureegypt.com/News/38067/2019
http://www.fao.org/worldfoodsituation/csdb/ar/
https://www.politics-dz.com/
https://arabi21.com/story/1281453/
https://www.hcp.ma موقع المندوبية السامية للتخطيط
https://www.bank-of-algeria.dz